

د. السيد فليفل

التاريخ الاجتماعي و الاقتصادي لجنوب أفريقيا

رحلة الإنسان الأفريقي من العنصرية الأوروبية الى الهيمنة الأمريكية





التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لجنوب أفريقيا

رحلة الإنسان الأفريقي من العنصرية الأوروبية إلى الهيمنة الأمريكية

١٨٥٣ - ٢٠١٠

دكتور / السيد فليفل

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ / ٢٠١١م



عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

بطاقة الفهرسة	المستشارون
فليفل ، السيد	د . أحمد إبراهيم الهوارى
التاريخ الاجتماعى والاقتصادى لجنوب أفريقيا : رحلة الإنسان الأفريقى من العنصرية الأوروبية إلى الهيمنة الأمريكية : ١٨٥٣-٢٠١٠، السيد فليفل . ط١ . الجيزة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠١٠	د . شوقى عبد القوى حبيب
٣٤٢ صفحة ؛ ١٧*٢٤سم	د . قاسم عبده قاسم
تدمك ٩٧٨٩٧٧٣٢٢٢٧٥١	المشرف العام :
١- أفريقيا الجنوبية - تاريخ	د . قاسم عبده قاسم
٢- أفريقيا الجنوبية - الأحوال الاجتماعية	المدير التنفيذى :
٣- أفريقيا الجنوبية - الأحوال الاقتصادية	شريف قاسم
أ- العنوان	مدير الإنتاج :
	جمال عابد
	تصميم الغلاف : عمرو قاسم

الناشر : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

٥ شارع المريوطية - الهرم- ج.م.ع تليفون وفاكس ٣٣٨٧١٦٩٣

Publisher : EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

5 , Maryoutia St ., Elharam - A.R.E. Tel : 33871693

Email : dar_ein@hotmail .com

إهـــداء

إلــى إنســان أفريقيــا فــي الجنــوب

وقـد حــرر نفســه مــن ربقــة الظلــم

وحــرر ظالميــه مــن التــردى فيــه

وحــرر الإنسانيـة مـن سقطة العنصريــة

وإلى عبد الناصر أدرك وهدة العنصرية في الجنوب

وصلتها برفيقتها الصهيونية في فلسطين المحتلة،

فمـد يـده إلــى مانديــلا ورفاقــه.

ومـاتزال مقاومـة العنصريــة فــي الميــدان

فــي جنــوب أفريقيــا وفــي فلسطــين

المؤلف

المحتويات

صفحة

الباب الأول

الحياة الاجتماعية في مستعمرة رأس الرجاء الصالح

الفصل الأول

الفصل الثاني

الباب الثاني

الحياة الاقتصادية في مستعمرة رأس الرجاء الصالح

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الباب الثالث

الحياة الاجتماعية ومجتمع العنصرية في جمهورية جنوب أفريقيا

(الترنسفال)

الباب الرابع

الحياة الاقتصادية في جمهورية جنوب أفريقيا

الباب الخامس

اقتصاديات العنصرية وصناعة التخلف والتبعية
في جنوب أفريقيا (١٨٦٧-٢٠٠٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

بعد أن تشرفنا بتقديم كتابنا عن نظم الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا في فترة من أخطر فترات تاريخ هذه المنطقة، ليكون مرجعا للقارئ العربي، يطيب لنا أن نقدم كتابنا هذا عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لجنوب أفريقيا في ذات فترة الكتاب الأول، وهى فترة تبدأ من النصف الثانى من القرن التاسع عشر وتمتد حتى قيام اتحاد جنوب أفريقيا في عام ١٩١٠. وقد شهدت هذه الفترة نضجا ملحوظا في التجربة الاستيطانية في الجنوب، بحيث تبلورت عدة مجتمعات بيضاء عملت على السيطرة على مقدرات الأفارقة، وبعد عصر طويل من الصراع بين البيض والأفارقة، أو بين عنصري البيض والبوير والبريطانيين.

وقد بدأ الاستيطان الأبيض في الجنوب إبان عصر الشركات التجارية الأوروبية الكبرى التي عملت على نقل تجارة الشرق، فقد قررت شركة الهند الشرقية الهولندية احتلال شبه جزيرة رأس الرجاء الصالح في عام ١٦٥٢، بغرض استخدامها كمحطة للتزود بالمؤن، وكمنتج للبحارة الذين يجرون إلى الشرق، فتطول بهم مدة السفر ويشتد بهم عناؤه. وقد كان هدف المحطة هو الاعتماد على القبائل الأفريقية في توفير المؤن، ولكن حالة العداء بين قوة الاحتلال وهذه القبائل الأفريقية جعل الشركة بعد سنوات خمس فقط تلجأ إلى توطين مزارعين هولنديين كي يقوموا بالزراعة وتربية الماشية. واستتبع ذلك بطبيعة الحال الاستيلاء على الأرض الأفريقية، وتسخير العمالة الأفريقية فيها، وفرض قوانين عنصرية لتمكين البيض المتقدمين من فرض السيطرة على الأفريقيين المتخلفين.

وقد أدت محطة رأس الرجاء الصالح الدور المخطط لها في خدمة الاستعمار الهولندي في الشرق الآسيوي، حتى تحولت إلى مستوطنة ضخمة. ومع اهتمام بريطانيا بالهند، وإخراجها فرنسا منها، انتقاما من دور هذه في إخراجها من المستعمرات الأمريكية في أمريكا الشمالية، بدأت تهتم بمنطقة جنوب أفريقيا. وحفز تجدد الصراع البريطاني الفرنسي على عهد الحروب النابليونية الدولتين إلى الاهتمام بالمنطقة، وفى غضون ذلك احتلتها بريطانيا في عام ١٨٠٦، وبدأت تتخذ إجراءات نجلزتها، وتصفية ملامح الحكم الهولندي فيها.

ولم تحسب بريطانيا بدقة خطواتها، فانفلت المستوطنون الهولنديون في ثلاثينيات القرن التاسع عشر مهاجرين من مستعمرة رأس الرجاء الصالح مبتعدين عن الحكم البريطاني، ميممين صوب الشمال ليقيموا لأنفسهم وطنا جديدا يحكمون فيه أنفسهم بأنفسهم، ووفقا لتخيلهم عن الحكم، وتصورهم للسيادة على الأرض الأفريقية والأفارقة في الجنوب.

كان المستوطنون الهولنديون قد بدأوا يشعرون بالتمايز عن كل أحد، حتى عن الموظفين الهولنديين الذين تبعث بهم الشركة إلى المنطقة، وساءهم أن تعترف هولندا- في مؤتمر فيينا عقب الحروب النابليونية في عام ١٨١٥- بالسيادة البريطانية على مستعمرة رأس الرجاء الصالح دون أن تستشيرهم. ومن ثم كانت هجرتهم هجرة لنظام اقتصادي واجتماعي كامل يقوم على رغبة المستوطنين. وقد صاروا أبناء أفريقيا البيض، بالحفاظ على هويتهم كزراع بيض يربون الماشية، ويُسخّرون الأفارقة في أرضهم.

نجح المستوطنون البوير في الاستقرار في ناتال بعد أن أزاحوا من طريقهم عددا لا يستهان به من القبائل الأفريقية. وباحتلال ناتال بدأ البوير في بحث وسائل إقامة مجتمعهم الجديد وقواعد بنائه. ونجحوا آخر الأمر في التوصل إلى دستور جمهوري، على غرار الدستور الأمريكي- باعتبار تشابه التجربتين الاستعماريتين سواء في مجابهة الأهالى أفارقة كانوا أو هنوداً حمراً، أو في مجابهة المستعمرين الأوروبيين البريطانيين. وقامت في ناتال جمهورية ناتاليا البويرية. لكنها كانت قصيرة العمر. نظراً لاحتلال بريطانيا للمنطقة ومنعها البوير من الاستحواذ على ميناء على المحيط الهندى يستقطبون من خلاله أية قوة أوروبية منافسة.

وهاجر البوير – مجدداً – إلى الترنسفال وأورانج، وبدءوا في إقامة نظم جديدة فيهما. ولاحقهم البريطانيون إلى منطقة أورانج عام ١٨٤٨. ولكنهم لم يتمكنوا من التوغل شمالا إلى الترنسفال. وفى هذه المنطقة نجح القائد البويري بريتوريوس Pretirus، في جمع البوير من حوله وتأسيس مدينة حملت اسمه بعد ذلك، وراح يهدد البريطانيين بإثارة الشيطان والتحالف معه- يعنى الأفريقيين- ضد أى محاولة بريطانية لقهر البوير في الترنسفال، حتى اعترفت بريطانيا باستقلالهم في اتفاق بريتوريا عام ١٨٥٢. وواصل بريتوريوس الابن جهود أبيه لإقامة دولة بويرية، حتى توصل المهاجرون إلى دستور روستنبرج في عام ١٨٥٥، وبمقتضاه انتخب بريتوريوس كأول رئيس للجمهورية الترنسفالية التي حملت اسمًا جديدا وذلك في عام ١٨٥٧هـ جمهورية جنوب فريقيا.

ورأت بريطانيا أن تنسحب من المنطقة الشمالية - حيث هاجر البوير - فاعترفت باستقلال بوير منطقة أورانج، وظهرت دولة بويرية جديدة، هى دولة أورانج الحرة، وذلك في عام ١٨٥٤، وفقا لاتفاق بليمفونتين.

وبهذا صارت هناك - حوالى منتصف القرن التاسع عشر - أربع وحدات سياسية بيضاء في الجنوب الأفريقي، اثنتان منهما بويريتان واثنتان منهما إنجليزيتان. وكانت المستعمرتان الإنجليزيتان مستعمرة رأس الرجاء الصالح ومستعمرة ناتال تقعان إلى الجنوب وعلى ساحل المحيطين الأطلنطي والهندي على التوالي. أما دولتا البوير الترنسفال - جمهورية جنوب أفريقيا- ودولة أورانج، فتقعان إلى الشمال وفى الداخل.

وبينما كانت دولتا البوير بعيدتين عن مجريات الأحداث والصراعات الدولية - نسبيا - وبعيدتين بالتالي عن التطور الحضاري، كانت مستعمرتا ناتال والرأس في طريق الأحداث ومجرى الصراع، وممر التجارة الدولية والتطور الحضاري بالتالي. ورغم هذا فقد كانت الوحدات الأربع بيضاء بمعنى الكلمة، فلم يشارك الأفريقيون في نظمها الحاكمة، فلم يصبح أى منهم عضواً ببرلماناتها ولا حكوماتها. وغاية ما هنالك أن الأفريقيين خضعوا لحكم زعماء قبائلهم تحت إشراف حكومات المستعمرات البيضاء.

أما بيض هذه المستعمرات أو الدول البيضاء، فإنهم كانوا موئل القرار السياسى، ومحط اهتمام الدوائر الاقتصادية، وعماد الحكم الاستيطاني والإمبريالي في الجنوب. وقد عبر دستور دولتي الترنسفال وأورانج الحرة البويريتين عن هذه الوضعية فقرر صراحة أنه لا مساواة بين البيض والسود، لا في الكنيسة ولا في الدولة. وأما مستعمرتا بريطانيا فقد عرفتا -في قانوني منحهما الحكم النيابي - النص على هذه المساواة، لكنهما في الواقع لم يقيما لها وزناً، وتم إهدارها بمضي الزمن. وكانت جنوب أفريقيا في حقيقة الأمر تسير في طريق تعميق العنصرية البيضاء، وتغلبت الأنانية ونزعة السيطرة والكراهية، على الاتصال الإنساني والتراحم والتعاون، بحيث كانت كل هذه المجتمعات تشهد اتجاه الحياة الإنسانية إلى الانفصال، فسار البيض في طريق، وسار السود في طريق، ولم يشأ أصحاب السيادة والسيطرة البيض أن يلتقي الطرفان. حتى إذا ما تصارع البيض بعنصريهم - البويري والبريطاني - وخاضا حرب البوير الأولى في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر، ثم غارة جيمسون في منتصف التسعينيات، ثم حرب البوير الثانية في أواخر أعوام ذات القرن ومطلع القرن العشرين، نجحت بريطانيا في السيطرة على المنطقة وتوحيدها تحت سيطرتها، حتى قام اتحاد جنوب أفريقيا في عام ١٩١٠.

وتحاول الدراسة أن تجيب عن مجموعة من الأسئلة: ما هى عناصر السكان في المستعمرات الأربع ؟ وما هى مظاهر حياتها الاجتماعية من اعتقاد ومسكن ومأكل ومشرب؟ وكيف كانت أحوالها الصحية؟

ثم ما هى مهن هذه العناصر السكانية؟ وكيف توزعت الثروة بينها؟ وكيف كانت أحوالها الاقتصادية؟ وهل كان لهذا كله علاقة بالعنصرية السياسية التي مارسها البيض؟

وفى حقيقة الأمر، فإن النظام الذي فرضه البيض على اقتصاديات الجنوب الأفريقي لم يكن يختلف عن نظيرة الأفريقي كثيراً، حتى وصول البريطانيين إليه. فقد اعتمد على الرعي وتربيته للماشية للحصول على الألبان واللحوم والأصواف، ثم على الزراعة المحدودة وبعض الصناعات الزراعية والحيوانية المرتبطة بكل ذلك للوفاء باحتياجاتهم. ولعله يمكن القول بأن الفارق بين الفريقين البويري والأفريقي تركز في أمرين:

أولاً – إدراك الأفريقي لقيمة الماشية بشكل أكبر من قيمة الأرض، بينما كان البويري يدرك قيمة الأرض، ويحاول الحصول عليها، لمقابلة احتياجات الأجيال المقبلة من البيض، حتى لو كان يملك بالفعل أرضا تفيض عن حاجته.

ثانياً – إدراك الأبيض لقضية فائض القيمة، ورغبته في التصدير من المنطقة إلى غيرها من المناطق، بشكل يفوق إدراك الأفريقي، مما جعله قادرا على تطوير نفسه وإنتاجه، لكن ذلك لم يحدث إلا في النصف الثانى من القرن التاسع عشر، بينما لم يكن إنتاجه، ولا وسائلة، قبل ذلك يفوق كثيرا نظيرها لدى الأفريقي، بحكم عزلة الجميع في الجنوب بعيدا عن تطورات أوروبا وعصر الثورة الصناعية.

ومع كشف مناجم الماس شمال مستعمرة رأس الرجاء الصالح في عام ١٨٦٧، وكشف مناجم الذهب جنوب جمهورية جنوب أفريقيا في عام ١٨٨٦، بدأت تغيرات اقتصادية واجتماعية – بل وسياسية – عاصفة تدخل على بنية الجنوب الأفريقي الاقتصادية والاجتماعية. وذلك أن بريطانيا سيطرت على مناجم الماس، وبدأت في تمويل التنمية فيها، وتوافدت أعداد ضخمة من البريطانيين من عمالة فنية، ومستثمرين إلى المنطقة، فبدأ يحدث نوع من التوازن في اقتصاد المستعمرة – بل والجنوب كله– بين الزراعة والصناعة. لكن الأهم من هذا كله هو حدوث شرخ في الشخصية البيضاء، بين الزراع والصناع، نظرا لاختلاف نظرة كل من الفريقين للثروة، وهل هى من الماشية أم النقد،، المزرعة أم البنك؟ البوير أم البريطانيون؟

مع اكتشاف ذهب جوهانسبرج لم يكن لدى البوير أية قدرة على تنميته، فجاءت الخبرة من البريطانيين العاملين في ماس مدينة كمبرلي. ومن البداية – ومع تزايد أعدادهم – قرر البوير عزلهم في تعدين الذهب، وحصرهم في مدينة جوهانسبرج، ومنعهم من التوغل في الترنسفال، أو التأثير على القرار السياسى في بريتوريا، أو المشاركة في الحياة العامة في الجمهورية، باعتبار أنهم غرباء وصلوا من أجل الذهب وإذا ما نفد سيذهبون، عائدين إلى بلادهم، ولخص الرئيس الترنسفالي كروجر الوضع، فقال إنهم أجانب مقيمون ببلاده، جاءوا إليها من الخارج Out Landers.

وبهذا بدأت جمهورية جنوب أفريقيا تشهد صراعا مريرا بين البوير والبريطانيين، أفضى بالعنصرين إلى حرب البوير في عام ١٨٩٩– ١٩٠٢، حتى سيطرت بريطانيا على كافة أقاليم الجنوب، وفرضت عليها الاتحاد في عام ١٩١٠، وفى الواقع إن هذا الصراع لم يكن فقط صراع جمهورية استيطانية محلية بيضاء مع قوة إمبريالية عالمية بيضاء أيضاً فقط، بل كان أيضاً صراعاً اقتصادياً وقيمياً بين الزراع والصناع، بين الاقتصاد المعيشي والرأسمالية العالمية. والمهم في هذا كله أن الفريسة كانت الأرض الأفريقية والعمالة الأفريقية. إذ سرعان ما التأم شمل المستوطنين على المستعمرين.

فكيف كانت ترجمة كل ذلك على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؟

وكيف كانت وسائل السيطرة على العمالة الأفريقية؟

وما هى أبرز القوانين التي أصدرها الفريقان البويري والبريطاني في هذا الصدد؟

وكيف انعكس كل ذلك على التجارة الداخلية والخارجية للوحدات السياسية البيضاء؟

وكيف أسفر هذا عن تطوير طرق النقل والمواصلات على طريق السيطرة الاستعمارية على المنطقة؟

وأين كانت وجهة خطوط هذه الطرق؟ هل اتجهت إلى الداخل الأفريقي؟ أم اتجهت إلى السواحل صوب المحيطات بهدف التصدير؟

وحين حدث التحول المسمى بالديمقراطي في جنوب أفريقيا وتولى نيلسون مانديلا السلطة كأول رئيس أفريقي، هل تغيرت أوضاع الاقتصاد العنصري؟ هل شارك الأفارقة في الثروة كما تولوا السلطة؟

كم من الوقت يحتاجون لتعديل أوضاع التعليم الفني والوصول إلى التكنولوجيا رفيعة المستوى؟

لماذا كانت الولايات المتحدة وسيطا في انتقال السلطة؟ هل فكك النظام العنصري أسلحته النووية لكي لا يتسلمها الأفارقة؟ لماذا إذا لم يفككوا اقتصاد الهيمنة البيضاء؟ لماذا استمر البيض في امتلاك ضياع شاسعة بينما لا ينال الأفارقة شيئا إلا وفق قواعد السوق؟

هل من دور جديد للرأسمالية الجنوب أفريقية البيضاء في خدمة النظام العالمي الجديد والعولمة الأمريكية الاستعمارية؟ هل قبلت نخب جنوب أفريقيا السوداء مقايضة التحرر الشامل بدور نخبوي للدولة الجنوب أفريقية متسق مع قوى الاقتصاد العالمي، وعجلة الإدارة الإقليمية البيضاء، كرأس حربة اقتصادية أمريكية في القارة الأفريقية. هذا كله ما يحاول الباب الخامس الإجابة عنه.

وللإجابة عن هذه الأسئلة فقد قسمت الدراسة إلى خمسة أبواب. أما الباب الأول فقد اختص بدراسة الحياة الاجتماعية في مستعمرة رأس الرجاء الصالح باعتبارها أقدم وحدة سياسية بيضاء في جنوب أفريقيا، وكذا باعتبارها نموذجا يمكن أن تقاس عليه أحوال مستعمرة ناتال البريطانية الأصغر حجما، والأقل سكانا. وقد درس الفصل الأول من هذا الباب عناصر السكان في المستعمرة بينما درس الفصل الثانى الأوضاع الاجتماعية فيها.

أما الباب الثانى فقد اختص بدراسة الحياة الاقتصادية في مستعمرة رأس الرجاء الصالح، من خلال ثلاثة فصول. فأما الفصل الثالث- من فصول الدراسة – فاختص بالزراعة والصناعة وأما الفصل الرابع فاختص بالنقل في المستعمرة. وأما الفصل الخامس فاختص بدراسة التجارة والحالة المالية.

أما الباب الثالث فقد اختص بدراسة الحياة الاجتماعية ومجتمع العنصرية في جمهورية جنوب أفريقيا (الترنسفال) باعتبارها الجمهورية البويرية الكبيرة التي يمكن قياس أحوال زميلتها أورانج عليها، إضافة إلى كونها محورا هاما للعنصرية البيضاء، ليس فقط لرفضها للأفريقيين، بل أيضاً لرفضها للبريطانيين، على أساس أنها أرض الميعاد البويري، ومستقبل الشعب الأبيض المختار، لحمل رسالة الرجل الأبيض في الجنوب. ومن ثم يمكن القول بأنها ضمت أكثر صقور البيض تشدداً في العنصرية. وقد درس الفصل السادس- من فصول الدراسة – ضمن الباب الثالث عناصر السكان في جمهورية جنوب أفريقيا، بينما درس الفصل السابع الأحوال الاجتماعية فيها.

أما الباب الرابع فقد اختص بدراسة الحياة الاقتصادية في جمهورية جنوب أفريقيا، فدرس الفصل الثامن الزراعة والصناعة ودرس الفصل التاسع النقل والتجارة والمالية.

أما الباب الخامس : اقتصاديات العنصرية وصناعة التخلف والتبعية ١٨٦٧ - ٢٠١٠، فهو ينقسم إلى ثلاثة فصول، الأول يتناول الثورة الصناعية في جنوب أفريقيا وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ، وأثر السيطرة العنصرية على الموارد الطبيعية والقوى العاملة الأفريقية، وأما الفصل الأخر فيتناول الإنسان الأفريقي العام والاقتصاد السياسي للعنصرية (١٩١٠-١٩٦١)، وأما آخر الفصول فيتناول الاقتصاد العنصري والدور الإقليمي في خدمة الهيمنة الأمريكية حتى ٢٠١٠.

وتشكل هذه الفصول الأخيرة الخاتمة الطبيعية للدراسة ، وهي فصول تجيب عن الأسئلة التي أوردناها آنفاً ، كما أنها كاشفة لحقيقة الأوضاع المنهارة بجنوب أفريقيا ، نتيجة لأن التسوية السياسية ألغت العنصرية قانوناً ، وتركتها متجذرة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية. فما صنعه العنصري في قرون يحتاج إحتثاثه إلى مرحلة تاريخية قادمة لابد أن يتواصل فيها نضال الإنسان الأفريقي من أجل خلاص حقيقي.

أما مصادر الدراسة فهى مصادر وثائقية من الطراز الأول، أعنى وثائق وزارة المستعمرات الخاصة بالجنوب الأفريقي، إضافة إلى مراجع تاريخ جنوب أفريقيا الأجنبية بصفة خاصة، لا سيما مؤلفات أيريك ووكر ودى كايويت ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. وختاماً فإنه وقد آن الأوان لنشر هذه الدراسة لا يسعني إلا أن أدعو لأستاذي المرحوم الدكتور أحمد الحتة أن يتغمده الله برضاه وقبوله، بسبب فضله الغامر في توجيهي لدراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. فرحمه الله رحمة واسعة، تليق بعطائه لتلاميذه الذين هم امتداد له، وتكون على قدر حلمه وعلمه، بل على قدر رحمة الله ولطفه.

وأخيرا أرجو أن يلقى كتابي هذا استحسان القارئ العربي، وأن ينزل منه منزل القبول ، وأن يسد باباً مطلوباً الوفاء به في المكتبة العربية، وهو بابَ دراسة واحدة من القوى الإقليمية البازغة، تاريخياً ، ومن حيث واقعها المعاش ومتابعة الخلل الذي تسببت فيه العنصرية في حياة الشعب الأفريقي ، وهو خلل يحتاج زمناً قادماً من الكفاح ، ورجالاً جدداً تتطلبهم قيادة العمل الأفريقي «الحقيق»، وليس المسخ الذي تريده العنصرية «الخفية».

وماذا عن مثل هذا النضال ضد العنصرية في فلسطين المحتلة ، إن كان في العمر بقية فهذا لقاء علمي جديد.

وما توفيقي إلا بالله

المؤلـف

الباب الأول

الحياة الاجتماعية

في مستعمرة رأس الرجاء الصالح

الفصل الأول

عناصر السكان في مستعمرة رأس الرجاء الصالح

١- الأفريكانريون.
٢- البريطانيـــون.
٣- الأفـــريقيــون.
٤- الملـــونـــــون.
٥- الآسيـــويـــون.

ارتبطت الحياة الاجتماعية في مستعمرة الرأس ارتباطا وثيقا بأوضاعها المعقدة على الصعيد السكاني والاقتصادي والسياسي. وكان لتعدد العناصر السكانية واختلافها حضاريا، وتباين توزيع الثروات فيما بينها، أثره في تعقد الأنماط الحياتية الاجتماعية في المستعمرة، بشكل فاق غيرها من بلدان القارة الأفريقية، مثلها في ذلك بلاد الجنوب الأفريقي، التي أدى اتحادها، في مطلع القرن العشرين، إلى ظهور الدولة العنصرية الأولى في عالمنا المعاصر. على أن هذا التعقيد وتلك العنصرية إنما جاءا نتيجة لاجتماع التأخر الحضاري والفقر في كفة واحدة سوداء، واجتماع التقدم الحضاري والثراء في كفة أخرى بيضاء. ومن هنا درج البيض من بريطانيين وأفريكانريين وألمان وفرنسيين على الحديث عن أنفسهم كبيض أولاً[1]. ومن هنا أيضاً كان البيض حكاما وأرباب أعمال ورأسماليين، بينما كان السود محكومين وعمالا ومستخدمين، باعتبارهم عنصرا أدنى يمثل حضارة بدائية، في مواجهة الحضارة الغربية المتقدمة التي يمثلها البيض، الذين حرصوا على تكريس هذا الوضع[2].

عاشت في المستعمرة عناصر وأجناس عديدة، لم تكن مصادفة أن اختلفت أوضاعها جميعا تبعا لاختلاف لون البشرة. ولا عجب إذاً، أنه كلما كان لون البشرة داكنا كانت الحياة قاسية مظلمة. والعكس صحيح. ومن ثم تجمع البيض ضد الأفارقة، على الرغم من خلافاتهم الاقتصادية والقومية والدينية، وكان بيض مستعمرة الرأس أكثر بيض الجنوب الأفريقي عدداً. ويتضح هذا إذا علم بأنه في عام ١٨٥٤ كان هناك ١١٢ ألف أبيض في مستعمرة الرأس، مقابل ٢٥ ألفا

في الترنسفال و١٥ ألفا في دولة الأورنج وأقل من ثمانية آلاف في ناتال. أما في عام ١٨٧٣ فكان هناك ٢٣٦ ألف أبيض في مستعمرة الرأس مقابل ٤٠ ألفاً في الترنسفال و٢٧ ألفا في الأورنج وأقل من تسعة عشر ألفا في ناتال، أما في عام ١٨٩٢ فكان هناك ٣٧٧ ألف أبيض في مستعمرة الرأس، مقابل ١١٩ ألف نسمة في الترنسفال، و٧٨ ألف نسمة في الأورنج و٤٧ ألفاً في ناتال(٣).

ومن ناحية أخرى كان الوطنيون في مستعمرة الرأس يمثلون أغلبية السكان بها. تجمع وطنى في جنوب أفريقيا. ويتضح هذا من الإحصاء السكاني الذي أجرى في عام ١٩٠٤.

مما سبق يتضح أن المستعمرة ضمت أكثر من نصف سكان الجنوب الأفريقي الذي كون اتحاد جنوب أفريقيا، وضمت الغالبية العظمى من الملونين، وأقل من عشر الآسيويين وضمت أيضاً غالبية الوطنيين في جنوب أفريقيا، بنسبة تفوق ٤٠٪ من عددهم في كل البلاد. مما وفر للبيض عمالة ضخمة، صدرت بعضها للخارج(٤).

وقد استوطن المستعمرة أوربيون من مختلف أنحاء القارة الأوروبية، فكان هناك هولنديون وفرنسيون وألمان وإنجليز وطليان وروس، ومن كل الملل يهود ومسيحيون بروتستنت وكاثوليك وأرثوذكس. وبسبب الظروف التاريخية المختلفة التي مرت بها المستعمرة كان أبرز هذه العناصر السكانية الأفريكانريين أو الهولنديين، والبريطانيين. وذلك أن العناصر الأخرى ذابت في العنصرين السابقين، بحكم خضوع المستعمرة للحكم الهولندي ثم الحكم البريطاني. وقد جاءت العناصر الفرنسية والألمانية إلى المستعمرة بسبب ظروف القارة الأوروبية، كهجرة الهيجونوت في فترة الصراع والإصلاح الديني في فرنسا، وكهجرة بعض الألمان إثر قيام الاتحاد الألماني. وكانت الحكومة البريطانية تقبل هجرة غير البريطانيين إلى المستعمرة على مضض، رغبة منها في زيادة نسبة أعداد البيض إلى السود. وكان هذا دليلاً جديداً على اعتبار الحكم البريطاني أن مشكلة البيض مع السود أكثر أهمية وعمقا من مشكلة العناصر البيضاء أحدها مع الآخر(٥). وإزاء هذه الحقيقة، وإزاء ذوبان العناصر البيضاء المختلفة في العنصرين الإنجليزي والأفريكانري، فسوف نركز على هذين العنصرين. ذلك أن المهاجرين القادمين من مختلف أنحاء القارة الأوروبية سرعان ما ذابوا في العنصرين المذكورين. وقد امتاز العنصر الأفريكانري بقدرة كبيرة على استيعاب الأجانب. ومن ثم لم يتميز أى عنصر أوروبى فيما عدا العنصرين الإنجليزي والأفريكانري بميزة تخصه، أو احتفظ بخصائصه التي تميز بها في القارة الأوروبية(٦).

١) الأفريكانريون:

كان الأفريكانريون يعرفون أيضاً باسم الهولنديين أو اسم البوير. وقد تمسكوا أولاً باسم البوير تمييزا لهم عن موظفي شركة الهند الشرقية الهولندية، باعتبار أنهم مزارعون لهم مصالح مغايرة لمصالح الموظفين الذين لا يعبئوا سوى بالضرائب[٧]. أما لفظ الأفريكانريين فقد شاع استخدامه في ظل الحكم البريطاني ليرمزوا إلى أنفسهم كهولنديين يعيشون في جنوب أفريقيا وولدوا بها، وذلك تمييزا لأنفسهم عن البريطانيين الذين هاجروا إلى جنوب أفريقيا بعد احتلال بريطانيا لها، والذين لم يولدوا في جنوب أفريقيا، ومن ثم يتنبئون لهم، رغم استيطانهم وعملهم بالزراعة، بالعودة من حيث أتوا، لأنهم غرباء في الأرض الأفريكانرية. أما الوطنيون الأفارقة أصحاب الأرض الحقيقيون فهم في عقيدة الأفريكانريين، أطفال أنجبهم حام، ومن ثم فالأفريكانريون فقط هم شعب الأرض[٨]. وحملت تسمية الأفريكانريين أيضاً إشارة إلى رفض المستوطنين الهولنديين قرار التاج الهولندي بالتخلي عنهم لبريطانيا، دون مشاورتهم أو تنكرهم لرعويتهم الهولندية[٩]. وقد استمر الأفريكانريون يستخدمون هذه التسمية على الرغم من استمرار تدفق الهجرات البريطانية، فهذه الهجرات أنعشت شخصيتهم القومية ولغتهم، وزادت بالتالي من تعمق جذور المشكلة العنصرية في المستعمرة. فلم تعد مشكلة البيض والسود فقط بل ومشكلة البيض والبيض أيضاً[١٠].

وهكذا ترادفت الألفاظ الثلاثة، البوير والأفريكانريون والهولنديون، لتشير إلى العنصر الذي شكل غالبية السكان البيض في المستعمرة[١١]، والذي اعتبر نفسه عنصرا نقيا، ويجب أن يحافظ على نقائه المزعوم هذا باعتباره شعب الله، الذي زرعه في منطقة نائية، لكي يتمكن من معالجته على الكيفية التي يريدها وليحفظ هذا النقاء العنصري[١٢]. وكانت هذه الناحية العنصرية ذات أهمية كبرى في تاريخ المستعمرة، بل والجنوب الأفريقي الحديث كله. فقد ارتبط الهولنديون في المستعمرة بالهولنديين في دولتي الأورنج والترنسفال، برباط الدم والعقيدة والخضوع لكنيسة واحدة، ونفذوا قانونا واحدا هو القانون الروماني الهولندي[١٣]. هذا فضلاً عن الارتباط بنفس العادات والتقاليد والمشاعر تجاه الوطنيين[١٤]. ورغم أن كلا من الأفريكانريين والبريطانيين كانوا من البروتستنت، إلا أن فهم كل منهما للكتاب المقدس كان مختلفا، بحكم الاختلاف القومي، واختلاف تجربة الأفريكانريين المحكومين عن تجربة الإنجليز الحكام. وهذا يوضح كراهية الأفريكانريين للمبشرين البريطانيين، وبخاصة أتباع جمعية لندن التبشيرية[١٥]. وإذا كان يمكن تبرير اعتبار الأفريكانريين للإنجليز غرباء في الأرض الأفريقية، باعتبار سبقهم لهم، فإن عنصريتهم لم تقف

عند هذا الحد، فهم يعتبرون الأفارقة أيضاً غرباء، فيما عدا البوشمن والهوتنتوت، الذين قاموا بطردهما من المستعمرة. ويزعم الأفريكانريون أنهم أقدم وجوداً في المستعمرة من بعض القبائل الأفريقية، التي ترجع في أصولها الأولى إلى فروع قبلية بانتوية هاجرت من وسط وشرق القارة. وهذه المزاعم الأفريكانرية تتأصل يوما بعد يوم، وتتوارثها الأجيال، بحيث لن تزول إلا بثورة أفريقية تستعيد حقوق الأفارقة، وتعيد الرشد للأفريكانريين[١٦].

والأفريكانريون يمتهنون الزراعة أساسا، وهم في حالة الرعي رعاة أغنام على عكس بنى عمومتهم في الشمال، فهم رعاة ماشية أساسا. ومزارع الأفريكانريون منعزلة منفصلة، ومن ثم فأصحابها انعزاليون مستقلون. ومع هذا يوصف أفريكانريو مستعمرة الرأس بأنهم أقل تعصبا وأكثر حضارة من أفريكانريى الترنسفال[١٧]. وإذا كان قبول القول بتفوق أفريكانريى المستعمرة عن أفريكانريى الترنسفال حضارياً، أمراً ممكناً وحقيقياً، فإنه يصعب الموافقة علي القول بأنهم كانوا أقل عنصرية وتعصباً. فقد عدلوا، باستمرار القوانين التي أقرتها بريطانيا لصالح الأفارقة، ولكن أفريكانريي مستعمرة الرأس كانوا أقل حدة في عنصريتهم تجاه البريطانيين من الترنسفاليين، وذلك بحكم حياتهم معهم في بلد واحد، يتبادلون فيه المصالح، إلي جانب طبيعة المستعمرة، بشكل يفوق ما كان حادثا في الترنسفال وهي دولة داخلية، وختاما، بسبب طبيعة الحكم البريطاني، التي سمحت لهم بالتنفيس عما يجيش في صدورهم، بل وبتصدر الحياة السياسية في المستعمرة طويلا. فكان رأيهم، بالتالي، أنهم سوف يقاتلون إلى جانب بريطانيا ضد أى أحد، سوى من تربطهم به صلة الدم، لأنهم لن يتمتعوا بنفس القدر من الحرية، إذا ما خضعوا لغير العلم البريطاني [١٨]. ومن ثم كان صراعهم مع البريطانيين صراعا مقننا مضبوطا بقواعد السياسة والضوابط الاقتصادية والأنماط الديمقراطية البريطانية. ومن ثم لم يتجه الصراع إلى العنف إلا في حرب ١٨٩٩- ١٩٠٢، مساندة للترنسفال. وكان هذا العنف متمثلا في تمرد محدود في مناطق الحدود، حيث كان كثير من مستوطني المستعمرة الأفريكانريين يرتبطون بأواصر القربى مع أفريكانريى الشمال، وبخاصة في دولة الأورنج [١٩]. وكان هذا التمرد، أيضاً، لا يحظى بموافقته كل الأفريكانريين حتى لقد انضم بعضهم إلى القوات البريطانية، في مقاومته[٢٠].

مع كل هذا كان أفريكانريو مستعمرة الرأس محافظين بالقياس إلى الإنجليز، الذين كانت أغلبيتهم تعيش في المدن، ومن ثم كانوا أكثر تفتحا من الأفريكانريين الزراع التقليديين، الذين لا يميلون إلى التغيير. والأفريكانريون، بالفطرة والنشأة في بيئة مفتوحة يعاديهم فيها الأفارقة، كانوا فرساناً ورماة ومهرة، يخرجون للصيد في البرية، ويعودن بجلود الوحوش وسن الفيل. وليس

أدل على شهرتهم في هذا المجال من اعتماد سيسل رودس عليهم في اكتشاف وغزو متابيليلاند وماشونالاند [٢١].ويدرج الفتى منهم، منذ نعومة أظفاره على حمل البندقية والاعتزاز بها، وربما يقبل على الموت دونها [٢٢]. وينخرط الأفريكانريون في جمعيات الدفاع المحلي، طبقا لنظام البورغوز، ويقدمون العون للحامية البريطانية أو شرطة المستعمرة، وهم يجتمعون بشكل شبه فوري، تلبية لنداء القتال، بمجرد سريان إشاعة كاذبة عن هجوم أفريقي متوقع [٢٣]. وربما قدموا المساعدة للأفريكانريين خارج المستعمرة، مثلما شاركوا في حرب دولة الأورنج الحرة مع قبيلة الباسوتو[٢٤]. وفضلاً عن هذا كله كان استيطانهم ذا طابع عسكري حتى بغض النظر عن نظام الحيازة العسكرية الذي عمل به أحيانا[٢٥].

وكان الأفريكانريون يتركزون، أساسا، في الإقليم الغربي، وهو الجزء القديم من المستعمرة، وإن كان وجودهم في الإقليم الشرقي قويا أيضاً. وقاعدة الملكية عند الأفريكانريين هي أنه ينبغي أن يكون لكل رجل مزرعة مستقلة، وكانت هذه القاعدة ضارة بالسكان الأفارقة أبلغ ضرر[٢٦]. ويقاس ثراء المزارع منهم بعدد رؤوس الماشية والأغنام والجياد التي يملكها، فضلاً عن الساحات المنزرعة من ممتلكاته، والعربات التي تجرها الثيران، وفخامة عربة الجياد التي يتنقل بها وأفراد أسرته لاستطلاع هذه الممتلكات دوريًا. ولم يتخلف أثرياؤهم كثيرا في اقتناء العربات ذات المحرك، بعدما شاع استخدامها في القارة الأوروبية. وحرص هؤلاء الأثرياء على تعليم أبنائهم في إنجلترا أو هولندا أو ألمانيا، وبخاصة في مجال الطب والمحاماة، ولم يبرز منهم أحد في مجالات التجارة والتعدين بحيث يقارن بنظيره الإنجليزي[٢٧].

ورغم أن التنظيمات الاجتماعية والسياسية للأفريكانريين بدأت متأخرة عن مثيلتها الإنجليزية في المستعمرة، فإن الأفريكانريين نجحوا في السيطرة على الحياة السياسية والمحافظة على مصالحهم الاقتصادية، وبدأت لهجتهم تصير لغة أدبية مكتوبة، وصار كل حزب سياسي يحسب كل حساب لصوت الناخب الأفريكانري[٢٨]. بعد ما كان البرلمانيون في المستعمرة لا يعبثون به بفضل سيطرة الإنجليز على البرلمان، حتى مناطق الأغلبية الأفريكانرية. وبفضل حزب الرابطة الأفريكانرية صار الزعيم جان هوفماير عماد الحياة السياسية في المستعمرة، على الرغم من عدم مشاركته في الحكم بشكل مباشر، حتى كان الحكام الإنجليز يستعينون به لتهدئة ثورة مشاعر الأفريكانريين في كل أزمة[٢٩].

بطول المستعمرة وعرضها كان يمكن تمييز الأفريكانريين عن الإنجليز. لقد اختلف الطرفان في كل شيء، حتى لو اشتركا في المهنة. كان الأفريكانري يعتقد أنه يحيا حياته طبقا لما ظن أن الله

يريده، وفقا للكتاب المقدس. أما الإنجليزي فكان يعتقد « أن الله يقف خارج العالم»، فلا يوجه أموره. ومن ثم ترتب على هذا الاختلاف قوة تعصب الأفريكانري وعدم حبه للتغيير، بينما كان الإنجليزي مسايراً للتغيير الجارى في مناحى الحياة، نهازا للفرص التي تسنح له لتغيير أوضاعه إلى الأفضل[٣٠]. ومن ثم كان الأفريكانريون يعتبرون كل تغيير يستهدفه الحكم البريطاني تهديداً لنمط حياتهم بل ولعقيدتهم الدينية ذاتها. وكانوا يعتبرون أنفسهم أبناء أفريقيا أو الوطنيين البيض White Natives الذين ولدوا بأفريقيا ولا يعرفون لأنفسهم موطناً سواها [٣١].ومن هنا أيضاً كانوا يختارون مكان استيطانهم بعناية قرب مصدر مياه وتل عال يسهل الدفاع عنه[٣٢]. وهذا الدفاع ليس دفاعا عن النفس فقط بل هو دفاع أيضاً عن نمط حياة وعقيدة، وحضارة غربية، موصولة الأسباب بعقيدة كالفنية لم تتغير عن مفاهيم القرن السابع عشر، ولم تعبأ بآلام الأفارقة المسحوقين المطحونين [٣٣].ويجلس رب الأسرة الأفريكانري، يومياً، وقد جمع أسرته الكبيرة من أبناء وأحفاد حوله، ليتلو عليهم قبيل النوم قراءات يختارها من الكتاب المقدس. بهذا يعطى لكل حدث في حياته صبغة دينية، حتى لو كان هذا عقاباً صارماً بالجلد لأفريقي من عماله، أو طرداً وتشريداً لآخرين[٣٤].

والمنزل الأفريكانري كان شبيها بالكوخ الأفريقي. ولكن منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأت عملية التطوير فيه، بفضل وصول معدات المنازل الحديثة، كالعوارض الحديدية والزجاج، من أوروبا، فبدأ يقترب من الشكل الأوروبى. ولكن رغم هذا احتفظ المنزل الأفريكانري بخصائص معينة، كتوفير مكان لراحة الضيوف، والفصل بين المتزوجين وغير المتزوجين، والسعة والراحة والتهوية، ثم قربه من حظائر الماشية، حتى يمكن مراقبتها، وكانت المنازل عموما تبنى من الأحجار والقرميد والمواد التي تتيحها البيئة، وكتل الخشب الضخمة، والمواد الأخرى المستوردة كالعوارض الحديدية والألواح الزجاجية. وقد استفادوا في هذا من المهاجرين الألمان في مطلع الخمسينيات، الذين استغلوا الحجارة، والألواح الزجاجية في بناء منازل على النسق الألماني[٣٥]. ولم تدخل الكهرباء القرى المنعزلة، مبكرا، على عكس المدن التي دخلتها الإضاءة الكهربية، في أعقاب مد شبكة الخطوط الحديدية والتلغرافية[٣٦].

والأسرة الأفريكانرية أسرة كبيرة ممتدة تضم الجد والأبناء والأحفاد. وهى تعتمد على نفسها بحكم انعزالها في أحد أركان المزرعة الشاسعة، وإحاطة قبائل أفريقية قوية بها. ولهذا ينسج الأفريكانريون ملابسهم الصوفية، ويصلحون بنادقهم ومعداتهم الزراعية، وربما صنع بعضهم عربته بنفسه، حيث لا تزال تستعمل في الريف، في النصف الثانى من القرن العشرين [٣٧]. وصاحب

المزرعة يعتبر نفسه مسئولا عمن يعيش بها من أبناء وخدم سواء من البيض أو من الأفارقة، وهم كثير، بعضهم يعمل بالخدمة المنزلية، وبعضهم بالحقل، وبعضهم بالمراعى ورعاية الحيوانات بها أو في الحظائر[٣٨].

والأفريكانريون كاليهود يعتبرون أنفسهم شعب الله المختار، وما يكاد يستقر تجمع استيطاني منهم في موضع حتى يشيدون كنيسة تابعة للكنيسة الهولندية المستصلحة، رمزاً لإيمانهم، وحفاظاً على صلتهم بالسماء. ولكن انطلاقا من نظرتهم إلى أنفسهم كشعب مختار رفضوا دخول الأفارقة المسيحيين إليها. ومن هذه النقطة، في رأى بعض المؤرخين، كانت بداية سياسة الفصل العنصري والوطنية البيضاء، القائمة على تفسير الأفريكانريين للمسيحية[٣٩].لقد اعتبر الأفريكانريون أن حضور الأفارقة السود لكنيستهم انتقاص من قدرهم وهم الذين ولدوا مسيحيين[٤٠]. ويكره الأفريكانري دعاة الحرية السياسية والمساواة بين البيض والسود، استناداً إلى فهم خاطئ للمسيحية، فهؤلاء الأحرار لا يحافظون على ذاتيتهم التي خلقها الله لهم نقية بيضاء، ويريدون إفسادها بخليط غير أبيض[٤١].

وعلى الرغم من أن الأفريكانريين مسيحيون فإنهم كانوا يميلون إلى العهد القديم، حيث الإله المعبود فيه هو إله الشعب المختار ورب الجنود، بينما الإله المعبود في العهد الجديد هو إله الحب، الذي يتساوي الجميع أمامه[٤٢].وقد أدي إحساس البوير بالتميز وبأنهم شعب مختار مصطفي علي كل الأمم إلى ثقة بالنفس زادت عن حدها المعقول، لدرجة احتقار كل من ليس بويرياً أو كالفنياً، والحفاظ على نمط حياتهم ليس باعتباره نمطهم المرغوب فيه فقط بل باعتباره مقدسا[٤٣].

والأفريكانريون المدنيون مثقفون ثقافة واسعة. ويحرصون على تعليم أبنائهم في المدارس الملحقة بالكنائس، ومن ثم استعان بهم الرئيس كروجر في شغل الوظائف التي خلت بانسحاب الموظفين الهولنديين القادمين من أوروبا. ووصل عديد منهم إلى أعلى الدرجات العلمية في مستعمرة الرأس وبريطانيا (٤٤). وكانت لهم حياتهم الاجتماعية القوية المتمثلة في الاحتفال بالأعياد المسيحية، وبأعياد أخرى متعلقة بالمعارك ضد الوطنين الأفارقة وببدء الاستيطان الأبيض، مثل يوم فإن ريبيك ويوم دنجان ويوم نهر الدم ، فيتزاورون ويرقصون ويشربون[٤٥].

٢) البريطانيون:

لم يحدث أن زاد تعداد السكان البريطانيين في المستعمرة عن ثلث البيض فيها، على الرغم من الهجرات المستمرة التي نظمتها الحكومة البريطانية، بخاصة للمزارعين، لمعادلة سيطرة

الغالبية الأفريكانرية على اقتصاد المستعمرة، ولتدعيم الحكم البريطاني، ببث عناصر بريطانية في أنحاء المستعمرة لتتمكن بعد حين من إنجاب أجيال متعاقبة من الحكام، بدلا من إرسال حكام من لندن، لا يفهمون ظروف جنوب أفريقيا الفريدة. كذلك لم يؤثر كثيرا هذا التفوق العددي الأفريكانربى فى هجرات الأفراد الذين ينسلون واحدا وراء واحد، أو هجرات العمال الطامعين إلى الاستحواذ على الثروة بأسرع ما يمكن بعد كشف الماس، والذين استوطنوا كيمبرلى أمدا من الزمان، ثم انتقل بعضهم إلى جوهانسبرج حيث كشف الذهب[٤٦]. كانت الهجرات المنظمة، التي رعتها الحكومة البريطانية أكثر تأثيرا في زيادة أعداد السكان البريطانيين، لاسيما في منطقتي البانى Albany وبورت إليزابيث Port Elizabeth، وكانت زيادة البطالة في إنجلترا، نتيجة الثورة الصناعية، ووفرة الإنتاج، بسبب استخدام الآلات، أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى تشجيع هجرة البريطانيين إلى جنوب أفريقيا [٤٧].

لم يؤثر تزايد أعداد البريطانيين في المستعمرة على السيطرة الأفريكانرية على مقدرات الأمور في المستعمرة، لعدة أسباب، منها: أنهم اتجهوا إلى مناطق متطرفة، كالإقليم الشرقى، بعيدا عن الإقليم الغربى، حيث يسيطر هذا الإقليم على غالب خدمات وأنشطة المستعمرة. وكان الإقليم الشرقى أيضاً يغص برجال الحدود الأفريكانريين الذين يتميزون بالاندفاع والجرأة، ويستحوذون على مساحات كبيرة من الأرض وينجبون أعدادا كبيرة من الأبناء، ومن ثم لم يشكل الإنجليز أغلبية، في هذا الإقليم أيضاً[٤٨]. كذلك فقد كانت الحكومة البريطانية تقبل هجرة غير الإنجليز لدواعي الأمن وللعمل كمنطقة صدام أولى في مواجهة الأفارقة، مثل الفيلق الألماني[٤٩].

على كل حال كان لهذا الوضع أثره في توجيه البريطانيين إلى المدن، وليس إلى الريف. وحتى في حالة الهجرة إلى الريف عمل المهاجرون البريطانيون في التجارة [٥٠]. وشيئاً فشيئاً صار المهاجرون البريطانيون مستوطنون يعتبرون أنفسهم «سكان جنوب أفريقيا المتحدثين بالإنجليزية قبل أن يعتبروا أنفسهم بريطانيين»، وقد ازدادوا تمسكاً بهذا بعد قيام اتحاد جنوب أفريقيا[٥١]. وكانت قوة هذه المشاعر التي تركز على الانتماء لجنوب أفريقيا، قبل الانتماء لبريطانيا تسبب قلقا متزايدا للحكومة البريطانية، التي كانت تنظر إلى مستعمرة الرأس باعتبارها مستعمرة استراتيجية، غير اقتصادية، تستنزف جزء من قوتها وأموالها، وهى نظرة لم تتغير كثيراً إلا بعد كشف الماس[٥٢].

كانت النتيجة الرئيسية لتركز الإنجليز في المدن، وبخاصة بعد هجرة رجال الطبقة المتوسطة المدنيين الإنجليز إلى المستعمرة بعد كشف الماس، أن أصبح بيض المستعمرة ينقسمون إلى قسمين

بارزين وهما: الأفريكانريون الرعاة المحافظون والبريطانيون المدنيون من تجار وعمال ورأسماليين، الذين يعتبر سلوكهم الشخصي في المستعمرة، بل وفى كل مكان يتمايز فيه العمران بين ريف وحضر، سلوكا متحررا منطلقا لا يراعى التقاليد ولا يتقيد بعادات فرضتها حياة العزلة والوحدة على الأفريكانريين. ومن ثم لم يكن مستطاعا أن يحيا إنجليزى مدني في وسط يسيطر عليه الأفريكانريون، لرفضهم له ولرفضه لهم(٥٣).

كانت المقارنة السابقة بين الأفريكانريين الرعاة والإنجليز المدنيين على وجه الخصوص؛ بين كالفنية القرن السابع عشر وبين البريطانيين بمبادئ الاستعمار والإمبراطورية وأفكار الحرية الرأسمالية. وهذه المقارنة أيضاً هى مقارنة الوهلة الأولى، إذ سرعان ما يتبين أن المزارعين الإنجليز لا يختلفون كثيرا عن الهولنديين. بل وإن الطرفين تقاربا وتبادلا المصالح في مواجهة الأفارقة. فانغلق المستوطنون الإنجليز على مثل ما انغلق عليه الأفريكانريون من نظريات التفوق والسيادة العنصرية، وانفتح الأفريكانريون على الحياة المدنية والصناعية في مناجم الماس في كيمبرلى(٥٤). ولكن الفروق الأولى، من ناحية ثانية، ظلت عالقة في أذهان جميع المؤرخين بحيث نسبوا جميع الإنجليز إلى الحرية والتقدمية، على عكس الأفريكانريين، وذلك على الرغم من أن الأحزاب الإنجليزية، والزراعية منها بصفة خاصة لم تكن تقل عنصرية عن الأفريكانريين، بحيث ظل الأحرار الإنجليز أقلية ليس لها وزن سياسي يعتد به(٥٥).

لما كان الأفريكانريون أقدم من الإنجليز في استيطان المستعمرة، فقد كانوا أسبق في انقطاعهم عن التطور الحادث في أوروبا في القرن التاسع عشر، فقد كانت وسائل البريطانيين أكثر تطوراً، في مجالات الزراعة والصناعة والاستثمار(٥٦). وجاء تجمع الإنجليز في المدن ليجعل الانقسام واضحا بينهم وبين الرعاة الأفريكانريين الذين يحيون في وسط الهدوء والرتابة. وقد ترتب على هذا الانقسام الاقتصادي انقسام أخر على الصعيد الاجتماعي. فبينما كان الأفريكانريون محافظين كان الإنجليز يتبعون أيام العمل الشاق في المناجم بليالي العربدة، التي كثيرا ما تنتهي بأمور وحوادث سيئة (٥٧). وكانت تلك حضارة جديدة، حضارة صناعية بمحاسنها ومساوئها على السواء(٥٨). ومن هنا فلئن كان الأفريكانريون في المستعمرة يعتبرون أنفسهم شعباً مختاراً فإن الإنجليز اعتبروا أنفسهم مبشرين بالحضارة الغربية وبالتفوق الاستعماري البريطاني في القارة الأفريقية. ولكن دعوة الأفريكانريين كانت، بلا شك، أكثر عنصرية، وتمسكا بأهداب الفكر الديني القديم في مواجهة العظمة الفعلية لبريطانيا ورعاياها في المستعمرة (٥٩).

اشتهرت الشخصية الإنجليزية في المستعمرة بالنجاح في استثمار المال، سواء في المزارع أو المناجم، واصطناع الوثائق المزورة المؤيدة لحق بعض الزعماء ريثما يمكن التخلص منهم، وتولى الإنجليز عمليات التجارة والمال، وبشكل فاق الأفريكانريين، الذين اعتمدوا على سلاحهم في مواجهة الأفارقة. لقد كانت أبرز نتائج سيطرة الأفريكانريين على الحياة السياسية في المستعمرة، بفضل كونهم غالبية بيض المستعمرة، أن انصرف الإنجليز عن السياسة إلى استثمار المال والإثراء بأي شكل [٦٠]. ومن هنا كره الإنجليز الهنود، لأنهم كانوا تجار جائلين ينافسونهم بشدة سواء في نقل السلع دون تكلفة، أو في البيع بالأجل [٦١]. ومن ناحية أخرى كان أبرز البريطانيين في مجال الاستثمار المالي والتجاري هم اليهود البريطانيين. وقد اتسم سلوكهم بالأنانية والابتزاز [٦٢].

وقد كان الهولنديون يضيقون بسلوك الإنجليز المتحرر وبحرصهم على المال. وكان يتندرون بتحللهم الاجتماعي، ولاسيما خروج نسائهم مع أصدقائهن أو تدخينهن. وقد كان الأفريكانريون أيضاً يشكون في سياسة الحكومة البريطانية الخاصة بتهجير الإنجليز المستمر وتوطينهم في مناطق ذات طابع استراتيجي لمراقبة الأغلبية الأفريكانرية، والأغلبية الأفريقية على السواء. وقد ازداد هذا الشك بسبب كون جزء كبير من المهاجرين الإنجليز من عتاة المجرمين والمسجونين، الذين يراد لهم أن يبتعدوا عن الوطن الأم في إنجلترا، ويبدأوا صفحة جديدة في المستعمرة [٦٣].

كانت كل هذه الفروق بين الطرفين الأفريكانري والإنجليزي واضحة وجلية. ولكن كان عليهما، من ناحية أخرى، أن يتعاونا من أجل مواجهة الأغلبية الساحقة من الأفارقة، والوصول إلى حد أدنى من التعاون المشترك في أمور السياسة والحكم والاقتصاد، ومن هنا كان تحالف رودس وهوفماير، الذي وصف بأنه تحالف التجار والصناع مع الزراع في السيطرة على أمور المستعمرة، بغض النظر عن الخلافات الجانبية. وفي ظل هذا التعاون حدث زواج متبادل بين العائلات الأفريكانرية والإنجليزية، بشكل أعظم مما حدث بين العائلات الإنجليزية والفرنسية في كندا [٦٤]. وأقبل الأفريكانريون على تعليم أبنائهم اللغة الإنجليزية، حتى يستطيعوا الوصول إلى المناصب القيادية في المستعمرة، ولكن بشرط واحد هو أن لا يفرض هذا عليهم، وأن لا تحتقر لغتهم [٦٥].

ولما كان الإنجليز في المستعمرة مدنيين، في الغالب، ترتبط حياتهم بالتعدين، فإن إقامتهم في منطقة المناجم بدأت بمساكن مؤقتة، لاعتقاد معظمهم بأنه جاء لفترة مؤقتة يحصل فيها على ماس يبيعه ويعود بثروة كبيرة إلى إنجلترا. ومن ثم كانوا يقيمون في معسكرات من الخيام ثم مظلات حديدية ذات ستائر، ثم منازل خشبية وحديدية. ومع الاستمرار في كيمبرلى بدأت عملية

تشييد المنازل الحديثة على النمط الأوروبى. ومع حسن تقسيم شوارع المدينة أضيئت بالكهرباء، وانتشرت فيها الحوانيت الكبرى، التي امتلأت بكل أنواع السلع الترفيهية والحضرية، كما زودت المنازل بأحدث سبل الراحة والأثاث العصري، وبدأ بيض المناجم يتركون حياة التقشف الأولى، التي كانوا يتناولون طعامهم خلالها في أنية وأوعية قذرة من الصفيح ويفترشون خلالها الأرض [٦٦].

وقد أدى تركز تعدين الماس في أيدي الإنجليز إلى امتلاكهم ناصية الثروة الفاحشة في المستعمرة، بحيث كان عدد من الرأسماليين الإنجليز يملكون المال ما يفوق نظير هذا العدد من كبار الأثرياء الهولنديين [٦٧].وقد أدى هذا إلى حدوث فروق كبيرة في الملكية، لم تكن معروفة من قبل، حيث كان الفارق بين صاحب مزرعة كبيرة وأخرى صغيرة أمراً يمكن قياسه. أما الفارق بين أغنياء الرأسماليين في المناجم وبين العائلات الزراعية التي تعانى من طاعون الماشية، ونقص التعليم والخبرة الحديثة، فكان من الوضوح، بحيث لا يتطلب الأمر وضعهما في مقارنة. وليس معنى هذا أن الفقر كان هولنديا وأن الثراء كان إنجليزيا ، بل يعنى أن الكفة الهولندية كانت أميل إلى الفقر، وأن الكفة الإنجليزية كانت أميل إلى الثراء. وهذا لا يمنع أيضاً من أن هولنديين كثيرين حالفهم الحظ في الأيام الأولى للبحث عن الماس، وحقق ثروة طائلة باستثمار أمواله في المناجم، ولكن ظهرت في أوقات الأزمات طبقة من الزراع البيض الفقراء، الذين أصابهم الإفلاس، وكان أغلبهم من الأفريكانريين [٦٨].

٣- الأفريقيـون :

كان الأفريقيون هم الغالبية العظمى من سكان مستعمرة الرأس وهم أصحاب الأرض الأصليون، الذين صاروا يخضعون للاستعمار المزدوج، البريطاني العالمي، والاستيطاني المحلى، وعلى هذا كان الأمر المنطقي أن يجيء ذكرهم في ترتيب عناصر السكان قبل البريطانيين والأفريكانريين، إلا أن التعداد الضخم لعنصر ما ليس وحده دليل الأهمية السياسية والاقتصادية في مجتمع ما، وبخاصة إذا كان وضع هذه الأغلبية وضيعاً ذليلاً عاجزاً، إزاء أقلية قوية مدججة بالسلاح[٦٩]. انتزعت المبادرة، وسيطرت على الأحداث، بدرجة جعلت من الأغلبية الأفريقية عاملاً منسياً في سياسات جنوب أفريقيا في القرن الماضى [٧٠].أو هى، على حد تعبير جمعية حماية السكان الأصليين، الغالبية التي نسيها القدر. والواقع أن الحضارة الأوربية الرأسمالية هى التي نسيتها في مجال الاعتبار والتقدير، وإن لم تنسها في مجال العمل والإنتاج[٧١]. لقد غدا الأفريقي غريباً

في أرضه، سجيناً فيها، عرضة للقتل في أى وقت، على الرغم من أنه يندر أن عوقب أبيض بتهمة القتل أو التعذيب، حتى عقاباً صورياً (٧٢).

كان الأفارقة في المستعمرة يقاربون أربعة أضعاف عدد البيض، ويظهر هذا من إحصاء عام ١٨٦٤/١٨٦٥ التقديري، الذي ذكر أن عدد البيض في المستعمرة يبلغ ٢٨٦٤٧٧ نسمة، مقابل ٨٠١١٦٧ نسمة من السود (٧٣).

وكانت أكثر التجمعات الأفريقية قوة هى قبائل البوندو والتمبو والجايكا والجاليكا والاكسوزا. وقد اتخذت حكومة المستعمرة موقفاً متشدداً من هذه التجمعات القبلية المستقلة، ومنعت احتكاكها وقطعت ارتباط إحداها بالأخرى، وأوقعت بينها لكي تحكم السيطرة عليها(٧٤).

وكان هذا التقسيم القبلي سبب ضعف الأغلبية الأفريقية مما أدى إلى ضياع ميزة التفوق العددي، فلم تتعاون القبائل لتحسين وضعها السيئ إزاء البيض، بل كانت كل قبيلة وبالاً على الأخرى، وبدا للبيض على الأفارقة. ونجح الحكام في الإيقاع بالقبيلة تلو الأخرى، وتأليب الزعماء في كل قبيلة ضد الزعيم الأعلى (٧٥). كما كانت القبائل مختلفة العادات والتقاليد والطباع والميول واللغات واللهجات (٧٦). وقد نجح المستوطنون البيض في التوسع على حساب القبائل الأفريقية، فاستولوا على الأرض والماشية، وكانوا يفتعلون أسباب الصراع والقتال لكي يطردوا الأفارقة من أرضهم، وينتهى الأمر، في كل مرة، بعزلهم في معازل ضيقة(٧٧)، يتزايدون فيها بمعدل سريع، ويتزوجون بسن مبكرة، وبالتالي تتزايد أعدادهم بأسرع مما تتزايد أعداد أقربائهم في المدن، حيث يتأخر سن الزواج، وحيث الزنا والخمور والتدهور الاجتماعي(٧٨).

إذا كانت الحكومة البريطانية قد حاولت زيادة أعداد البيض بالنسبة إلى السود، وزيادة أعداد البريطانيين بالنسبة إلى الأفريكانريين، وسلمت للمستوطنين البيض حكم المستعمرة، فماذا كان موقفها من الأغلبية الأفريقية؟ لقد كان من المشاكل ذات الجذور العميقة والأطراف المتشابكة للحكم البريطاني في جنوب أفريقيا مشكلة وجود أغلبية أفريقية تفوق أعداد المستوطنين البيض، وطوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر لم تنتهج الحكومة البريطانية سياسة محددة تجاه الأفارقة، بل كانت تتعامل مع مشكلات حكم الأفارقة كل على حدة، وقد أضفى هذا أبعاداً خطيرة على المشكلة (٧٩). وكانت المشكلة الوطنية Native Question تعنى أيضاً مشاكل ضمنية هى مشكلة الأرض ومشكلة العمل ومشكلة الدفاع الأبيض، ومشكلة الحقوق السياسية(٨٠).

وقد تولد عن مشكلة الدفاع عن مزارع البيض مشكلة عرفت باسم مشكلة الحدود أو التخوم الشرقية للمستعمرة، حيث درجوا على شن الغارات للحصول على ماشية البيض، وكانت هذه

الغارات ناشئة عن عدة أمور سياسية واجتماعية، فهى عادة اجتماعية يقبل عليها الفتى الأفريقي، ليقدم الماشية التي سرقها هدية إلى خطيبته، قبل أن يدخل بها، إثباتا لفروسيته ومهارته. ثم هى كما يرى بعض الأفارقة استعادة لحق أفريقي اغتصبه البيض [٨١].وهى أيضاً النتيجة الطبيعية لاستمرار توسيع المستعمرة لحدودها وضمها للقبائل الأفريقية، ثم تخصيص حكومة المستعمرة معازل ضيقة لكل قبيلة، عانى فيها السود من البؤس والشقاء، فلم يجدوا أمامهم سوى الخروج للحصول على هذه الماشية التي تخص البيض لإطعام بنيهم ونسائهم[٨٢]. وبعدما استبان للأفارقة عجز إمكانياتهم لمواجهة البيض، وتأكدوا أنهم سيخسرون كل حرب، بدأوا في مواجهة التحدي الأبيض بالتحول إلى تقليد الغالب، واعتناق مبادئه والتحضر بمدنيته، وقبول العمل في المزارع أو المناجم[٨٣].

وقد أدركت السلطات البريطانية أن الأفارقة يمرون بحالة من التحول الاجتماعي ومن ثم ترددت في علاج مشاكلهم، وكان هذا التردد في غير صالح الأفارقة. لقد كانت السياسة البريطانية في المستعمرة في أعقاب الاحتلال، تستهدف المحافظة على حقوق الوطنيين الأفارقة، باعتبار أن بريطانيا هى الدولة الكبرى التي نفذت تحرير الرقيق في شتى أنحاء العالم، إلا أن الظروف اضطرتها إلى التغاضي عن ممارسات المستوطنين البيض. ومن هنا يمكن القول بأن السياسة الوطنية لكل من الأفريكانريين والبريطانيين في المستعمرة كانت واحدة ولكن أسلوب التنفيذ كان مختلفا بينهما، لاسيما وقد تركت بريطانيا لهما حرية التصرف في المشاكل الوطنية[٨٤]. لقد سعت حكومة بريطانيا إلى إقرار حقوق معقولة للأفارقة، ولكنها كانت أشد حرصا على عدم إغضاب حكومة المستعمرة، حتى لا تسبب لنفسها مشكلة استراتيجية من أجل قضية أخلاقية. فإذا كانت المسائل الأخلاقية تسبب حرجا للضمير البريطاني، فإن المشاكل الاستراتيجية تسبب عجزا في الخزانة البريطانية وتحرج الحكومة أمام دافعي الضرائب، وأسر المجندين. ومع ميل الحكومة البريطانية إلى استرضاء حكومة المستعمرة، فإن المشكلة الوطنية كانت بحاجة إلى استمرار محاولات التوفيق بين الحكومة البريطانية وحكومة المستعمرة [٨٥]. ومنذ اقرار الحكم الذاتي فى مستعمرة رأس الرجاء الصالح فى ١٨٥٣ اعتبرت الحكومة البريطانية المشكلة الوطنية أمراً يقع في دائرة السياسة الداخلية للمستعمرة، والتي يجب أن لا تتدخل فيها الحكومة البريطانية، إلا إذا سببت مشكلة أمنية يخشى منها[٨٦].

بين بلاد الجنوب الأفريقي البيضاء توصف مستعمرة الرأس بأنها أكثرها ليبرالية وتحررا، فيها اصطلح على تسميته بالسياسة الوطنية Native Policy وهذا تعبير لا ينصرف إلى سياسة

الوطن العامة، بل السياسة الواجب إنتاجها تجاه الوطنيين. والواقع أن استقراء دساتير هذه الوحدات الأوروبية؛ ناتال والترنسفال وأورانج يظهر أن دستور مستعمرة الرأس لم ينص على التفرقة العنصرية أو الحاجز اللوني، بل نص صراحة على المساواة السياسية والمدنية بين جميع الأجناس[٨٧]. مع وضع ترتيبات معينة تتعلق بالحضارة والظروف الاقتصادية والمعيشية [٨٨].في حين نصت دساتير دولتي الأورنج والترنسفال على التفرقة صراحة، فأقرت عدم المساواة بين البيض والسود أمام الدولة والكنيسة [٨٩]. بل أن المقارنة بين موقفي مستعمرتي الرأس وناتال، وكلتاهما بريطانيتان، تجاه الأغلبية الأفريقية تظهر أن ناتال تقترب كثيراً من موقف جمهوريتي الترنسفال والأورنج، وتبتعد عن موقف مستعمرة الرأس، فقد نص دستور ناتال على اعتبار ممارسة العادات الوطنية المخالف للقانون الروماني الهولندي مناقضة لمبدأ الوجاهة المدنية، وذلك على الرغم من أن جزءاً كبيراً من دخل ناتال يأتي من الضرائب المفروضة على الأغلبية الأفريقية [٩٠]. وكان لاختلاف سياستي ناتال ومستعمرة الرأس فيما يتعلق بالأغلبية الأفريقية معنى هام هو أن سياسة الحكومة البريطانية لم تكن واحدة فيهما، إلا في مبدأ واحد هو ترك ظروف كل مستعمرة تملي على ساستها المحليين اتجاها يعبر عن موقف واتجاه الحزب السياسي الأقوى، طالما أن هذا الاتجاه لا يتعارض مع المصالح البريطانية العليا، ويرضى المطامع السياسية للحزب. وكان هذا الوضع ضروريا إزاء وجود أغلبية أفريكانرية في مستعمرة الرأس، يظاهرها بوير الجمهوريتين. ويرجع تشدد الخط السياسي الناتالي تجاه الأفارقة عن مثيلة في مستعمرة الرأس إلى وجود أغلبية أفريقية مسلحة قوية، وبخاصة من الزولو، في ناتال، يزيد تعدادها عن عشرة أضعاف البيض فيها، وقد حاولت ناتال فرض سيطرتها عليهم، فأدخلت على قوانينها الأولى تعديلات كبيرة تضمنت قدراً كبيراً من العنصرية، وشيئاً فشيئاً كان النصر النهائي لسياسة الفصل العنصري[٩١].أما مستعمرة الرأس فقد كانت نسبة أعداد الأفارقة إلى البيض فيها أقل من مثيلتها في ناتال، ومن ثم كانت السياسة أخف وطأة وأقل حدة. كذلك فقد كانت مستعمرة الرأس أقدم مستعمرات بريطانيا في المنطقة، وقد ترتب على هذا الوضع أن طبقت فيها قوانين تحرير الرقيق، منذ فترة مبكرة. ونص قانون تكوين المجلسين التنفيذي والتشريعي، في عام ١٨٣٣، على عدم جواز اتخاذ الحاكم أى إجراء من شأنه أن يخضع أو يهيئ للخضوع أشخاصاً من غير الأوروبيين مولداً، لموقف من العجز، أو الضغط لا يخضع له الأشخاص الأوروبيون مولدا [٩٢].وكان معنى هذا إمكانية توجه الأفارقة قانونا، إلى صناديق الانتخابات للإدلاء بأصواتهم[٩٣].

على أن سماحة القانون لا تعنى سماحة المنفذين، ولم يكن النص القانوني البريطاني يحول

بين المستوطنين وتوريط الحامية البريطانية في معاركهم رغم أنفها، ليحققوا مطامعهم في الأرض الأفريقية. والواقع أن هذه القوانين لم يكن لها بالواقع أدنى صلة. فقد كان المستوطنون في مستعمرة الرأس يشاركون بوير جمهوريتي الترنسفال والأورنج مشاعرهم تجاه الأفارقة، فكانوا يتصرفون تجاه الأفارقة بحرية تامة، حتى هانت أرواحهم، ولم يكن أمام حكومة المستعمرة سوى أن بررت تصرفاتهم[٩٤]. ذلك أن الظروف الاجتماعية في المستعمرة، منذ عهودها الهولندية، أنزلت الأسود في منزلة العبد الخادم. ورفعت الأبيض إلى منزلة السيد المخدوم[٩٥]. فالوطنيون ليسوا سوى أبناء حام السذج، في نظر البيض [٩٦].وعلى الرغم من أنه كان لبريطانيا فضل إلغاء الرق في المستعمرة فإن العلاقات الموروثة ثبتت أمام التغيير، فتحور المعنى الرسمي، وبقيت الدلالة الاجتماعية راسخة [٩٧]. فأبى البيض الزواج المتبادل من الأفارقة واستنكروا تصرف من يقبل منهم على هذا، وعاملوا أبناءه باحتقار [٩٨]. كذلك فقد كان شائعا أن يعمل الأفريقي حمالا يحمل متاع السيد الأبيض، ويسير خلفه بل كان هذا متعمداً في حد ذاته [٩٩]. زيادة على هذا فإن القوانين التي نصت على المساواة، فضلاً عن استمرار مخالفتها الصريحة، تنفيذياً واجتماعياً، ما لبثت أن عدلت في كل مرة تشتد فيها ثورة الأفارقة، على المظالم البيضاء. وبهذا يمكن القول بأن وضع البانتو القانوني في مستعمرة الرأس كان أفضل منه في الوحدات السياسية الأخرى ثم مالت السلطات البيضاء إلى تعقيده بقيود قانونية متوالية[١٠٠].

كانت الخطوط العريضة لسياسة المستعمرة تجاه الأفارقة، وهي سياسة ذات طابع استراتيجي وعسكري وأمنى، تتركز في الأتي:

(١) الاعتراف الاسمى بالنص القانوني والتكرار الدولي، بالمساواة بين البيض والسود، خوفا من حملات بعض الجمعيات التبشيرية، ودعاه حماية السكان الأصليين في بريطانيا[١٠١]. بيد أن هذا الخوف لم يمنع حكومة المستعمرة، لاسيما في ظل وزارة ابنجتون، من التصدي لهذه الحملات، ورفض ما أسمته «حق الجمعيات غير المسئولة»، كجمعية حماية السكان الأصليين، في استجواب الوزارة [١٠٢].

(٢) الفصل العنصري بين البيض والسود، حتى يمكن الدفاع عن المجتمع الأبيض، الذي تقوم فلسفته على أنه مجتمع متقدم يواجه مجتمعاً أسوداً متخلفاً، وأنه لا مجال للمقارنة بينهما، وقد تركزت الحضارة والمسيحية والتقدم واللون الأبيض في كفة، مقابل التخلف والوثنية واللون الأسود في كفة أخرى[١٠٣]. وقد تجاهل البيض أن الفصل بين العنصرين ليس فصلاً بين مجتمعين، بل

هو تفتيت لمجتمع واحد، يتبادل فيه الطرفان المصالح، فلا تقوم لاقتصاد البيض قائمة دون عمل السود، مثلاً [١٠٤].وكان الفصل العنصري، على هذا، متطورا من مشكلة الدفاع عن البيض، ورغبة البيض في إبعاد السود عن التجمعات البيضاء حماية لها من اعتداءاتهم ، وبالتدريج صار الفصل العنصري أساسا في كل مناحى الحياة في المستعمرة[١٠٥]. وقد زعم البيض أيضاً أن هناك صراعا يدور بين ثقافتين، وأن الفصل يساعد على رفع أقلهما حضارة، ولكن الواقع أن فصل السود عن البيض وحجزهم في مناطق منعزلة، لا تحرص الدولة على خدمتها بالخدمات الضرورية للحياة، قدر حرصها على جباية الضرائب والرسوم، قد أضر بالأفارقة أبلغ الضرر، ولم يرفع مستواهم الثقافي بالقدر الكافى، وحتى العدد القليل من الأفارقة الذي شق طريقه في الحياة على النمط الأوروبى، ونال قسطاً من التعليم رفضه الأوروبيون والأفريقيون جميعاً، رفضه الأوروبيون لاختلاف لون بشرتهم عن لون بشرته، ورفضه الأفريقيون لأنه صار مختلفا عنهم، لا ينتمي إليهم. ومع الضغط الأبيض صار ترقى الأفارقة حضاريا صعبا، في تيار حضاري منفصل عن التيار الأبيض. وفى نفس الوقت لم يسمح البيض بترقي الأسود الذي تمسك بأهداف الحضارة الأوروبية [١٠٦].

(٣) إخضاع القبائل لزعمائها، وإخضاع الزعماء لسيطرة الحكم الأبيض، مع العمل باستمرار على تفتيت القبائل وتجزئة الزعامات، وتوجيهها لخدمة المستعمر الأبيض، ويدخل في هذا منح الزعماء المطيعين مرتبات شهرية، وامتيازات كبيرة لترضيتهم واستمالتهم[١٠٧].

(٤) مد شبكات الطرق إلى التجمعات القبلية لهدفين عسكري واقتصادي، أى لتسهيل تحرك القوات عند قيام الثورات الأفريقية، ولتسهيل التبادل التجاري الذي يترتب عليه خلق أنماط استهلاكية ترفيهية؛ يفقد الأفارقة بفضلها كل وفرة لديهم، ويرتبطون عن طريقها بالمجتمع الأبيض، ارتباط الآخذ بالمعطى والممنوح بالمانح [١٠٨]. وقد دلت تجربة الأفارقة أن الذين يرفضون اعتناق القيم البيضاء ويتصدون للتوسع الأبيض مصيرهم الفناء، كالهوتنتوت والبوشمن والكورنا[١٠٩]. ومن ثم شعر الأفارقة بالذلة والخضوع وسيطر عليهم شعور بالاستكانة، وبخاصة في ظل وجود قوة عسكرية متقدمة تضغط عليهم باستمرار لتستولي على أرضهم [١١٠].

(٥) إدخال الحكم الأبيض بهيئاته المختلفة شيئا فشيئا محل الحكم المحلى للزعماء في المعازل، وإلغاء الطابع الوطنى الأفريقي في القضاء، وتعيين قضاة أوروبيين مع إبقاء بعض السلطة للزعماء لنظر القضايا البسيطة. وعلى رأس جهاز الحكم الأبيض المندوب المقيم Resident

Commissioner، في المعزل، والذي يتولى مهام عمله معتمداً على معاونة زعيم القبيلة ورؤساء العشائر. واحتل المترجم الوطنى Kaffir Interpreter [١١١] مكانة هامة لدى الأفارقة والبيض معا. وقد ترتب على تغلغل أنظمة الحكم الأبيض في الحياة القبلية الأفريقية؛ أن صارت القبائل وزعماؤها خاضعة تماما للسلطات البيضاء، بحيث صعب عليها اتخاذ قرار مستقل، وتحولت جموع السود إلى خدمة البيض مقابل نظير تافه، وحتى عندما تمكنت بعض القبائل من تحقيق تقدم طيب على صعيدي الزراعة والتجارة، لم يحققوا تقدما سياسيا أو اجتماعيا، بسبب لون بشرتهم[١١٢].

وقد عبر سير جورج جراى أحسن تعبير عن السياسة الوطنية للمستعمرة لاسيما وقد كان من الرواد الذين وضعوا نظريات وفلسفات الفصل العنصري، التي ابتدعها المبشرون في أول الأمر، لحماية الأفريقيين [١١٣]. فقد قال: « إن تركنا الوطنيين خلف حدودنا جهالاً متبربرين، لا تربطهم بنا رابطة المصلحة فإنهم يظلون جنسا من مثيري الاضطرابات قاطعي الطريق. ولهذا يجب أن نحاول أن نربطهم بنا برباط الولاء والمصلحة المشتركة، وأن نجعلهم خدما مفيدين، وعملاء يقبلون على سلعنا ومنتجاتنا، ويساهمون في زيادة دخلنا. وباختصار نجعلهم مصدر قوة ورخاء لهذه المستعمرة، كما شاءت العناية الإلهية أن يكونوا »[١١٤].

لقد ظن الأوروبيون أن الله قد أباح لهم الأفارقة وأرضهم، فالأوربيون مسيحيون، والأفارقة وثنيون ليس لهم دين سماوي [١١٥]. وحتى لما اعتنق الأفارقة المسيحية ظلوا، في نظرهم، كفاراً وعمالاً وطاقة بشرية يجب أن تستغل. وهذا يعلل إجراءات سير جورج جراى العنيفة ضد القبائل، ونقله المستمر لها من مكان إلى مكان، مما كان يسفر دائما عن صراع مرير بين القبيلة صاحبة الأرض والقبيلة المنقولة إليها، وكذلك دعمه للهجرة الأوروبية، إلى المناطق الوطنية، بعد حشر القبائل في معازل ضيقة[١١٦].

وتدخل ضمن هذا جهود جراى لتعليم الأفارقة، ومنحهم مرتبات ضئيلة مقابل تشغيلهم[١١٧]. فقد كانت جهوده التعليمية تركز على التعليم الصناعي وتتجنب النواحي الأدبية، خوفا من أن يتعلم الأفارقة أنه لا فرق بينهم وبين البيض، فكان هدف التعليم خدمة الاقتصاد الأبيض، وتحويل الأفارقة إلى الحياة المدنية والاقتصادية الأوروبية، حتى يصبحوا مرتبطين بالحياة الأوروبية ويقل خطرهم بالتالي[١١٨]. وقد فصل البيض عن السود في المدارس، ثم منعوا من دخول مدارس البيض، إلا بشرط موافقة جيرانهم البيض على ذلك، وهو أمر كان عسير التحقيق[١١٩].

وهكذا كانت جهود التنمية والتطوير التي قام بها جراى تستهدف أن يصبح الأفارقة ترسا في آلة تدور لمصلحة البيض. ومن ذلك أنه أنفق جزءاً كبيراً من منحة خصصتها الحكومة البريطانية لكافراريا البريطانية في بناء كلية جراى في دولة الأورنج الحرة، بينما كان عليه أن ينفقها في علاج نتائج حادث ذبح الماشية في عام ١٨٥٧. ورغم أنه يذكر له بناء مستشفى جراى في كنج ويليامز تاون، إلا أنه يذكر له أيضاً أنه لم يدع قبيلة دون أن يستولى على جزء من أرضها ودون أن يغرس الوجود الأبيض كالسرطان بين عشائرها وبطونها[١٢٠]. ويكفى أن نذكر ما تعرض له الإكسوزا على يديه[١٢١].

ولا يجب أن يظن أن جراى كان فريداً في إجراءاته هذه، وأنها كانت مجرد تجربة انتهت برحيله، لكن الواقع أنه تميز عن غيره من الحكام بأن له نظرة شاملة تجاه السياسة الوطنية، بينما كان هؤلاء الحكام يميلون إلى التصرف مع القبائل على ضوء أفعالها واتجاهاتها. ولا يعنى هذا أن جراى كان أكثر قسوة من غيره الحكام، فودهاوس مارس أيضاً عمليات نقل القبائل من مكان إلى مكان، حسب حاجة الاستيطان الأبيض. فأدخل الجاليكا أتباع كريلى إلى الترانسكى، والتمبو إلى الشرق من نهر إندوي Indwe، ونقل بعض الفنجو من معازلهم في فنجولاند. وعمل على دعم الوجود الاستيطاني في الترانسكى، من أجل استغلال كل ميزة ممكنة لصالح الحكم الاستعماري وتجنب كل ضرر قد يوقعه به التجمع الأفريقي الكبير فيها. وبعد ضم منطقة وطنية يسارع الجنود باحتلالها، ثم يتبعهم الحكام البريطانيون والقضاة البيض ورجال الشرطة وجباة الضرائب[١٢٢].

أما الحاكم العام فرير فقد لخص سياسته في «شرطة حدود قوية وحكم عادل وثابت للقبائل في المعازل، وضريبة عمل لتشجيع العادات الصناعية، وتعيين حكام وقضاة بيض» ولكن هذه السياسة على الرغم من إقرارها للفصل؛ لم تمنع من توسع المستوطنين البيض على حساب الأفارقة، ثم أنها لم ترض وزراءه ومستشاريه[١٢٣]. هذا وقد تم في عهده استعمار جريكوالاند الشرقية وتمبولاند، مما أدخل المستعمرة في حرب ضد هذه القبائل. ووقف فرير موقف المتفرج من المذابح التي دبرتها حكومة مولتينو ضد القبائل[١٢٤].

وشبيه بالذي تعرضت له هذه القبائل ما تعرضت له قبيلة الكورونا في شمال المستعمرة. فقد اعتادت عشائرهم حياة الاستقلال، بفضل حياتهم في مناطق حصينة تحوطها مياه نهر الأورنج الأوسط ونهر زيك ZEK. ورغم استمرار هجمات المستعمرة ضدهم فقد ظلوا يشكلون قوة يخشى بأسها حتى نجحت قوات المستعمرة في القضاء على قواتهم العسكرية، التي كانت تعترض طريق التوسع الأبيض، وذلك في عام ١٨٧٩[١٢٥].

أما المندوب السامي ميلنر فقد اعترف بأن كل الأفريكانريين ونصف الإنجليز يؤمنون بأن لهم حقا في استرقاق الأفارقة [١٢٦]. ولذا فإنه اضطر إزاء عنف سياسة المستوطنين تجاه الأفارقة، إلى التغاضي عن ممارساتهم التي زعم بأنه لا يوافق عليها، حتى لا يؤدى اعتراضه عليها، كما قال، إلى توحيد الإنجليز والهولنديين معا ضد الحكم البريطاني. وكان وزير المستعمرات تشمبرلين يوافقه في هذا، حتى أن صحيفة The Cape Register في معرض انتقادها لقوانين تعسفية صدرت ضد زعماء الترانسكي، صورته وهو يقدم قيداً حديدياً كهدية اليوبيل الخمسين لضم الترانسكي للحكم البريطاني [١٢٧].

أما المندوب السامي روبنسون فكان لا يعبأ بالمسألة الوطنية كثيرا. فقد كان همه هو التوفيق بين عنصري البيض لأنه رأى أنه طالما تحقق اتحاد الإنجليز والأفريكانريين فالمسألة الوطنية لا تشكل خطراً تصعب مواجهته [١٢٨].

كان الأفارقة في المستعمرة منقسمين على أنفسهم على أساس قبلي. وكانت كل قبيلة تعتبر نفسها وحدة مستقلة، وتعتبر كل ما هو خارج عن عالمها واقعا في نطاق الأعداء [١٢٩]. بل إن بعض القبائل وصل بها حد معاداة القبائل الأخرى إلى درجة عدم اعتبارهم لأعدائهم كبشر وكناس مثلهم [١٣٠]. ومن ثم لم تكن القبائل تسعى إلى تنمية حياتها وتهتم بالحضارة، بل كان همها الأول، والوحيد أحيانا، هو الحصول على الجياد والبنادق، لتستخدمها في الإغارة على القبائل الأضعف، فالجاليكا كانوا يعتبرون الفنجو كلابا لهم [١٣١]. وكان شباب القبائل محبا للفروسية والقتال. وكانوا يخرجون في غارات موسمية للقيام « بغسل رماحهم » في دماء شباب القبائل الضعيفة، والاستيلاء على ماشيتها. وتزداد عملية غسل الرمح حدة في فترات الجفاف، أو الأوقات التي تضعف فيها مراقبة المستعمرة للقبائل، مثل فترات تغيير الحكام، أو الأزمات الوزارية، أو انشغال المستعمرة بحرب ما [١٣٢]. وكانت هذه الغارات التي يشنها الأفارقة بعضهم على البعض الآخر فرصة ينتهزها المستوطنون لتأييد طرف ضد طرف، مقابل الحصول على جزء من الأرض الأفريقية، فتتعرض القبيلة القوية لغارات البيض الساحقة، بفضل حسن تنظيم قوات المتطوعين البيض وتقديم حكومة المستعمرة الذخائر لهم [١٣٣]. وتكون نتيجة هذا الصراع المزدوج أن يتم توطين القبيلتين الأفريقيتين المتصارعتين في معازل ضيقة Reserves تضيق فيها سبل العيش على القبيلة، فيضطر شبابها للعمل لدى الأوروبيين [١٣٤]. وهكذا تحول المقاتلون الأفارقة إلى خدم في المزارع والمنازل البيضاء. ومنذ البداية رأى البيض بريطانيين وأفريكانريين أن الطريقة المثلى لمعاملة الأفريقي هي إنزاله منزلة الخادم، وإخضاعه للسيطرة البيضاء على الصعيدين السياسي والاجتماعي [١٣٥].

وهكذا تركز الوجود الأفريقي خارج المدن وفى المناطق الريفية في معازل ضيقة فتعيش كل قبيلة في معزل مستقل. وقد مالت الحكومات البريطانية المتعاقبة إلى الاعتراف باستقلال القبائل، مراعاة لعدم إغضاب جمعية حماية السكان الأصليين Aborigines Protection Society، وتجنبا للإنفاق العسكري، ولكن المستوطنين جعلوا هذا الاستقلال عمليا، مجرد تحييد للقبيلة، ريثما يتم إخضاع قبيلة أخرى. ولا يتردد المستوطنون في احتلال المناطق الاستراتيجية. ومع الحكم الذاتي صارت حكومة المستعمرة أكثر حرية في تصرفاتها تجاه القبائل، وأكثر استقلالاً عن الحكومة البريطانية [١٣٦].

وفى ظل إدارة المستعمرة وإشراف وزير مختص بالشئون الوطنية «الأفريقية»، صارت الوزارة على علم تام بخطط وتحركات الزعماء والقبائل، بفضل من تبثهم بينها من موظفين، وبفضل الأفارقة الموالين للبيض، من الشرطة والمترجمين والزعماء الذين استمالتهم ضد زعاماتهم [١٣٧]. وأطلقت الحكومة أيدي المستوطنين في العمال الذين يعملون لديهم في المزارع. فكان المستوطن الأبيض ينفذ قانونه الخاص عليهم، ويعاقبهم بالضرب والجلد، إذا ما اقترفوا ما يعتبره خطأ، دون لجوء إلى القضاء [١٣٨]. ويضطر العامل الأسود إلى الهرب والتسول لاستجداء طعامه، أو العودة إلى معزل قبيلته، مع الاختفاء كلما بحث عنه رجال الشرطة، لأنه يعد هارباً من تنفيذ عقد العمل مع المزارع الأبيض. ولم تر الحكومة البريطانية مانعا يمنع المستعمرة والمستوطنين من الوصول إلى المناطق الوطنية التي لها فيها مجال حيوى، مادامت لن تتكلف شيئا [١٣٩].

وقد حاولت جمعية حماية السكان الأصليين تخفيف الآلام التي يعانى منها الأفارقة، ودعت الجمعية حكومة المستعمرة أن تترك الأفارقة يعيشون حياتهم، وأن لا تتدخل في شئونهم وعاداتهم وتقاليدهم. ورغم أن هذه الدعوة كانت تتضمن جزء من أفكار الفصل العنصري والتيارين الحضاريين الأفريقي والأوروبي، المتوازيين والمنفصلين، إلا أن دعوة الجمعية كانت دعوة إنسانية تستهدف الحفاظ على مصالح الأفارقة، على عكس المخططين لسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا [١٤٠].

كان على رأس كل قبيلة زعيم يتولى سلطته بالوراثة عن أبيه، أو يختار من بين أقوى زعماء العشائر والبطون القبلية. وكان هذا الزعيم مطلق السلطة، حتى كان يلقب في بعض الأحيان بإله الأرض. وكان الزعيم الواسطة المناسبة، والتي وصلت عن طريقها سلطة الحكم الأبيض إلى القبلية، فضلاً عن السلطات البيضاء الأخرى كالحكام المحليين والقضاة وجباة الضرائب [١٤١]. وكثيرا ما كان الزعيم المنتخب، بعد انقطاع إنجاب آخر الزعماء السابقين عليه، أو بعد توليه السلطة إثر

إطاحته بسلفه، بدعم زعامته بالزواج من إحدى زوجات سلفه الأرامل، وبخاصة الزوجة الكبرى، لما تتمتع به من نفوذ على القبيلة [١٤٢]. ويحاط الزعيم بهالات من القدسية يصطنعها لنفسه وتساعده فيها بطانته وكهانه المقربون، وتكون لكل زعيم الرئاسة الدينية والقضائية والحربية. وهو يعتبر أبا لشعبه، ومسئولا عن الدفاع عن أرض القبيلة [١٤٣].

وللزعيم مجلس من المستشارين يتكون من كبار أقاربه من زعماء العشائر ويعرف أحدهم باسم Induna وبمشورة هؤلاء المستشارين يتخذ الزعيم قراراته في الأمور المتعلقة بمصالح القبيلة. وفى مجلس القضاء يحكم الزعيم بين المتنازعين طبقا لعادات وتقاليد قبيلته. ويقوم الزعيم أيضاً بدور الكاهن الأعلى للقبيلة في الطقوس الرسمية التي تعقد في الاحتفالات والمناسبات المختلفة. وهو أيضاً يقود المحاربين في أى قتال كبير تخوضه القبيلة. ويقوم الزعيم فور توليه السلطة بدعوة زعماء العشائر إليه للحصول على تأييدهم، ثم يوليهم أمور عشائرهم، من قبل نفسه، حتى يكون له حق عزلهم. وفى أوقات الأزمات والصراعات، وبخاصة في أعقاب موت الزعيم، يبدأ زعماء البطون القبلية في توسيع سلطاتهم، حتى يتمكن الزعيم الجديد من فرض نفوذه عليهم، أو يحافظوا هم على سلطاتهم على حسابه. ومن هنا كان الصراع بين الزعماء وقادة العشائر مستمرا، بل ودفينا، وإن كان يتوارى بفعل سطوة الزعيم [١٤٤].

وقد عمل الحكام البيض في أحيان قليلة على دعم سلطة الزعيم إن تبين لهم حدوث ضرر من خلعه أو إضعافه. وفى نفس الوقت كانت السلطة البيضاء تعمل على إرغام الزعماء على تنفيذ مشاريعها ورغباتها، بتهديدهم بالعزل، فيضطر الزعيم منهم إلى استغلال سلطته المطلقة في غير صالح شعبه. وفى عام ١٨٩٧ سن برلمان المستعمرة قانونا يخول الحكومة سلطة إلقاء القبض على الزعماء لمجرد الشك في تصرفاتهم أو نياتهم [١٤٥].

وقد حرص الزعيم على مراعاة مشاعر زعماء العشائر. فعلى الرغم من سلطاته الواسعة كان يشاورهم ويستشيرهم في كل الأمور الهامة، كما كان يستشير أبناءه وزوجاته. ونتيجة لهذا ترددت سياسة الزعيم بين الاستبداد بالأمر والشورى، حسب علاقته بمستشاريه، وحسب ظروف القبيلة الاقتصادية والأمنية وحسب مزاجه الشخصي، وميله إلى الاستبداد أو إلى الشورى، وكان الزعيم يحرص على استقبال وحجز أبناء زعماء العشائر في مقر حكمه، حيث يصيرون رهائن لديه، ليضمن ولاء آبائهم ويقومون على خدمته. ويتم استبدال هؤلاء الرهائن بغيرهم كل حين، وغالبا ما يكون أحب المستشارين إلى الزعيم أحد رهائن أبيه، الذي تربى معه في صباه. ويقوم هؤلاء الرهائن بحراسة الزعيم ومراقبة طعامه خوفاً من أن يسممه أعداؤه. ويعرف مقر الزعيم،

حيث يقيم الرهائن وأولاده وزوجاته، باسم المكان العظيم Great Kraal أو Great Place[١٤٦]. وبصفة عامة كان الزعماء يفقدون سلطتهم، يوما بعد يوم، لصالح سلطات الحكم الأبيض. وقد باءت محاولات الزعماء لاستعادة هذه السلطة بالفشل[١٤٧].

ولم يفطن الزعماء، ولهم عذرهم، إلى أن الانقسام القائم بين الإنجليز والأفريكانريين لم يمنع البيض من التعاون ضدهم، بغض النظر عن اختلاف عنصريتهم بل وبغض النظر عن وجود دولتين بوبريتين مستقلتين ومستعمرات بريطانية تتصارع جميعها على شتى أمور الاقتصاد والسياسة في المنطقة. فلقد كان التعاون بين الإنجليز والأفريكانريين في المسألة الوطنية هو أحد أبرز ملامح السياسة العليا في دول ومستعمرات جنوب أفريقيا البيضاء، وقد أدى هذا التعاون إلى تشتت القبائل الأفريقية، بل وربما القبيلة الواحدة، بين الولاء للإنجليز والولاء للأفريكانريين. وقد فطن زعماء الجريكوا، بعدما وزعهم المستوطنون بين عدد المعازل، إلى أنه لن تقوم لهم وحدة سياسية من جديد إلا إذا اتحدوا ضد الرجل الأبيض وألقوا به في البحر. ولكنهم أدركوا هذه الحقيقة متأخرا جدا، بحيث لم تعد لها قيمة[١٤٨].

وقد كان الصراع الأساسي بين القبائل الأفريقية يحدث بسبب محاولة إحداها الاستئثار بالمراعي وأراضي الصيد، والتي كانت مشاعا بينها. وكانت محاولة احتكار إحداها للمراعي سببا في نشوب المعارك. ومن هنا فإن عملية «غسل الرماح»، التي تبدو عملية دموية قاسية، كانت في الحقيقة إجراء سنوياً للدفاع عن المراعي والسيطرة عليها قبل الآخرين، وكان هذا يتم في أشهر الصيف، حيث الجو ملائم لها. أما هجمات الإكسوزا ضد البيض فلم تكن هجمات بدائية بربرية، كما وصفها البيض، بل كانت تستهدف الدفاع عن المجال الحيوي للقبائل والحفاظ على كيانها كشعب، واستقلالها كقبائل، وأرضهم كرعاة، ولكن نتيجة الصراع كانت دائماً واحدة، وتتلخص في تقدم خط حدود مستعمرة الرأس على حساب القبائل الأفريقية، وكان للهزيمة السياسية أثر مرير على الصعيد الاجتماعي، وهو ذلك الشعور بالظلم والتبرم والاستكانة، الذي امتلك الأفريقي كإنسان[١٤٩].

إذا كان هذا هو حقيقة الشعور الذي كان يشعر به الأفريقي تجاه حكامه البيض، فكيف كانت حياتهم اليومية؟ لقد كان طعام الأفارقة الأساسي هو اللحم واللبن، فضلا عن خبز الذرة والقمح، ثم الخضروات، حتى النامية منها دون جهد إنساني، وأما منازل الأفارقة فكانت أكواخا فقيرة بسيطة. وتجتمع كل أسرة في مجموعة أكواخ متجاورة على شكل قوس. وتشكل أكواخ البطن الواحدة دائرة، تعرف باسم القرية الأفريقية Kraal، وهى تضم زعيم العشيرة وزوجاته وأبناؤه

وأسرهم. وكانت تجرى عملية إصلاح الأكواخ في كل خريف، فتدعم جدرانها وأسقفها. ويرعى الرجال الماشية في المناطق التي يتوفر بها العشب يوميا، بينما تتولى النساء، غالبا الزراعة. أما اللباس الأفريقي فقد كانت النساء يرتدين جلود الثيران والذئاب والثعالب، بينما يلبس الزعماء والرجال جلود النمور، على وجه الخصوص، وتحظى الماشية بمكانة خاصة في حياة القبيلة على الصعيدين الاقتصادي والديني. وعند ذبح إحداها يقام احتفال بسيط يتبارى ويتصارع فيه الرجال وتغنى النساء. وعندما يبلغ الشبان والشابات سن البلوغ تتم عملية التزويج الجماعي، بعد فترة من العزل بينهما لمدة لا تقل عن شهر، يتعلمون خلالها حكمة الحياة من كبار الرجال والنساء، ويتم تكريسهم لخدمة إله القبيلة ولخدمة زعيمها، وللشاب أن يخطب الفتاة من أبيها. على أن يقدم لها مهرا يتكون من عدد من رؤوس الماشية في اليوم الذي يحدده أبوها (١٥١).

وكانت المرأة تحتل مكانة هامة في المجتمع القبلي لا سيما في قبيلة الإكسوزا بفروعها المتعددة من الجايكا والجاليكا والتمبو وغيرهم. فهى تعمل في الأرض، وتشارك الرجل تربية الأولاد. وقد تكون لها مكانة روحية هامة، إن عرف عنها رؤية الأحلام، وكثيراً ما كانت النساء الأفريقيات تعملن في خدمة البيض، وكن أيضاً في بعض الأحوال يتلقين التعليم في المدارس التبشيرية، بشكل فاق الرجال، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم مقاتلين، خلقوا للقتال وحده، ونتيجة لهذا كانت كثير من المتعلمات تعملن في مجالات الخدمة المدنية والتمريض والمناجم والتدريس بين أبناء قبائلهن (١٥٢).

وقد أدى كشف الماس والحاجة إلى توفير المواد الغذائية بكميات كبيرة لعمال المناجم إلى استمرار ضغط البيض على أرض السود. وقد ترتب على نظام المعازل، وحشر أعداد ضخمة من الأفارقة فيها، أن خرج الأفارقة للعمل في المناجم. وهناك مورست سياسة الفصل والتفرقة مرة أخرى بين البيض والسود. واستدعى هذا إصدار مزيد من قوانين المرور، وقوانين التشرد، وقوانين تنظيم المعازل وفرض مزيد من الضرائب (١٥٣). ومع كل هذا كان على الأفارقة أن لا يندرجوا ضمن أنماط الحضارة الأوروبية الصناعية، بل أن يتطوروا وفق أساليبهم. وكان هذا مستحيلاً. لقد انقطعت الصلة بين الأفريقي وموطنه وزعيمه وكاهنه وعاداته وتقاليده، وفى نفس الوقت بدأ ينتهج النهج الأوروبى ويمارس العادات الأوروبية(١٥٤). وصار الأفريقي المزارع غير ماهر يعمل عملا شاقا ويتقاضى مقابله راتبا هزيلا إذا قورن براتب العامل الأبيض، والأهم من هذا أنه صار رقيقاً وديعاً لين الجانب، يحذر الأوروبيين ويخشاهم. وتكون النتيجة الاجتماعية المباشرة لهذا الوضع الاقتصادي هى تغير قيم الاهتمام بالأهل والعشيرة وتحمل المسئولية تجاههم، واستبدال

ذلك بقيم الارتباط بالمصلحة الخاصة، ومن يدر النفع أبيضاً أم كان أسوداً، ولا سيما وقد كان الملاك الأفارقة يستخدمون عمالاً أفارقة في أرضهم [١٥٥]. وهكذا استغل البيض العمال الأفارقة أيما استغلال، مع حرمانهم من التمتع بفوائد الحضارة، إلا ما تقتضيه ظروف العمل والمحافظة عليهم ليعودوا في اليوم التالي. وهذا ما وصفه البيض بأنه أقصى ما يمكن أن تقدمه الحضارة الأوروبية لتنمية هؤلاء العمال البائسين[١٥٦]. والذي لخصوه في جملة واحدة هى «تعليم الوطنيين شرف العمل في خدمة البيض» [١٥٧].

ويمكن القول، بصفة عامة، إن سياسة حكومة المستعمرة تجاه العمال الأفارقة في المدن وفى مواضع إقامتهم الحضرية والتعدينية تتلخص في الأتي:

(١) انتهاج سياسة الفصل العنصري: أى التفرقة بين أماكن إقامة البيض والسود وذلك بتوطين السود في مواضع تحدد لهم داخل كردون المدن، وإن كان منعزلاً عنها وفى أطرافها وضواحيها النائية[١٥٨]. وذلك على حد قول البيض، لإهمال الأفارقة للصحة العامة. وليس تمييزاً ضد لون بشرتهم[١٥٩]. ويزعم البيض أيضاً أن التفرقة ليست تفرقة لونية، ولكنها تفرقة قومية. وهذا زعم مردود عليه، وذلك أن المستعمرة وهى مستعمرة بريطانية، لم تمارس تفرقة تذكر ضد الأفريكانريين. أو ضد الروس والإيطاليين الذين هاجروا إليها على سبيل المثال[١٦٠].

(٢) التفرقة الاجتماعية: بحيث تكون حركة البانتو داخل المجتمع الأبيض مقيدة، مع كفالة هذه الحركة، إذا اقتضت الضرورة لذلك، بما لا يؤثر على حركة المجتمع المدني الأبيض نفسه.

(٣) الإعاشة الاقتصادية: بمعنى المحافظة على استمرارية الحياة ودوامها في صورة مرتبات هزيلة، تكفى العمال وذويهم بالكاد.

(٤) المحافظة على الصحة العامة والنظافة: وذلك بالزعم أن الأفارقة لا يحافظون على نظافة مواطنهم، مما يقتضى عزلهم عن المجتمع الأبيض، مع استمرار الحملات للتفتيش على مواطن إقامة السود.

(٥) تسجيل العمالة والتحكم فيها: وفى هذا اجتهدت الحكومة في منع قيام مستوطنة بانتوية كبيرة، حتى لا يصعب السيطرة عليها، فمنع أى شخص أسود من البقاء داخل المدينة ما لم تطلب حاجة العمل وجوده، كذلك فكثيراً ما منعت زوجات العمال الأفارقة من الإقامة مع أزواجهم، أو نقلت مواطن استيطان البانتو في المدن من مكان إلى مكان. وبذا صارت مسألة

توطين البانتو في المدن وتسكينهم من المشاكل العامة في المستعمرة، سواء للحكومة أو للبانتو أنفسهم[١٦١].

وقد صدرت قوانين عديدة لإحكام السيطرة على مواطن إقامة الأفارقة في المعازل أو في ضواحي المدن. وخول البرلمان حكومة المستعمرة، تنفيذا لهذه القوانين، سلطة إرغام من شاءت من الأفارقة على عدم مغادرة المعزل، وفرض الغرامات على من يهددون الأمن العام، وضبط الخدمات العامة جميعها، كالصحة والمدارس والتجارة، لمراقبة إهمال الأفارقة للصحة العامة، أو مزاولتهم التجارة دون ترخيص، أو بيع الخمور. وعهد للبلديات والمحليات باتخاذ الإجراءات اللازمة لكبح الأفارقة، وإلزامهم معازلهم[١٦٢]. وبذلت هذه الجهات جهداً كبيراً لإرغام الأفارقة على التعاقد مع أصحاب العمل. فقد كان هذا التباطؤ هو إجراء المقاومة الذي يملكه الأفارقة في مواجهة القهر والجبروت الأبيض. ولم يكن التباطؤ،على هذا كسلاً طبيعياً في الأفريقي كما زعم البيض، فهو نفسه كان يعمل في أرضه التي يملكها أو يستأجرها من البيض بجهد شاق وتفان كبير، لأنه يجد عائد جهده يرجع لأولاده [١٦٣].

وقد حرم الأفارقة من كل تسلية أو وسيلة لتمضية أوقات فراغ. فصدرت الأوامر لمندوبي البلديات Municipal Commissioners، في يونيو من عام ١٨٦٧، بعدم التصريح للبانتو، في منطقة نهر بفلو Buffalo River، بإنشاء حديقة لهم، بزعم أن ذلك سيسبب نقصاً في الأرض، وسيضر بالتربة في المنطقة. وحثت الأوامر رجال الحكم المحلي والبلدي على التفتيش على المعازل باستمرار، وتولى جمع ضريبة الكوخ بانتظام وتنفيذ قانون المرور بجدية. وصدر أمر مماثل في يناير ١٨٧٨ يقضي بعدم السماح بوجود أي وطني (أفريقي) داخل حدود البلدية بعد غروب الشمس إلا إذا كان يحمل إذن مرور من مستخدمه، وإلا عوقب بالسجن الفوري وغرامة لا تتجاوز خمس جنيهات إسترلينية حسب ما يقضي به القاضي المقيم Resident Magistrate، أو يسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في حالة عدم دفع الغرامة المذكورة. ويجب أن يجدد الأفريقي إذن المرور في كل مناسبة يترك فيها مسكنه. ورغم أن هذه الإجراءات لم تكن تنفذ بدقة، بسبب حاجة البيض لعمل الأفارقة في المدن، فإنها كانت بداية لإجراءات أشد عنفاً على طريق الفصل العنصري [١٦٤].

ودرجت شرطة المستعمرة على التفرقة في المعاملة بين قبيلة وأخرى، بل إنها كثيراً ما جندت شرطة من قبيلة ما لتعمل ضد قبيلة أخرى. وذلك فقد اعتادت الشرطة إنهاء أفراح العرس الأفريقية، التي كان الأفارقة يبالغون فيها، بحجة أنها كانت دائماً تنتهي بالمشاجرات بين

الشبان. وكان الأفارقة أيضاً يبالغون في أحزانهم لفقد قريب أو لسفره أو لمرضه [١٦٦]. وقد انتقدهم البيض بشدة لهذا، بينما كان مصير الحكام البيض المتعاطفين مع نبل مشاعر الأفارقة هو العزل بأي حجة تخترع لهم [١٦٧].

وكان على طبيب الصحة في كل إقليم District Surgeon، أن يقدم تقارير عن الأحوال الصحية في الإقليم بمساعدة معاونيه. فإن أشار إلى عدم مراعاة الأفارقة في منطقة ما لقواعد الصحة العامة، يقرر المجلس البلدى نقلهم من مكان لآخر، بعيداً عن المستوطنين البيض. ويدخل في هذا ما قد يسببه فتية السود من ضوضاء فهذا مبرر لنقلهم بعيداً عن البيض [١٦٨].

وكان يعين لكل شارع كبير موظف يقوم على تنفيذ القانون الأبيض، يعرف باسم Street Keeper ، ويدخل في نطاق عمله منع الأفارقة من تجاوز الأماكن المخصصة لإقامتهم إلى مناطق إقامة البيض، والتفتيش على منازل السود، ونقلهم منها إن قرر المجلس البلدى ذلك [١٦٩]. وكثيراً ما يكون نقلهم لأن منطقة إقامتهم مرتفعة وصحية ومناسبة لاستيطان الأبيض. وقد اشتدت حركة نقل الأفارقة إلى مناطق جديدة، وبخاصة فيما بين عامي ١٨٨٤و ١٨٩٠، وذلك لانتهاج الرابطة الأفريكانرية سياسة معادية للأفارقة، منذ سيطرتها على الحياة السياسية [١٧٠]. وفى عام ١٨٨٩ قرر المجلس البلدى لمدينة إيست لندن بعد اقتراح قدمته إدارة السكك الحديدية، نقل معزولين منفصلين إلى منطقة ثالثة ليصبحا معزلاً واحداً. وقامت لجنة المعازل Locations Committee بتنفيذ هذا القرار في غضون ثلاثة أشهر فقط، وذلك رغم اعتراض الأفارقة من سكان المعزلين، ولجوؤهم إلى القضاء الذي حكم لصالح المجلس البلدى في أبريل عام ١٨٩٠. وقد عرف المعزل الجديد باسم «معزل الضفة الشرقية لنهر بافلو Location of the East Bank Baffalo River»، وقد كان هذا مجرد إجراء عادى من إجراءات الفصل المكاني بين البيض والسود [١٧١]. والفصل المكاني هو قمة التطبيق العملي لسياسة الفصل العنصري، ولفكرة التيارين الثقافيين المنفصلين للبيض والسود، والتي كانت أبرز أفكار المبشر جون فيليب [١٧٢].

كان نقل المعازل من مكان إلى مكان آخر يراعى فيه دائما توفير العمالة الأفريقية للمنازل الأوروبية. وقد كانت حاجة البيض للعمل الأفريقي هو المبرر الوحيد لإبقاء الأفارقة في المدن، حتى لقد قال رئيس الوزراء شراينر بأنه «مهما تكن عادات السود سيئة فإن البيض لا يستغنون عنهم أبداً» [١٧٣]. وكانت أبرز معالم الحكم الأبيض للمعازل الأفريقية هى الحرص على موازنة المصروفات مع الإيرادات [١٧٤]. وقد اختصت بهذا إدارة حساب الدخل الوطنى The Native Revenue Account، وقد رفض البيض الاعتراف بأهمية الإنفاق على المعازل، ورغم اعتمادهم

على العمالة الأفريقية، فقد أبوا الاعتراف بأن الأفارقة يشكلون دورا تكامليا في مجتمع المستعمرة، ومن ثم فنادراً ما كانت المجالس البلدية تنفق على المعازل[١٧٥]. وكان المطلوب دائماً أن يكفى دخل المعزل من ضريبة الكوخ والغرامات القضائية للإنفاق على شئونه العاجلة وكفى[١٧٦].

كانت كيب تاون والمدن الكبرى تغص بكثير من الأفارقة، بسبب رخائها وارتفاع مرتباتها، وتعددت مواضع إقامة الأفارقة فيها، وتضاعف بالتالي، أعداد المشرفين البيض فيها، وكان في كل مجلس بلدي مدير للشئون الأفريقية Manager of Municipal Native Affairs، فضلاً عن مسئولي القضاء والصحة العامة والشرطة وجباة الضرائب[١٧٧]. وكانت هذه هي الأمور المهمة، أما الخدمات العامة فكانت قليلة، إن لم تكن منعدمة. فلم يكن المجتمع الأبيض يحمل مسئولية فعلية تجاه الأفارقة البؤساء، بل فضل أن يعاملهم بكل عنف وإكراه ويستغلهم أبشع استغلال، دون اعتبار لهم كمواطنين، بل وكآدميين[١٧٨]. وفي ظل ظروف كهذه، وفي ظل الاستغلال التام للعمال الأفارقة في مزارع البيض ومناجمهم، امتلأت السجون في أنحاء المستعمرة وأماكن الحجز المؤقت بأعداد كبيرة من الأفارقة[١٧٩].

وقد يثور هنا تساؤل حول ما قدمه البيض للأفارقة من تعليم وتنمية وضعتهم على أول طريق الرقي والتقدم. هل كانت الحضارة الأوروبية غير ذات تأثير بالنسبة لهم؟ هل كان للاستعمار الاستيطاني فائدة؟ ليس من شك أن الاستعمار الأوروبي في المستعمرة قد ربطها بالعالم وبالتطور الجاري في أوروبا، وأن الأفارقة قد تعلموا الكثير في مجال الحضارة الصناعية والفنية. بل لقد برز منهم، مع مطلع القرن العشرين، أطباء ومحامون ومثقفون ومترجمون نجحوا في العمل كوسيط مقبول بين الأوروبيين وحضارتهم وبين ذويهم من الأفارقة، وكانوا بهذا يتمتعون بنفوذ كبير لدى قبائلهم[١٨٠]. وفي كل يوم يصبح أفريقي بسيط طبيبا ومحاميا ومدرسا، وتزداد بالتالي أعداد الطلاب المتعلمين[١٨١]. كما بدأ الزعماء، الذين اهتموا مبكراً بتعليم أبنائهم، يوفدونهم إلى إنجلترا لتلقي العلم وكذا فعل بعض الأفارقة على نفقته الخاصة ممن يعدون فقراء. فقد عاد هؤلاء وأولئك إلى قبائلهم يملؤهم الزهو والفخر ، فهم ليسوا أقل علما من أي أوروبي وهم مسيحيون مثلهم، ولم يكن أحد من هؤلاء يشعر بالخزي من سواد بشرته أو يعبأ باستهزاء البيض به، لثقته بنفسه، بعدما نال من التعليم قسطا ربما لم ينله قرينه الأبيض[١٨٢]. ولكن بعد حين من الاستقرار في الوطن يجد الأفريقي المتعلم نفسه وقد أغلق البيض أمامه كل سبيل. وبعد أن يدوخ في البحث عن عمل، يصبح عليه أن يعمل نفس العمل الذي كان يؤديه قبل أن يتعلم، وسط احتقار

البيض له ورفضهم معاملته معاملة مساوية لزميله الأبيض، فيمتلكه الغضب واليأس، ويصير كئيباً حزيناً [١٨٣].

عانى الأفارقة من كل هذا الاضطهاد، ولم تمكنهم فرقتهم، بفعل النزعة القبلية، من المقاومة. فأسلموا أنفسهم لشرب الخمور. وقد تكفل الزراع البيض بتوفيرها لهم، وربحوا من جراء ذلك كثيرا من المال. وقد قاومت جمعية حماية السكان الأصليين بيع الخمور الرديئة المستوى والمضرة صحيا للقبائل الأفريقية ذلك أن الزراع البيض الذين حملوا تراخيص بيع هذه الخمور للأفارقة لم يكونوا يراعون الاشتراطات الصحية في الخمور، وعلى الرغم من صدور الإعلان رقم ١٥٤ في ٨ أكتوبر ١٨٨٥، والإعلان المعدل له رقم ٢١٠ في ديسمبر ١٨٨٥، لمنع بيع الخمور الرديئة في معزل الترانسكى وخليج والفيش وبورت سان جون، فقد استمر تهريب الخمور الرديئة[١٨٤].

وكانت الإعلانات تصدر محددة الكمية المراد بيعها من الخمور ونوعها وأيام البيع. وحرم على المواطنين الحصول على الخمور، إلا الزعماء ومن في منزلتهم، وذلك بعد الحصول على تصريح موقع من القاضي المقيم أو من أحد قضاة الصلح، أو من الفيلد كورنت، ويحدد في التصريح الكمية المسموح بها لحامله. وقد عرفت الخمور الرديئة باسم بيرة الكفار[١٨٥]. هكذا وجد الأفارقة الحل في السكر. وقد أدى السكر إلى العربدة والاستسلام لبنات الهوى، وبخاصة في المدن الكبرى، لا سيما كمبرلى، التي ضمت أعداداً ضخمة من الخمارات وبيوت الدعارة، حتى ذكر البعض أنها أكبر تجمع للسؤات في مكان واحد[١٨٦]. ولعلاج ظاهرة السكر والعربدة، وما يترتب عليها من مشاجرات بين الأفارقة، فقد صدرت القوانين بتحريم تناول الخمور عليهم[١٨٧]. وقد طوردت الخمور المهربة بعنف لا يقل عن مطاردة تهريب الماس، وكان من المعتاد أن تتدخل الشرطة لفض مشاجرات الأفارقة في الخمارات وإغلاق غير المرخص منها، ثم إيداع المتشاجرين السجن، وفى السجون ذابت الفروق بين الأفارقة على اختلاف قبائلهم، مثلما ذابت هذه الفروق بينهم بعد أيام العمل والعرق في المناجم والمزارع البيضاء[١٨٨].

كان هذا هو المنحدر الذي تردت إليه حياة الأفريقي في المستعمرة. لقد صار خادما للسيد الأبيض. ولكن الذي خسره الأفريقي لم يكن أرضاً فقط، أو انتماء قبلياً تهرأ، أو عادة افتقدها فحسب، فربما كان في هذا تقدمه. لقد فقد الأفريقي أيضاً ذاتيته وآدميته. وربما كان الأفريقي متخلفاً في مجال استخدام المادة والآلة، لكنه بشر حي الحس، يقظان المشاعر، ليس متخلفاً أبداً في مجال العلاقات الإنسانية، إن فقيراً بين الأفارقة لا يموت جوعاً، وإن مريضاً لا يعجز عن تدبير أمر أرضه. فسوف يتكفل جيرانه بكل شيء من مساعدة وعمل حتى يبرأ[١٨٩]. وهذا الجانب

المشرق من حياة الأفريقي لم يلحظه البيض، مثلما دققوا في المسائل المتعلقة بالجهل والمرض وسواد البشرة ، وجاءت محاولة البيض لإدخال العادات الأوروبية إلى حياة الأفريقي، لتعلمه بأن كل ما في حياته خاطئ وعديم القيمة. وفي ظل هذه المحاولة، وفي ظل عدم المساواة أمام المجتمع تدمرت ثقة الأفريقي في نفسه[١٩٠]. وقد أدت الحياة في مناطق التعدين إلى تجمع الأفارقة معا في ظل اضطهاد واحد هو الاضطهاد الأبيض. كان الأفارقة، نظرياً، أحرارا في التعاقد مع صاحب العمل. لكن الظروف المحيطة بتعاقدهم تثبت أنهم كانوا مضطرين إلى قبول كافة شروط الرأسمالية الأوروبية. وهكذا وحد الذل والاستكانة بين جموع الأفارقة[١٩١]. ولم تعد الانقسامات القبلية تفصل بينهم. ولا الولاء للزعماء. وانتهت أيضاً، أمام الواقع الجديد، هو واقع صناعي، أدى خرافات وقيم كثيرة، وحلت قيم جديدة محلها[١٩٢]. كانت هذه الخرافات تختلف من قبيلة إلى قبيلة، لكنها عندما بدأت تهتز اهتزت جميعها معاً. وكان من أبرز ما اشتركت فيه القبائل الخوف من المشعوذين والسحرة. ومن المرأة الحائض، التي كان يعتقد أنها إن شربت لبن إحدى الأبقار أصابتها بالمرض [١٩٣]. واهتزت كذلك مكانة فتيات الأحلام، اللاتي كن يحظين بها ، على اعتبار أن لهن مقدرة روحية معينة، تتمثل في رؤية الأحلام، والتنبؤ بالمستقبل، وكن يكرسن كبنات مقدسات. وقد ساعدت كارثة ذبح الماشية على تحطيم مكانتهن[١٩٤].

اهتز كذلك نفوذ السحرة والكهنة، وإن لم يتلاش، بفعل الانتشار التدريجي للمدارس المسيحية وبناء المستشفيات، وخفت حدة العنف الذي كان يسود حياة القبيلة والذي كانت تلجأ إليه في مواجهة القبائل الأخرى والمستوطنين البيض[١٩٥]. وقد أنهى الحكم الأبيض عادة قتل أشرار السحرة، والذين اعتقد الأفارقة بأنهم سبب الشرور في العالم، وهؤلاء ليسوا نفس السحرة والكهنة الذين يحتلون مكانة هامة في القبيلة. ويتولون علاج مرضاها [١٩٦]. وكان يتم إجراء طقوس الزواج المسيحي للأزواج الأفارقة، الذين اعتنقوا المسيحية بعد زواجهم طبقا للتقاليد القبلية، حيث لم تعترف المستعمرة بالزواج الأفريقي[١٩٧]. ونادرا جدا ما تزوج أفريقي أوروبية، مثلما تزوج أحد أبناء زعماء الإكسوزا ، أثناء تلقيه العلم في إنجلترا ، اسكتلندية قوبلت بهتاف العار على اسكتلندا[١٩٨].

فوق كل هذا ، فقد أصبحت اللغتان الإنجليزية والأفريكانرية لغتي التفاهم بين كل الأفارقة ، بغض النظر عن قبائلهم ولهجاتهم المختلفة، وذلك بفعل انتشار مدارس المبشرين بينهم. وصار تفاهم الأفارقة ميسوراً، بعد طول عداء وحذر. ووحدت آلام سياسة الفصل العنصري بينهم، فبدأ ظهور شعور وطني أفريقي في مواجهة الحكم الأبيض[١٩٩]. لقد اتضح للأفريقي أن تناقضه

الأساسي مع رب العمل الأبيض، وليس مع الأفريقي من قبيلة أخرى. إن الأبيض ينظر إلى جميع الأفارقة، نظرة واحدة، رغم اختلافهم القبلي، فكل أفريقي هو متبربر وعدو وخادم يهدد الأبيض المسيحي المتقدم والسيد المحترم [٢٠٠].

ولم يتردد أي أبيض، مهما كان انتماؤه الحزبي أو العنصري ، في تنفيذ القانون العنصري. ولم يتحمل الحكم الأبيض أية مسئولية تجاه أفارقة المعازل، الذين غلبهم الجوع، بعدما استولى المستوطنون على أجود أرضهم، فخرجوا إلى مزارع البيض للاستيلاء على الماشية لذبحها وطهيها وإطعام ذويهم منها. وعندما يبلغ السيد الأبيض الشرطة بسرقة بعض ماشيته، يقوم رجال الشرطة بالتفتيش في أنحاء المعزل، فإذا ما فشلوا في ضبط السارق، تعاقب القبيلة كلها في المعزل[٢٠١]

لقد كان هذا هو حكم القوة. اعتقد البيض أنه ما دامت القوة بأيديهم فعلى الأفريقي أن يطيع أو يموت. فإن قلوب البيض خلت من الرحمة خلو أيادي الأفارقة من السلاح. ولكي تتحقق معادلة الموقف فلابد أن يستحوذ الأفارقة أولاً على السلاح لينتزعوا الاعتراف بوجودهم وبأهمية هذا الوجود، ثم يحظوا بتقدير واحترام أعدائهم [٢٠٢].

٤) الملونون :

كانت مستعمرة الرأس فريدة في احتوائها على عنصر سكاني عرف باسم ملونى الكيب Cape Coloured، وكان هؤلاء نتاج اختلاط الأوروبيين في مستعمرة الرأس، منذ الحكم الهولندي، بكل من الهوتنتوت والبوشمن ورقيق غرب أفريقيا المهجرين في المستعمرة، ثم المالاويين المنفيين فيها .ونتيجة لإصرار الأوروبيين، سيما الأفريكانريين منهم، على الحفاظ على نقائهم العنصري، فقد كان من يتزوج منهم من غير أوروبية يعيش معها ومع بنيها وحيدا مرفوضا بين الأفريكانريين، وقد شكل الأبناء المخلطون عنصرا سكانيا متميزا، لا يختلط، بفعل السياسة العنصرية، بالأفريكانريين أو الوطنيين أو غيرهم [٢٠٣].

ومنذ أن ظهر عنصر ملونى الكيب اعتبرهم الأفريكانريون ثمرة خطيئة وحمق وعدم روية بعض الرجال البيض. ومن ثم رفض البيض منحهم مكانة ملائمة داخل صفوف مجتمعهم، على الرغم مما يجرى في عروقهم من دم أوروبى، يفخرون به بين الآسيويين والأفارقة، ويعتبرونه مبرراً كافياً للمطالبة بنفس ما يتمتع به الأوروبيون من حقوق. وعلى الرغم من أن مستعمرة الرأس هى موطن الملونين الأول، إزاء قضية حقوق السياسة إلى فريقين: فريق يطلب الانضمام إلى الجبهة غير

الأوروبية في المطالبة بهذه الحقوق، وفريق يطلب تأييد الموقف الأبيض، لمحاولة الحصول على الاعتراف بالملونين كأوروبيين[٢٠٤].

وقد احتل الملونون مكانة اجتماعية وسطى بين العمال الأفارقة الأوروبيين. فهم قائدو عربات الترام في كيب تاون، وعربات النقل بالجياد في أنحاء المستعمرة، وهم أيضاً يشكلون غالبية العمالة الفنية في المهن المختلفة من حدادة ونجارة. وتعمل نساؤهم في خدمة البيض في المنازل[٢٠٥]. ويعمل بعضهم أيضاً في المحلات والمصانع والمكاتب العامة. ولكن حياتهم الاجتماعية حياة شاقة. فأغلبهم يكفي نفسه وبنيه بالكاد. ورغم أنهم يحرصون على امتلاك منازل مستقلة بهم، فهى مزدحمة، لدرجة أن سريرا واحدا كان ينام عليه خمسة من الفتية في حجرة بها عدة أسرة لأسرة واحدة [٢٠٦].

وعلى الرغم من أن الدستور نص على حقوق الملونين في ممارسة الحقوق السياسية فإن قلة منهم هى التي سمح لها بممارستها فعلاً[٢٠٧]. لقد كانت الصفات الزنجية القليلة التي تظهر الملونين، وخاصة لأن معظم الاختلاط كان بين أوروبيين وزنجيات، حائلا يحول بين الملونين والرقى السياسى والاجتماعي. وعلى الرغم من ارتباط الملونين بالبيض وبخاصة الأفريكانريين، حتى كانت لغة الملونين الأصلية هى اللغة الأفريكانرية، فإن الأفريكانريين أنزلوهم منزلا وضيعا، ولم يعاملوهم كأنداد، بل كخدم ومستخدمين[٢٠٨].

وعلى الرغم من أنه قد شكلت من الملونين فصائل شرطة فرسان مستعمرة الكيب Cape Coloured Mounted Riflemen، فإنهم كانوا يشاركون الوطنيين الأفارقة في ثوراتهم ضد الحكم الأبيض[٢٠٩]. وإذا كان الأفارقة قد شكلوا للبيض مشكلة عرفت باسم مشكلة الدفاع أو الحدود في المستعمرة، فإن ملونى الكيب قد شكلوا لهم مشكلة داخلية تتعلق بالعمق العميق من حياة كيب تاون العاصمة، ومن صميم حياة الأفريكانريين الأخلاقية، والمتمثلة في التنكر لبنيهم، فالملونون على درجة من النضج السياسى والاجتماعي تفوق الأفارقة، ومع هذا رفض البيض السماح لهم بالوقوف معهم على قدم المساواة ، واندفع الرأي العام الأبيض إلى التصدي لمحاولتهم، وساده شعور بالتحيز ضدهم[٢١٠]. وعلى الرغم من أنه مع بدء الحكم النيابي في عام ١٨٥٤، كان الملونون يفوقون البيض عدداً بنسبة ٥٥ إلى ٤٥، فإن نسبة تسجيل الملونين إلى البيض لم تكن تذكر، ذلك أن قلة الملونين، في مطلع القرن العشرين، قد تناقصت بالنسبة لأعداد البيض إلى نفس النسبة السابقة تقريباً[٢١١]. وبمرور الوقت اعتبر الملونون غير أوروبيين يتساوون مع باقى السكان البانتو والآسيويين، ولم يعطهم دستور الاتحاد أية حقوق تذكر[٢١٢].

٥) الآسيويون:

تكون الآسيويون من الملايويين والهنود بوجه خاص، فضلا عن عناصر آسيوية أخرى لم تتميز بشيء واضح. فأما الملايويون، فقد كانوا أقدم العناصر السكانية الآسيوية في المستعمرة، والذين جاءوها في ظل الحكم الهولندي لها ولبلادهم. ومنذ البداية صنف الملايويون كملوني الكيب. وهم يحيون حياة اجتماعية فريدة في المستعمرة، حيث ينتهجون النهج الغربى في الحياة، بينما يلبسون الطربوش، تشبها بالأتراك، وإشعاراً للبيض بأن لهم سلطاناً يحكم أطراف الدنيا هو السلطان العثمانى. وقد تمسك الملايويون بعقيدتهم الإسلامية تمسكا شديدا، وحافظوا على ذاتيتهم وتميزهم. وقد أدى هذا بالسلطات العنصرية البيضاء في المستعمرة إلى التضييق عليهم، فصارت حياتهم الاقتصادية والاجتماعية صعبة[٢١٣].

وقد حرص المسلمون الملايويون على أداء فريضة الحج وإظهار الشعائر الإسلامية رغم تضييق حكومة المستعمرة عليهم، واحتفلوا بكل مناسبة دينية إسلامية ، بل إن بعضهم طلب السماح بالاحتفال بعيد ميلاد السلطان العثمانى، باعتباره زعيماً للمسلمين في العالم وخليفة لهم، وقد رفضت السلطات البيضاء طلبهم الذي قدموه باسم أكثر من خمسين ألف مسلم تعبيرا عن تقديرهم للسلطان العثمانى[٢١٤].

على الرغم من إقرار دستور المستعمرة لحرية العقيدة، فإن حكومة المستعمرة ترصدت للمسلمين الملايويين، ورفضت السماح لهم بإظهار شعائر الإسلام ونشرة بين الوثنيين، مثلما يفعل المبشرون المسيحيون من كل مذهب في المستعمرة. ولكن الإسلام وجد بين الأفارقة والملونين على السواء، استجابة طيبة، بفعل وقوف المسلمين في الصلاة صفاً واحداً يضم الجميع، بغض النظر عن لون بشرتهم، أو غناهم وفقرهم، وقد بدأ بعض السياسيين الأحرار البيض يجدون في الإسلام علاجاً لكافة مشاكل المجتمع في المساعدة، فدخل واحد وثلاثون أبيضاً الإسلام، حتى عام ١٨٩١. ورغم ضآلة هذا العدد بالنسبة لأتباع الديانات الأخرى فقد دعم موقف الملايويين ورفع من شأنهم[٢١٥]. وقد قارن الملايويون، بأسى بين ما يحدث من تقارب بين العرب في شمال أفريقيا والأفارقة، وبين ما يلقاه الأفارقة في ظل حكم البيض من خسف[٢١٦].

العنصر الآسيوي الآخر هو الهنود. وقد دخلوا المستعمرة من ناتال بعد عام ١٨٦٠، وهو العام الذي بدأت ناتال في تهجيرهم من بلادهم إليها ليقوموا بزراعة القصب والقطن. وقد ضمت المستعمرة قلة من الهنود حيث كانت تقع بعيداً عن نطاق انتشارهم في الساحل الشرقى للقارة

الأفريقية. وقد اشتهر الهنود بالتجارة في كل شيء، في أنحاء جنوب أفريقيا المختلفة كتجار جائلين، يبيعون بالأجل. وقد شكل هذا منافسة خطيرة للإنجليز الذين كانوا يتركزون في مهنة التجارة بشكل يفوق الأفريكانريين(٢١٧).

كان الهنود، الذين صدر ضدهم وضد كل الآسيويين القانون رقم ٣ لسنة ١٨٨٥، في الترنسفال يحرمهم من ممارسة الحقوق السياسية، يشكلون مشكلة كبيرة لمستعمرة الرأس على الرغم من قلة أعدادهم. وذلك أنها لم تكن تستطيع اتخاذ إجراء عنيف ضدهم، حتى وجودها الاستعماري في الهند، وإلا سبب ذلك مشاكل لها في الهند، وهي أكثر أهمية من مستعمرة الرأس(٢١٨). وقد أضيف الهنود، مثلهم مثل كل الآسيويين، إلى الملونين، حتى يمكن معاملتهم على قدم المساواة مع غير الأوربيين جميعا. ولكن الهنود رفضوا الانضمام للأفارقة المطالبين بالمساواة السياسية حتى لا يفقدوا تعاطف حكومة الهند(٢١٩).

وقد طلبت حكومة المستعمرة وقف هجرة الهنود إليها عبر ناتال. وكان هذا الطلب منسجما مع موجة من التحيز سرت ضدهم في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، بين الدول البيضاء جميعاً. فرفضتهم الترنسفال سياسياً، وأبت الأورنج دخولهم أرضها، وبدأت ناتال، حيث أكبر تجمعات الهنود، في التضييق عليهم وتطبيق سياسة العزل العنصري عليهم، وهو ما فعلته مستعمرة الرأس أيضاً، فجعلت كل هندى يحمل تصريح مرور، وإن جعلته مختلفا عن تصريح مرور الأفارقة(٢٢٠).

المراجـع

(1)Duignan, P. And Gann, L.H.: White Settlers In Tropical Africa, Great Britain, 1962, PP.68-69.

(2)Blausten, Erichard: Foreign Investment In the Black Homelands of South Africa (African Affairs, Vol. 75, No. 299, April 1976, P. 208).

(3)Ross, Robert: The Ikora Wars On the Orang River, P. 561, (Journal Of African History, Vol.XVI, 1975, No. 4).

(4)Robinson, Roland And Gallagher, John: Africa And The Victorians. 57.

(5)Walker, Eric A.: A History of South Africa, London, 1941, PP. 297-298, 311.

(6)De Klerk, W.A.: The Puritans In Africa: A Story of Afrikanerdom, London, 1978, PP. 138-148.

(7)De Kiewiet, C.W.: The Period of transition in South Africa, 1854-70, Cambridge History of The British Empire, Vol.8, P.406.

- Reader, D. H., The Black Man>s Portion, History, Demography and Living Conditions in the Native Locations of East London, Cape Town.P.7.

(8)Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 334.

Legum, Colin Op. Cit., P. 419.

(9)Hofemeyr, J.H.: Political Development, 1872-1895, Cambridge History of the British Empire, Vol.8, P. 512.

(10)Hogland, Jim: South Africa, Civilization In Conflict, London, 1972, P. XVIII.

(11) Hofemeyr, J.H.: The Problem of Co-operation 1886-1895, railway, customs and the Non-European Question, Cambridge History of the British Empire, Vol. 8. P.566.

(12)Hoagland, Jim: Op. Cit., P. XV.

(١٣) راجع السلطة القضائية في فصل نظام الحكم.

(14)Bell, Kenneth N. and Morrell, W. P., Selected Documents on British Colonial Policy (1830-1860), Oxford, 1928. P.185.

(15)Patterson, Sheila, The Last Trek: A Study of the Boer People and the Afrikaner Nation, London, 1957, P.12

(16)Southgate, George W.: The British Empire And Commonwealth, London, 1972, P. 145.

(17)Bell, K.N. And Morrell, W.P.: Op. Cit., P. 186.

(18)Hofemeyr, J.H.: Political Development, Op.Cit., P. 511.

(19)Theal, G. M., History of South Africa from 1795 to 1872, Vol. III, London, 1927, PP.410, 471.

Leonard, Charles, Papers on the Political Situation in South Africa, 1885-1895, London, 1903,P.18.

(20)C.O. 879; 46, PP. 115-116.

(٢١) كانت الحملة بقيادة فريدريك كوتنى سيلوس F.C. Selous انظر:

C.O., G.M.: Op.Cit., P. 451.

(22) C.O., 876. 46. P. 501.

(٢٣) انظر مقالاً عن هذا في جريدة:

The Cape Argus, November 19, 1867.

C.O. 48. 444, P. 655.

(24)C.O. 879. 46, P. 293, Enclosure 3 In No. 271.

(25)Reader, D.H.: Op. Cit., P. 2.

(26)De Kiewiet, C.W.: The Period of Transition, Op.Cit., P. 417.

(27)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 433.

(28)Ibid.

Walker, Eric A.: A History of South Africa, Op.Cit., P. 245.

(29)C.O. 879. 45. P. 107, No. 70.

(30)Hexham Irving: Dutch Calvinism, P. 196.

(31)C.O. 48. 513, P. 233.

(32)Serton P.: Op. Cit., PP. 5,8.

(33)C.O. 48. 513, PP. 230-232.

(34)Williams, Basil: Op. Cit., PP. 10-11.

(35)Theal, G.M.: Progress of South Africa in the Century, London, 1902, PP. 340, 470.

Serton, P.: Op. Cit., P. 14.

(36)Walker, Eric A.: Op.Cit., P. 303.

(37)C.O. 879, 45, P. 179, Enclosure In No. 137.

(38)Palmer, Robin and Paterson, Neil, The Roots of Rural Poverty in Central and Southern Africa, P.206.

(39)Hexham, Irving: Op. Cit., P. 196.

(40)Legum. Colin: Op. Cit., P. 421.

(41)Paton, Alan: HOpe for South Africa, P.8.

(42)Southgate, George W.: Op. Cit., P.149.

(43)Marten, C.H.K.: The Groundwork of British History, Part II, P.704.

(44)Hofemeyr, J.H.: Political Development, PP.503, 512.

(45)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 24, 212, 215.

(46)Theal, G.M.: Progress of South Africa, P.323.

(47)Bodelsen G.A.: Studies in Mid-Victorian Imperialism, P.176.

(48)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP.245, 311

Sermon.: Op. Cit., 13-14.

(49)De Kiewit, C.W.: The Period of Transition, P.406

(50)C.O. 879.45, P.123

(51) Hoagland, Jim: Op. Cit., P. XVIII. Legum, Colin: Op. Cit., P. 419

(52)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., PP. 263-264.

(53)C.O. 879. 46, PP. 436-437, No. 438

Theal, G.M.: Op. Cit., P. 414.

(54)Rebinson, Roland And Gallagher, John: Op. Cit., P. 64.

(55)Hofemeyr, J.H.: Op. Cit.,P. 505.

(56)Bell, K.N. And Morrell, W.: Op. Cit., PP. 109-110.

(57)Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 385-386. Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 341.

(58)Headlam, Cecil: The failure of Confederation, P.460

(59)Bodelsoen C.A.: Op. Cit., P. 28.

(60)Hatch, John: A History of Postwar Africa, P. 79. De Kiewiet, C.W.: The Establishment of Responsible Government, P. 441.

(61)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 412.

(62)Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 460.

(63)C.O. 48. 772, 533, P. 257.

(64)Theal, G.M.: Op.Cit., P. 501. Robin, Palmer: Op. Cit., P. 177.

(65)Walker, Eric A.: : Op. Cit., P. 394.

(66)Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 395-396, 445.

(67)Leconfield, Lord.: Op. Cit., P. 65 .

(68)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 509. Bundy, Colin: Op. Cit., P.

(69)Reader, D.H.: The Black Mans Portion, P.2.

(70)Thompson, Leconard: The Forgotten factor In South African History, P.1 (Thompson, Leonard: African Societies In Southern Africa Chap.1)

(٧١) انظر قرارات الاجتماع السنوى للجمعية في أول مارس ١٩٠٠ في (C.O. 879. 46, No. 428).

(72)Joshi, P.S.: Verdict On South Africa (The Tyranny Of Colour), Bombay, 1945, P. 17.

(73)C.O. 48.444,P.662

(74)C.O. 48. 772. 532, P.229.

(75)Thempson, Leenard: Op. Cit., P.18 Headlam, Cecil: The Failure Of Confedration, P.480

(76)Desmond, Cosmos: The Discarded PeOple, An Account Of African Resettkment In South Africa, P.28.

(77)Reader, D.H.: Op. Cit., P.2. De Kiewiet, C.W.: History Of South Africa, P. 68.

(78)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 341

(79)Brett, S. Reed: A History Of the British Empire And Commonwealth, P. 381

(80)Roux, Edward: Op. Cit., P. 68.

(81)Neame, L.E.: The History Of Apartheid, P.18

(82)C.O. 879. 46, P. 379

(83)Omer-CoOper, J.D.: Op. Cit., P. 379.

(84)Marlowe, John: Op. Cit., PP. 36-37.

(85)C.O. 48., 512, P. 108.

(86)C.O. 48. 513. PP. 233-4

(87)Ezekiel, Mphahlele: African Image, P.67. Mandelbrot, H.J.: Op.Cit., P. 347

(88)Thompson, L.M.: The Unification Of South Africa, P.109

(89)Erich, Paul: The Origins Of Apartheid Ideology, P.171.

(90)De Kiewiet, C.W: Op. Cit., PP. 401-407. Hofemeyr, J.H.: Political DevelOpment, P. 509

(91)Harts Louis: The founding of New Societies, P.209.

(92)Mandelbrote, H.J.: Constitutional DevelOpment, P.368.

(93)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 248-9.

(94)C.O. 48. 513. PP.414.

(95)Theal, G.M.: Progress of South Africa, P.331. Headlam, Cecil: The Failure of confe - eration.466

(96)Walekar, Eric A.: The Struggle For Supremacy, P.606.

(97)Macmillan, W.M.: Bantu, Boer, And Briton, PP. 20-21.

(98)Neame, L.E.: The History Of Apartheid, The Story Of The Colour War In South Africa, London, 1962, P. 13.

(99)C.O. 879. 46. P.178.

(100)Walker, Eric A.: A History Of South Africa, PP. 251, 238.

(101)Reader, D.H.: Op. Cit., P. 20

(102)C.O.48. 512. PP. 24-7.

(103)C.O.48. 512. PP. 24-7.

(104)Ezekiel, Mphahlele: Op. Cit., P. 64.

(105)Oliver, Roland And Atmore, Anthony: Africa Since 1800, P. 189.

(106)De Kiewiet, C.W.: The Political DevelOpment, P. 514.

(107)Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 461

(108)Hirson, Barush: Language In Control And Resistance In South Africa, P. 219. (African Affairs, vol. 80, No. 319, April 1981).

(109)Ross, Rober: Op. Cit., P. 562.

(110)Ezekiel, Mphahlele: Op. Cit., P. 65.

(111)C.O. 879. 46. PP. 179-180.

(112)Bundy, Colin: Op. Cit., PP. 378-379.

(113)Walker, Eric A.: Op. Cit.,P. 279.

(114)Reader, D.H.: Op. Cit., P. 7.

(115)Hexham, Irving: Op. Cit., P. 169.

(116)Theal, G. M.: Op. Cit.,P. 340.

(117)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 85.

(118)Headlam, Cecil: The failure of Confederation, P. 466.

(119)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 247.

(120)Walker, E.A.: Op. Cit., PP. 296-297.

(١٢١) راجع ماورد عن ذلك في الفصل الأول.

(122)C.O. 48. 441, PP. 405-6.

(123)Walker, Eric A: Op. Cit., PP. 321,373.

(124)C.O. 48. 512, P. 108.

(125)Ross, Robert: The Ikora Wars on the Orange River, 1830-1880(Journal of African History, PP. 562-5, vol. xvi, 1975, no.4).

(126)Wrench, John Evelyn: Op. Cit., P. 181.

(127)C.O. 48. 7720 532,PP.295-304.

(128)C. O. 48. 512,P. 108.

(129)Saunders, ChristOpher: Op.Cit., P.15.

(130)C. O.879,46,P. 40.

(131)Headlam, Cecil: Op. Cit., PP. 479-480.

Ross, Robert: Op.Cit., P. 562.

(132)Reader, D.H.: Op. Cit., P. 2.

(133)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 263.

(134) De Kiewiet, C.W.: A History of South Africa. Op.Cit,. P.80.

(135)C. O. 48. 513, P. 233.

(136)Reader,D.H.: Op.Cit., PP. 3-5.

De Kiewiet, C.W.: The Period of Transition, P. 434.

(137)C. O. 879.46. P. 327, No. 322.

(138)Ibid., P. 379.

(139)De Kiewiet, C.W.: Op.Cit., P. 403-406.

Headlam, Cecil: Op.Cit., P. 461.

(140)C. O. 879. 46. P. 294, No. 274.

(141)Davenport, T. R. H.: Op. Cit., P. 45.

(142)Hammond-tooke, David: The Other Side Of Frontier History,P.239.

(143)Tindall, P. E.N.: A History of Central Africa, P. 70.

(144)Cartey, Wilfred And Kilson Martin: Colonial Africa, P.42.

Duminy, A. H. And Guest, W. R.: Op. Cit. P. 401.

(145)C. O. 48. 772. 532, P. 298.

(146)Thompson, Leonard: The Forgotten Factor in Southern African History, P. 21.

(147)Hammond-Tooke, David: Op. Cit., PP. 247-249.

(148)C. O. 879.46, P. 343-244,No. 331.

(149)C. O. 879. 46. P. 324-325.

(150)Wilson, Monica And Thompson, Leonard: Op. Cit., PP. 252-254.

(151)Perham, Margery: Ten Africans, PP. 122-126.

(152)Wilson, Monica And ThOpson, Leonard: Op. Cit., P. 262.

(153)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 376.

(154)Joshi, P?S.: Op. Cit., P. 21.

(155)Hofemeyr, J. H. Political DevelOpment, P. 514.

(156)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 379.

(157)Walker, Eric A.: Op. Cit.,p 304.

(158)Hobson, J. A.: A small confederacy of International Mine - Owners, P. 23.

(159)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 517.

(160)Swanson,Maynard W.: Op. Cit., P. 387.

(161)Desmond, Cosmas: The Discarded Pesmau Ople, An Account Of African Resettlement In South Africa, P. 28.

(162)Swanson, Maynard w.: Op. Cit., p. 393

(163)Hobson, J.A.: Op.Cit., pp.23-24

(164)Ezekiel, Mphahlele: Op.Cit., pp. 67-68

(165)Theal, G.M.: Progress of South Africa,P.414.

(167)Saunders, ChristOpher: Op.Cit., P. 137.

(168)Swanson, Maynard W.: Op. Cit., P. 393.

(169)Reader, D. H.: Op. Cit., P. 11.

(170)C. O. 48. 513. PP. 330-333.

(171)Reader,D. H.: Op. Cit., PP. 11-12.

(172)Ezekiel Mphahlele:Op. Cit., PP. 31- 64.

كان فيليب أحد المبشرين البريطانيين، الذين قاموا بنشر المسيحية في المستعمرة وجنوب أفريقيا ،وقد مارس عقد المعاهدات مع زعماء القبائل بصدد التبشير وتأمين المستعمرة.

(173)Swanson, Maynard W.: Op. Cit., P. 305.

(174)Theal,G.M.: Op. Cit., P. 416.

(175)Reader,D. H.: Op Cit., P. 12.

(176)Robin, Palmer: Op. Cit., P. 204.

(177)Walker, Eric A. : Op. Cit., P. 297.

(178)Reader, D. H.: Op.Cit., PP. 36-61,71-73.

Swanson,Maynard W.: Op.Cit., P. 397.

(179)De Kiewiet,C. W.: A History of South Africa, Social And Economic, P. 85.

(180)C.O. 879. 46. P. 493, No. 484.

(181)C.O. 879. 46. PP.179-180.

(182)Ibid., PP.70-93.

(183)Saunders, ChristOpher: Op. Cit., P. 136.

(184)Theal,G.M.: Op. Cit., 469.

(185)C. O. 48.512. PP. 24-28.

(186)Headlam, Cecil: failure of Confederation pp.464-465.

(187)Theal, G.M.: Progress of South Africa p.46

(188)C.O. 879. 45.: p. 280.

(189)Ezekiel, Mphahlele: Op. Cit., P. 71.

(190)De Kiewiet, C.W.: A History of South Africa, P. 86.

(191)Wilson, Monica And Thompson, Leonard: Op.Cit., P. 239.

(192) Ezekiel Mphahlele: Op. Cit., P. 71.

(193)Perham, Margery: Op. Cit., P. 122

(194)Wilson, Monica And Thompson, Leonard: Op. Cit., P. 257.

(195)Hoagland, Jim: South Africa, Civilization In Conflict, P. XXVIII.

(196) Ibid

(197)Ibid.

(١٩٨) انظر دراسة عن الكهان والمشعوذين في القارة الأفريقية في:

Parrinder, Geoffery W: Witchcraft, London, 1985

(199)Perham, Margrey: Op.Cit., P. 134.

(200)C.O. 48. 444, P. 352

(201)Ibid., pp. 348-349.

(202)Ezekiel, Mphahlele: Op. Cit., pp. 103-111.

(203)Marais, J.S.: The Cape Coloured PeOple, (1652-1937), Johannesburg, 1962. PP. 1-13.

(204)Joshi, P.S.: Op. Cit., P. 31.

(205)Pakenham, Thomas: The Beer War, P. 42.

(206)Joshi, P.S.: Op. Cit., P. 32.

(207) C.O. 48. 513, P. 230.

(208)Mphahlele, Ezekiel: African Image, P.68.

(209)Walker, Eric A. A History of South Africa, P. 259.

(210)Marais, J.S.: Op. Cit., P. 213.

(211)Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., P. 386.

(212)Hancock, W.K.: Op. Cit. , P.219.

(213)Joshi; P.S.: Op.Cit., P. 32.

(٢١٤) انظر النص الكامل لعريضة وقعها الإمامان الحاجان وهاب ومحي الدين، والإمام إسماعيل والإمام إبراهيم والسادة عبد الحليم وحسن وخالد وخليفة صلاح الدين، ورفعوها لحاكم المستعمرة بهذا الصدد، في

C.O. 48. 440,PP.395-399.

(215)Hobson, J.A.: The War In South Africa, P. 244

(216)Ezekiol, Mphahlele; Op. Cit., P. 20.

(217)Walker, Eric A: Op. Cit., P. 523.

(218)Joshi, P.S.,: Op. Cit., PP. 48-50.

(٢١٩) هذا ولم يكن عدد الهنود في مستعمرة الرأس كبيرا، إذ لم يتجاوز عددهم الثلاثة آلاف نسمة أبدا، ولكن نشاطهم التجاري هو الذي أعطاهم شهرة واسعة، أنظر:

Malan F.S.: South Africa After the Union, 1910-1921, P.677.

(220) Hofmeyr, J.H.: The Problem of Co-Operation, 1886- 1895(a) Railway, Customs And the Non-European Question(C.H.B.E.) P. 561.

الفصل الثانى

الأوضاع الاجتماعية في مستعمرة رأس الرجاء الصالح

١ -الديـــن

٢ -التعليـم

٣ -الصحــة

١ - الديــن:

عاش في مستعمرة رأس الرجاء الصالح أتباع لكافة الديانات السماوية، فضلا عن الوثنيين وأديانهم المختلفة من قبيلة لقبيلة. وكانت الغالبية العظمى من البيض بروتستنت، مقابل أقل من خمسة عشر ألفا من الكاثوليك وحوالي ثلاثة آلاف من اليهود، وواحد وثلاثين مسلماً. وهذا يوضح أن البروتستنت كانت لهم السيادة على الحياة الدينية في المستعمرة ، بيد أن البروتستنت في المستعمرة انقسموا بين الكنائس الأفريكانرية والكنائس الإنجليزية. ومثلما سيطر الأفريكانريون على الحياة السياسية فقد سيطروا على الحياة الدينية أيضاً. إذ كان تعداد أتباع الكنائس الأفريكانرية أكبر بكثير من تعداد أتباع الكنائس الإنجليزية[1].

كانت الكنائس الإنجيلية هى أقدم الكنائس الإنجليزية. وكانت الكنيسة تتبع حكومة المستعمرة، وذلك يتضمن الإشراف الديني والإنفاق المادي على الكنائس ورجال الدين. وقد مدت الحكومة المستعمرة إشرافها على الكنائس الكاثوليكية أيضاً من ناحية الإنفاق المالي فقط [2]. ومنذ عام ١٨٤٣، بدأت الكنيسة الهولندية المستصلحة في المستعمرة Dutch Reformed Church، والتي تمثل غالبية الأفريكانريين في التمتع بقدر كبير من الاستقلال. فقد صدر قانون أعفى مجمع كيب تاون Cape town Synod، من حضور مندوب سياسي جلساته الدورية. وصارت للكنيسة الهولندية بالتالي حرية اتخاذ ما تراه من إجراءات ما لم تتعد حدود مصالح المستعمرة العليا، ولم يعد لأحد أن يناقشها في تصرفاتها، إلا أمام القضاء، ووفق الإجراءات التقليدية. ولم يعد من الضرورى تقديم أسماء رجال الدين من القساوسة والشمامسة للحصول على موافقة

رسمية من الحكومة على تعيينهم. وفى عام ١٨٤٧، أسست أسقفية كيب تاون وصار روبرت جراى Robert Grey، أول أساقفتها. وقد عملت على نشر الكنائس الإنجيلية في كافة أنحاء جنوب أفريقيا فأسست أسقفية في جراهامزتاون بالإقليم الشرقى من مستعمرة الرأس، وأخرى في بيتر ماريتزبورج بمستعمرة ناتال، وصار جراى مطرانا يرأس مجمع كيب تاون، ويشرف على الأسقفيات جميعا[٣]. ووافق أسقف كنتربرى Canterbury، باسم كنيسة إنجلترا على هذا الإجراء، وعين الأسقف كولينصو J.W.Colenso، في منصب أسقف جراهامزتاون، مع إشرافه على أسقفية بيترماريتزبرج. ومنحت جمعية نشر الإنجيل في الأقطار الأجنبية The Society for the Propagation of the Gospel In the Foreign Parts، الأسقفية الجديدة مبلغ عشرة آلاف جنية، وهو مبلغ طائل في هذا الوقت، إذا علم بأنه يضاهى منحة مستعمرة الرأس للبحرية البريطانية[٤].

وطبقاً لهذه التنظيمات ألغيت كافة القوانين التي تنظم العلاقة بين الكنيسة الهولندية المستصلحة وبين حكومة المستعمرة. وصارت الكنيسة تتمتع بالحرية، وصار المجمع صاحب قرار السلطة الدينية في المستعمرة. وكان يجتمع كل خمس سنين. وخلال الفترة بين كل اجتماعين تقوم لجنة المجمع Synodical Commission، بالإشراف على كافة الأمور الدينية في الكنيسة، وانقسمت الكنيسة إلى خمس مشيخات يجتمع فيها قساوستها وهى : كيب تاون، وتلباغ Telbagh، وسوليندام Swellendam، وجراف راينت Graff–Reinat، وجراهامزتاون. وكان رجال الدين يتقاضون مرتباتهم من الحكومة. وبهذا كله كانت الكنيسة الهولندية المستصلحة، أقوى كنائس المستعمرة، تتمتع بالسيطرة على أمورها كاملة مما كان تمهيداً حقيقياً للحكم النيابي[٥].

وقد رفضت أعداد متزايدة من المستوطنين أن تدفع الدولة مرتبات رجال الدين، وطالبت بأن تتحمل الكنائس هذا العبء من دخلها وأوقافها. وطالبوا الدولة أن تخصص المنح التي تقدمها للكنائس للتعليم، حيث كان الإنفاق على الكنائس أربعة أضعاف ما ينفق على التعليم. وقد تزعم المطالبين بهذا صول سولمون،Soul Solomon وهو من الزعماء اليهود البارزين في البرلمان. وقد دأب على تكرار المناداة بمبدأ التطوع، أى أن تتخلص الدولة من دعم الكنائس والإنفاق عليها، توفيرا لأموال الدولة، وتحريرا للكنائس من سيطرة الدولة على مقدراتها، ما دامت تسيطر على أرزاق رجال الدين. وقد استمر ينادى بهذا المبدأ أكثر من عشرين عاماً بين عامى ١٨٥٤، ١٨٧٥، حين تمت الموافقة عليه بعد منح المستعمرة الحكم الذاتي، وفى ظل حكم مولتينو[٦].

وفى خلال الفترة التي كانت الحكومة تدفع فيها مرتبات رجال الدين سرت موجة من الآراء والأفكار التحررية الدينية، وآراء تدعو لإنكار الثالوث المقدس وتنادى بالتوحيد، وقد كانت هذه الآراء مصاحبة للكنيسة البروتستانتينية الحرة Free Protestant Church، وقد قاوم جان هوفماير في جريدة Volksvriend، هذه الآراء بشدة، مما مكنه من اكتساب محبة الأفريكانريين. كذلك فقد افتتحت مدرسة اللاهوت Theological Seminary، وراحت تعقد امتحانات صعبة لطلاب الدين، مما منع الأحرار من زيادة أنصارهم، وإبعاد طلاب الدين الذين يدعون بدعايتهم(٧).

وقد مال أسقف ناتال كولينصو إلى قبول آراء الكنيسة البروتستانتينية الحرة التي كانت تنتشر بين الإنجليز أكثر مما تنتشر بين الأفريكانريين، وقرر أسقف كيب تاون ومجمعها إصدار قرار بحرمان كولينصو، واعتبره مهرطقاً. فثارت بالتالي قضية هامة وهى :هل لمجمع كيب تاون الموجود في مستعمرة الرأس أن يقرر الأمور الدينية في مستعمرة أخرى؟ وماذا لو قرر المجمع نفس الموقف من رجال الدين في دولة الأورنج الحرة وجمهورية جنوب أفريقيا؟ وإثر خلاف بين الأحرار والمحافظين في المجمع لجأ أحد الطرفين إلى القضاء اعتراضاً على هرطقة الطرف الآخر. فقررت المحكمة العليا في المستعمرة أنه ليس من حق رجال الدين من خارج مستعمرة الرأس دخول مجمع كيب تاون.وقد سيطر الأحرار على المجمع لفترة، ولكن المحافظين استعادوا سيطرتهم عليه، بفضل تقدمهم السياسى بعد منح الحكم الذاتي. وقد رفضت كنيسة إنجلترا إبداء رأيها في الصراع بين أسقفي كيب تاون وناتال، أو بين المحافظين والأحرار في مستعمرة الرأس.وقال أسقف كنتربرى بأنه ليس له حق التدخل قانوناً إلا بالنصح. وفصل مجمع الكيب كولينصو، بينما أصر كولينصو على البقاء في منصبه. وأعقب هذا اتخاذ كل مستعمرة أو دولة مستقلة إجراءاتها المنفصلة لعقد مجمعها الكنسي، والانفصال عن مجمع مستعمرة الرأس(٨).

وحاولت مستعمرة الرأس استعادة نفوذها على كنائس جنوب أفريقيا المختلفة. فرفعت الأمر إلى اللجنة القضائية لمجلس شورى الملكة The Judicial Committee Of the Privy Council، ولكن اللجنة أصدرت حكمها بأن كنائس المستعمرات هى تجمعات دينية مستقلة عن كنيسة إنجلترا قانوناً ، وبهذا فليس لأسقف إحدى المستعمرات أية سلطة دينية على أسقف مستعمرة أخرى. وعلى هذا ظل كولينصو أسقفا لناتال حتى موته في عام ١٨٨٣ ، وإن ظل هنا كصراع بينه وبين الأسقف المعين من قبل كيب تاون.وقام رجال الدين المحافظين في مجمع كيب تاون بإصدار قرار بالتبرؤ من بعض العناصر الليبرالية، لاسيما القس بورجوز، الذي صار رئيسا لجمهورية جنوب أفريقيا في عام ١٨٧٢.

وأنكر المجمع تصرفات بعض رجال الدين الآخرين،وذلك في عام ١٨٦٢. وقررت المحكمة العليا في المستعمرة أنه ليس من حق رجال الدين في المستعمرات الأخرى الجلوس في مجمع كيب تاون ، وعلى هذا انفصل مجمع الترنسفال عن مجمع كيب تاون، وفى عام ١٨٦٥ ، انفصل مجمع دولة الأورنج عنه أيضاً [٩].

لم يترك الإنجليز الكنيسة الهولندية المستصلحة تصرف الأمور كيف تشاء لقد حاولوا عن طريق الكنيسة البروتستانتينية الحرة زعزعة سيطرة الأفريكانريين على المجمع وعلى المجلس الملي في المستعمرة. وقد حاول الأسقف روبرت جراى بمساعدة كنيسة إنجلترا دعم نشاط الكنائس الإنجيلية في المستعمرة.وكان قد أحضر معه من إنجلترا عدداً من رجال الدين، بثهم في ثلاث عشرة كنيسة إنجيلية في أنحاء المستعمرة. وقد أنشأ في عام ١٨٤٨ المدرسة الأسقفية The Diocesan College ، لأطفال روندبوش Rondbosch ، ومدرسة ذنبلوم Zonnebloem ، لتعليم أبناء الزعماء الأفارقة. وزادت كنيسة إنجلترا بعثاتها التبشيرية في جنوب أفريقيا. وشجعت كافة الجمعيات التبشيرية الدولية على إرسال بعثات لها في جنوب أفريقيا للحد من نفوذ وسيطرة الكنيسة الهولندية المستصلحة، فازدهرت جمعية مورافيا The Moravian Society ، وجمعية لندن التبشيرية The London Missionary Society ، وجمعية الراين The Rhenish Society ، وجمعية برلين التبشيرية وجمعية باريس التبشيرية والجمعية التبشيرية الأمريكية. وقد بذلت هذه الجمعيات جهوداً كبيرة في نشر المسيحية بين الوثنيين الأفارقة، وفى تعليمهم القراءة والكتابة[١٠].

ومنذ أسس بوير الترنسفال المتشردين كنيسة الدوبرز Doppers Church جذبت إليها أنصار المحافظة على الإنجيل، ودعاة استقاء العقيدة من الإنجيل وحده، دون شروح رجال الدين.وقد ترتب على هذا أن أسست لها فرعاً في مستعمرة الرأس، وافتتحت مدرسة لتخريج القساوسة في بورغرزدووب Burghersdorp. إلا أن انتشارها كان محدوداً بعد فترة الستينيات من القرن التاسع عشر[١١].

وقد كانت هناك أيضاً الكنيسة المشيخية The Prosbyterian Church، وهى كنيسة كانت تحظى بثقة الكنيسة الهولندية المستصلحة، وتوافقها على آرائها في مسائل كثيرة. أما كنيسة The Episcopal Church of England فكانت لها شعبية كبيرة بين الإنجليز ، بشكل فاق أى كنيسة أخرى. ولم تكن تحظى بتعاطف الكنائس الهولندية جميعا. وعلى الرغم من عدم تأييد كثير من الكنائس المستعمرة، وبخاصة الكنيسة الهولندية المستصلحة للمساواة بين البيض

والسود ، فقد كانت جميعها تعمل على تخريج مبشرين أفارقة للعمل بين قبائلهم، وليكونوا الواسطة الملائمة بين الحكم الأبيض وبينها[١٢].

ولم تتردد حكومة مستعمرة الرأس في مد يد العون لكل الجمعيات التبشيرية العاملة بين الأفارقة، حتى في خارج حدود المستعمرة. بل إنه في سبيل العمل على تنصير القبائل الأفريقية قام أسقف كيب تاون بإرسال أسقف من طرفه للعمل بين قبيلة زولولاند، مع مجموعة من رجال الدين، وذلك رغم اعتراض المسئولين البريطانيين، الذين خشوا أن يؤدى هذا إلى توريطها للتدخل في شئون هذه القبيلة، وذلك في أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر[١٣].

بل إن بعض المبشرين من جمعية برلين، والذين كانوا يعملون في الأراضي الأفريقية وراء خليج والفيش طلبوا عون حكومة المستعمرة ضد القبائل الأفريقية، فقرر المندوب السامى فليب وود هاوس، إرسال سفينة حربية لاستطلاع أحوالهم. وعلى الرغم من ثبوت ارتباط عمل المبشرين مع عمل التجار في المنطقة، واستغلال الطرفين للجموع الأفريقية وتجاهل بعض المبشرين لواجب نشر المسيحية واهتمامهم بالمصالح المادية وحدها مما اضطر الأفارقة إلى مقاومتهم، فإن حماية المبشرين في هذه المنطقة كانت أحد أسباب استعمار مستعمرة الرأس لها ، بعدما استمرت في تحمل عبء حمايتهم طويلا [١٤]. وكان عدد كبير من المبشرين الأجانب يتخذون مستعمرة الرأس قاعدة لهم ويشترون بها منزلا لإقامتهم الدائمة، يصير بمرور الوقت مركزاً تبشيرياً للكنيسة التي يتبعونها. ومع تقدم هؤلاء المبشرين داخل القارة كانت مستعمرة الرأس تتولى تزويدهم بما يحتاجون إليه من مؤن، بل ومن ذخائر وأسلحة، وبخاصة البنادق سريعة الطلقات[١٥].

كانت روح التدين في مستعمرة الرأس قوية جداً ، وبصفة خاصة بين الأفريكانريين. وقد طوع هؤلاء التعاليم المسيحية ليدخلوا إليها المفاهيم العنصرية التي طبقوها على الأفارقة الوثنيين وعلى الملاويين المسلمين على السواء. بل وطبقوها أيضاً على الملونين من أبنائهم، وكانوا مسيحيين كالفنيين مثلهم. ويكره المتدين الأبيض بشدة كالدعاة الحرية الدينية من البيض بالذات، على اعتبار أنهم لا يحافظون على ذاتيتهم البيضاء النقية، ويريدون إفسادها بخلطها بالآخرين، ممن ليس لهم نفس نقائهم العنصري. وراح المتدينون البيض يبحثون في التوراة والإنجيل عن كل إشارة لطاعة الخادم أو العبد لسيده، ليدعموا بها نظرياتهم عن الفصل العنصري والتفرقة العنصرية[١٦].

لقد كانت عقيدة الأفريكانريين، وبخاصة أتباع الكنيسة الهولندية المستصلحة مستقاة من

العقيدة الكالفنية. وإذا كانت الكالفنية في أوروبا قد تطورت تطورات بعدت بها عن أراء جون كالفن، فإن كالفنية الأفريكانريين احتفظت بالصورة الأولى لآرائه، وأضافت إليها من تجربة البوير في المستعمرة وسط الأفارقة الوثنيين أبعادا جديدة عن النقاء العنصري والسلالة الراقية والدم الأزرق، واعتبرت الحفاظ عليه حفاظاً على الحضارة والمسيحية في مواجهة البرابرة والوثنيين[١٧]. ومن هنا كان لرجال الدين في الكنيسة الهولندية المستصلحة دور هام في الحياة السياسية في المستعمرة، إذ شاركوا في أنشطتها المختلفة، بل وشاركوا فى الصراعات المسلحة[١٨].

في ظل هذه الظروف بذل المبشرون جهودهم لنشر المسيحية بين الوثنيين الأفارقة. وقد حاول المستوطنون الأفريكانريون منع المبشرين من العمل لدى القبائل القوية، التي تتصدى لجهودهم التوسعية، حتى لا تحصل هذه القبائل على تعاطف الحكم البريطاني، بفضل تحولها للمسيحية. ومن ثم تركزت الجهود التبشيرية في قبائل دون قبائل، مثلما تركزت في قبيلة الفنجو مثلاً، دون الجاليكا. لقد كان المبشر الأبيض والصياد والمزارع المستوطن والجندي البريطاني وشرطة المستعمرة يعزفون جميعاً، على حد قول أحد المؤرخين، سيمفونية واحدة مهما بدا أن كلاً منهم يضرب بوسائله منفرداً عن الآخرين. لقد كان كل منهم يؤدى دوراً محدداً للوصول إلى النتيجة المطلوبة، وهى تقدم حركة الاستيطان الأبيض [١٩]. ويذكر في هذا الصدد جهود الأسقف كولينصو مع الزعيم سيتوابو، بعدما تمكن من هزيمة القوات البريطانية في ايزاندالوانا، فعمل الأسقف على إقناعه بعدم اتخاذ أيه خطوات جديدة من شأنها القضاء على القوات البريطانية، حتى تتمكن هذه القوات من إعادة تنظيم صفوفها للقضاء عليه، وهو ما حدث في معركة يولوندى في عام ١٨٧٩ [٢٠].

ركز المبشرون جهودهم على أبناء الزعماء، بغرض ضمان ولائهم حين يتولون السلطة. وكانت لمدرسة ذنبلوم شهرة واسعة في هذا الصدد[٢١]. ويتضح من هذا أن نشر المسيحية واللغة الإنجليزية كان دائماً أحد السبل التي تيسر مد النفوذ البريطاني وتوسع حدود الإمبراطورية البريطانية[٢٢]. فإن مبشراً مثل ويلوغبى Welloghby، كلف زعيم البتشوانا خاما، باستطلاع حدود الترنسفال الغربية مع الجزء من بتسوانالاند الذي ضمته مستعمرة الرأس، قبيل حدوث غارة جيمسون. وأخبر ويلوغبى السلطات العسكرية البريطانية لا يعترف البيض بأنه يقف معهم على قدم المساواة في مسيحيته. وقد قوبل الأفارقة المتنصرون بالرفض في المجتمع الأبيض لما يمارسونه من عادات قبلية، ولأن تنصرهم جديد العهد، ولأنهم سود. وبهذا عاش الأفريقي المسيحي مرفوضاً من البيض الذين أمن بدينهم، ومن السود الذين ترك عقائدهم[٢٣]. ومع هذا فإن القبيلة التي يعتنق زعيمها المسيحية كانت تصبح تدريجياً مسالمة للبيض، لا تميل إلى العنف معهم كالقبائل الوثنية [٢٤].

ويعترف سير جورج جراى بأن عمل المبشرين بين الأفارقة لم يحقق نتائج ملموسة على صعيد الإيمان الحق بالمسيحية، وأن كل عمليات تحول الأفارقة إلى المسيحية يدفع لها بسخاء وهدفها النهائي من قبل الأفارقة هو الحصول على السلاح والبارود[٢٥].

وقد أدرك عدد من رجال الدين المسيحي من الأفارقة أن عليهم هم أيضاً أن يعكفوا على دراسة الكتاب المقدس ليخرجوا بفهم مستقل عما لقنه البيض لهم. وقد توصل هؤلاء الأفارقة إلى أن من الأفضل لهم أن تكون علاقتهم بالمسيحية علاقة مستقلة منفصلة عن وساطة المبشر الأبيض. وكان أول من بدأ هذه الحركة الاستقلالية رجال دين متنورين ممن زاروا أوروبا وأمريكا، وألهب التعليم والاحتكاك برجال الدين فيهما الحماس الوطنى لديهم. ويأتي على رأسهم القس دوانى Rembani Mr. Dwane، الذي تلقى تعليمه في هيلدتاون في الكنيسة الويسيلية، وبدأ نشر المسيحية بين الأفارقة في تيمبولاند، وكذلك بامبانى مزيمبا Pambani Mzimba، الذي تعلم في مدينة لفدال وكان قساً في كنيسة إسكتلندا الحرة للإشراف على الأفارقة التابعين لها. وقد بدأ الخلاف داخل كل كنيسة من الكنيستين بين رجال الدين الأفارقة ورجال الدين الأوروبيين. وكان مستحيلاً أن يستجاب لبعض مطالب الأفارقة مادام المجلس المشيخى لكل كنيسة يسيطر عليه البيض. فبدأت حركة استقلال رجال الدين الأفريقيين[٢٦].

لقد كان الفصل العنصري سائدا جميع مناحى الحياة في المستعمرة، عدا ذلك الارتباط الحادث بين القمة العليا من رجال الدين. فلماذا يسعى الأفارقة أنفسهم إلى إدخال الفصل العنصري إلى هذه الكنائس؟ وليس من جواب على هذا السؤال سوى الحدس بأن الأفارقة أدركوا أن المبشرين ورجال الدين البيض يخدمون الغرض الاستعماري الأعلى، بغض النظر عن الدين والكتاب المقدس، والذي تلووا آياته لخدمة التفرقة العنصرية وهو منها بريء.

والمهم أن حركة استقلال رجال الدين الأفريقيين أدت إلى نشأة الحركة الإثيوبية، التي لعبت دوراً هاماً في الحركة الوطنية الأفريقية في المستعمرة. وهكذا يمكن القول بأنه إذا كان التبشير قد مهد للاستعمار الأبيض، فإن يقظة رجال الدين الأفارقة قد مهدت لحركة الخلاص الوطنى الأفريقي. كان أول من انفصل من رجال الدين الأفارقة عن الكنائس الأوروبية هو نهيمه تايل Nehemiah Tile، في عام ١٨٨٤. فقد استقل عن الكنيسة المنهجية الويسيلية Wesleyan Methodist Church، وأنشأ كنيسة التمبو الوطنية Tembu National Church، كانت تلك هي البداية، التي تبعها استقلال رجال الدين الأفارقة عن كافة الكنائس الملية المختلفة التي يسيطر عليها البيض، وتكوينهم كنائس مستقلة. وبين المستقلين عن الكنيسة الويسيلية أيضاً

مانجينا موكونى Mangena Mokone، الذي أسس الكنيسة الأثيوبية في بريتوريا في نوفمبر عام ١٨٩٢. وقد بدأت حركة تأسيس فروع للكنيسة الإثيوبية في جميع أنحاء الجنوب الأفريقي تنتشر انتشاراً واسعاً وتجد تعاطفاً من كل الأفارقة الذين اعتنقوا المسيحية [٢٨].

وقد حاول القس الأفريقي جيمس داونى ربط الحركة الإثيوبية في جنوب أفريقيا بحركة مثيلية نشأت من قبل الولايات المتحدة، على أيدي زنوجها، للتخلص من سيطرة البيض على الكنيسة، وهى حركة الكنيسة الأسقفية المنهجية الأفريقية للولايات المتحدة The African Methodist Episcopal Church of the U.S.A.، ونجح داونى في الحصول على عضوية هذه الكنيسة للحركة الأثيوبية في عام ١٨٩٦. وزار بعض رجال الدين الأفريقيين من الزنوج جنوب أفريقيا. وفى ظل هذا البعد الدولي عمل داونى على توحيد الكنائس الأفريقية في جنوب أفريقيا كلها، بغض النظر عن خلافاتها العقيدية والتنظيمية والقبلية وانتماءاتها للكنائس البيضاء من قبل. وكانت هذه هى الخطوة الأولى نحو نشوء حركة وطنية أفريقية، بدأت بالدين، لترد به على الاستعمار ودعاته من المبشرين[٢٩].

إلى جانب أتباع الديانة المسيحية كان هناك المسلمون الآسيويون من مالايويين وهنود، وكانوا يتمسكون بالشعائر الإسلامية، ويحجون البيت الحرام في مكة المكرمة ويحصلون على الكتب الدينية منها. و قد شاركوا في الحركة الأفريقية الوطنية مشاركة فعالة[٣٠].

أما اليهودية فعلى الرغم من قله أتباعها في المستعمرة، إذ كانوا نحو ثلاثة آلاف نسمة، فقد كانوا يسيطرون على صناعة الماس، سيطرة أثارت حفيظة الأفريكانريين، فاعتبروهم رأسماليين سيئين تسببوا في حرب البوير وهلاك أعداد ضخمة من الإنجليز والأفريكانريين، وكان لليهود في المستعمرة معابدهم ومناسكهم، التي تحظى بمكانة هامة، لاسيما إزاء ثراء ومكانة زعمائهم مثل بارنى بارناتو وصول سولومون السياسى الكبير. وقد كان اليهود يعملون على نشر الحركة الماسونية في المستعمرة، بدعوتها للإخاء الإنساني، على حساب العلاقة بين المسيحيين بعضهم وبعض. وكان المحفل الماسونى لرأس الرجاء الصالح أحد أبرز المحافل الماسونية في أفريقيا [٣١].

أما العقائد الوثنية فكانت منتشرة بين القبائل الأفريقية والهندوك، وكانت عقائد مختلفة تختلف قبيلة لقبيلة، وتتراوح بين عبادة الأوثان وتقديس بعض الحيوانات، بما فيها الماشية الأفريقية، وعبادة عناصر الطبيعة المختلفة. وكان للفتيات اللائي يرين الأحلام ويفسرنها مكانة هامة في المجتمع القبلي، وكذا كان للسحرة الطبيين أى الذين يقومون بدور الكاهن والطبيب في الحياة الأفريقية. أما السحرة الأشرار، فقد خيل للأفارقة أنهم سبب المصائب في هذا العالم[٣٢].

٢- التعليـــم:

كانت لغة التعليم في المستعمرة الإنجليزية باعتبارها اللغة الرسمية للاستعمار البريطاني، وقد حاول الأفريكانريون الحصول على اعتراف بلغتهم كلغة تعليم وكلغة رسمية مساوية للإنجليزية، وذلك باعتبار أن الأفريكانرية هى لغة الغالبية العظمى من البيض في المستعمرة. وإذا كانت اللغة الإنجليزية كلغة عالمية معروفة غنية عن التعريف، فإن اللغة الأفريكانرية هى التي تحتاج إلى التعريف. جاءت نشأة هذه اللغة مرتبطة بظروف حياة البوير في المستعمرة، وبخاصة الذين عاشوا منهم على مناطق التخوم، كانت لغتهم الأولى هى اللغة الهولندية كما يتحدثها أبناء هولندا في القارة الأوروبية. وقد اختلطت اللغة الهولندية في المستعمرة باللغة الفرنسية التي جلبها الهوجونوت المهاجرون إليها، وبلغات المالايويين والأفارقة، لاسيما لغة الإكسوزا. ومن ثم تطورت اللغة الهولندية في المستعمرة تطوراً كبيراً أبعدها عن اللغة الهولندية الفصحى في هولندا [٣٣].

وكان الزعيم جان هوفماير يميل إلى تنشيط استخدام الهولندية الفصحى بين الأفريكانريين، مع تبسيطها حتى يمكن لهم قبولها. فقد رأى أن نهضة الأفريكانريين يجب أن ترتكز على اللغة العالمية الفصحى المقابلة للغة الإنجليزية لا على التطور المحلى لها، والذي لا يحظى بالانتشار في غير الجنوب الأفريقي. ولكن منافس هوفماير القس دوتويت قرر أن يبنى الرابطة الأفريكانرية على لغة الحديث في المستعمرة، وليس على اللغة الهولندية الفصحى. وقد كتب في جريدة داى باترويت Di Patroit، منذ عام ١٨٧٦ بالأفريكانرية، التي تعرف أيضاً باسم لغة الأفريكانس أو لغة التال Taal. وكانت محاولاته وغيره من الكتاب والأدباء سبباً في بداية اعتبارها كلغة أدبية، وبخاصة في إقليم بارل Paarl، في المستعمرة. وقد استمرت معارضة أنصار الفصحى لدوتويت قوية حتى انتصر بوير الترنسفال على القواتَ البريطانية في معركة ماجويا في عام ١٨٨١ [٣٤].

لما كانت اللغة الإنجليزية هى لغة البرلمان منذ انعقاده في عام ١٨٥٤ فقد اعترف بها كلغة تعليم في عام ١٨٦٥ بصفة رسمية. وقد ترتب على هذا حرمان الأفريكانريين من دخول البرلمان ما لم يكونوا يستطيعون التحدث باللغة الإنجليزية. ومن ثم كان أقل من ثلث أعضاء البرلمان من الأفريكانريين، رغم أنهم كانوا يمثلون نحو ثلثي سكان المستعمرة البيض. ومن هنا كان على الأفريكانريين أن يسعوا إلى المطالبة باعتبار لغتهم لغة رسمية في المستعمرة كاللغة الإنجليزية. وفى هذا الجو نشط أدباء الأفريكانريين في استخدام اللغة الأفريكانرية كلغة صحافة وأدب.

وبرز منهم في هذا دوتويت ولويس ليبولدت Louis Leipoldt، وأويس كريج Uys Krige، ولويس مورانت Louis Meurant. ولم ييأس هؤلاء من إحاطة الإهمال بكتاباتهم، بسبب قلة عدد قرائهم وحرمانهم من القراء الهولنديين في أوروبا، وحرمانهم بالتالي من الانتشار الدولي. ومع ترجمة الكتاب المقدس إلى الأفريكانرية تلاشت مخاوف بعض المتشددين من رجال الدين، من إضعاف الروح الدينية، نتيجة عدم قراءة الكتاب المقدس، الذي كان مترجما من قبل للغة الهولندية الفصحى [٣٥].

وقد قاد أرنولدوس بانفيس Arnoldus Pannevis، حملة تهدف إلى تدعيم مركز اللغة الأفريكانرية، بجعلها لغة برلمانية على أساس أن هذا وحده هو الذي يكفل التطور الثقافي للأفريكانريين. وقد انتزع هوفماير، مستنداً إلى هذه الحركة، اعترافاً برلمانياً باللغة الهولندية كلغة رسمية في المراسلة بين المجلس والبرلمان وذلك في القانون رقم واحد لسنة ١٨٨٢. وفى نفس الدورة اتخذت التدابير لاستخدام الهولندية كلغة تعليم في عدد معين من المدارس. وفى البرلمان الذي انتخب عام ١٨٨٤، تدعم موقف حزب الرابطة الأفريكانرية، وصدر قانون جديد هو القانون رقم واحد لسنة ١٨٨٤، يضع الهولندية والإنجليزية على قدم المساواة في المحاكم. ولكن كانت الهولندية المستخدمة أقرب إلى الفصحى منها إلى اللغة الأفريكانرية، سواء في المدارس أو المحاكم أو البرلمان [٣٦].

وفى أوائل الثمانينيات بدأت المدارس في تنفيذ توصيات لجنة التعليم Education Commission في البرلمان، باستخدام اللغة الهولندية كلغة تعليم في مدارس الصف الأول والثاني، حسب رغبة لجان المدارس، وهى لجان محلية تتكون من أولياء الأمور والمسئولين عن التعليم. ثم صار استخدام اللغة الهولندية يتزايد بعد ذلك تدريجياً [٣٧]. وبدأت جهود مشابهة قام بها بعض المثقفين من قبيلة الإكسوزا لاستخدام لغتهم كلغة صحافة، وإن لم يستخدموها كلغة تعليم [٣٨].

هذا عن لغة التعليم. أما التعليم نفسه فقد اختلف بين تعليم البيض وتعليم السود. وكان تعليم البيض في المستعمرة مسئولية الحكومة. وعلى الرغم من أن بعض فقراء البيض الذين لم يكونوا يستطيعون دفع نفقاتهم المدرسية كانوا يتلقون تعليمهم في الكنائس فإن أغلب الكنائس كانت تتولى تعليم الأفارقة والملونين. وقد فرق قانون التعليم، الذي صدر في عام١٨٦٥، بين المدارس العامة التي تديرها لجان الإدارة المالية، وبين المدارس التي تديرها الكنائس والمحطات التبشيرية، ومدارس الوطنيين الأفارقة [٣٩].

ارتبط تعليم كثير من الأفريكانريين بالمدارس الملحقة بالكنائس. أما الإنجليز فكان تعليمهم منذ فترة مبكرة يتم في مدارس خاصة منفصلة عن الكنائس. وكانت مدارس الكنائس ومدارس الفصل الواحد في المزارع تحصل على إعانات من الحكومة. بيد أن الأموال لم تكن تكفي بسبب تخصيص الجزء الأكبر منها للكنائس، وكان هذا سبباً رئيسياً من أسباب المناداة بمبدأ التطوع، وعدم إنفاق الدولة على الكنائس [٤٠]. وكانت المدارس الكنسية التي تعلم أبناء الأفارقة تخضع لإشراف لجنة تسمى لجنة التوراة والمدارس The Bible And School Committee، وكذا المجلس المدرسي في كل إقليم في المستعمرة. وكانت كثير من المدارس مدارس أولية في كل مزرعة أو كنيسة، وكان مدرسوها في الغالب مدرسين جائلين مشكوكاً في كفاءتهم. وقد لجأ جيمس روز اينز مدير التعليم، وهو اسكتلندي الأصل، إلى استقدام مدرسين من موطنه الأول لعلاج هذه المسألة[٤١]. وعمل أيضاً على دعم كلية جنوب أفريقيا، التي كانت قد أنشئت منذ عام ١٨٢٩، على أمل تحويلها إلى جامعة في قابل الأيام [٤٢].

وقد بذل جورج جراى حاكم عام المستعمرة جهوداً كبيرة لعلاج مشاكل التعليم ، فأسس عدداً من المدارس في المناطق القبلية، كانت مدارس صناعية في الغالب، لا سيما في مدينة لندال، ومنحها الأرض والمال. وكان في هذه المدارس تخصصات صناعية وتجارية كما كان بها قسم لصناعة العربات وآخر للطباعة. وقد أدخل جراى مبدأ جديدا على نظم المستعمرة، حين قرر أن تدفع حكومة المستعمرة مرتبات المدرسين في مدارس الكنائس، بعدما كانت تدفع فقط مرتباتهم في المدارس العامة، التي لا يدخلها إلا البيض. وفى عهده افتتحت مدارس متوسطة في هيلدتاون Healdtown، وسانت ماثيو St. Matthew وسان مارك St. Mark وسالم Salem وبيلتون Pealton ومونت كوك Mount Coke وجراهامزتاون. وكانت ثلاثة من هذه المدارس تقدم تدريباً مهنياً صناعياً وزراعياً للملونين والأفارقة[٤٣].

وقد أنشأ جراى أيضاً مكتبة جنوب أفريقيا العامة S.A. Public Library وقد ضمت متحفاً طبيعياً ضم عديداً من الحفريات والمخلفات الأفريقية، ومجموعة من الكتب أهدتها إليها الملكة فيكتوريا . وقد شكلت لجنة للمكتبة عملت على تزويدها بأحدث المراجع والبحوث في كافة التخصصات، مما أحدث نقلة حقيقية في حياه المستعمرة الثقافية والتعليمية [٤٤]. وأنشأ جراى كذلك معهد جراى Grey Institute، في بورت إليزابيث، وأوقف عليه منحاً حكومية كبيرة. وفى عام ١٨٥٨ منح هذا المعهد والمعاهد أو الكليات المتوسطة الأخرى حق تأسيس مجلس ممتحنين Board of Examiners، مما كان يشير بإنشاء أول جامعة في المستعمرة وفى جنوب

أفريقيا أيضاً . وكفل للمستوطنين حق تأسيس مجالس إدارة منتخبة للمدارس في المدن والبلديات، وافتتح أيضاً مدرسة لاهوت الكنيسة الهولندية المستصلحة في ستيلنبوش [٤٥].

وفى عام ١٨٧٣ صدر قانون برلماني بإنشاء جامعة رأس الرجاء الصالح University of the Cape of good Hope، وشكل لها مجلس جامعة. ومنحت حق إقرار نظمها الدراسية، وعقد الامتحانات، ومنح الدرجات العلمية[٤٦].

وقد شاركت الجامعة في البحوث المختلفة، التي كلفتها بها الإدارات الحكومية المختلفة، سواء كانت طبية لمقاومة الأمراض والأوبئة، أم زراعية خاصة بالنباتات والحيوانات وما يصيبها من كوارث طبيعية وطاعون، أم استيطانية، مثل مسح الأرض وتحديد طبيعتها الطبوغرافية والنباتية وتحديد الملكية الزراعية، وإنشاء خرائط للمزارع العامة والأراضى الحكومية، أو تحديد حدود للمزارع الخاصة، والأراضى المملوكة للتاج البريطاني، وتحديد مسار الأنهار وفروعها[٤٧].

وقد أدى هذا كله إلى ذيوع شهرة المستعمرة في الجنوب الأفريقي كله، بحيث صارت وجهة الراغبين في التعليم من المستعمرات البريطانية أو جمهوريتي البوير، وانتشرت بها أيضاً صالات الموسيقى والمسارح [٤٨]. وتعهدت حكومة المستعمرة باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لحماية حقوق المؤلفين من أدباء وعلماء وموسيقيين، الذين يعاد طبع أعمالهم في المستعمرة [٤٩].

وقد أدخلت المستعمرة، منذ الستينيات، نظم الإصلاح والتقويم في السجون ، فكان من ذلك أن عينت لها مدرسين ليقوموا على تعليم المسجونين وتثقيفهم، بما في ذلك محو أميتهم وتدريبهم مهنياً [٥٠].

كان يحدث أن يتلقى بعض فقراء البيض تعليمهم في المدارس الكنيسية. ولكن نادرا ما كان يحدث أن يتلقى ملون أو أفريقي تعليمه في المدارس العامة التي كانت مخصصة للبيض. وإذا حدث هذا فلابد من موافقة أولياء أمور التلاميذ البيض. وكان معنى هذا أنه كانت هناك تفرقة عنصرية في المدارس، فالمدارس العامة للبيض والمدارس الكنسية للأفارقة والملونين. وقد طالب القس فور Faure أمام لجنة التعليم Education Commission، في عام ١٨٦٢ ، بالفصل التام بين البيض والسود ، وإنهاء حالات الاختلاط القليلة. وقد نص القانون على أن تكون مدارس المبشرين مدارس خاصة بالطبقات الفقيرة بيضاً وملونين. وكان هناك في عام ١٨٨٣ ، قرابة ستة آلاف أبيض في مدارس تبشيرية تضم ٣٢٠٠٠ أفريقي وملون. وقد ازداد الرقم في عام ١٨٩١ ، إلى أكثر من عشرة آلاف تلميذ أبيض، أى قرابة ثلث التلاميذ البيض المسجلين في المدارس

العامة. وفى عام ١٨٩٢ كان هناك خمس وعشرون مدرسة تبشيرية في كيب تاون وحدها تضم ثلاثة آلاف تلميذ أبيض و٤٢٨٣ تلميذاً ملوناً وأفريقياً. أما المدرسة التبشيرية في ذنبلوم فكان نصف طلابها من الأفارقة والنصف الآخر من الملونين والبيض. وعلى الرغم من استحالة دخول الأفارقة المدارس العامة التابعة للحكومة فقد طلب البيض، الذين يتلقى أبناؤهم تعليمهم في المدارس التبشيرية، بطرد الأفارقة والملونين منها. وشيئاً فشيئاً صار التعليم المختلط، في المدارس التبشيرية، مقصورا على المدارس التبشيرية الإنجليزية. وبدأ المسئولون عن التعليم لا سيما المشرف العام سير لانجهام دال Superintendent General Sir Langham Dale يتباطئون في تعليم الأفارقة لما سيحدثه تعليمهم من آثار اجتماعية خطيرة، إذ سيؤدى تعليمهم لمطالبتهم بحقوقهم السياسية، ورفضهم العمل في مزارع البيض أو مناجمهم مما يؤثر بالضرورة على تفوق البيض. ومن هنا بدأت حكومة المستعمرة خطة لإنشاء مدارس تتكون من أربعة فصول، بغرض إبعاد البيض عن السود في مراحل التعليم المختلفة الأولية والثانوية. ثم بدأ في عام ١٨٩٢، وطبقاً للإعلان الرسمي رقم ٣٨٨، إنشاء مدارس تبشيرية بيضاء في عدة أقاليم، لتخصص لفقراء البيض، على أساس أن تتحول تدريجياً إلى مدارس عامة. وكان هذا على رأى سير لانجهام دال «الإنجليزي المتحرر» مرغوباً فيه جداً، لأنه يبعد أطفال البيض، لاسيما البنات عن الدخول في علاقات وثيقة مع أولاد الشوارع الملونين العاديين » وعلى هذا لأول مرة، في عام ١٨٩٤ فصل تقرير مدير عام التعليم (المشرف العام) بين إحصائيات مدارس البيض ومدارس الملونين[٥١].

وعلى الرغم من هذا كان هناك بعض المؤمنين باختلاط التلاميذ البيض والسود وعدم إقرار الفصل العنصري. ومن ثم استمر الاختلاط في مدرسة لفدال بين البيض والسود حتى عام ١٩٢٦، فضمت إنجليزاً وأفريكانريين وملونين وأفارقة من قبائل البوندو والتمبو فضلا عن مبعوثين من الباسوتو والبتشوانا والزولو. وكان الوضع مماثلاً في مدرسة زنبلوم، ومدارس بيد فورد Bedford وبوتنهيج Uitenhage وأوجى Ugie. إلا أن هذه المدارس كانت تتلاشى. وتعرض مدير معهد في ستيلنبوش وهو معهد The Theological Seminary للهجوم والنقد لأنه ترك تلميذين أفريقيين يدخلان بين صفوف الطلاب البيض [٥٢].

على هذا النحو جرت محاولة الفصل العنصري في التعليم، ومحاولة إعاقة تعلم الأفارقة، لأن معنى هذا أن تتولى الصفوة الأفريقية المثقفة قيادة الأفارقة، مما كان يهدد السيادة البيضاء، ولكن هدف البيض لم يعد قريب المنال، إذ قام المتعلمون الأفارقة بجهود ضخمة لتعليم قبائلهم [٥٣].

وقد بدأ الأفارقة أيضاً يصدرون صحافتهم الخاصة، ويكتبون فيها بلغة الإكسوزا، كبرى لغات

المستعمرة الأفريقية، ويعبرون عن معاناة الأفريقي في معزله، وكده الكبير يومياً، حين يقطع خمسة عشرة ميلا بين معزله والمدينة التي يعمل بها [٥٤]. وكذلك فقد عانى الأفريقي المتعلم من رفض المجتمع الأبيض له، ومنعه من الحصول على وظيفة تتناسب مع مؤهله العلمي، بينما وضع في مثل هذه الوظائف بعض البيض الأقل كفاءة [٥٥].

وإذا كانت المدارس في المستعمرة قد راعت الفصل العنصري بين الأفارقة والأوروبيين فإنها كانت مختلطة بين الإناث والذكور. وقد حرص البيض على تعليم بناتهم حرصهم على تعليم بنيهم. ولكن الأفريكانريين كانوا يزوجونهن في مرحلة مبكرة، ومن ثم لم يكن يتممن تعليمهن العالي. وكانت بنات الأفارقة يذهبن إلى المدارس التبشيرية باختيارهن ، وهذا يوضح مكانة المرأة في المجتمع الأفريقي. وكانت البنات الأفريقيات أكثر إقبالاً على التعليم من البنين، الذين كانوا يعتبرون أن من واجبهم الدفاع عن القبيلة أولاً والعمل على توفير المال بالخدمة في المزارع والمدن. ومن هنا خرجت مدارس المبشرين ممرضات ومدرسات وموظفات أكثر مما خرجت من البنين [٥٦].

٣- الصحـــة :

كان الإشراف على الصحة العامة في مستعمرة الرأس موزعا بين الحكومة البريطانية وحكومة المستعمرة، والمبشرين. فأما الإشراف الصحى البريطاني فقد تولاه الجهاز الطبي للبحرية والحامية البريطانية. فقد كانت القوات البريطانية تعيش في أجواء مختلفة عن تلك التي عهدتها في بريطانيا، ومن ثم اهتم قادتها اهتماماً كبيراً بمقاومة الأوبئة والطواعين، حتى لا تصيب جنودهم، وحتى تضمن استمرار حالة الأمن والرخاء في المستعمرة، وتطمئن بالتالي على أحوالها واستقرارها السياسى. وكانت السلطات العسكرية تكلف جهازها الطبي بمراقبة انتشار الأمراض في المحطات العسكرية والبحرية، ثم تبلغ وزارة الحربية البريطانية بكل هذا [٥٧].

وكانت القوات البريطانية تستولي على المستشفيات التابعة لحكومة المستعمرة وتخصصها لعلاج جنودها في حالة إصابتهم بالأمراض الوبائية، التي كانت شائعة الانتشار في المستعمرة بحكم وقوعها في الحزام الدولى الموبوء بهذه الأمراض [٥٨].

وكان للقوات البريطانية مستشفيات كبيرة في مناطق التركز الرئيسية في كيب تاون وجراهامزتاون. أما مستشفى الأسطول The Royal Naval Hospital، فكان مستشفى متقدما يضم نخبة من الأطباء الكبار ولكنه كان يؤدى خدماته لرجال البحرية أو الحالات المستعصية من القوات البرية، أو قوات المستعمرة بالاتفاق مع الحكومة، أما العمال الوطنيون من الأفارقة وكذا

الملونون فقد امتنع عليهم العلاج في مستشفى البحرية أو غيره من المستشفيات العسكرية. ومن ذلك أن أفريقياً كان يعمل لدى البحرية البريطانية في إقامة خزان مياه لمدة تزيد عن العام قد سقط من فوقه. وقد حمله زملاؤه إلى مستشفى البحرية، فرده المسئولون فيه، ونصحوه بالتوجه إلى مستشفى الإقليم، وقد فشل مستشفى الإقليم في علاجه، فحوله حاكم الإقليم إلى مستشفى الأسطول. وقبل قائد القاعدة البحرية إدخاله المستشفى، بصفة حالة مؤقتة وإنسانية، وعلى أساس أن لا تصبح هذه سابقة تتبع، وأوضح القائد أن الواجب في مثل هذه الحالات هو علاج العامل على نفقته الخاصة أو في مستشفى الإقليم أو على نفقة الإقليم، تحت بند « مريض فقير » وكانت هذه الحالة تتكرر كثيراً. ذلك أن عدداً ضخماً من العمال الأفارقة كانوا لا يجدون علاجاً في حالة الإصابة والمرض، رغم عملهم داخل القاعدة البحرية، أو حتى في المستشفى ذاته (٥٩).

أما حكومة المستعمرة فكانت تبنى في كل إقليم مستشفى مركزيا ، فضلا عن المراكز الصحية في التجمعات السكنية الكبرى في المدن، أو القرى والبلدان المكتظة بالسكان (٦٠). وكانت هذه المستشفيات تهتم أساساً بعلاج البيض. أما علاج الوطنيين الأفارقة فتركز في المراكز الطبية الملحقة بالكنائس التبشيرية. وقد خرجت هذه المراكز والمدارس التبشيرية ممرضات أفريقيات قدمن الخدمة المطلوبة لذويهم، وكن بالتالي منافسات خطيرات للسحرة الأفارقة الذين كانوا يعالجون أبناء القبائل. ومن هنا كان إنشاء حكام المستعمرة لبعض المستشفيات العامة والتابعة للحكومة وتخصيصها لعلاج القبائل يهز العقائد الوثنية الأفريقية هزا. وشيئاً فشيئاً تهاوت أوهام السحر والخرافة أمام العلم والطب الصحيح(٦١).

وقد بذلت حكومة المستعمرة جهودا كبيرة لمكافحة الأوبئة سواء منها ما يصيب الإنسان أم ما يصيب الحيوان. فقد أنشأت مستشفيات لعلاج الأمراض المستوطنة. كذلك أنشأت مستشفيات لعلاج المرضى بالأمراض العقلية وأعانت الكنائس التبشيرية على إنشاء الملاجئ، بل وأنشأت هى الملاجئ وأن كان هذا على نطاق ضيق (٦٢). وقد اشتركت المستعمرة في مؤتمرات الصحة العالمية، وبخاصة ما اختص منها بالأمراض الوبائية. ومن تلك المؤتمرات مؤتمر مكافحة الغدة الليمفاوية Bubonic Plague في عام ١٨٩٧ (٦٣).

وكان هذا الاشتراك في المؤتمرات الدولية يتم بعد استئذان وزارة المستعمرات ، وكانت المستعمرة أيضاً تحصل على نسخة من تقرير الوفد البريطاني في هذه المؤتمرات والمتضمن لقرارات المؤتمر، وكلمات الوفود وأبحاثها (٦٤).

وليس معنى هذا أن الصحة العامة في المستعمرة كانت تمضى على خير وجه. لقد تناوبت الأوبئة إصابة الإنسان والحيوان والنبات في سنوات القحط والجفاف. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فقد كانت المستعمرة لا تولى كبير اهتمام بالتجمعات القبلية الكبرى إن أصابها القحط بوباء ما [٦٥]. كما أن المستشفيات العامة من ناحية ثالثة لم تكن دوما نموذجا للخدمة الطبية المتقدمة. وإنما كان يحدث إهمال فيها، وحتى في كبرياتها، لاسيما مستشفى كيمبرلى مدينة الماس. وعند الشكوى من هذا الإهمال، الذي قد يتسبب في موت إنسان يعالج فيها، لم يكن المسئولون، لاسيما رئيس مجلس إدارة المستشفى وهو طبيب Chairman of the Hospital Board Management، على مستوى الإنسانية واللياقة والمواساة [٦٦].

أما جهود المبشرين الصحية فقد كانوا يقومون بعمليات التمريض والتطبيب البسيطة، ويعلمون الأفارقة قواعد الصحة العامة والنظافة والعلاج البسيط لبعض الأمراض المتوطنة والشائعة. وقد ترتب على هذا ضيق الكهان الأفارقة بالمبشرين لأنهم استطاعوا استقطاب المرضى الأفارقة إليهم، مما حرم الكهان من مصدر رزقهم. وكان عمل المبشرين في مجال الصحة وعنايتهم بالأفارقة أحد الأسباب الرئيسية لتحول الأفارقة إلى المسيحية [٦٧].

المراجـــع

(1)Hobson J.A.: Op. Cit., P. 244

. هذا حسب تعداد أجرى في عام ١٨٩١. وقد جاء به أن الأفريكانرين ٢٢٨٦٢٧ نسمة والإنجليز ١٤٦٢٢٤ نسمة.

(2)C.O.48. 444, P. 495.

(3)Mandelbrote, H.J.: Op.Cit., PP. 371-372.

(4) Christopher, Arther And, Viscount: The Letters of Queen Victoria, Vol. 2(1844-1853), P.545, The Duke of Newcastle to queen Victoria, 7th June 1853

(5)Walker, Eric, A.: Op. Cit., P. 246.

(6)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 157. Mandelbrote, H.J.: Op.Cit., P.475

(7)U.O. 48. 444, P. 495. Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 309.

(8)C.O. 48. 443, P. 227-235.

(9)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 308-310.

(10)De Kiewiet, C.W.: The Period of Transition. P. 425.

(11)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 246.

(12)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 373.

(13)Ibid., PP. 337, 408.

(14)C.O. 48. 440, PP. 399-404.

(15)C.O. 48. 441, PP. 153-154.

(16) Ibid., PP. 172. 174.

(17)Paton, Alan: Hope for South Africa, P.8.

(١٨) راجع أيضاً ما ذكر في الفصل الثانى، يقظة القومية الأفريكانرية، عن عقيدة الأفريكانرين السياسية، وبنائها على أساس دينى.

(19)De Klerk, W.A.: Op.Cit., P. 125.

Legum, Colin: Op. Cit., PP. 424-425.

(٢٠) راجع الفصل الثالث عن الصراع بين الإنجليز والأفريكانرين.

(21)Etherington, Norman A.: Op. Cit., P. 236. De Kiewiet, C.W.: A History of South Africa, P. 86.

(22)Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 337.

(23)Ibid., P. 247.

(24)Hirson, Baruch: Op. Cit., P. 219.

(25)Saunders, Christopher: Op. Cit., PP. 140-141.

(26)Pieres, J.B.: Op. Cit., P. 51.

(27) Bell, K.N. And Morrell, W.P.: Select Documents on British Colonial Policy, 183-1860, PP. 181, Dispatch from Sir George Gary to Sir B. Lytton, Cape Town, 19 November 1858.

(28)Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 468-469.

(29)Karis, Thomas And Carte, G.M.: Op. Cit., P.7.

Roux, Edward: Op. Cit., PP. 78-830

(30)Karis, Thomas And Carter G.M.: Op.Cit., P. 7.

(٣١) راجع ما ذكر عن الدكتور عبد الرحمن في الفصل الأول، وراجع ما ذكر عن الملاويين في عناصر السكان.

(32) Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 331-332. Joshi, P.S.: Op. Cit., PP. 36-37.

(٣٣) يحسن الرجوع في هذا إلى بعض المراجع المهتمة بالعقائد الأفريقية والهندوكية، مثل:

Mphahlel, Ezehiel: The African Image.

Cleote, Stuart: African Portraits.

Pieres, J.B.: Nexele, Ntsikana And the Origins of the Xhosa Religious Reaction (Journal of Africa History Vol. 20. 1979. No.1)

هذا فضلاً عن المراجع المختلفة المتعلقة بمسائل العقائد الوثنية، والتي تنتمي لعلم الانثروبولوجى أكثر من انتمائها لعلم التاريخ.

(34) Southgae, George W.: The British Empire And Common-Wealth, London, 1972,P. 1490

(35)Patterson, Sheila: The Last Trek, PP. 45-46.

(36)Walker, Eric A.A.: Op. Cit., P. 394.

(37)Hofemeyr, J.H. The Political Development, PP. 502-506.

(38)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 396.

Theal, G.M.: Op. Cit., P. 410.

(٣٩) راجع ما ورد في الفصل الأول.

(40) Watson, Garham: Passing for Wite, A Study of Racial Assimilation In A South African School London, 1970, P. 29.

(٤١) راجع ص ٤٢١ وانظر

Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., P. 372.

(42) Walker, A.: Op., P. 247.

(42)Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., P. 372.

(43)Wilson, Monica And Thompson, Leonard: Op. Cit., P. 261.

(44)C.O. 48. 441, P. 304.

(45)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 304.

(46)Hofemeyr, J.H.: Political Development, P. 499.

(47)C.O. 48. 513, P. 35.

(48)C.O. 48. 444, P. 662.

(49)C.O. 48. 513, P. 212.

(50)C.O. 48. 440, P. 110.

(51)Waston, Graham: Op. Cit., PP. 30-32.

(52) Wilson, Monica, And Thompson, Leonard: Op., Cit., P. 261.

(53) Mphahlele, Ezekiel; Op. cit., P. 62-640.

(54)Ibid., PP. 37-38.

(55) Theal, G.M.: Op. cit., P. 468.

(56) Wilson, Monica And Thompson, Leonard: Op. cit., P. 262.

(57) C.O. 48. 441, PP. 135-137.

(58) C.O. 48. 772, 532, P. 287.

(59) C.O. 48. 441, PP. 135-137.

(60) C.O. 48. 772, 532, P. 287.

(61) Wilson, Monica And Thompson, Leonard: Op. Cit., P.262. Theal, G.M.: Op. cit., P. 337.

ولاحظ تأثير إنشاء سير جورج جراى لمستشفى جراى في كنج ويليامزتاون على نفوذ السحرة والكهان، مما دفعهم إلى تدبير حادث قتل الماشية. راجع الفصل الأول

(62) C.O. 48. 772, 532, PP. 288, 400.

(63) Ibid., P. 411.

(64) Ibid., P. 398-399.

(65) Swansen, Maynard: The Sanitation Syndrome: Bubonic Plague And Urban Native Po - icy In the Cape Colony, 1900-1909 (The Journal of African History, Vol. XVIII, 1977, No. 3, PP. 387-410).

Reader, D.H.: The Blak Man's Portion

(66) C.O.48. 512, p. 139.

(67) C.O.48. 443; p. 196.

الباب الثانى

الحياة الاقتصادية

في مستعمرة رأس الرجاء الصالح

الفصل الثالث

الزراعة والصناعة

أولاً – الزراعة

١- الزراعة ٢- السرى ٣- الحياة الزراعية ٤- العمل الزراعى ٥- المحاصيل الزراعية ٦- الآفات الزراعية ٧- الجمعيات الزراعية ٨- الرعى ٩- الصيد

ثانياً – الصناعة والتعدين

١- الصناعات الزراعية ٢- تعدين النحاس ٣- تعدين الماس

كانت الزراعة والرعي أهم مظاهر النشاط البشرى والحياة الاقتصادية في مستعمرة رأس الرجاء الصالح، حتى اكتشاف الماس في الحلقة الثانية من ستينيات القرن التاسع عشر[1]. وكان هذا الوضع استمراراً لتحول محطة شركة الهند الشرقية الهولندية في الرأس إلى مستوطنة تنتج الطعام لسفن الشركة. ومنذ البداية مال المزارعون الهولنديون، أى البوير إلى أن يكونوا زراعاً رعاة Veoboer، بحيث كانت الزراعة تتجه إلى إنتاج الحبوب لكفاية الاستهلاك المحلى فقط، وهذا بالطبع بالإضافة إلى الخضروات والفاكهة، مع التركيز على اللحوم، وصيد الحيوانات لتصدير الجلود والعاج والريش [2].

١-الزراعة:

وعلى الرغم من اتساع المستعمرة واستمرار امتداد حدودها كانت المساحة المزروعة محدودة. ومنذ وقت مبكر كانت مساحة المزرعة الواحدة، للمستوطن الأبيض، حوالى ستة آلاف أيكر، أى فدان إنجليزي. وذلك لأن تربية الماشية كانت بحاجة لمساحات واسعة ترعى فيها الأعداد الضخمة منها. وكان المستوطنون ينظرون لمستقبل بنيهم باهتمام، على حساب مستقبل الأفارقة، أصحاب الأرض الحقيقيين بل وعلى حساب حياتهم أيضاً. وقد ترتب على اتساع المزارع البيضاء عزلة

المزارعين، كل في مزرعته، وبطء المواصلات والاتصالات، وضعف السلطة الحكومية، وضعف الأسواق، وقلة الاهتمام بالتعليم. وفى وسط كهذا غلب السلوك المحافظ، والثقة بالنفس، والترابط بين البيض، إزاء الوجود الأفريقي[٣].

على هذا كان دأب البيض محاولة انتزاع كل ما يمكن انتزاعه من الأرض الأفريقية. ومنذ البداية حدث انفصال بين الاقتصاد الأبيض والاقتصاد الأسود، فلم يكن عمل السود في الزراعة، في نظر البيض، يعنى رفعة اقتصاد المستعمرة ككل[٤].

٢ - الـري:

تمتاز مستعمرة الرأس بالوفرة النسبية لمياه الري مقارنة بباقي أنحاء جنوب إفريقيا، ففضلا عن مياه الأمطار تكثر الأنهار القصيرة السريعة، التي تجرى باتجاه الجنوب والجنوب الشرقى، في منتصف الهضبة، التي يبلغ ارتفاعها، في هذه المنطقة بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف قدم، مع ارتفاع في جنباتها هنا وهناك. وكثير من هذه الأنهار، في المناطق المنخفضة تفيض في بقع ضيقة منحدرة، تكثر الأشجار على جانبيها. وتختلف المجارى المائية في المنطقة الشرقية عنها في المنطقة الغربية. ففي المنطقة الشرقية، حيث تنحدر الهضبة باتجاه الساحل، تسقط الأمطار بمعدل يعتبر عاليا، بالقياس إلى منسوب جنوب أفريقيا، وتنشأ بالتالي أنهار دائمة، وإن كانت شديدة النحر. وتقسم الأنهار المستعمرة إلى سلسلة متتابعة من الأودية. ويمكن أن تتقدم السفن الصغيرة، المتوسطة، إلى بعض أنهار هذه المنطقة، لاسيما نهر أومتونا Umtauna. ويصلح ميناء جروزفينور Grosvenor، وخليج سان جون وغيرهما، لاستقبال السفن. وتوفر أنهار المنطقة الشرقية، لاسيما فنجولاند وبوندولاند المياه الكافية للزراعة والاستقرار[٥]. وفى مناطق الأنهار اهتمت الحكومة وهيئتا المساحة والري، بتنظيم نوبات الري للمزارعين. وبالطبع، راعت مصالح البيض على حساب الأفارقة[٦].

أما المنطقة الغربية، فتتغير طبيعة السطح فيها، حيث ينخفض المستوى على ما بين ألفى وثلاثة آلاف قدم، وتحدها منطقة جبلية تمتد بين نهرى أوليفانتس Olifants، وفش Fish، وتصل بعض مناطق منها إلى ارتفاعات تتجاوز ستة آلاف وسبعة آلاف قدم. وبين هذه السلاسل تمتد أحواض وأودية صالحة للاستيطان، تمتاز باتساعها، مثل وادي نهرى أوليفانتس وبريد Breede، وحوض تولباغ Tulbagh، والمناطق المحيطة بأودتشهورن Oudtshoorn (الكارو الصغرى Little Karoo) ولانجكلوف Langkloof. هذا فضلاً عن السهل الساحلي الواقع إلى الغرب

من كيب تاون، والممتد شمالاً. وفى غير أوقات الفيضان تصبح الأنهار ضحلة، سهل عبورها للإنسان المترجل [٧].

يتضح مما سبق أن الأنهار وفرت مياه الري اللازمة للمزارع والمراعى والاستخدام المنزلي، وكانت العماد الأساسي لحركة الاستيطان الأبيض. فطالما وجد نهر تتابعت وفود المستوطنين[٨]. ولكن هذه الأنهار لم تكن وفيرة المياه، حتى أن بعضها كان أقرب إلى وصف النهير أو الجدول منه إلى وصف النهر [٩]. وقد نشط المستوطنون البيض في إقامة سدود لحجز المياه على هذه الأنهار، مما دفع الإنتاج الزراعي كثيراً [١٠].

كانت وزارة الزراعة تقدم قروضا للمزارعين لتمكينهم من النهوض بمشروعات الري وتخزين المياه، والتي يعجزون عن تمويلها أو تنفيذها بخبرتهم المحدودة، وتعجز الحكومة « أيضاً » عن تعميمها على مستوى المستعمرة الفسيحة. ومن ثم صدر القانونان رقما ثمانية لسنة ١٨٧٧، وأربعة وعشرين لسنة ١٨٩٧، لتمويل مثل هذه المشروعات واشترط لذلك عدة شروط أهمها:

(١) تمنح القروض للملاك الذين يملكون أرضاً مسجلة، وبضمان هذه الأرض، ولمدة لا تزيد عن أربعين عاماً.

(٢) تسدد القروض بأقساط نصف سنوية، تختلف باختلاف مدة القرض، للمندوب المدني في كل إقليم، وهو الحاكم، أى لإدارة الزراعة الإقليمية.

(٣) تصبح الأرض في حكم المرهونة، إذا لم يسدد المزارع الأقساط في مواعيدها المقررة.

(٤) لا تمنح قروض ري للأرض المرهونة فعلاً.

(٥) لا تنقل ملكية الأرض التي نال صاحبها قرضاً، دون إذن الحكومة.

(٦) تتم أعمال الري وتخزين المياه، تحت إشراف الحكومة وفقاً لتوجيهات مهندسيها.

(٧) يتم تحديد موعد أقصى لكل عملية أو مشروع، وتصبح الأرض في حكم المرهونة، إذا لم يتم ذلك في الموعد المحدد سلفاً.

(٨) الإشراف والصيانة في المشروعات مسئولية المزارع، بكل ما يتطلبه هذا من نفقات.

(٩) تقدم طلبات الاقتراض للمندوب المدني في كل إقليم محددا بها القسم الإداري الذي

تتبعه المزرعة، وموقعها فيه، وطبيعة الأعمال المطلوبة لتخزين المياه، وتكلفتها، وإمكانات المزارع بصددها، وقيمة القرض المطلوب (١١).

وبعيداً عن الأنهار، وحيث توجد بعض الآبار والعيون الناشئة عن مياه الأمطار المتجمعة على هيئة مياه جوفية، يوجد الرعاة البيض، الذين تكون منطقة البئر أو العين نقطة الاستقرار التي يخرجون منها بماشيتهم، لرعى الأعشاب في هذه المنطقة أو تلك المزرعة، ونتيجة لاختلاف منسوب الأمطار من عام لآخر اختلف انتشار العشب، في المنطقة الواحدة من عام لأخر أيضاً. ولعل هذا يقدم تفسيراً لاختلاف وصف أثنين من الرحالة لمنطقة ما، زارها أحدهما في عام مطير، فوصفها بالخضرة والينع، وزارها الآخر في عام مجدب، فنعتها بالصحراء القاحلة. وعموما تسقط الأمطار على الساحل الجنوبى، بدءاً من نهر بريبد إلى إيست لندن، موزعة، زيادة ونقصاناً على المناطق المختلفة، وعلى العام كله، وأغزر المناطق مطراً حول كنيسنا Knysna، في الوسط (١٢). وتدريجياً تحسنت وسائل استخراج المياه الجوفية، من الآبار والعيون، بفضل التقدم في هذه الوسائل، لاسيما بناء خزانات المياه، وحفر الآبار الارتوازية، مما أدى إلى زراعة مناطق جديدة، وزيادة قيمة الأرض في السهول الداخلية (١٣).

وتسقط الأمطار، غالباً، صيفاً. إلا أن عدم انتظامها أدى إلى ظاهرة الجفاف المتكرر، هذا إن كان الغطاء النباتي كثيفاً في بعض المناطق الغزيرة المطر، حيث توجد بعض الغابات الصغيرة، في مواضع محددة، أسفل الجبال، في جهة سقوط الأمطار، حيث تتكون أودية نهيرية ضحلة، مثل قرب كنيسنا، حيث أصبحت المنطقة حديقة عامة، بسبب كثافة الغطاء النباتي فيها (١٤). ثم تتفاوت كنيات العشب، اللازمة للرعي، بتفاوت الأمطار، وصلاحية التربة للزراعة، كذلك تسود حرفة الزراعة والرعي، أيهما أو كلاهما. كذلك يختلف حيوان الرعي حسب توافر العشب، فهو في المناطق وفيرة الكلأ ماشية، وفى المناطق فقيرة الكلأ أغنام(١٥).

وفى أقصى الجنوب الغربى، حيث منطقة الاستعمار الاستيطاني القديم تكاد تتشابه البلاد مع بيئة البحر المتوسط، على عكس بقية أنحاء المستعمرة التي تشبه مراعى أمريكا الشمالية. وفى هذه البيئة المطيرة تصبح تربية الماشية أقل أهمية من الزراعة، على أن الصفة الغالبة على المستعمرة هى: وجود مزارع منعزلة، يسكن أصحابها منطقة خصبة، قرب مجرى مائي، في منزل فسيح، ويقومون بزراعة مساحة تحاط بسياجات شجرية، تكون هى حديثة المزرعة التي تزرع بالحاصلات الزراعية، بقصد الاستهلاك (١٦). فضلاً عن مزرعة الفواكه المختلفة للاستهلاك، ولتصنيع الخمور (١٧).

أما الأراضى العشبية، التي ترعى فيها الماشية والأغنام، والتي هى القاسم المشترك بين أجزاء البلاد جميعها، فكلما زاد جفافها زادت مساحة المزرعة فيها، فتصل إلى عشرة آلاف أيكر، وعشرين ألفا. وفى المناطق التي يتوفر فيها مجرى مائي دائم، تتواجد بالمزارع الماشية والأغنام والجياد والطيور الداجنة، وتكون أعدادها كبيرة، بشكل يفوق تلك الموجودة في المناطق ذات المطر الموسمي [١٨].

أما منطقة المطر الصيفي إلى الشمال والشرق من منطقة الاستعمار القديم، فانتشرت فيها زراعة الذرة، بعد جلبه من أمريكا. وكانت زراعته شاقة، إلا أن محصوله كان وفيراً. وبمرور الوقت صار الأفارقة أكثر اهتمام بزراعته من البيض حتى سمى حبوب الكفار Kaffir Corn [١٩]. وهذه المنطقة في شرق المستعمرة، هى منطقة الجفاف المتتالي، وهى موبوءة بحمى المياه الحمراء Red Water، والجراد، ووباء ريندربست Rinderpest، بسبب قلة مياه الري وعدم انتظامها، وبخاصة في المعازل التي دفعت حكومة البيض، قبائلهم: البيدى والبوندو والفنجو والتمبو والجايكا والجاليكا، إليها، وهى مناطق قاحلة مياه الري فيها قليلة[٢٠].

٣- الحياة الزراعيــة:

لقد كانت كل تسوية سياسية بين الأفارقة ومستعمرة الرأس، إثر إحدى حروب الحدود، ذات تأثير بالغ على حياه الأفارقة الاقتصادية. فتضيق عليهم مزارعهم ومراعيهم، بينما يسيطر البيض على مزارع ومراعى جديدة تمتاز بوفرة مجاريها المائية [٢١]. وفى بعض الأحيان كان بيض الدولة الحرة يمدون نشاطهم الاستيطاني داخل المستعمرة، بحكم صلات القرابة بينهم وبين الأفريكانريين فيها، فيمتلكون المزارع هنا وهناك [٢٢].

وعلى الحدود كانت هناك مستوطنات شبه عسكرية تقوم على حمايتها القلاع البريطانية، لإرهاب الأغلبية الأفريقية. وفى هذا النظام للحيازة يمنح المستوطنون البيض أو الجنود البريطانيون السابقون مزارع تقطع لهم، على شرط استدعائهم للخدمة كاحتياطي للقوات البريطانية [٢٣]. وكان يحدث، أحياناً، أن يشجع البيض، وبخاصة المبشرون، استقرار الأفارقة ويعملون على زيادة إنتاجهم الزراعي، بغرض إحداث تطوير في حياتهم يشغلهم عن الاعتداء على المستوطنين البيض الذين استولوا على مراعيهم. ولكن هذا يكون أمرا مؤقتا، يغير تماما إذا ما أراد البيض مزيدا من الأرض لأنفسهم [٢٤].

وفى المناطق ذات الغطاء النباتي الكثيف، كان الأفارقة يعملون على إزالة جزء منه ثم تقوم نساؤهم بتسوية الأرض، وتمهيدها للزراعة، فإذا هطلت الأمطار قمن بغرس الحبوب. فإذا جاء موعد الحصاد لم يتخلف عنه رجل ولا أمرأة [٢٥]. وفى الغالب كانت الزراعة من اختصاص النساء، بينما الرجال مكلفون بالرعي والقتال [٢٦]. وبعد عدة مواسم زراعية تكون هذه القطعة من الأرض قد أجهدت فتنتقل النسوة إلى منطقة ، جديدة ولهذا السبب اتهم البيض الأفارقة بعدم الحرص على البيئة الطبيعية ومعاداة الخضرة، ولكن الأمر كان حتمياً، إزاء ضغط البيض الذين كانوا أعداء لإخوانهم السود من البشر[٢٧].

كانت معظم القبائل الأفريقية، في ستينيات القرن التاسع عشر تستطيع دفع الضرائب المفروضة عليها، من قبل الحكومة، ببيع فائض إنتاجها من الماشية والحبوب. ولكن ما إن حلت نهاية هذا القرن حتى صارت لا تستطيع أن تفعل ذلك. وينطبق هذا الحكم على قبائل التمبو في معزل ويتبرج Witteberg، في إقليم هيرشل Herschel، والبيدى في إقليم فيكتوريا الغربى، وكوينزتاون، وكنج ويليمزتاون، وستترهيم Stutterheim وبيد فورد Bedford، وجلين جراى وكيزكاما هويك Keiskama Hoek. ولكن هذه القبائل لم تستطع الاستجابة للضغط الأبيض بما يحفظ عليها حياتها، وفشلت في تطوير قاعدتها الزراعية لملاحقة التطور من حولها. ولم يكن هذا ناتجاً عن قصور من جانب هذه القبائل فقط، بل أيضاً عن ضغوط مدبرة من الحكومة البيضاء ، فقد صدرت التشريعات تحارب تقدمهم وتزايد إنتاجهم، وأحدثت تقلبات مفتعلة في السوق، للإضرار بهم، في نفس الوقت الذي تتزايد فيه أعدادهم وينخفض مستوى معيشتهم بالتالي، وتصاب التربة بالإجهاد. وقد نظم قانون جلين جراى، أو بمعنى أصح أفسد هذا القانون وضع هؤلاء المزارعين المنتخبين من الأفارقة المقيمين في المعازل، لكي يرغم غير المسجلين بها منهم على مغادرتها، للعمل في الأرض البيضاء أو المناجم، وبهذا يقل عدد الزراع الأفارقة، مع تعاقب الأجيال، ويقل بالتالي، الإنتاج الوفير الذي يصدرونه، منافسين به الزراع البيض، وتتفتت القبائل الأفريقية، ويتمزق الوجود الأفريقي، بنقل بعض بطون القبيلة الواحدة عن البعض الأخر، دون مراعاة للصلات القرابية [٢٨].

أسس سير جورج جراى نظام الحيازة الفردية، في عدد من المناطق القبلية غربي نهر الكي، بهدف مقاومة نظام الحيازة الجماعية، وتفتيت الزعامات القبلية القوية. وشجع جراى، كذلك، استقرار الأفارقة في مناطق زراعية صغيرة، حتى يكفوا عن ممارسة الرعي وما يرتبط به من تنقل وترحال، مما كان يقلق السلطات البيضاء[٢٩].

وإذا كانت الحيازة الكبرى في مستعمرة الرأس تتمثل في الحيازة البيضاء، لجبل أرض المستعمرة، على هيئة مزارع كبيرة مملوكة لعائلات قوية، أغلبها من الأفريكانريين في الإقليم الغربى، ومن الإنجليز في الإقليم الشرقى، فإن الرغبة في الاستيلاء على الأرض الأفريقية لم تتوقف، حتى يضمن الآباء البيض لأبنائهم الكثيرين مزارع كبيرة، لترعى فيها قطعانهم الضخمة. ومع استمرار التوسع كان يحدث أن تنشأ علاقة وسطى بين المالك الأبيض وبين العمالة الأفريقية في مزرعته، فيحصل الأفريقي على جزء من المزرعة، مقابل سداد الضرائب ودفع إيجار مماثل لها. وكان هذا النمط من المؤاجرة قريب الشبه بأنماط الإقطاع الأوروبي في العصور الوسطى[٣٠]. وبذا كان السادة بيضاً، والعمال سوداً شبه أرقاء، مما مكن البيض من فلسفة عنصريتهم بأسس اقتصادية[٣١].

على أنه في ظل قانون جورج جراى لمقاومة الحيازة الأفريقية على المشاع، حدث أن امتلك مزارعون أفريقيون جزءاً من أرض القبيلة، وسجلوه باسمهم، وبخاصة في شمال شرق المستعمرة. بيد أن هذا النظام كان عرضة لضغط البيض المستمر[٣٢].

كان هناك نظام آخر من الحيازة لا يقوم على الملكية أو المؤاجرة الزراعية المالية، بل على أساس المقابل العيني كثلث المحصول أو ربعه. ورغم أن هذا النظام كان عبئا على الأفريقي، وقيد عمله كاملا في أرض معينة، دون حق عرض عمله في سوق العمل، بحرية كاملة، ورغم أن الأبيض كان هو المستفيد، لتحمل الأفريقي أعباء تكلفة الأرض كاملة، فإنه كان يحبذ قبول النظام، حتى لا يطرد من المنطقة التي نشأ فيها[٣٣].

كان فقدان الأفريقي لأرضه يعنى فقدان الأساس الأول الذي تقوم عليه حياته وحياة قبيلته، وبذا لم يحدث ما يبادل به البيض مقابل منتجاتهم، سوى العمل، فهو القيمة الوحيدة، التي يحبها البيض ويحافظون عليها في حياة الأفريقي. وفى أحيان كثيرة كان الأبيض يشترى الأرض الأفريقية ليستغل ما عليها من عمال، وهكذا يتحول البانتو إلى أجراء في أرضهم[٣٤].

من الأسباب التي فقد الأفريقي أرضه بسببها أنه كان راعياً، في غالب الأحوال، لا مزارعاً. وبالتالي كان مرتبطاً بالماشية لا بالأرض، ينتقل وراءها وهى تبحث عن الكلأ والعشب، وبالتالي كانت زحزحة البيض للأفارقة سهلة، مادام الأفارقة يرحلون موسميا عنها. وكان الأمر مختلفاً في المناطق التي يحترف الأفارقة فيها الزراعة ويقيمون بصفة دائمة فيها[٣٥]. وليس معنى هذا أن الأفارقة ترددوا في الدفاع عن أرضهم، ولكن معناه أن هذا النظام، وعدم تطويره، أدى إلى

تسهيل عملية نقل الملكية للأوروبيين، وبخاصة إذا أخذوا الأرض، في مواسم الجفاف، بأبخس الأثمان[٣٦]. وفي ظل ظروف كهذه كانت مضاربات الأرض تحقق ربحاً طائلاً، بحيث عمل كبار الساسة فيها، ولا سيما مولتينو [٣٧]. وقد حقق هؤلاء المضاربون ثراء فاحشاً، وحققوا أيضاً مكانة ممتازة على الصعيدين السياسي والاجتماعي[٣٨].

وكانت نتيجة الضغط الأبيض، وعزل الأفارقة في معازل ضيقة، لإرغامهم على الخروج للعمل في الأرض البيضاء، أن آلت مساحات كبيرة من الأرض لملكية الحكومة. وكانت هذه الملكية على درجتين : أراض تابعة للتاج البريطاني Crown Lands، وأخرى تابعة لحكومة المستعمرة Colonial Government Lands، وكانت الحكومة تؤجر هذه الأرض للأفراد. وأحيانا تؤجر هذه الأرض لزعيم أفريقي أو مزارع مقتدر من زعماء البطون القبلية. وكانت الحامية البريطانية وقوات المستعمرة أيضاً تقوم بمصادرة مساحات شاسعة من الأرض بحجة الضرورة العسكرية [٣٩].

ويدعى البيض بأحقيتهم في الأرض الأفريقية، إذ هم أقدم وجوداً من القبائل الأفريقية المهاجرة من وسط القارة، والذين يعتبرهم البيض دخلاء، ويعترف البيض، فقط، بحق البوشمن والهوتنتوت في أرض المستعمرة، والتي يزعمون أنهم نالوها بحق الغزو، وتشتيت تجمعات الفريقين. ولا يطالب الأفارقة بطرد الرجل الأبيض أو إلقائه في البحر، بل يطالبون بالمساواة وحق التملك [٤٠].

لقد فشل الأفارقة في التجارب مع الضغوط المفروضة عليهم، من قبل البيض، فانتهوا إلى العيش في معازل ضيقة. وقد أثرت عليهم بشدة هذه الازدواجية التي سيطرت على اقتصاد المستعمرة، من حيث نمو كل من المجتمع الأسود والمجتمع الأبيض كل على حدة، وذلك على الرغم من الرخاء الذي عم بعض المعازل، وبخاصة معازل القبائل الكبرى [٤١]. لقد صار صعباً عليهم توزيع إنتاجهم، وذلك إذا استثنينا فرصة حرب البوير واستفادة القبائل الأفريقية من تلبية احتياجات القوات العسكرية، تعويضا لتوقف إنتاج المزارعين البيض المشتركين في الحرب، وحرص الطرفين المتقاتلين الإنجليز والبوير، على عدم الزج بالأفارقة في صراعهما[٤٢].

لقد كان ترك الأفارقة معازلهم، مرغمين، للتوجه إلى سوق العمل البيضاء أحد أبرز معالم التطور الرأسمالي الأبيض، الذي أثر على الاقتصاد الزراعي الأفريقي، والاكتفاء الذاتي الأفريقي، وحوله إلى اقتصاد تابع، بعد سابق استقلال، واقتصاد ناقص بحاجة لعون خارجي، بعد سابق اكتفاء [٤٣].

مع حشر الأفارقة في معازل غير خصيبة، بدأوا يستهلكون قطعان ماشيتهم الكبيرة، التي كانت بحاجة إلى المراعى الممتدة، التي استولت عليها جماعات المستوطنين المسلحين، أو صادرتها السلطات البريطانية، أو سلطات المستعمرة(٤٤). فصار الأفارقة يخرجون ليلاً إلى المزارع البيضاء لسرقة، أو استعادة، الماشية، لعلاج مشكلة نقص الغذاء التي صارت تهدد حياتهم وأوقعتهم فريسة الأمراض(٤٥). كانت هذه السرقات تتلوها غارات على المستوطنين البيض. وكانت هذه الغارات سبباً يستغله البيض، مجدداً، للاستيلاء على مزيد من الأرض الأفريقية، ولطرد الأفارقة إلى بقعة أبعد. وهكذا دواليك(٤٦).

وفى بعض الأحيان حافظت بطون قبلية على وحدتها ونجحت في الاستقلال بأرضها، ومعايشة الوجود الأبيض، وطورت وسائلها الانتخابية، وزادت من عمل أفرادها، وحققت كما إنتاجيا طيبا. ونجح هؤلاء الزراع في الاكتفاء الذاتي، وبيع فائض إنتاجهم من المحاصيل الزراعية والمواشي للعاملين في مناجم الماس. وكان هؤلاء الزراع هم الوجه الآخر لبؤس الحياة في المعازل الأفريقية، لقد استجاب هؤلاء للتحدي استجابة قوية، وأثبتوا مقدرتهم على الاهتمام بمزارعهم، والعناية بمواشيهم، وضمان تخلصهم من سلطة الزعماء الاستبدادية، وهو ما شجعه البيض، تفتيتا لهذه الزعامات(٤٧).

بسبب تطرف نظام الحيازة الأبيض، كان البيض يضغطون الأفارقة في معازلهم للاستيلاء على أرضهم حتى توزع على المستوطنين الجدد، أو أبناء المستوطنين القدامى. ونتيجة لهذا كان الأفريقي يبيع أرضه، مضطراً، بأبخس الأثمان، للبيض، فإن أراد استردادها كان عليه أن يدفع ثمناً باهظاً لها(٤٨).

٤ -العمل الزراعي:

كان العمل الزراعي مشكلة المشاكل في مستعمرة الرأس، بل هو لب السياسة الوطنية في المستعمرة، أى لب سياسة البيض تجاه الأفارقة. لقد عملت الهيئة التشريعية في المستعمرة على تقليل حرية بقاء الأفريقي في أرضه، وحرية تنقله من مكان إلى مكان، وحددت أعداد الأفارقة في المعازل، وفى المزارع البيضاء، ونفذت قوانين المرور والتشرد، ولذلك من أجل توفير عمل الأفارقة في مزارع البيض ومناجمهم (٤٩). وقد بالغ أصحاب المزارع البيضاء، في أنانية بالغة، في الاستحواذ على أكبر عدد ممكن من العمال الأفارقة في مزارعهم، غير مبالين بالقانون ودون نظر أو اعتبار لمصالح العمال أنفسهم. وكانت أعداد العمال الأفارقة في مستعمرة الرأس تفوق

نسبياً أعداد نظرائهم في الدول البيضاء الأخرى في الجنوب الأفريقي، وكانت هذه ميزة لمستعمرة الرأس. إلا أن أنانية البيض بينهم، وعدم وجود صناعة زراعية متقدمة أو جهد منظم لتحسين الإنتاج وزيادته جعل نظام العمل بدائيا، وغير اقتصادي [٥٠].

اختلفت حالة المزارع، بعضها عن بعض، بفضل وجود العمالة وتوفرها من عدمه ونسبة هذا الوجود. فلما كانت المزارع تبلغ آلاف الأفدنة، فإن العمالة البيضاء في المستعمرة، وحتى مع الاستعانة بالجنود البيض المسرحين، وبالسجناء البيض المنفيين، وبالهجرات البيضاء كانت غير كافية. ومن ثم صار البيض يفتعلون المشاكل للحكومة، ومع القبائل، من أجل الحصول على العمالة الأفريقية[٥١]. وكانت السجون العامرة بالأفارقة موردا للعمالة. كذلك كانت نتيجة كل هزيمة عسكرية تحويل المهزومين من المقاتلين الأفارقة إلى عمال في مزارع البيض المنتصرين لاسيما بعد حادث قتل الماشية وحروب الكفار[٥٢].

من منطلق إصرار الزراع البيض على تلبية احتياجاتهم الملحة للعمالة الأفريقية، جاء كرههم الأسود لوجود كيانات أفريقية شبه مستقلة، تعتمد على نفسها اقتصاديا، وتزرع أرضها بمحصولات لها عائد تجاري، وتبيع منتجاتها الحيوانية، لتتمكن من تلبية احتياجاتها الحياتية، وهي بسيطة أساساً، فيكفل لها هذا الاستغناء عن العمل لدى البيض، على حد قول تقرير لجنة العمل الكيبية Cape Labour Commission، في عامي ١٨٩٣-١٨٩٤. وكان الأفارقة في أحوال الاستقلال عن السلطة البيضاء، يدرجون على سبيل الرقي والتقدم، بشكل سريع، مما أثار ريبة السلطات البيضاء[٥٣].

وتنطبق على الأقلية البيضاء كل صفات الاستغلال البشع والاستنزاف، والاستبعاد غير المعلن للأغلبية الأفريقية، كطبقة عاملة. ومن هنا يرى بعض المؤرخين أنه ربما كانت هذه البيئة هي النموذج الظاهر للصراع الطبقي، ففيها تتواجه الرأسمالية المستغلة لطبقة عمالية مطحونة. والرأسمالية هنا بيضاء، والبروليتاريا سوداء، مما يجعل التقسيمات أكثر وضوحاً [٥٤].

حاولت السلطات البيضاء في المستعمرة فرض ضريبة عمل Labour Tax، على القبائل الأفريقية. فيفرض على كل الرجال الأفارقة، الذين لا يملكون أرضا، أو لا يتعاقدون للعمل ثلاثة أشهر، على الأقل، كل عام، يفرض عليهم العمل الإجباري في أراضي البيض. ورغم عدم إمكانية تنفيذ هذه الضريبة، خوفا من ثورة الأفارقة ولرفض الحكومة البريطانية، فإن المستوطنين لم يعدموا السبل لإرغام الأفارقة على العمل في مزارعهم. وفرض البيض الإتاوات، وتحكموا في

سوق العمل، ومالت حكومات المستعمرة إلى تيسير الأمور لهم، حتى لا يضطرونها إلى دخول حرب ضد الأفارقة بما يشنونه عليهم من غارات لإرغامهم على العمل في مزارعهم التماسا للأمان فيها، بعدما صارت معازلهم غير مأمونة[٥٥].

كان الأفريقي يقيم في أرض السيد الأبيض عاما أو عامين، ريثما يتمكن من العودة لأهله ببعض المال. وربما استدامت خدمته لأبيض واحد فعاش في مزرعته، وتزوج وأنجب أولاداً لا يعرفون سوى مزرعة مخدومهم، وترتب على هذا ظهور الطبقة العاملة الأفريقية، كطبقة مطحونة[٥٦].

كان المعزل الوطنى هو احتياطي العمالة للمزارع البيضاء. ومن ثم كانت سياسة الفصل العنصري، القائمة على المعازل، وثيقة الصلة بمشاكل العمل والإنتاج. وهكذا كانت السياسة الوطنية للمستعمرة وحكومتها البيضاء مرتبطة بالأسس الاقتصادية التي تقوم حياة المستعمرة عليها، ومرتبطة أيضاً بالسياسة العنصرية، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. بل إنه يمكن القول بأن المشكلة الوطنية ومشكلة العمل، في المستعمرة، هما شيء واحد[٥٧]. فسياسة المعازل هى وسيلة لحشر أكبر عدد ممكن من الأفارقة في أضيق نطاق للاستحواذ على أرضهم، والاستحواذ على جهدهم، وكبح جماحهم عسكرياً. وقد كانت هناك خطط منظمة للاستغلال الأمثل للعمالة الأفريقية، « لربطهم برباط الولاء والمصلحة بالمجتمع الأبيض، وتحويلهم من حالة الاستقلال إلى حالة التبعية... وجعلهم خدما مفيدين، وتعويدهم الإقبال على السلع والمنتجات الأوروبية، بما يزيد الدخل الأوروبي، ولا ينتج عنه تقدم الأفريقي إلى مستوى حضاري رفيع يجعله يتمرد أو ينافس»[٥٨]. ولعل هذه السياسة تفسر سهولة انتقال العمالة الأفريقية من المزارع إلى المناجم[٥٩].

كانت كل هزيمة أفريقية تعنى تحويل المقاتلين إلى العَمل في المزارع الأوروبية، وتوزيعهم على المستوطنين البيض، بعد إكراههم على الموافقة على عقود عمل يحدد فيها اسم صاحب العمل، ويلقب بالسيد، واسم العامل ويلقب بالخادم. ولا تحدد في العقد طبيعة العمل ولا ساعاته، ولا يذكر الأجر أو مدة العقد، ولكن غالباً ما تكون لخمس سنوات أو لعشر، فلا يكون أمام العامل سوى الهروب بعيداً، إن أراد التخلص من هذا التعاقد[٦٠]. وكان يعهد للمزارع الأبيض بأسر أفريقية كاملة، عقب إخماده أية ثورة، ليقوم أفرادها بخدمته. وإرضاءً لأقاليم المستعمرة، كان يراعى توزيع الثوار إقليمياً، حسب حاجة العمل، فكثيراً ما كان يخصص لإقليم ما ثوار قبيلة معينة، وكانت الحكومة هى التي تتولى هذه المهمة[٦١].

كانت الحكومة تتشدد في جمع الضرائب، لاسيما ضرائب الرؤوس، التي كانت تفرض على عدد أفراد الأسرة الأفريقية، وضرائب الأكواخ، التي تفرض على رب الكوخ، وكانت هذه الضرائب سببا في تردى أوضاع الأفارقة، فيضطرون أمام عجزهم عن الدفع، إلى الالتحاق بخدمة المزارعين الأوروبيين. وكانت هذه الخدمة على درجات، خدمة في المنازل وخدمة في المزارع وخدمة في المراعى(٦٢). ولكن بعض القبائل استجابت للضغوط المستمرة في جمع الضرائب استجابة مختلفة، فمالت إلى زيادة إنتاجها وتطوير وسائله، حتى تستطيع دفع الضرائب والعيش في أمان. وكانت قبيلة البيدى المثال الممتاز لهذه القبائل المنتجة(٦٣).

ومن أساليب الاستحواذ على العمل الأفريقي نظام التدريب، الذي يعهد بمقتضاه، للمزارع الأبيض بعدد من الأطفال الأفارقة، الذين هلك عائلوهم في الغارات الأوروبية على القبائل الأفريقية، بحجة تدريبهم على القيام بأعمال نافعة توفر لهم الحياة الكريمة، ولكن الأمر لم يك سوى إدعاء. وهكذا فارق الأبناء أمهاتهم، دون أمل في اللقاء في الحياة الدنيا، وذلك في ظل العلم البريطاني. وكان هؤلاء الأطفال يشبون في البيوت البيضاء، فيعملون فيها الأعمال المنزلية والزراعية الخفيفة، ريثما يبلغون سن الرشد، فلا يجدون مناصا من العمل لدى نفس السيد(٦٤).

ازدادت أزمة العمالة الزراعية حدة عقب كشف الماس، في كيمبرلى، في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، إذ أدى توجه الأفارقة إلى المناجم للعمل بها، إلى تناقص أعداد العمال في المزارع والمراعى البيضاء (٦٥). وأدى هذا بدوره إلى تكرار ضم مناطق وطنية جديدة، وتخصيص أجزاء قليلة منها كمعازل للأفارقة، وإرغام أعداد كبيرة منها على العمل في المزارع والمناجم. وفى ضوء أزمة العمالة هذه يمكن تفهم حقيقة الأسباب، التي أدت إلى ضم المناطق الوطنية في شرق المستعمرة في النصف الثانى من السبعينات، بعد ضم مناجم الماس في المستعمرة، وقد حدثت زيادة، ولابد، في مرتبات العاملين الزراعيين. وصار الأفارقة يفضلون العمل في المناجم والمزارع تخلصا من الضنك الذي يعيشون فيه في المعازل (٦٦). ومن ناحية أخرى أدى وجود أعداد ضخمة من البشر في مناجم الماس، وحاجتهم الملحة للمواد الغذائية إلى حدوث طلب شديد على المنتجات الزراعية في المستعمرة. واستفادت القبائل الأفريقية من هذا، لاسيما الجاليكا(٦٧).

في أعقاب حرب البوير وتوقف العمل في المناجم تحول العمال إلى المزارع من جديد، مما سبب مشكلة خطيرة في المناجم بعد عودتها للعمل. بينما أدت سياسة الحكومة إلى تحسين الزراعة وتوفير العمال الزراعيين ظلت المناجم تعانى من نقص العمالة حتى اضطرت إلى تهجير الصينيين(٦٨).

وكان العمل الأفريقي، في الأراضى الزراعية وفي المنازل، عملاً جماعياً مشتركاً. فرغم أن كل بطن قبلي كانت لها أرضها الخاصة، وحقولها المنفصلة، عن أراضى البطون الأخريات، فإن العمل كان غير منفصل، فيقوم الجميع بالعمل في الحقول معا، دون اعتبار لقيود الحيازة. وكانت الماشية أهم لدى الأفراد الأفارقة من الأرض، فالأرض للجميع، أما الماشية فيقاس ثراء أحدهم بعدد رؤوسها [٦٩].

كانت ظروف العمل في المزارع سيئة. فالوسائل متخلفة والآلات بدائية، وخاصة لدى الأفارقة. ودرجة حرارة الجو والجفاف يؤديان إلى سقوط العمال الأفارقة صرعى المرض والموت بسبب حمى Low fever [٧٠]. ومن ناحية أخرى فإن كانت الصناعة والتعدين، في المستعمرة قد شهدا ثورة كبيرة، أدت إلى حدوث طفرة فيهما، فإن الزراعة كانت تنمو نمواً تدريجياً بطيئاً غير محسوس، حتى أنشأ سيسل رودس وزارة الزراعة، لتطوير السياسة الزراعية والإنتاج الزراعي وتحسين وسائله، وفق النظم الأوروبية [٧١].

٥ -المحاصيل الزراعية:

كان أهم حاصل زراعي هو الكروم. وكان قاسماً مشتركاً بين زراع المنطقة الغربية في مستعمرة الرأس. وقد بدأت زراعة الكروم على أيدي الهوجونوت الفرنسيين، منذ وقت مبكر. وقد صارت في فترة الحكم النيابي، تحتل المركز الأول بين صادرات المستعمرة، إلا أنها تدريجياً بدأت تفقد مكانها هذا، لصالح تربية أغنام الصوف [٧٢].

وكانت المستعمرة تصنع الخمور، في مزارعها، وتقوم بتصديرها إلى أوروبا، وكانت الحكومة البريطانية ترعى مصالحها في أوروبا، طبقا لقرارات البرلمان البريطاني، في ٣ يونيو عام ١٨٦٢. ومن ثم استجابت لطلب الغرفة التجارية في كيب تاون، حين وجهت عريضة إلى الملكة فيكتوريا، في مارس ١٨٦٨، ترجوها التدخل لدى الحكومة البرتغالية، لخفض الرسوم الجمركية المرتفعة، التي تفرضها على خمور مستعمرة الرأس، فترتفع أسعارها، التي كانت أصلا أعلى من غيرها من الخمور بسبب أسعار النقل المرتفعة، لطول الرحلة بين أوروبا والمستعمرة [٧٣]. ومن ناحية رفضت وزارة المستعمرة خفض الرسوم الجمركية على الخمور والبيئة المصدرة إلى القوات البريطانية في بتشوانالاند [٧٤]. كذلك فقد جنى المزارعون البيض أرباحاً طائلة من بيع الخمور الرديئة، غير المرخص بها، في المعازل الأفريقية [٧٥].

ومن المحاصيل الزراعية ذات الأهمية الكمثرى، وكانت تزرع قرب كيب تاون، بينما فشلت زراعتها في الشمال البعيد [٧٦]. والخوخ والبرقوق والمشمش والطباق الذي كان شبيها بالطباق التركي. وكان أيضاً حاصل تصدير هام، كان يزرع على نطاق واسع [٧٧]. وكان هناك الذرة ثم القطن والجوز والأناناس والموز في المناطق الأكثر دفئا، في شمال المستعمرة. وقد امتاز طباق المستعمرة بأنه يقارن، من حيث الجودة، بالطباق الأمريكي [٧٨]. أما القطن فقد بدأت زراعته في الإقليم الشرقى من المستعمرة، وتمكن زراعه من تصدير أول بالة لهم في عام ١٨٦٧. وقد تميز إقليم البيدى بإنتاج قطن ذى تيلة متوسطة[٧٩]. وقد حافظ المزارعون على الاكتفاء الذاتي في الحبوب فكان كل مزارع يخصص جزءًا من مزرعته لزراعتها، وأحيانا كانت تدخل في قائمة الصادرات، ولكن بعد التوسع السكاني، إثر نشأة صناعة تعدين الماس، لم تعد المستعمرة تنتج ما يكفيها من الحبوب[٨٠].

انتشرت، كذلك، في البيئة المشابهة لبيئة البحر المتوسط، في الإقليم الغربى، حدائق الموالح، وبخاصة البرتقال. على أن الموالح لم تدخل ضمن الصادرات، بسبب طول المسافة بين المستعمرة وأوروبا، وصعوبة حفظها طوال الرحلة [٨١].

وقد أدخل المهاجرون الألمان في منطقة Cape flats، وهى منطقة رملية، زراعة الزهور والبطاطس، وكان هذا سببا في زيادة السكان بها [٨٢]. وقد نشأت على زراعات القطن والقنب صناعة غزل ونسيج محدودة [٨٣]. واهتم الزراع، كذلك، بتربية دود القز لإنتاج الحرير [٨٤]. وزرع بعضهم النباتات الطبية، وبخاصة الملينات، مثل عود الند، التي كانت تصدر كميات لا بأس بها منها [٨٥]. وفى المناطق الغابية المحدودة قطعت الأشجار، لاسيما البلوط، لاستخدامها كوقود[٨٦]. ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأت عمليات تشجير مناطق واسعة من المستعمرة، وأنشئت لذلك إدارة حكومية [٨٧]. وفى المدن حرصت المجالس المحلية على الاهتمام بالحدائق العامة، وعينت لها مختصين لرعايتها، حتى كانت المساحات الخضراء في كبريات المدن ملحوظة. وكانت تصدر عن البرلمان القوانين المنظمة لمثل هذه الأمور، والقوانين الخاصة بتهجير خبراء متخصصين في زراعة الحدائق من بريطانيا [٨٨].

قامت إدارات الزراعة الإقليمية بتجربة استخدام الأسمدة، لتحسين إنتاج المحاصيل التي تزرع في أقاليمها. وقد جمعت لذلك فريقا من الباحثين لدراسة ملائمة الأسمدة لبيئات المستعمرة، وقبل التصريح باستخدامها [٨٩]. وقد أجرت وزارة وإدارات الزراعة تجارب لدراسة التوسع الزراعي في نباتات لا تنبت بالمستعمرة، وقد ثبت فشل بعضها ونجاح البعض الآخر. ومنذ أواخر الستينات

بدأت زراعة نبات حرير السنط Mimosa Silk، وفشلت زراعة نبات Ailanthus Glandolsa، بسبب ارتفاع درجة الحرارة في المستعمرة. وقد جلبت بعض البذور لمختلف النباتات المصرية لتجربة زراعتها، ومن ذلك صار البرسيم غذاء موسمياً للماشية في بعض مناطق المستعمرة، كذلك فقد بدأ تعديل طرق الزراعة في المستعمرة طبقا للخبرة المصرية والأوربية، منذ فترة الستينات، وهي فترة شهدت اهتماما بريطانيا بمصر. وبالتالي كان نقل هذه البذور متاحاً. وقد نجحت أيضاً محاولة تحضير الشمع Wax، من شجرة السنط Mimosa tree (٩٠). وقد أجريت التجارب، بمعرفة وزارة الزراعة، على شجرة الخروب، لزراعتها في المستعمرة، ولكنها باءت بالفشل (٩١). ووافق المجلس التشريعي في عام ١٨٦٨، على تكليف سيدة متخصصة في تربية دود القز ونسج الحرير بالسفر إلى أوروبا، لتنقل إلى المستعمرة الخبرة الأوروبية في تربية الدود ونسج الحرير (٩٢).

٦ -الآفات الزراعية:

عرفت مزارع المستعمرة صنوفاً عدة من الآفات التي كان لها خطرها الكبير، فقد كانت مزارع الكروم تتعرض للإصابة بمرض Phylloxera، الذي كان يؤدى، في بعض السنوات إلى نكبات كبيرة. ففي عامى ١٨٩٥ و ١٨٩٦، بارت مساحات شاسعة من أراضى الكروم (٩٣). فأفلس عدد كبير من المزارعين البيض، حتى تشتت بعضهم في أنحاء المستعمرة، يبحثون عن عمل، وكان مصير أغلبهم العمل في حقول الماس (٩٤). وقد اقتضى علاج هذه الكارثة اقتلاع الكرمات القديمة، وإعادة الزراعة بكرمات تم تطعيمها، بحيث تقاوم المرض (٩٥).

كان الأمر مشابهاً بالنسبة لحدائق الموالح، فقد كانت تصاب بمرض Dorthesia. ولكن قرب نهاية القرن التاسع عشر اكتشفت الحشرات والطيور المقاومة له في أمريكا الشمالية. وتم في عهد وزارة رودس استيرادها بأعداد كبيرة لمقاومة انتشار المرض(٩٦). وبالتدريج تحسنت وسائل مقاومة حشرات الفواكه الزراعية، وبخاصة في الأقاليم الجنوبية الغربية، حتى أمكن تصدير منتجات الكروم والخوخ إلى بريطانيا، كما عولجت مزارع الكروم بالكبريت، وتحسن الإنتاج بالتالي (٩٧).

وقد شكلت النمور والثعالب والنسور والرباح، وهو حيوان ضخم له ذيل قصير، تهديدا للمزارعين من مربى الماشية والأغنام والماعز، وبخاصة في المناطق التي يصبح الغطاء النباتي فيها كثيفاً، مثل الجنوب الغربى، مما جعل المزارعين يحتفظون بالأسلحة والذخائر بصفة دائمة(٩٨). وكانت الطيور، لاسيما العصافير تأتى على كميات كبيرة من الحبوب، فكان الأفارقة يضطرون إلى تقطيع الأشجار، التي هى ملجأ هذه الطيور (٩٩). ولم يفهم البيض دافع الأفارقة إلى هذا

التصرف، فاتهموهم بتخريب البيئة. ومن ثم أنشأت الحكومة إدارة الغابات والأحراش، وعهدت لرئيسها بالعمل على تنظيم الاستفادة منها، وعدم الإخلال بالنظم البيئية السائدة [٩٩]. كما اهتمت المستعمرة بالحدائق العامة، حتى استعانت بخبراء متخصصين من بريطانيا، في هذا الصدد[١٠٠].

كان الجراد الخطر الأكبر الذي يهدد مزارع المستعمرة. لقد كان يأتي على مساحات شاسعة من الأرض الخضراء، بحيث لم يكن يفوقه خطراً سوى وباءات الجياد وطاعون الماشية Rinderpest، والجدري والحمى اللذان يصيبان الإنسان، والتي كانت تضر بالعملية الزراعية، إذا ما واتتها الظروف الطبيعية للظهور[١٠١]. وكان المزارع يقوم بإطلاق الأعيرة النارية على الماشية المصابة بالطاعون، لوقف انتشاره [١٠٢]. وقد شكلت الحكومة لجنة مختصة للتصدى لانتشار الأوبئة والطواعين [١٠٣]. كما عملت السلطات على اتخاذ الإجراءات الفورية لتوفير العلاج للماشية المصابة، ومحاصرتها، ومنع اختلاطها في المراعى. وأصدرت في هذا الصدد، قوانين حازمة لمنع نقل العدوى[١٠٤].

٧ -الجمعيات الزراعية:

تشكلت أعداد كبيرة من الجمعيات الزراعية بهدف الدفاع عن مصالح المزارعين ، وقد لقيت دعما من الحكومة، منذ وقت مبكر، حين نالت بعض المنح المالية [١٠٥]. وقد كان بدء ظهور الجمعيات الزراعية في الإقليم الشرقى، وفى أوساط المزارعين الإنجليز. ثم بدأت في الظهور، بعد ذلك، في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر، في أوساط البوير. ورغم تأخر البوير في هذا المجال، فإن جمعياتهم، في الإقليم الغربى، كانت أنشط سياسيا. وأعمق تأثيراً في حكومات المستعمرة، من الجمعيات الإنجليزية [١٠٦]. ونجحت جمعيات البوير في إقناع البرلمان بإصدار القانون تلو القانون، من أجل المحافظة على مصالح مربي الماشية والأغنام [١٠٧]. كذلك اضطر سيسل رودس إلى انتهاج سياسة الحماية الجمركية للمنتجات الزراعية، لصالح الزراع البوير أساساً، وعلى حساب عمال كيمبرلى وسكان المدن، الذين ينتمي إليهم. بل إنه فرض ضريبة على لحم الضأن الأسترالي المستورد، وذلك نقدا لسياسة الحرية التجارية، داخل الإمبراطورية البريطانية، التي كان شديد الإيمان بها [١٠٨]. وقد عملت الجمعيات الزراعية على علاج مشاكل فقر الزراع البيض، بطبيعة الحال، بعدما حل بهم الجفاف، وأفلس بعضهم [١٠٩].

وفى مطلع القرن العشرين، وبعد الحرب، بدأ الاهتمام بإدخال أنماط الزراعة العلمية والأساليب

الحديثة في تربية الماشية. كما استمر المزارعون في تماسكهم السياسى، بحيث أرغم جيمسون رئيس الوزراء، وهو إنجليزي تقدمي، ومن دعاة الاتحاد الجمركي، على انتهاج سياسة حماية المنتجات الزراعية. وقد ترتب على هذا مزايا عدة للزراع ومربى الماشية. واستمر تغلب المزارعين على الحياة السياسية في المستعمرة وفى الفترة السابقة على قيام اتحاد جنوب أفريقيا ، والفترة اللاحقة لها ، وخلال المؤتمر الوطنى حيث كانت الأغلبية الساحقة من المزارعين والمحامين، بينما مثلت صناعة التعدين بممثلين اثنين فقط(١١٠).

٨ -الرعـــى:

بدأت حرفة الرعي في مستعمرة الرأس منذ وقت مبكر. فقد قايض المستوطنون البيض الهوتنتوت، فأخذوا ماشيتهم مقابل بعض السلع الحضارية البسيطة. وقد شكلت ماشية الهوتنتوت، بذلك، الأصل الأول للسلالات التي أطلق عليها اسم ماشية الأفريكانرز، وذلك تمييزاً لها على تلك المستوردة من أوروبا . وتمتاز ماشية الأفريكانرز بالصلابة والقوة، ولا تبارى في تحمل الجفاف. ولكنها لم تكن ذات قيمة عالية في مجالي اللحوم والألبان. ومن ثم جلبت الماشية الأوروبية الشهيرة في هذين المجالين. وكانت حيوانات الرعى الأفريقية ضعيفة بحكم ضيق مراعيهم في المعازل(١١١). ولكن بعض القبائل وبخاصة في الترانسكى، حيث الزراع الأفارقة المستقلون، وحيث المستأجرون لدى الأوروبيين، امتازت ماشيتهم بالقوة ووفرة إنتاجها(١١٢).

كانت أغنام الأفريكانريين تربى للحومها فقط، وإذ كانت أصوافها خشنة. وكانت هذه الأغنام أيضاً، سلالة متطورة من السلالات الوطنية، التي كانت تربى أيضاً لأغراض الغذاء. وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر جلبت أغنام المارينو، والأنواع الفارسية، ولكن هذا لم يؤد إلى اختفاء السلالات الأفريقية والافريكانرية(١١٣).

كانت المراعى البيضاء وفيرة. أما مراعى الأفارقة، فكانت بفضل أنانية البيض ضيقة وتقع في مناطق جافة. وحرص البيض على توفير المراعى الشاسعة لقطعانهم هو السبب في أنها كانت تبلغ عدة ألاف من الأفدنة. وكانت الماشية والأغنام تختلط في المراعى المفتوحة. ومن ثم كان على كل مزارع أن يحدد لنفسه علامة معينة يكوى جلد ماشيته بها ، تمييزا لها عن ماشية غيره، ومقاومة لعمليات السطو على الماشية، التي يقوم بها بعض الأفارقة، الذين اشتد بهم الجوع في معازلهم، وبعض البيض لصوص الماشية. وكانت علامات الماشية تسجل رسميا ، وصدر بهذا قانون خاص في عام ١٨٩٧(١١٤).

أما الجياد فكانت ذات أهمية كبرى للبيض والأفارقة على السواء، سواء في ميدان القتال، أو العمل في المراعى أو النقل بعربة الكيب[١١٥]. وقد شجعت الحكومة عمليات تهجين الجياد، لإنتاج سلالات جيدة، وقدمت إدارات الزراعة إرشاداتها في هذا الصدد، وأصدر البرلمان قواعد تنظيم ذلك[١١٦]. أما سيسل رودس فاستورد جياداً عربية لتحسين سلالة جياد المستعمرة، خلال فترة حكمه (١٨٩٠-١٨٩٦)[١١٧].

كان إقليم ألبانى أشهر أقاليم المستعمرة، التي تأقلمت فيها أغنام المارينو، ومع بداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر أصبح الصوف على رأس قائمة صادرات المستعمرة حتى فاقها جميعاً في القيمة. وتزايدت أهمية الصوف في الستينات، حتى صار رعاة الغنم التي تربى لصوفها، والذين أتوا من أوروبا معدمين، قبل سنوات قليلة، سادة محترمين[١١٨]. وقد دخلت اللحوم في قائمة الصادرات، في هذه الفترة، ولكن ترتيبها كان متأخراً في القائمة وقد أحضرت، في هذه الفترة، أغنام استرالية إلى المستعمرة[١١٩]. وكان إقليم باركلى إيست، وهو ذو غالبية هولندية، شهيراً برعي الغنم أيضاً[١٢٠].

ويرجع الفضل في بدء تربية أغنام الصوف في المستعمرة، إلى كولونيل هندرسون Henderson، وذلك لأنه أول من قام بتصدير أغنام الأنجورا Angora، من تركيا، في أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وكان رجلاً عاش حيناً في تركيا وخبر أوضاعها، فلما انتقل إلى المستعمرة ليقيم بها، رأى ملائمة مناخها لأنتاج الموهير، وهو صوف أغنام الأنجورا الشبيه بالحرير. وقد استطاع بمساعدة بعض الوسطاء أن يستورد قطيعا صغيرا من تسعة وثلاثين رأساً من القسطنطينية إلى مستعمرة الرأس، مروراً بمصر والجزيرة العربية وفارس وبمباى. وقد مات سبعة وعشرون رأساً منها في الطريق، ووصلت أنثى واحدة وأحد عشر ذكراً، بالإضافة إلى ذكر ولد في الطريق. ولكن التجربة لم تنجع، إذ لم ينتج من الأغنام المستوردة نتاج جديد. ولكن هندريك فوس Hendrik Vos، اشترى الذكر الوليد وهجنه مع إناث منتقاة، من غنم المستعمرة، للوصول إلى سلالة حسنة الصوف. وبنجاح التجربة اهتم تجار بورت إليزابيث، واليهود منهم بصفة خاصة، بالأمر، فاشتروا مزيداً من الأغنام حتى صار الصوف مورد الرزق الرئيسي للزراع والتجار، بحيث صارت المستعمرة منافساً خطيراً لتركيا ذاتها. ولكن أغنام الأنجورا كانت بحاجة إلى عناية فائقة، وكان تأقلمها بطيئاً، أول الأمر، لعدم ملائمة أجواء المستعمرة في مناطق كثيرة لها. وبالتالي كان الإنتاج مختلف الجودة من مكان لآخر في المستعمرة[١٢١].

أما الحيوانات الأخرى فمنها الماعز، التي ربيت لأجل اللحوم، وكانت أنواعا عدة في الإقليم الواحد، مثلها في ذلك الأغنام [١٢٢]. وأما البغال والحمير فقد كانت قليلة، بسبب ضعف مقاومتها لذبابة تسى تسى [١٢٣].

وقد شارك الأفارقة في إنتاج الصوف، وقدم منتجوهم، رغم ما يتعرضون له من ضغوط، في عام ١٨٧٠، ما قيمته ١٥٠ ألف جنية إسترليني، في حين كان الإنتاج الأبيض يقدر بمبلغ ٥٨٢ ألف جنية إسترليني [١٢٤]. وكانت هذه بوادر اهتمام الأفارقة بالاقتصاد النقدي والتجاري، وتحقيق فائض في التصدير وتحولاً كبيراً، لاشك [١٢٥].

وكان ترك الصوف ينمو لفترة معينة يعطيه ألوانا معينة، يتغير تدريجياً، كلما طالت مدة تركه. وكان قصه يتم بحجز الغنم داخل هيكل خشبي، على شكل قفص، حتى تسهل عملية القص[١٢٦].

كان الصوف أكثر السلع أهمية في حياة المستعمرة، قبل كشف الماس. لقد كان يفوق الخمور أهمية في الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر. واستمر ذا أهمية بالغة في حياة المستعمرة والمزارعين، بيضاً وأفارقة، وبخاصة في الإقليم الشرقى[١٢٧]. وقد شجع الحاكم العام سير جورج جراى الأفارقة على تربية الأغنام بدلا من الماشية، على أساس أن تربية الأغنام تحتاج إلى عناية أكثر من تربية الماشية. كما أن التعامل مع حيوانات الرعى الكبيرة يعود الرعاة القوة والخشونة، على عكس حيوانات الرعى الصغيرة. وكان هذا أيضاً متمشياً مع تشجيعه للأفارقة على ممارسة الزراعة، حتى تلين طباعهم، التي جبلتها حرفة الرعي على الاستقلال ورفض الخضوع. وكان لهذا المخطط جوانبه السياسية الواضحة، بعيدة الأثر على قبول الأفارقة للحكم البريطاني [١٢٨].

وكانت فترات الجفاف المتتالية ذات تأثير سيء على الماشية والأغنام. ففى وباء عامى ١٨٥٤- ١٨٥٦، الذي انتشر في المستعمرة ووراء حدودها، فقدت المستعمرة مائة وخمسين ألف رأس من الماشية وخمسة وستين ألف جواد[١٢٩]. ومر مربو الأغنام أيضاً بفترة قاسية في الستينيات، بسبب سنوات الجفاف المتتالي، التي ميزت حكم فيليب وود هاوس[١٣٠]. ولكن بعد اكتشاف الماس نشط المزارعون في تربية حيوانات إنتاج اللحوم ماشية وأغناماً، وكان هذا من أجل تلبية مطالب العمال من المواد الغذائية. وفى هذا عرف عن الرعاة الأفارقة، الذين اتهمهم البيض بالبدائية والكسل،

وفى إقليم جلين جراى بصفة خاصة، بأنهم أفضل من أقرانهم الأوروبيين. وقد قال حاكم الإقليم بأنه لو قاس مزارعاً أبيض مقابل مزارع أسود، لكان الأسود أوفر إنتاجاً في المحصولات الزراعية والحيوانية. ولكن هذا لم يكن حال كل القبائل، بسبب اختلاف ظروف وطبيعة البلاد والضغوط الأوروبية[١٣١].

وقد ورد، من قبل الحديث عن طواعين الماشية، التي كانت تؤدى إلى نفوق أعداد كبيرة من الماشية والأغنام، مما أضر بالمزارعين أبلغ الضرر[١٣٢]. وكانت خسائر الأفارقة، نتيجة مرض Rinderpest، في الماشية، أكبر من خسائر البيض، وبخاصة في عامى ١٨٩٦-١٨٩٧، فقد كانت الجهود الحكومية موجهة إلى البيض لعلاج المرض، بينما كانت هذه الجهود الموجهة إلى الأفارقة تهتم بحصار المرض ومنع انتشاره [١٣٣]. وكانت هناك أيضاً ذبابة التسى تسى وغيرها من الحشرات، التي كانت تؤدى إلى قتل أعداد كبيرة من الماشية [١٣٤].

منذ أواخر الستينيات احترف الزراع تربية النعام، وتصدير ريشه بكميات كبيرة، وبخاصة في منطقة الكارو الصغرى Little Karoo، التي استمر تفوقها في هذا المجال، لنحو نصف قرن يبدأ منذ عام ١٨٦٨، مما كان مصدر دخل هام للمزارع[١٣٥]. وقد حظيت تربية النعام باهتمام مولتينو أول رئيس وزراء في المستعمرة [١٣٦]. وقد واكب الاهتمام بتربية النعام النجاح في تجارب التفريخ الصناعي، مما مكن الزراع من تحقيق ربح مكنهم من التخلص من الديون والرهونات، وعلمهم متابعة كل جديد للاستفادة به قبل غيرهم[١٣٧]. وأصدر البرلمان في أواخر ١٨٦٨ توجيهاته للمسئولين بالعمل على تنمية هذه الحرفة الجديدة، وتوفير الحماية الكاملة لمربيها، تحقيقاً لزيادة إنتاجها، لتحسين دخل الزراع والمستعمرة [١٣٨].

ولما كان الزراع يهتمون بتربية النعام والدواجن جميعها، فقد أصدر البرلمان قانونا وتوجيهات إلى إدارات الزراعة بتوفير التعليم الزراعي الرعوي، وتعليم الزراع قواعد تربية الحيوانات الأليفة والطيور الداجنة. ثم صدر قانون حماية حقوق الحيوان للتنبيه على منع ما تتعرض له من عنف، ومعاملتها وفقا للأسس العلمية والإنسانية[١٣٩].

٩ -الصيـــد:

احترف الرعاة البيض الخروج للصيد في أنحاء مستعمرة الرأس وفى المناطق القبلية المستقلة. وقد لعبت هذه الحرفة دوراً هاماً في الاستيطان الأبيض في جنوب أفريقيا. ففضلاً عن عوائدها

المادية، كانت بمثابة استطلاع منظم لمناطق جديدة من الأرض الأفريقية. وعلى أيدي الصيادين وقعت معاهدات كثيرة وبدأت غارات قاسية. وكانت النتيجة، في كل مرة انتشار سرطان الاستيطان على حساب القبائل الأفريقية [١٤٠].

وقد صيدت الحيوانات كبيرها وصغيرها. وحصل البيض على جلود النمور والأسود وغيرها، وعلى سن الفيل. وكان الصياد يمتطي جواده ويحمل بندقيته وذخيرته، ويكتفي بكمية قليلة من الخبز الجاف واللبن، وعليه أن يحصل على غذائه، طوال رحلته، مما يصيد من حيوانات، وبخاصة الغزلان، وعبر بتشواناالاند شق الصيادون البيض طريقهم من المستعمرة إلى داخل القارة، حيث توجد حيوانات الصيد، قاطعين طريق المبشرين، أو طريق الشمال العظيم [١٤١].

وكان الصيادون يخرجون في جماعات، بسبب ما يكتنف هذه الحرفة من مخاطر. وكان تكرار خروجهم سيء التأثير على البيئة الطبيعية. فتناقصت أعداد الحيوانات في المستعمرة إلى حد كبير، بحلول القرن العشرين، حتى بدأت سياسة جديدة تهدف إلى إنشاء مستوطنات طبيعية، يحرم فيها الصيد. ونتيجة لهذا الإقبال على الصيد احتلت الجلود في قائمة الصادرات، مركزاً متقدماً، طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر. بل أنها كانت خلال فترة الحكم النيابي، ثانية مواد الصادرات بعد الصوف، من حيث القيمة، بينما احتل العاج المركز السادس في قائمة الصادرات. ولكن بالتدريج بدأت أهمية العاج والجلود تتضاءل، إزاء الانقلاب الماسي، وبسبب نقص الحيوانات، ولكن ترتب على نشاط الصيادين نمو صناعة دبغ جلود الحيوانات والصناعات المترتبة عليها كالأحذية والشنط والسيور، وأغطية العربات وما إلى ذلك [١٤٢].

وقد عرف صيد الأسماك على سواحل المستعمرة وفى أنهارها الصغيرة، واستقدمت المستعمرة خبراء من الولايات المتحدة، في أواخر القرن التاسع عشر، حيث أدخلوا تحسينات كبيرة على السفن، وبدأت المستعمرة في إعداد سفن صيد الحيتان، مع مطلع القرن العشرين [١٤٣]. وبالتدريج انتشرت سفن الصيد على شواطئ المستعمرة، حتى صار الصيد يشكل جزءا هاما من حياة سكان الموانئ والسواحل. واستلزم هذا تشكيل المجلس البحرى للاهتمام بمثل هذه الأمور [١٤٤].

ثانياً- الصناعــة والتعديــن:

١- الصناعات الزراعية:

عرفت مستعمرة الرأس العديد من الصناعات الزراعية التقليدية، التي قامت على تصنيع المنتجات الزراعية والرعوية الأولية. ويذكر في هذا الصدد طحن الحبوب وتخمير الكروم وتمليح اللحوم والأسماك. ودبغ الجلود، وعصر الزيتون وبذرة القطن [١٤٥]. وصناعات حلج القطن وغزله ونسجه وكذلك غزل ونسج الصوف[١٤٦]. وصناعة سكر البنجر، وتعليب المنتجات الزراعية والأسماك، وتصنيع العاج، وتقطيع الأخشاب، وتصنيع العربات التي تجرها الثيران أو الجياد[١٤٧].

٢- تعدين النحاس:

كان النحاس قد اكتشف في المستعمرة، منذ فترة مبكرة، خلال الحكم الهولندي، ولكن بكميات غير اقتصادية، ولا تسمح بقيام صناعة لتعدينه. وفى عام ١٨٣٧، قام الضابط البريطاني السابق كابتن جيمس الكسندر James Alexander، بالبحث عن الإمكانيات التعدينية في المستعمرة، بين مدينة كيب تاون وخليج والفيش، لصالح جورج ثومبسون George Thompson، وهو تاجر من كيب تاون. وقد أرسل إليه بعض العينات التي حصل عليها من الضفة الجنوبية لنهر الأورنج، على بعد نحو ثمانين ميلاً من المحيط. وقد وجد المهندس صموئيل بينت Samuel Bennett، أن نسبة النحاس في الخام تصل إلى ٦٥٪. ولما لم يكن بإمكان ثومبسون الاضطلاع بالأمر بمفرده، فقد أرسل المهندس بينت إلى لندن ليحاول تكوين شركة للعمل في مناجم النحاس المكتشفة. ولكن محاولته با ءت بالفشل [١٤٨].

نشطت دوائر التجار في كيب تاون وبورت إليزابيث، المهتمة بالأمر، فكونت عدة شركات لتعدين النحاس، وبدأت البيوت التجارية واليهودية منها بصفة خاصة، ولاسيما الأخوة دى باس De Pass، عمليات التعدين التجارية، لأول مرة في المستعمرة [١٤٩].

وقد خابت التوقعات في عدة مواقع، في أول الأمر، ووجهت الشركات في البعض الآخر بمشكلة صعوبة النقل عبر إقليم برى قاحل، بعربات تجرها الثيران. وكانت النتيجة هى خسارة معظم الشركات كثيرا من أموالها، فآثرت الانسحاب، حتى أنه في عام ١٨٥٤ لم يبق سوى اثنين من المنقبين، هما فيلب Philip وكنج King، وكانا يعدنان النحاس في منجمي سبرنجبوكفونتين

Springbokfontein، وكونكورديا Concordia، وقد صدرا في أول هذه الفترة حوالي، أحد عشر طناً من خام النحاس (١٥٠).

وبعد عدة أعوام انضمت شركة فيلب وكنج مع شركة الكيب لتعدين النحاس Cape Copper Mining Company، التي تكونت لاستثمار منجم أووكيب Oocape، الغنى على بعد خمسة أميال من منجم سبرنجبوكفونتين وتمكنت الشركة المتحدة، بين عامى ١٨٦٩-١٨٧٥، من بناء خط سكة حديدية بمقياس ثلاثين بوصة، لمسافة تسعين ميلا بين أووكيب. وبورت إليزابيث، وذلك لنقل الخام إلى الميناء، ونقل الإمدادات إلى المناجم، حيث كانت وسائل النقل بالعربات غير مجدية، وبخاصة إزاء وعورة الطريق (١٥١). كما أنشئت شركة تعدين ناماكوالاند Namaqualand Mining Company، لاستغلال المناجم التي عثر عليها في فترة مبكرة، ولم تستغل بسبب مشاكل النقل. وقد حققت هاتان الشركتان، الكيب وناماكوالاند، أرباحاً طائلة (١٥٢). وذلك على الرغم من المصاعب التي واجهها العاملون، لإحاطتها بمرتفعات صخرية (١٥٣). ومن ناحية أخرى عثر على كميات محدودة من الفحم، في إقليم بدفورت، في عام ١٨٦٨(١٥٤).

على أن تعدين النحاس لم يحدث تغييراً كبيراً على مجتمع المستعمرة، الذي ظل مجتمعاً زراعياً رعوياً محضاً، لأن دائرة الاستفادة من المناجم كانت محدودة في التجار وأعداد قليلة من العمال البيض (١٥٥). ولأن المناجم كانت معزولة عن بقية أنحاء المستعمرة. إلا أن مناجم النحاس، من ناحية أخرى، وفرت سوقا صغيرة، لمنتجات الزراع والرعاة التي كانت ترسل من كيب تاون أو خليج هوندكلب Hondeklip، أو بورت إليزابيث(١٥٦). وقد تطور تعدين النحاس بعد كشف الماس، تطورا كبيرا، ونجح رودس في تشكيل اتحاد احتكاري للشركات المعدنة له، وتحكم بذلك في سوقه (١٥٧).

٣- تعدين الماس :

في عام ١٨٦٧، أدت المصادفة وحدها إلى بداية الثورة الصناعية الأولى في تاريخ جنوب أفريقيا، وهى ثورة الماس، التي نقلت مستعمرة الرأس من قائمة المستعمرات المهمة استراتيجيا، قليلة الأهمية اقتصاديا، إلى قائمة المستعمرات ذات الأهمية القصوى، في كليهما معاً (١٥٨). وقد جاء هذا، في وقت عانت فيه المستعمرة من الكساد والجفاف، وتوشك قناة السويس، في شمال القارة أن تسترجع لمصر تجارة الشرق والغرب، وتعود بكيب تاون إلى النسيان(١٥٩). فقد

التقط طفل حصاه صغيرة ليلعب بها، في أحد المزارع المنعزلة، في منطقة من أجدب المناطق التي استوطنها البيض في جنوب أفريقيا، وقد أعجب سكان فان نيكرك، وهو جار لأسرة الطفل، بالحجر، فأهدته أم الطفل السيدة جاكويس إياه. وبعد عدة أشهر زار تاجر متجول يدعى أوريالليO›reilly، فان نيكرك في منزله لبعض الأعمال، فأطلعه على الحجر، الذي اشتد بريقه، فاشتد الفضول بالتاجر، ونصح مضيفه أن يرسله إلى جراهامزتاون أو كيب تاون حيث يجرى فحصه، فربما يثبت أنه ماس. وقد ثبت بالفعل، واتضح أن وزنه واحد وعشرين قيراطاً، قسمت بين مالكته الأولى السيدة جاكويس وفان نيكرك مناصفة[١٦٠].

كان المكان الذي عثر على الحجر الكريم فيه، يقع بالقرب من الضفة الجنوبية لنهر الأورنج على بعد ثلاثين ميلا وراء قرية هوب تاون Hope Town، وذلك في إبريل عام ١٨٦٧ [١٦١]. وكانت هذه المنطقة لا توحي باحتمال وجود الماس، مقارنة بمناجم الماس الهندية والبرازيلية. ومن هنا كانت مفاجأة الجيولوجيين لكشف الماس فيها[١٦٢]. وعلى الفور انتشر نبأ الحجر المكتشف، فتركزت عينا كل فرد في المناطق المجاورة على كل حصاة، يشخص إليها بصره، قبل أن تمتد إليها يده، لتلتقط وتفحص. وهكذا اكتشف حجر ثان وثالث، على الضفة الشمالية لنهر الفال [١٦٣].

وفى مارس ١٨٦٩، علم فان نيكرك، الذي راح يفتح عينيه وأذنيه تماماً، أن أحد السحرة الأفارقة يملك حجرا يستعمله كطلسم، فشك أن يكون من الماس، فتوجه إليه، وبادله الحجر بماشية تبلغ قيمتها نحو ألف دولار، وكانت تلك هى نجمة جنوب أفريقيا Star of S.A.، الشهيرة، حجرا بديعا يزن ثلاثين قيراطا. وقد دفع التاجر ليلنفيلد Lilienveld، وشركاه لسعيد الحظ فان نيكرك مبلغ ٥٣٧٦٠ جنيهاً إسترلينياً. ويظن أن الساحر الأفريقي قد عثر على نجمة جنوب أفريقيا في المنطقة الواقعة عند التقاء نهرى الفال والهارتس Harts[١٦٤]. وقد اهتمت الجمعيات الجغرافية والعلمية والبيوت المالية والتعدينية بالأمر، وبدأت ترسل بمندوبين عنها لتحرى الموقف، قبل أن تلقى بثقلها فيه [١٦٥].

في هذه الفترة كانت المستعمرة تمر بمرحلة من الكساد والجفاف، ومن ثم كان الشباب على استعداد للمغامرة، فاندفع مئات منهم في جماعات صغيرة للبحث عن الماس، وسرعان ما نشأت المعسكرات بطول ضفتى نهر الفال. وبالعثور على الأحجار الكريمة، ازدادت المعسكرات وازدادت الأعداد في كل معسكر على حدة[١٦٦]. كانت فئات البشر في هذه المعسكرات مختلفة أيما اختلاف، فمنهم الزراع وأرباب القلم من صغار الكتبة، والتجار هولنديين وإنجليز، كل يبحث عن الحظ والثراء. ولكن إن كان الحظ لم يوافق إلا القليلين فإن الأمل راود الكثيرين. وانتشر خبر

الماس من أفريقيا إلى أمريكا وأستراليا وأوروبا. وقبل عام ١٨٧٠، تجمع الغرباء البيض من المهاجرين الأفاقين، من كل أنحاء العالم، ومن كل فئة، ومن كل ملة، على هدف واحد هو الإثراء وبأسرع ما يمكن، وبغض النظر عما يصيب الآخرين، وذلك على الرغم من أن كثيرين من العلماء والجيولوجيين أنكروا إمكانية وجود مناجم للماس، أو حتى أي تجمعات يمكن أن يكون استغلالها اقتصاديا [١٦٧]. ولكن رغبة المهاجرين كانت أقوى من التحذير. وقد أضفت رغبتهم في الثراء السريع مزيدا من المعاناة إلى معاناة القبائل الأفريقية من استغلال البيض، لتبدأ جموع الأفارقة مكابدة من نوع جديد في المناجم التي استولى عليها البيض [١٦٨].

وفي هذا العام، ١٨٧٠، اكتشفت مناجم دوتويتزبان Dutoitspan وبلتفونتين Bultfontein، بين نهري الفال والمودر. وفي يونيو ١٨٧١، افتتح المنجم الضخم فورنيتزيجت Voornitzigt، الذي صار، فيما بعد، أول المناجم التعدينية في مدينة كيمبرلي، وهي أكثر البقاع في مثل حجمها أهمية في العالم[١٦٩].

كان الماس المكتشف متعدد الألوان، منه الشفاف، ومنه الأسود، والأزرق، والأصفر، ولكنه في كل الحالات صاف لامع صلب [١٧٠]. ولم يكن العمل، في هذه المرحلة المبكرة، في حاجة إلى آلات أو معدات ضخمة. وكان كل ما يحتاجه التنقيب هو جارف وغربال ومعول. وكان كل شخص يعمل لحساب نفسه، فيما عدا حالات قليلة، يتفق فيها اثنان أو ثلاثة أو أربعة للعمل معا كفريق واحد [١٧١]. وتولت العربات التي تجرها الثيران حمل المؤن من المواد الغذائية والسلع المختلفة إلى المنقبين، لكي يبدأ أصحاب هذه العربات التنقيب أيضاً، لفترة قبل أن يعودوا لإحضار المؤن من جديد. ولم يطل الأمر حتى صارت الطرق تشهد خطوطاً من العربات المتتابعة لخدمة المسافرين من مختلف الفئات، وصارت معسكرات المنقبين تشهد ليالي العربدة، بعد أيام العمل الشاق [١٧٢]. وقد تبع المنقبون رأسماليون من دعاة الحرية والتقدمية، الذين كان يتملكهم الطموح الشخصي والقومي، ولديهم خبرة تنظيمية. وكان غالبية هؤلاء بريطانيين وأبرزهم من اليهود[١٧٣].

وقد زامن كشف الماس تحولاً هاماً في تطور الرأسمالية البريطانية، بصفة خاصة، والرأسمالية الغربية، بصفة عامة. لقد كانت من قبل تقنع باستقبال المواد الخام وتقوم بتصنيعها، ثم تعيد تصديرها. ومع زيادة الإنتاج، بسبب استخدام الآلات، أغرقت الأسواق بالسلع. وكان هذا سبباً في زيادة التمويل في عديد من الشركات الصناعية. وكان معنى هذا انخفاض أرباح الرأسماليين، على هيئة قروض للحكومات والشركات، وإنشاء البنوك. ولذا فقد وجدت مناجم الماس الأموال المطلوبة للتنمية، بشكل شبه فوري [١٧٤].

سارع الرأسماليون بالحصول على امتيازات من الزعماء الأفارقة، الذين يقيمون في المنطقة، ويعتبرون ملاكا لها. وكانت هذه الامتيازات سنداً قانونياً اعتمد عليه البيض في مواجهة الحكومات التي تعاقبت عليهم، وهى حكومة الرئيس الذي انتخبوه لجمهوريتهم، جمهورية المنقبين، ولاندد روست الدول الحرة، والحاكم المقيم الذي عينه المندوب السامي البريطاني، والحاكم العام سوشى في مستعمرة التاج، ثم حكومة مستعمرة الرأس. ولا تعنينا هذه المسائل السياسية هنا، وإنما يعنينا ما تعلق منها بالتعدين. فقد سارع محامو مستعمرة الرأس إلى تدعيم ادعاء كل زعيم أفريقي بملكية منطقة المناجم، ليس خدمة لهم ولكن إنكاراً لادعاءات دولتي الأورنج والترنسفال، وتمكينا لأنفسهم في هذه الأرض [١٧٥].

وكانت مناجم الماس توجد في طبقات الأرض الجافة، وتحت مياه الأنهار ولذا سميت المناجم الأولى المناجم الجافة Dry Diggings، وسميت المناجم الثانية مناجم النهرية River Diggings، وكانت أشهر المناجم النهرية تلك الموجودة تحت مياه نهرى الفال والهارتس، وبالذات في منطقة التقائهما، أما المناجم الجافة فكانت تقع بين هذين النهرين[١٧٦]. وكانت كليبدريفت Klipdrift، وهيبرون Hebron، بين نهرى الفال والهارتس أكثف المناطق من حيث عدد المناجم وعدد المنقبين. ولهذا شهدت قيام جمهورية المنقبين برئاسة ستافورد باركر Stafford Parker، البحار البريطاني رئيساً لهذه الجمهورية[١٧٧].

كذلك كان أهم مناجم الماس في المناطق الجافة المنجم الذي عثر عليه في مزرعة دورستفونتين Dorstfontein، والتي تعرف أيضاً باسم دتويتزبان Dutoitspan، وتقع إلى الجنوب من المناجم النهرية، وكانت امتداداً لمزرعة بلتفونتين ومزرعة فورينتزيجب. وبهذا كانت مناجم الماس تمتد شمال الأنهار وجنوبها وغربها وشرقها، حسب اتجاه النهرين الكبيرين[١٧٨].

أما أشهر المناجم المستقلة فكان منجم كوليسبرج كوبجى Colesberg Kepje، الواقع في مزرعة فورينتزيجب. وقد أطلق عليه فيما بعد اسم كيمبرلى. وصارت هذه المنطقة المحدودة مجالاً لاندفاع جديد من المستوطنين والمهاجرين، بحيث حمل هذا الاندفاع اسماً جديداً New Rush، وذلك تمييزاً له عن اندفاعهم الأول صوب المناجم. كما تعدى اسم كيمبرلى مسماه الأول، المنجم الصغير، إلى منطقة المناجم كلها، فضلاً عن المعسكرات السكنية التابعة لها [١٧٩].

بدأت أمور مستعمرة الرأس جميعها تتعدل مشياً مع التطور الجديد الناتج عن ضم المناجم إلى المستعمرة. فأعلن الحكم الذاتي، ونشأت خطوط تجارية وزادت الصادرات والواردات، واجتهد

الزراع في تغطية احتياجات المدينة الوليدة من المؤن الزراعية [١٨٠]. وقد تولت لجان المنقبين Diggers Committees، التي شكلت منذ عهد الرئيس باركر، الإشراف على عملية التنقيب، حتى في ظل الحكم البريطاني. فتولت فض المنازعات بين ملاك المناجم والمستأجرين، وحملة تراخيص التعدين والمدعين بالملكية، والمختلفين على حدود المناجم، وتحديد حق كل منقب في عمق منجمه، بحيث يكون عمقه رأسياً، فلا يجور على حق جاره في المنجم. وقد ظهرت لجنة ثلاثية حكومية في عهد الحكم البريطاني المباشر، حكم مستعمرة التاج والحاكم العام ريتشارد سوثي. وقد تمكن ثلاثة الموظفين بالتدريج من السيطرة على العملية التعدينية، بحيث صارت السلطة لهم السلطة الفعلية، وغدت لجان المنقبين مجرد اسم لا يدل على سلطة. وكان اثنان من أعضاء هذه اللجنة يقيمان في كليبدريفت[١٨١].

في المرحلة الأولى كان التنقيب يتم بشكل بدائي، وتولى كل منقب بنفسه رفع الكميات الهائلة من التراب الأصفر والطبقة الزرقاء من منجمه. ومع تعمق الحفر إلى أعماق لا تجدي معها إمكانيات الأفراد، بدأت التربة تنهال، بدرجة عرضت حياة الأفراد للخطر. كما ظهرت المياه الجوفية بكميات كبيرة، عجزت الجهود البدائية عن رفعها. كذلك فقد كان على المنقبين أن يفكروا في نقل كميات التراب الهائلة إلى منطقة نائية، لكي يتم غربلتها وتنقيتها، لإخراج الماس منها، لا سيما في منطقة توم تيدلر Tom Tiddler. كانت طبيعة تعدين الماس إذاً في غير صالح المنقب الفرد. فإن كان يوجد ماس في رواسب من الطمي والرمل الصخري الخفيف، الذي يمكن الحفر فيه بالوسائل البدائية، فإنه في القسم الأكبر من المناجم يوجد في التكوينات الجيولوجية الزرقاء العميقة. ومعنى هذا أنه في منجم كيمبرلي الكبير، على سبيل المثال، كان يوجد ١٦٠٠ مالك، بعضهم يملك مساحة صغيرة، قدرها سبعة ياردات مربعة لا غيّر، وبعضهم الآخر يملك مساحة كبيرة من المنجم. وقد يشترك المئات في اقتسام كميات الماس في المنجم الواحد. ولم يكن ممكنا المحافظة على حقوق الملكية المقررة على السطح على بعد مئات الأقدام في العمق، ولا الحفر بالوسائل البدائية[١٨٢].

كان من العقبات الهامة أيضاً، خلال المرحلة الأولى، مرحلة العمل البدائي، ضرورة تنازل المنقبين عن حوالى ربع مساحة مناجمهم، لاستخدامها كطرق تخرج منها كميات التراب، آنفة الذكر. ولا عجب أن تنتشر عمليات تهريب الماس، في ظل ظروف كهذه. كذلك أصبحت المعسكرات تضم أعدادا ضخمة من البيض والأفارقة، والحانات والبارات ودور الدعارة، التي نظمت النساء فيها عمليات بيع الماس المهرب والمسروق، ونظمن العلاقات بين الجماعات العاملة في هذا الحقل

من اللصوص[١٨٣]. وقد ترتب على هذا حدوث عمليات غش وبيع ماس غير حقيقي، وخداع في العمليات والبيع والشراء، فانخفض سعر الماس، بسبب عدم القدرة على تنظيم عرضه [١٨٤].

أبرزت المشاكل المترتبة على تهريب الماس وانتهاء العمل في التربة السطحية، التي يمكن للأفراد العمل فيها بإمكانياتهم الفردية، دون الحاجة إلى رأس مال كبير، أبرزت أهمية وجود إدارة قوية تتولى تنظيم المصالح ومنع التعرض بين المنقبين، فبدأوا يميلون إلى الاندماج في شركات أكبر، لتحقيق هدفين أساسيين أولاً: أن الشركات الكبيرة ستتمكن من شراء آلات ضخمة، لاسيما البخارية منها، للوصول بالتنقيب إلى أعماق بعيدة، حيث الطبقات الحاملة للماس، وثانياً: أن الشركات الكبيرة يمكنها أن تتحكم في أسعار الماس، بتحديد المعروض منه، بعد أن أدى سوء العرض إلى إغراق السوق بكميات كبيرة منه، فانخفضت قيمته بالتالي[١٨٥].

وعلى هذا بدأت مجموعة من الشركات تتولى عملية التنقيب على أساس مساهمة كل أصحاب المناجم وحملة تراخيص التعدين بها، كل حسب مساحة منجمه ورأس المال الذي ساهم به. وفى مرحلة تالية بدأت هذه الشركات تندمج فيما بينها لمقابلة التوسع في التنقيب، وتعمق الحفر إلى أعماق سحيقة. ولما كان المنقبون متقاربين في الإمكانيات كان بوسع الشخص الذكى المتعلم ذى القدرة على التنظيم والإدارة، مثل رودس، الحصول على وضع احتكارى طاغ لشركة دى بيرز التعدينية De Beers Mining Co.، وهو وضع تدعم بفضل حصوله على تأييد الرأسمالى اليهودى الكبير روتشيلد، وبيته المالى، في مواجهة منافسه الأول، وصاحب السبق عليه في مجال التعدين، وهو بارنى بارناتو [١٨٦]. مالك أكبر المناجم، وهو منجم كيمبرلى [١٨٧]. ومن هنا كان مجلس إدارة شركة دى بيرز، في لندن، وإن كان رودس رئيسها وعقلها المفكر، يديرها من كيمبرلى هو ومجلس إدارة الشركة[١٨٨].

ليس معنى هذا أن حكومة مستعمرة الرأس لم تتدخل لتنظيم العملية التعدينية وتجارة الماس. فقد أصدر برلمانها القوانين الخاصة بذلك، وحدد العقوبات للمخالفين، وبخاصة مهربى الماس ولصوصه، والبائعين له دون دفع الرسوم الواجب سدادها للحكومة. ولكن هذا لم يكن متناقضا مع مصالح كبار الرأسماليين وكبريات الشركات،، التي اعتلى أصحابها، لاسيما رودس قمة السلطة في المستعمرة، في عصر الحرية التجارية في ظل الحكم البريطاني [١٨٩].

وبفضل اندماج الشركات احتكرت مجموعة صغيرة من الشركات تعدين الماس وسيطرت على سوقه في العالم. وترأس هذه الشركات مجموعة من الرجال عرفوا باسم الأقطاب Magnates[١٩٠].

وتمكن سيسل رودس من اعتلاء عرش هذه المملكة، وسخر كل إمكانياتها الضخمة لتحقيق أهدافه السياسية. وتحكم في عرض الماس، وفى سعره بالتالي. فحقق المستثمرون في عام ١٨٩٩ ، على سبيل المثال، أرباحا طائلة بلغت ٤٠٠ مليون دولار. وانتقلت مدينة كيمبرلى من مجرد مجموعات غير منتظمة من المعسكرات إلى مدينة ضخمة ذات شوارع واسعة تضاء بالكهرباء. وانتشرت البنوك في المناجم، ومدت إليها الخطوط الحديدية والتلغرافية [١٩١].

وقد قوبلت حاجة العمل في المناجم، مثلها في ذلك مثل المزارع، باستخدام العمالة الأفريقية الرخيصة والمقهورة. بل إن أبرز نتائج كشف الماس تأثيراً على الحياة الأفريقية كان حدوث طلب كبير على الأيدي العاملة الأفريقية [١٩٢]. لقد اندفع عشرات الألوف من العمال الأفارقة تاركين قراهم ومعازلهم، إلى المناجم، مثلما اندفع إليها آلاف البيض [١٩٣]. كانت العمالة في المناجم على تيارين متباعدين، أحدهما أبيض والآخر أسود، وفقا لانقسام المجتمع ذاته عنصرياً. ومثلما كان الامتياز للبيض في هذا المجتمع العنصري، فإن العمل في المناجم أيضاً انقسم إلى عمالة ماهرة، هى العمالة البيضاء، وأخرى غير ماهرة، هى العمالة السوداء [١٩٤]. وذلك على الرغم من أن العمالة الأوروبية القادمة من جنوب أفريقيا لم تكن تتميز عن العمالة الأفريقية بأية خبرة تعدينية تذكر، وكانت كلتاهما، في الأمر، سواء. ولكن هكذا قضت العنصرية البغيضة. وكانت العمالة البيضاء أيضاً عمالة دائمة غير موسمية، كالعمالة الأفريقية، التي يتم الاستغناء عنها في كل أزمة. ومن ناحية أخرى لم يكن يسمح للأفريقي بالترقى، فيصبح عاملاً ماهراً، ولا يسمح أيضاً بهبوط مستوى العامل الأوروبى إلى مستوى العامل غير الماهر، إذا ما قصر في عمله [١٩٥]. وهذا يوضح أن الأمر لم يكن أمر خبرة تعدينية، بل كان أمر اقتصاد سياسي عنيف، يستغل جهل الوطنيين وفقرهم، أمر سيادة وصراع وتفوق. ومن هنا انتقلت التفرقة العنصرية Segregation، من المزارع إلى المناجم، وذلك تحت زعم أن ينمو كل مجتمع من المجتمعين الأبيض والأسود دون ما تداخل [١٩٦].

عهد للعمالة البيضاء بالإشراف على العمالة السوداء. فكان كل أبيض يشرف على عمل نحو عشرة عمال [١٩٧]. وصار العمال الأفارقة يخضعون لتفتيش دقيق عند الخروج من المنجم أو العمل، فيمرون من عدة أبواب يكونون عراة تماما بين أحديهما، حتى يخرجون إلى طرق خاصة بهم، ليعودوا إلى مواطن إقامتهم الخاصة. وعلى هذا كان الفصل العنصري ممتدا في العمل وفى الحياة الاقتصادية ، تماما كان الأمر في الحياة الاجتماعية. ولم يكن عمل البيض الإشرافى بحاجة

إلى أى مهارة، بل كان يقوم على الغلظة والسوط والجلد والضرب والتوبيخ لمن يتوانون عن بذل طاقتهم في العمل، وغير ذلك من الإجراءات التنظيمية التضييقية القاسية [١٩٨].

وفى بعض المناجم الكثيفة كان كل عامل أبيض يقابله أكثر من أربعة عمال أفارقة يعملون بانتظام في المناجم، مع وجود عدد كبير من ذويهم يعتمدون عليهم فضلا عن عمال الزراعة الأفارقة، الذين يعملون في المناجم موسميا. وهكذا اعتمدت الصناعة التعدينية على جهود العمال الأفارقة [١٩٩].

أما الصناعات الدقيقة المتعلقة بالماس، من حيث التقطيع والجلى والتلميع فكانت، في غالبها: من اختصاصات اليهود، سواء تم ذلك في جنوب أفريقيا أم لندن أم بلجيكا أم نيويورك، وذلك كميراث لخبرة اليهود، في هذا المجال، منذ آلاف السنين [٢٠٠].

وقد عانى الحكم البريطاني من عدة مشاكل في منطقة المناجم. فكانت الإدارة ضعيفة وفقيرة، وتركت تنمية المناجم للرأسماليين والشركات. وكان عليها أن تجابه صراعات ملاك المناجم والمطالبين بها، والمتصارعين على إصدار صكوك الملكية وحملة تراخيص التعدين، ثم صراع هؤلاء جميعاً من أجل الحصول على العمال. وكان على الحكم البريطاني جمع تراخيص التعدين ومراجعتها، لكثرة الخلاف عليها والتزوير فيها، وملاحقة المتهربين من دفع الضرائب وقيمة التراخيص. وقد حاول حاكم عام جريكوالاند الغربية قبل ضمها لمستعمرة الرأس، وهو الاستعمارى ريتشارد سوشى، حاول تحديد عدد المناجم التي يملكها كل رأسمالي بعشرة مناجم. ولكن الرأسماليين عارضوه بشدة، واعترضوا عليه لدى الحكومة البريطانية. واتخذ سوثي إجراءاته للسيطرة على الإمداد بالعمال الوطنيين كذلك[٢٠١].

وخلال ذلك قام سوثي بشراء منجم فورنيتزيجت، باسم حكومته، مقابل مبلغ مائة ألف جنيه إسترليني. وبالتالي صار شريكاً في نزاع الملاك والمضاربين ، وقد كون اللجنة الثلاثية لتلافي هذا النزاع وأسبابه، ولكنها دخلت في صراع مع لجان المنقبين، قبل أن تتمكن من دعم سلطتها. وقد أسس أيضاً مجلس التعدين Mining Board، لدعم اللجنة، وتنظيم قيام الشركات الوليدة بالتنقيب، في وقت بدأت تظهر فيه مجموعات التكتلات الاحتكارية، التي سيطرت على صناعة تعدين الماس[٢٠٢].

وقد فشلت جهود سوثي أخيراً في محاولته لتأسيس سلطة الحكومة على صناعة تعدين الماس، والإمداد بالعمال، ومحاولته لحماية مصالح المنقبين المستقلين إزاء الشركات الكبرى وأصحاب

رؤوس الأموال المنظمين، والمدعومين ببيوتات المال الدولية، ومحاولته لوضع أسس يجرى عليها العمل الأفريقي في المناجم، حماية لحقوق العمال السود. ولكن صوت الرأسماليين في لندن كان أقوى من صوت الحاكم البريطاني. ولم تعبأ الحكومة البريطانية بما يعانيه العمال الأفارقة، فقررت تركهم لأصحاب المناجم البيض. وكان هذا القرار متمشياً مع روح الخط الاقتصادي الذي ساد عصر الملكة فيكتوريا، وهو الحرية الاقتصادية. فاعتبرت الحكومة البريطانية إجراءات سوثي هجوماً على حقوق الرأسماليين وملكيتهم، وطالبته بإلغاء إجراءاته جميعاً ، وكان هذا نصراً كبيراً للسياسة الاحتكارية[٢٠٣].

بدأت الشركات الوليدة فور تأسيسها في تنظيم إدارتها والتصدي لإجراءات موظفى الحكومة غير المتعاطفين معها، والعمل على تثبيت وجود الحاجز اللوني بين العمالة الأوروبية والأفريقية، وتشديد إجراءات مقاومة تهريب الماس وبيعه خارج السوق الرسمي[٢٠٤]. غير مقيمة وزناً لمجلس التعدين، الذي كونه سوثي، والذي لم يجد المال ولا المهارة الفنية ولا التأييد الرسمي لفرض سلطته[٢٠٥].

ساعد هذا الجو، الذي تضرب الفوضى فيه بأطنابها، على ظهور عدد كبير من النصابين الذين يدعون لأنفسهم ما ليس لهم. ومن هؤلاء : الفريد يلوارد Alfred Aylward، وهو رجل كانت له عدة أسماء مستعارة، وقضى في السجن ثمانية عشر شهرا، لاعتدائه على زميل له. وقد كون في عام ١٨٧٤ جمعية الدفاع المشترك Mutual Protection Society، وجمع حوله كل النصابين أمثاله، وراحوا يثيرون المشاكل للمنقبين وللملاك وللحكومات جميعا. وشكلت الحكومة لجنة الأرض Land Commission، لإنهاء الفوضى في تداخل الملكيات. ولم تنجح اللجنة في تحقيق تقدم، بينما ثار الجدل حول قيام أحد أعضائها بما سمى بالاختلاس الكبير للأرض Big Land Swindle، واضطر سوثي إلى تصنيف ادعاءات الملكية وعهد إلى محكمة الأرض Land Court، ورئيسها القاضي سيراندريس ستوكينستروم الثانى بالاطلاع عليها. وفشلت جهود ديفيد أرنوت في الحيلولة دون تولى أندريس لهذه المهمة التي كان يطمع فيها، ليثبت ادعاءه ملكية ثمانمائة ميل مربع، وقد تولى هذا القاضي التحقيق في ملكية جميع المدعين، وصولا إلى إقرار ملكية كل منهم وتحديد الحدود بين كل منجم [٢٠٦]. وكان أبرز أحكامه إنكاره حقوق ملكية الزعماء الأفارقة في الأرض التي كشف بها الماس، وهي الحقوق التي ضمت بريطانيا المناجم استناداً إليها. وقد أقر أيضاً حق كل من وضع يده فعلاً على المناجم، فغلب الوضع القائم على الحق القانوني[٢٠٧].

استقرت الملكيات إلى حد ما ولكن المدعين بالملكية الذين لم ينالوا مأربهم من الثراء، والذين أبو العمل في المناجم، صاروا مصدر قلق كبير حتى اكتشف الذهب في إقليم ليدنبرج، في الترنسفال، فتوجهوا إليه. وقد بدأت جماعات المزارعين تساهم في رأس مال المناجم، بتكوين عدد كبير من شركات المحاصة Joint-stock Co، والتي ساعدت في عملية إدماج العديد من المناجم، وساهمت بالتالي في قيام الشركات الاحتكارية، هذا فضلاً عن اشتراك الشركات العالمية، وبخاصة بيوت المال اليهودية، في رأسمال هذه الشركات (٢٠٨).

بهذا استقرت صناعة التعدين في ناحيتى المناجم ورأس المال، بينما ظلت مشكلة العمل تتدافعها بعض العوامل وهى أولاً : مشكلة الصراع بين المزارعين البيض والمعدنيين في الاستحواذ على العمالة الأفريقية (٢٠٩). ثانياً: مشكلة الصراع بين شركات التعدين، فيما بينها، للاستحواذ على هذه العمالة، وثالثاً: الطبيعة القروية للعمال الأفارقة واستقلالهم في المعازل، وحرصهم على أرضهم ومحاصيلهم. وبالتالي لم تجد المناجم حاجتها من العمال سوى في المواسم التي لا يحتاج الأفارقة إلى البقاء في مزارعهم للعمل بها (٢١٠).

عملت إدارة مستعمرة الرأس، حين آلت إليها المناجم، على حل مشكلة الطلب الملح للشركات في مجال العمالة الأفريقية. ففرضت ضريبة عمل على الأفارقة في المعازل، لإرغامهم على العمل في المناجم. وقد شكلت هذه الضريبة، وضريبة الكوخ، عبئاً جديداً اضطر الأفارقة إلى الخروج من المعازل للعمل في المناجم (٢١١). كان الأمر يشبه التسخير والإذلال، مقابل مرتبات تافهة، لا تختلف من عام إلى عام، ولا تقارن بمرتبات البيض الضخمة. وهكذا لم يبن رخاء جنوب أفريقيا البيضاء على الذهب والماس فقط، بل على العمل الأفريقي الرخيص أيضاً، والذي كان أحد مزايا الرأسمالية البيضاء (٢١٢).

كانت مشكلة العمل في المناجم تبلغ مداها في كل مرة تحدث فيها حرب أوروبية أفريقية تعوق وصول العمال إلى المناجم، أو تعيدهم إلى قبائلهم للاشتراك في القتال، بعدما اشتروا بندقية من مناجم الماس. كذلك كان رخاء المعازل الأفريقية يجعل العمال يأنفون من العمل في المناجم، ومن هنا كره الأوروبيون استقلال الأفارقة في معازلهم، فشنوا الحروب عليها، بدعوى إنهاء حياة الكسل والخمول التي يحياها الأفارقة، وإخراجهم للعمل في المناجم، لينالوا قسطا من التعليم الصناعى ويرتقوا على مدارج الحضارة. ولعل هذا يلقى الضوء على اتهام الأفارقة للبيض بأنهم عملوا على نشر الطواعين في المعازل لتهلك الماشية، مثلما حدث في الترانسكى في عام ١٨٩٠،

حين هلكت غالبية ماشيتها ، لكى يعم الفقر ، ويخرج الأفارقة للعمل في المزارع والمناجم بأقل أجر يعرض عليهم. ورغم عدم وجود دليل يدعم هذا الاتهام، فإن الأفارقة يصرون عليه، ويؤكدون أن خروجهم للعمل في المزارع والمناجم البيضاء، لم يكن سوى النتيجة الطبيعية لسلسلة الوسائل غير الأخلاقية التي يقترفها الأوروبيون [٢١٣].

وفى الواقع لقد ضاق البيض ذرعا بقطعان الماشية الأفريقية الكبيرة ، فهى منافس لمنتجات مزارعهم، من ناحية، وهى تغنى أصحابها عن العمل في المناجم والمزارع البيضاء، من ناحية أخرى. ولم يكن العمل الأفريقي يخضع لظروف العرض والطلب، بحيث إذا قلت أعداد العمال زادت مرتباتهم، بل كان استمراراً لأوضاع الاستغلال العام للأغلبية الأفريقية، في كل جنوب أفريقيا البيضاء. وكان على العمال الاستمرار في العمل ما لم تنته عقودهم، ومهما كانت مرتباتهم هزيلة[٢١٤]. وقليلاً ما عملت السلطات البريطانية على زيادة أعداد العمال البيض في مناجم الماس الكابية ومناجم الذهب الترنسفالية إلى أعداد الأفارقة [٢١٥].

وقد شكل كبار الرأسماليين غرفة المناجم، التي ضمت ممثليهم وممثلي شركاتهم الاحتكارية والمناجم المستقلة والصغيرة. وقد عملت الغرفة على تنظيم جميع العمال الأفارقة من القرى والمعازل. وتولت مجموعة من الشركات المتخصصة في الإمداد بالعمال، هذه المهمة، فصارت تجمعهم من القرى والمعازل وتتعاقد معهم وترحلهم إلى المناجم، ثم تتولى الغرفة عملية التوزيع[٢١٦].

وتحكمت الغرفة في استخدام العمال، وفى مرتباتهم، ووضعت نظاما عقابيا للمخالفين والمتباطئين والممتنعين عن العمل، أو الراغبين في العودة إلى أوطانهم للعمل في مزارعهم، أو استجابة لنداء الوطن والحنين إلى الأهل. كما أحيطت تجمعات العمال الأفارقة في كيمبرلى بحراسة مشددة، لمنع محاولات تهريب الماس والدخول في مناطق الاستيطان الأبيض[٢١٧]. ولمقاومة العمليات المستمرة لتهريب الخمور إلى مساكن الأفارقة، وهى خمور من النوع الرديء المضرة بالصحة، ومقاومة التحاق أهل العمل من زوجات وأبناء بذويهم [٢١٨].

وقد كان أغلب عمال مناجم كيمبرلى من أنحاء مستعمرة الرأس على عكس مناجم الذهب الترنسفالية، التي جاء عمالها من خارج الترنسفال. وكان العمل يتطلب قوة جسدية فائقة. أما من تضعف صحتهم وتخور قواهم فقد التحقوا بخدمة المنازل البيضاء، أو العمل في النقل بالعربات التي تجرها الثيران أو الخطوط الحديدية، وما إلى ذلك. وقد كونت الشركات العاملة في تجنيد العمال الأفارقة ثروات طائلة. ذلك أنها لم تكتف بتوفير العمال الأفارقة المطلوبين لمناجم

الماس في المستعمرة فقط، بل صدرت أعدادا كبيرة منهم إلى مناجم الراند في الترنسفال. وقد ترتب على هذا أن تزايدت أعدادهم في هذه المناجم، حتى شكلوا في عام ١٨٩٦، نسبة ١٠٪ من جملة العمال الوطنيين فيها، ونحو ١٤٪ في عام ١٩٠٦، و٤٠٪ في عام ١٩١٢، بعد قيام الاتحاد وخضوع الترنسفال للحكم البريطاني[٢١٩].

وفي ظل حكم ميلنر أنشئت جمعية العمال الوطنيين The Native Labour Association، لاحتكار عمليات الإمداد بالعمال، وأرغم ميلنر ملاك المناجم على تعديل ظروف العمل وتوفير الأطباء للعمال، وعين لذلك لجنة طبية للعمل على تخفيض نسبة الوفيات بينهم، كما حاول التوفيق بين مد العمل بقوانين المرور للحفاظ على أمن البيض بتقييد التحركات الأفريقية، وبين الرغبة في تشجيع انتقال العمال إلى المناجم، في رحلات منظمة. كما طالب ميلنر غرفة المناجم برفع مرتبات العمال الوطنيين إلى معدلات ما قبل حرب البوير، التي شهدت خفضاً كبيراً فيها[٢٢٠].

وفي ظل أزمة الإمداد بالعمال في مناجم الراند الترنسفالية شكلت رابطة لتشجيع استخدام العمال الأفارقة African Labour League، وأخرى لتشجيع استخدام العمال البيض White League، وثالثة لاستيراد عمالة صينية The Labour Importation Association، وفي خلال هذا جاهدت حكومة مستعمرة الرأس لمنع دخول الصينيين إلى داخل حدودها، حرصاً منها على عدم إضافة عنصر جديد يعقد حياتها الاجتماعية المعقدة، وبخاصة أنها لم تكن بحاجة إليهم[٢٢١].

على هذا النحو كانت صناعة تعدين الماس بالغة التأثير على كل مناحي الحياة في مستعمرة الرأس، إذ نقلتها من دولة مدينة بأكثر من نصف مليون جنية، إلى دولة تصدر من الماس ما يفوق صادراتها في نيف وعشرين عاما. وعلى هذا كانت مستعمرة الرأس أكبر مستعمرة حدث فيها هذا القدر من التنمية، بما حققت من فائض، وما استخدمت من عمال، وما استقبلت من مهاجرين، وما مدت من خطوط حديدية وما حققت من اتصال بأوروبا، مكنها من الحصول على وسائل الإنتاج المتقدمة، وأشرك بيوت المال والخبرة الدولية في اقتصادها. بل إن الماس كان طيب التأثير على اقتصاديات مستعمرة ناتال ودولة الأورنج الحرة ومحمية باسوتولاند وغيرها، فتخطى أثره حدود مستعمرة الرأس. وقد شاركت شركات تعدين الماس في استثمار حقول الذهب الترنسفالية. ومن ثم ثبتت الرأسمالية في المستعمرة أقدامها في أكبر صناعتين لتعدين الماس والذهب في العالم[٢٢٢].

المراجـــع

(1)Walker, Eric A.: Op.Cit., PP. 62-63.

(2)C.O. 48. 444, P. 352.

Marlowe, John: Op. Cit.,P. 39

(٣) راجع الفصل الأول، والفصل الأخير، أنظر أيضاً:

Serton, P.: Op. Cit.,P.9,

(4)Bundy, Colin: The Emergance And Decline of A South African Peasantry, PP. 369-370(African Affairs, Vol. 71, No. 285, October, 1972).

(5)C.O. 48. 512, P. 160. Serton, Op.Cit., PP. 7-8.

(6)C.O. 48. 772, 534, PP. 366-369.

(7)Serton, P. : Op. Cit., PP. 9-11.

(8)C.O. 48. 444, P. 706, Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 466.

(9)C.O. 879. 46. PP. 180-230.

(10)Serton, P.: Op. Cit., PP. 12-13.

(11)C.O. 879. 46, P. 511.

(12)C.O. 48. 512, PP. 71-72.

(13)Serton, P.: Op. Cit., P. 14.

(14)Ibid., P. 17.

(15)C.O. 48. 772, 534, PP. 343-344.

(16)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 295.

(17)Kepple- Jones, A. : South Africa, P. 36.

(18)C.O. 879. 46, PP. 482-483, No. 460.

(19)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 371.

(20)Tindall, P.E.N.: A History of Central Africa, P. 70.

(21)C.O. 48. 444, P. 353.

(22)Tindall, P.E.N.: Op. Cit., P. 72.

(23)Ross, Robert: Op. Cit.,P. 9.

(24)Wilson, Monica And Thempson, Leonard: Op. Cit., PP. 263-264.

(25)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., PP83-84. Bundy, Colian: Op. Cit., PP. 372-375.

(26)Davenport, T.R.H.: Op. Cit., P. 118.

Hartz, Luis: The Formation of New Societies, PP. 16-17.

(27)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 347.

(28)Ibid.

(29)Ibid., P. 371 : De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., PP. 80-82.

(30)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 374.

(31)C.O. 48. 444, PP. 352-353.

De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 85.

(32)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 370.

Davidson, Basil: Africa In History, PP. 228-229.

(33)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 310-415.

(34)C.O. 48. 441, PP. 411-415.

(35)C.O. 48. 513, PP. 203-204.

(36)Davidson, Basil: Op. Cit., PP. 234-235.

(37)Bundy, Colin: Op. Cit., PP. 370-371.

(38)C.O. 879. 46, P. 75.

(39)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 373.

(40)C.O. 48. 444, P. 353.

(41)Ibid., P. 348, A, B.

راجع ماذكرة النائب العام عن السبب الرئيسى للغارات الأفريقية على المستوطنين البيض، وهو الجوع والمسغبة، وراجع ماذكر عن حادث قتل الماشية، في الفصل الأول.

(42)Reder, D.H.: The Blak Mans Portion, History, Demographe And Living Condition In

the Native Locations of East London, Cape Province, P. 2.

(43)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 378.

(44)De Kiewiet, C.W. : The Imperial Factor In South Africa P. 200.

(45)De Kiewiet, C.W.: A History of South Africa, PP. 83-84.

(46)Bundy, Colin: Op. Cit., PP. 371, 375.

(47)Ibid.

(٤٨)راجع الفصل الأول وانظر:

Walekar, Eric A.: Op. Cit.,P. 298-299.

(49)C.O. 879. 46, P. 75.

De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor, P. 177.

(50)Gann, L. And Duignan, Peter: Colonialism Africa, Vol. I P. 109.

(51)Walekar, Eric A.: Op. Cit., PP. 488- 489.

(52)Curtin, Philip And Feireman, Steven And Thompson, Leonard: African History, PP. 313-315.

(53)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit.,P. 173.

(54)Reader, D.H.: Op. Cit., PP. 708.

(55)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 369.

(56)C.O. 48. 772, 533, P. 178.

(57)Ibid., P. 179.

(58)Walker, Eric A.: Op. Cit.,P. 331.

Batten, T.R.: Tropical Africa In Work History, Book 3 1957, P. 166.

(59)Bundy, Colin: Op. Cit., PP. 374-375.

(60)C.O. 879. 46, P. 535.

(61)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 381.

(62)Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 464.

(63)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 376.

(٦٤) راجع الفصل الرابع عن اتحاد جنوب افريقيا.

(65)Perham, Ma rgery: Then Africans, P. 127.

(66)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 315.

Saunders, Christopher: Op.Cit., P. 127.

(67)Match, John: A History of Postwar Africa, P. 74.

(68)Marlowe, John: Op. Cit., P. 197.

(69)C.O. 48. 444, P. 358. Serton, P.: Op. Cit., P. 17.

(70)C.O. 48. 444, P. 358-362.

(71)C.O. 48. 512, PP. 13-14.

(72)Ibid., PP. 26-32.

(73)C.O. 48. 772, 534, P. 363.

(74)C.O. 879. 46. P. 378. Serton, P. : Op. Cit., P. 17.

(75)C.O. 48. 444, P. 706.

(76)Ibid.

(77)Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 332.

(78) Ibid P. 464.

(79)C.O. 48. 772. 534, P. 346. Walker, E.A.: Op. Cit.,P. 350.

(80)C.O. 879. 46, P. 19.

(81)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 349.

(82)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 332.

(83)Serton, P.: Op. Cit., P. 17.

(84)Theal, G.M. Op. Cit., P. 505

(85)C.O. 48. 441, P. 406.

(86)C.O. 48. 772, 534, PP. 345-346.

(87)C.O. 48. 444, P. 706.

(88)C.O. 48. 772. 533, P. 344.

(89)C.O. 48. 443. P. 129.

(90)C.O. 879. 46, P. 290.

(91)Walker, Eric A.: Op. Cit., 349. Marlowe, John: Op. Cit., P. 197.

(92)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 385.

(93)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 464.

(94)Ibid., P. 467.

(95)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 303.

(96)C.O. 879. 46, P. 425, Enclosure 2 In No. 417

(97)Saunders, Christopher: Op. Cit., P. 124.

(98)C.O. 48. 512, PP. 9-10.

(99)C.O. 48. 772. 533, P. 244.

(100)Walker, E.A.: Op. Cit., PP. 297, 303, 315.

(101)C.O. 46. P. 435.

(102)C.O. 48. 772. 533, P. 122

(103)C.O. 48. 441, P. 406.

(104)C.O. 48. 444, P. 106.

(105)Hofemeyr, J.H.: Op. Cit., P. 502.

(106)C.O. 38.444. PP. 636-638.

(107)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 437.

(108)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 385.

(109)Walker, Eric A. : Op. Cit., P. 505, 520.

(110)Serton, P.: Op. Cit., P. 17.

(111)Bundy, Colin: Op. Cit., PP. 389-380.

(112)Serton, P.: Op. Cit., P. 18.

(113)C.O. 48. 772. 533. P. 122.

(114)C.O. 879. 46. P. 378.

(115)C.O. 48. 441, P. 405.

(116)Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M.: Op. Cit., 194.

(117)C.O. 48. 444. P. 705. Walker, E.A.: Op.Cit., P. 245.

(118)Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 332-333.

(119)C.O. 879. 46, P. 230.

(120)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 333-335.

(121)Serton, P.: Op. Cit., P. 18.

(122)C.O. 48. 772. 533. PP. 207-208.

(123)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 370.

(124)Ibid., P. 387.

(125)C.O. 48. 772, 534 PP. 350-351.

(126)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 89.

Johnston, Harry H.: A History of the Colonialism P. 264.

(127)Wilson, Monica And Thompson, Leonard: Op. Cit., P. 264.

(128)Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 151-155.

(129)Walker, Eric A.: Op. Cit.,P. 315.

(130)Bundy, Colin: Op. Cit., P. 337.

(131)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 464.

(132)C.O. 879. 46. P. 151, No. 123. Bundy, Colin: Op. Cit., P. 381.

(133)C.O. 48. 772. 533, PP. 207-208.

(134)Theal, G.M.: Op Cit., P. 332.

(135)Hofemeyr, J.H.: Political Development. P. 499.

(136)Walker, Eric A.:Op. Cit., P. 350.

(137)C.O. 48. 441. P. 406.

(138)C.O. 48. 772. 533, P. 122.

(139)Tindall, P.E.N.: Op. Cit., PP. 120-122.

Marlowe, John: Op. Cit., P. 129.

(140)Sillery, A.: The Bechuanaland Protectorate, PP. 29-35.

(141)Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 332, 506.

(142)Ibid., PP. 466-467.

(143)C.O. 879., 46, P. 581, No. 571

C.O. 48. 444, P. 106.

(144)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 332.

(145)C.O. 879. 46, P. 20.

(146)C.O. 879. 45, P. 179, Enclosure In No. 137.

De Kiewiet, C.W.: Op. Cit.,P. 95.

(147)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 334-335.

Marlowe, John: Op. Cit., P. 39.

(148)Johnston, Harry H.: Op, Cit., PP. 273-274.

(149)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 335.

(150)C.O. 879. 46. P. 355.

(151)Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 335-336.

(152)C.O. 879. 46. PP. 355-356.

(153)C.O. 48. 443. P. 130.

(154)Marlowe, John: Op. Cit., P. 40.

(155)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 3360

(156)Cloete, Stuart: Op. Cit., P. 330.

(157)Flint, John: Op. Cit., P. 36-37.

(158)Johaston, Harry h.: Op. Cit., P. 268.

(١٥٩) رغم أن سير فيليب اشترى هذا الحجر الكريم، فإنه لم يبلغ وزارة المستعمرات بكشف الماس في فترة مبكرة، وتولى ريتشارد سوشى هذا بصفة شخصية، فربما كان لهذا علاقة باستدعائه إلى لندن وعدم عودته إلى جنوب أفريقيا، ومخالفة الحكومة البريطانية لسياسته، بمنح المستعمرة الحكم الذاتى، راجع:

C.O. 48. 443, PP. 46-50.

(160) C.O. 48. 443, PP. 49-50

Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 460.

(161)C.O. 48. 444, P. 707.

(162)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 384.

(163)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 339.

(164)C.O.48. 444, P. 707.

(165)C.O. 48. 444, P. 707.

Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 460.

(167)C.O. 48. 444, PP. 707-708.

(168)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 384.

(169)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 385.

(170)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., PP. 88-89.

(171)Marlowe, John: Op. Cit., P. 52.

(172)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 100.

(173)Johnston, Harry H: Op. Cit., PP. 273-274.

Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 460.

(174)C.O. 48. 444, PP. 701-707.

(175)Theal, G.M.: Op.Cit., PP. 385-386.

(176)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 337-339.

(177)Marlowe, John: Op. Cit., PP. 40-41.

Flint, John; Op. Cit., P. 119.

(178)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 341, 343.

(179)Marlowe, John: Op. Cit., PP. 50-51.

(180)Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 461.

(181)Ibid., 462. Walker, E.A.: Op.Cit., P. 350.

(182)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., pp. 92-93.

Marlowe, John: Op. Cit., p. 51.

(183)Walker, Eric A.: Op. Cit., 350.

(184)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 94.

(185)Theal, G.M.: Op. Cit., p. 394.

(186)C.O. 879. 46, p. 377.

(187)Flint, John: Op. Cit., pp. 83-84.

(188)Marlowe, John: Op. Cit., pp 60-62.

(189)C.O. 879. 45. pp. 47-8, 2179, No. 68.

(190)C.O. 48. 512. p. 110.

(191)Robin, Palmer: Op. Cit., p. 178.

(192)Marlowe, John: Op. Cit., p. 64-68.

Walker, Eric A.: Op. Cit., p. 353.

(193)Etherngton, Norman: Op. Cit., p. 239.

(194)Robin, Palmer: Op. Cit., p. 202.

(195)Denoon, J.N.: The Transvaal Labour Crisis, 1901-6, p. 482,(Journal of African Hi - tory, Vol. VIII, 1967, No. 3.)

(196)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., pp. 91, 95-96.

Flint, John: Op. Cit., pp. 34-35.

(197)Robin, Palmer: Op. Cit., p. 178.

(198)Denoon, J.N.: Op. Cit., p. 482.

(199)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., pp. 91-92

(200)Ibid.

(201)Healdam, Cecil: Op. Cit., p. 460.

(202)Flint, John: Op. Cit., pp. 42-44.

(203)C.O. 879. 45. P. 280.

Marlowe, John: Op. Cit., P. 95-96.

(204)Walker, Eric.: Op. Cit., P. 361.

(205)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 93.

(206)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 362.

(207)Hedlam, Cecil: Op. Cit., P. 462.

(208)Marlowe, John: Op. Cit., PP. 96-97.

Keppel-Jones, Arther: A test Case for Protection by the Mother Country, P. 3.

(209)C.O. 879. 45, P. 280. Bundy, Colin: Op. Cit., P. 376.

(210)Robin, Palmer: Op. Cit., P. 202.

(211)Ibid. Walker, Eric, E.A. Op. Cit., P. 373.

(212)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 96.

(213)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 362.

(214)Robin, Palmer: Op. Cit., P. 205.

(215)Ibid., P. 207 De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 96.

(216)Denoon, J.N.: Op. Cit., P. 488.

(217)Robin, Palmer: Op. Cit., P. 178.

(218)C.O. 879. 45. P. 280.

(219)Ibid., P. 281. Robin, Palmer: Op. Cit., P 20[illegible]

(220)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 509-510.

Denoon, J.N. Op. Cit., P. 482.

(221)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 510-513.

Denoon, J.N.: Op. Cit., 484, 490-492.

(222)De Kiewiet, C.W.: The Establishment of Responsible Government, P. 454

الفصل الرابع

النقل والمواصلات

في مستعمرة رأس الرجاء الصالح

١- النقل البرى

٢- السكك الحديدية

٣- النقل النهرى

٤- النقل البحرى

٥- البريد والتلغراف

١- النقــل البري:

امتازت مستعمرة الرأس باتساعها المفرط وامتداد مراكز العمران. فامتدت الطرق عبر أقاليمها الفسيحة، لتتصل المستعمرة بالبلاد الأخرى، ولتربط المدن والبلدان بطرق فرعية. بيد أن هذه الطرق جميعا كانت غير ممهدة، ولا تعدو أن تكون مدقات غير مناسبة للنقل التجاري كثيراً. وكان ضعف وسائل المواصلات وسوء الطرق يعوق التطور السياسى والاجتماعي للمستعمرة[١]. والطرق تزداد وعورة في المناطق الجبلية، فيواجه المسافرون ذلك بزيادة عدد الثيران أو الجياد التي تجر العربة. وعند عبور ممر جبلي تربط العربة بحبال قوية، ثم يجذبها المسافرون أعلى الممر تدريجياً مع وضع أحجار وراء عجلاتها حتى لا ترتد لأسفل، وربط كل جزء من الحبل ثم جذب العربة به، ثم بعد الوصول إلى الممر يجرى إنزالها من الناحية الأخرى بمد مسافة من الحبل تلو مسافة، حتى تستقر على الطريق من جديد فتشد إليها الجياد والثيران[٢].

كانت الطرق تتبع مظاهر السطح المختلفة، فتمتد عبر الأودية وتلتف حول الجبال، أو تمر عبرها، وتدرج فوق تل. أو تصعد هضبة، وتمرق في غابة أو تعبر مخاضة على نهر. ومن هنا كان يحدث كثيراً أن تتحطم العربات في الأنهار أو تسقط من فوق جبل[٣]. وكان عبور الأنهار

أقل خطورة من عبور الممرات الجبلية. فحتى حين يعترض نهر كبير إحدى الطرق، كانت توجد مخاضات Drifts Fords، لا يصعب عبورها، إلا في الفترات التي تفيض فيها الأنهار. وقد تؤدي محاولة العبور أثناء الفيضان إلى أن تتحطم العربة أو يجرفها التيار أو تستقر بين صخور القاع الوعرة. وربما تطلب الأمر ساعة لعبور النهر، أو خسارة الجزء الأكبر من الحمولة، في مرات كثيرة [٤]. وفي المناطق الهامة لعبور الأنهار، كانت تبنى الجسور، التي كانت غالبا في نهايات الطرق الهامة. ولكن في نهاية الطرق الثانوية استمر عبور الأنهار مشكلة. ثم إن الطرق التي كانت تضيق في الأماكن الوعرة، وتتسع في الأودية، حتى يسهل تمهيدها، ولكنها تصبح طينية وعميقة إذا ما سقطت الأمطار [٥].وكانت تنتشر بالمدقات أمراض خطيرة، نتيجة الأوبئة لاسيما الحمى الحمراء التي كانت تودي بحيوانات النقل فتؤثر على حركة النقل والتجارة كلها [٦].

بيد أن الأمر لم يكن متروكا لظروف البيئة وحدها. لقد تدخلت جهود الإنسان لعلاج مشاكل الطرق، ولتسهيل الحركة التجارية والسفر. وكانت هذه الجهود على درجتين: جهود شعبية ومحلية، وجهود حكومية منظمة. أما عن الجهود الشعبية فكان من مشاغل المزارعين في القرى شق الترع وإصلاح الطرق. وأما عن الجهود الحكومية، فتمثلت في المجالس المتخصصة. وكثيرا ما تداخلت هذه الجهود جميعها لشق طريق جديد أو إصلاح طرق قديمة. ومن ذلك أن حكومة المستعمرة أنشأت مجالس تتولى صيانة الطرق وتمهيدها، في كل قسم إداري، عرف أحدها باسم مجلس طرق القسم Divisional Road Board، والتي يشرف عليها المجلس المركزي للطرق Central Road Board، وكانت هذه مجالس حكومية تتبع الجهاز التنفيذي للإدارة المحلية.

وفي ١٨٥٥، صدر القانون رقم خمسة، يعهد لوحدات الحكم المحلي بالإشراف على كافة أنشطة الأقسام الإدارية، بما في ذلك الطرق. وبعد ذلك بثلاث سنوات ألغي المجلس المركزي للطرق، وعهد بمهمته الرئيسية وأعماله لإدارة حكومية يرأسها موظف كبير هو مأمور الطرق Commissioner of Roads وعهد بأعبائه المحلية إلى مجالس الأقسام في الحكم المحلي، طبقا للقانون رقم تسعة لسنة ١٨٥٨. وكان هذا دليلاً على تعاون وتداخل الحكومة والمحليات في الاهتمام بتمهيد الطرق [٧]. ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا تهتم اهتماما بالغا بالطرق، لأسباب استراتيجية أساساً، حتى تستطيع قواتها أن تخف لكبح جماح الثوار بأسرع ما يمكن. ومن ثم عهدت السلطات العسكرية البريطانية لضابط عسكري كبير بالإشراف على الطرق عموما، وطرق المواصلات العسكرية والسكك الحديدية والبحرية، ويسمى Assistant Military Secretary for Lines of Communication [٨].

على الرغم من الصعوبات الجمة التي لقيتها الحكومة، فإنها حاولت تخصيص اعتمادات مناسبة لعمليات شق الطرق الجديدة وإقامة الجسور على الأنهار، وإصلاح الممرات (٩). وكانت لهذه الاعتمادات أثرها في تأمين الطرق بين أقاليم المستعمرة وكيب تاون. وكان هذا شاهدا على نشاط المجلس القومي المركزي للطرق، قبل إلغائه [١٠]. وشاهداً أيضاً على نجاح إدارة الأشغال العامة والطرق Department of Public Works And Roads، في تحسين أحوال الطرق[١١]. وكان الاهتمام بالجسور، إقامة وصيانة وإصلاحاً لأحد الأنشطة الرئيسية للمحليات وللحكام، وللأسباب التجارية والعسكرية جميعا[١٢].

كانت المشكلة الكبرى في تمهيد الطرق بين المدن الرئيسية إحداها والأخرى تتركز في التمويل والعمالة. وقد كان الحل المزدوج لهذه المشكلة هو استخدام المسجونين والجنود. وكان هذا يحظى برضا المستوطنين، حيث لا يؤثر على توفر العمالة الأفريقية، في المزارع البيضاء. ومن ثم كان شق الطرق الوعرة مثل طريق جراهامزتاون - بوفورت، من عمل الجنود والمسجونين[١٣]. كذلك كانت من الطرق التي جرى شقها، لأغراض عسكرية وتجارية، طرق بوندولاند بين ميناء سانت جون وكوكستاد Kokstad، عن طريق بالمرتون Palmerton، عبر شرق بوندولاند، ثم الطريق من الميناء كوكستاد عبر منطقة المتاتيلى Matatiele، والذي امتد فرع منه إلى أومتاتا Umtata[١٤]. ولكن كان هناك خطر دائم في استخدام السجناء، إذ يترتب عليه إتاحة فرص الهروب، وإشاعة الشغب. أما الجنود فكان استخدامهم يتوقف بحدوث إحدى الحروب الأفريقية [١٥].

كانت أطول الطرق البرية في المستعمرة وجنوب أفريقيا طريق المبشرين أو طريق الشمال العظيم، والممتد من المستعمرة إلى بتشوانالاند بطول حدود الترنسفال الغربية إلى روديسيا. وكانت بريطانيا حريصة على السيطرة على هذا الطريق لأهميته السياسية والتجارية في قلب القارة الأفريقية [١٦]. وقد تعاظمت أهمية هذا الطريق بفضل من السكك الحديدية إليه بعد استعمار شركة جنوب أفريقيا البريطانية لروديسيا[١٧]. وكان من أكثر الطرق أهمية في المستعمرة طريقا كيب تاون - نهر الأورنج، وبورت إليزابيث - نهر الأورنج، اللذان تنافسا على تجارة منطقة مناجم الماس ومنطقة مناجم الذهب. وكانت عربات بورت إليزابيث التي تجرها الثيران تصل إلى نهر الأورنج قبل عربات كيب تاون بأسبوعين كاملين. وكان هذا ميزة لطريق بورت إليزابيث وأحد أسباب الحركة الانفصالية في الإقليم الشرقي. وقد مدت الخطوط الحديدية على هذين الطريقين، بعد كشف الماس [١٨].

كذلك كانت الطرق الموصلة بين المدن ومراكز العمران، والطرق الدولية من المستعمرة إلى البلاد

المجاورة، كطريقي نهر الأورنج، من كيب تاون وبورت إليزابيث، إلى بليمفونتين عاصمة الأورنج، وبريتوريا عاصمة جمهورية جنوب أفريقيا. وكانت هذه الطرق تقطع بالعربات المختلفة[١٩]. أما الطرق الفرعية، أو التي ليس لها أهمية كبيرة من الناحيتين الاستراتيجية والتجارية، فكانت حالتها سيئة، لاسيما في الإقليم الشرقي من المستعمرة، حيث لم يزر أحد من حكام المستعمرة هذا الإقليم، إلا سير الفريد ميلنر، في أواخر عام ١٨٩٧ [٢٠]. وقد أعقب حرب البوير اهتمام كبير بالطرق، وساعدت القروض التي حصلت عليها المستعمرات البريطانية في تجديدها وإصلاحها[٢١].

وكانت وسائل النقل والسفر، قبل دخول السكك الحديدية تتركز في سفر الأفراد على ظهور الخيل، أو باستخدام عربات خفيفة من ذوات العجلتين، يجرها الجياد. وللعربة من هذا النوع غطاء لوقاية المسافر من غبار الطريق في حين يجلس القائد خلف جواديها.

وتعرف هذه العربة في جنوب أفريقيا باسم Kapcar، في حين يسميها الإنجليز Cape Cart[٢٢]. وهذه العربة ما تزال تستعمل في الريف حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين، حين لا يستطيع المزارع شراء عربة من ذوات المحرك[٢٣].

أما العربة الأكثر أهمية من الناحية العملية فهى العربة التي تجرها الثيران. ويرجع استخدام الثيران، بدلاً من الجياد أو الحمير، إلى ضعف مقاومة هذه الأخيرة لذبابة التسى تسى في المناطق الحارة[٢٤]. كانت هذه العربة هى وسيلة النقل الثقيل، أو السفر لمسافات طويلة، تتطلب شحنة ضخمة من زاد المسافرين [٢٥]. وكانت حركتها بطيئة، ولكنها لم تكن تعبأ بالعقبات الصغيرة التي تعترض المدقات، ولم تكن بحاجة إلى طريق ممهد، مادام يتوفر لها ما بين اثنى عشر وستة عشر ثورا قادرة على جرها وما تحمل من مؤن ومواد تجارية ومسافرين إلى أى مكان [٢٦]. وما دام يتوفر لها الكلأ والماء على جانبى المدق[٢٧]. وكانت العربة توفر مكانا مريحا للنوم ليلا، تحت ستر مظلة ترتفع على حوامل مقامة على جانبيها، أما حشاياها ومراتبها وأغطيتها فهى من جلود الغزلان، إحدى منقولات العربات الأساسية، والتي كانوا يصيدونها أيضاً لتكون طعاما لهم خلال سفرهم، بأسلحتهم النارية التي لا يفارقونها. والعربة أيضاً قلعة يحتمي وراءها المسافرون إذا ما هاجمهم الأفارقة خلال سفرهم. وهى تنضم، مع غيرها من العربات، على شكل دائرة يحتمي المسافرون أثناء قيامهم بإطلاق النار على المهاجرين، ويعرف هذا الوضع باسم معسكر الحلقة Laager-ring، أو دائرة العربات.. وكانت عربات الثيران هى عماد العمل في المزارع ووسيلة النقل المحلى المعتادة، لمقدرتها على التحرك في الطرق الوعرة، ومناسبتها لطبيعة الرعاة، ولأن

النقل باستخدام الحيوانات هو أرخص وسائل النقل[٢٨]. وفضلاً عن هذا كله كانت المستعمرة تقوم بصنع هذه العربات، كبيرها وصغيرها، وتتولى تصديرها لجمهوريتي البوير ولزعماء القبائل. وكان المزارع يتولى إصلاح عربته بنفسه[٢٩].

كانت أسعار النقل بعربات الثيران ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحالة الأمن وفصول العام ووفرة العشب والماء من عدمه، بحيث تتوفر للثيران الراحة أو تتعرض للإجهاد. فتكاليف نقل الطن حين يتوفر العشب والماء تقل كثيرا عنها حين لا يتوفران، أو حين يتوفران بدرجة تجعل الأرض طينية يصعب عبورها، أو تنتشر فيها الأوبئة والأمراض في المياه الحمراء[٣٠]. وكانت عربات الثيران قد قامت بالعبء الأكبر في نقل تجارة المستعمرة بين نهر الفال ومناجم الذهب حين رفعت الترنسفال أسعار النقل على تجارة المستعمرة المارة بالسكك الحديدية في هذه المسافة ولكن الشتاء حال دون إتمام هذه العربات للمهمة[٣١].

وكانت الضرائب المفروضة على النقل في المستعمرة، سواء في الأقاليم المختلفة أو على تجارة دولتي البوير، تحتل مركزاً متقدماً بين مصادر الدخل العام في بعض السنوات، مثل عام ١٨٥٤، التي جاءت ضرائب النقل فيها بعد دخل الجمارك. وكانت العربات بهذا مصدراً لقوة المستعمرة بين جيرانها. ورغم أنها كانت بطيئة، إذ تبلغ سرعتها نحو خمسة عشرة ميلا في اليوم، في المتوسط، فإنها كانت مناسبة للبيئة وكانت البديل الوحيد للسكك الحديدية، خلال القرن التاسع عشر[٣٢].

٢- السكك الحديدية:

كان ازدهار تربية أغنام الصوف مسئولا عن إنشاء أول خط سكك حديدية في مستعمرة الرأس وجنوب أفريقيا كلها، وذلك بين كيب تاون وولينجتون Wellington، بطول ثلاثة وستين ميلاً[٣٣].وقد امتد الخط عبر إقليم ستيلنبوش، مع مد تفريعة من نهر سالت Salt، إلى وينبرج Wynberg، وقد أنشأت هذين الخطين شركتان لندنيتان، لصالح الرأسماليين الكيبيين[٣٤]. وقد افتتح العمل في هذا الخط يوم ٣١ مارس ١٨٥٩، بحضور الحاكم العام سير جورج جراي[٣٥]. وبدأ تشغيله في عام ١٨٦٤ [٣٦].وقد حصل الرأسماليون الذين شاركوا في بناء الخط على ضمان الخزانة العامة في مستعمرة الرأس لقرض حصلوا عليه، مع كفالة حق الحكومة في تولى أمر الخط في ظل شروط محدودة[٣٧]. وهو ما فعلته وزارة مولتينو، طبقا للقانونين ١٥، ١٨ لسنة ١٨٧٢ والقانون ١٩ لسنة ١٨٧٤ [٣٨]. وقد كانت هذه أخر تجربة لرأس المال الخاص في بناء السكك الحديدية في المستعمرة، إذ تولت حكومتها هذه المهمة، فقامت ببناء السكك الحديدية وإدارتها

بمعرفتها كملكية عامة [٣٩]. ويرجع هذا إلى ما تطلبه الاستثمار الخاص في السكك الحديدية من فوائد عالية وضمانات كبيرة لا طاقة للرأسماليين في المستعمرة بها. وليس معنى هذا أن المستعمرة كفت عن الاستعانة برأس المال الخاص، بل لقد ازداد الطلب عليه في الستينيات والسبعينيات، خلال فترة تحول الرأسمالية البريطانية من القناعة باستيراد المواد الخام وتصنيعها وإعادة تصديرها، إلى تصدير رأس المال على هيئة قروض للحكومات والشركات[٤٠].

وكان خط كيب تاون – ولينجتون هذا موازيا للساحل قريباً منه. وبهذا لم يكن له دور في تنمية بقية المستعمرة، وهو العبء الذي حملته الخطوط التى أنشئت بعد كشف الماس[٤١]. كما كان الخط سبباً في غيرة سكان الإقليم الشرقى، الذي رأوا في إنفاق موارد الحكومة لإنشاء خط حديدى للإقليم الغربى ظلما لهم[٤٢].

وقد أدى كشف النحاس في أووكيب إلى مد خط حديدى صغير بمقياس ثلاثين، لنقل معدن النحاس الخام إلى الساحل عند ميناء بورت نولوث Port Nolloth، بطول تسعين ميلاً. وقد استمر العمل في هذا الخط بين عامى ١٨٦٩، ١٨٧٥ [٤٣].

أما كشف الماس فقد كان سبب النقلة في إنشاء الخطوط الحديدية. لقد دعم الماس موقف المستعمرة الاقتصادي لدى البيوت المالية الأوروبية مما يسر حصول المستعمرة على القروض اللازمة لبناء السكك الحديدية [٤٤]. وخصص في عام ١٨٧٤ مبلغ خمسة ملايين جنية إسترليني لفرعي إيست لندن وبورت إليزابيث باتجاه حقول الماس، فضلاً عن خط كيب تاون – حقول الماس في كيمبرلى[٤٥].

بدأت السفن الإنجليزية والبلجيكية والألمانية في نقل معدات السكك الحديدية. وبدأت أيضاً جموع الوطنيين والملونين يعملون في تمهيد الطرق التي سيمر بها الخط الحديدى وتعليتها. وقد بلغت ساعات عمل الوطنى أسبوعياً، اثنين وخمسين ساعة، بين نقل التراب ودك الطرق ونقل مواد العمل وتركيبها ، وقد اتهم الأفارقة بالتباطؤ في العمل. ولكن إذا علم بأنهم كانوا يقومون بالعمل الشاق في حين يقوم البيض بالعمل الفني، فإن بطء الأفارقة يبدو مقبولاً ، في ضوء إكراههم على العمل وضعف مرتباتهم. وكان الأفارقة مختلفين لغة وعادات، وبالتالي كانوا يتشاجرون بالعصي كثيراً. أما البيض فكانوا أكثر تجانساً ، وبخاصة أغلبهم كانوا من البريطانيين[٤٦].

هذا ولم يحظ تكريس أعداد كبيرة من العمالة الوطنية لمد السكك الحديدية إلى المناجم برضا المزارعين البيض، لأنه يؤدى إلى نقص عرض هذه العمالة في المزارع، ومن ثم كره هؤلاء المزارعون المقاولين العاملين في بناء السكك الحديدية[٤٧].

على كل لم يأت عام ١٨٨٥، حتى كان الخط الحديدى قد تجاوز كيمبرلى في حقول الماس. ويدأ المسئولون العمل من أجل الاستمرار في مد الخط الحديدى إلى نهر الأورنج. وصدر قانون برلماني في مايو ١٨٨٦، يخول الحكومة سلطة مد الخط الحديدى بين كيمبرلى ونهر الأورنج، وعهد إلى مندوب السكك الحديدية Commissioner of Railways، بالإشراف على العمل [٤٨]. وقد وافق العمل في الخطوط الحديدية إنشاء خطوط الترام في المدن الكبرى لاسيما كيب تاون، لتنشيط النقل الداخلى، والتخلص من عربات الجياد وما يترتب عليها من قذارة في وسط ميادين العاصمة [٤٩]. كما تطلب مد الخطوط الحديدية، من ناحية أخرى، مد الجسور على الأنهار لتمر الخطوط فوقها[٥٠].

وفى أثناء ذلك كشف الذهب في الترنسفال، فبدأت في مد خطها الحديدى إلى خليج دالجوا، وبدأت ناتال هى الأخرى في مد خط خاص بها. وتبارى المسئولون في الدول الثلاث على إنهاء خطوطها، وكانت الغلبة لمستعمرة الرأس، التي وصلت خطوطها الثلاث من كيب تاون وبورت إليزابيث وإيست لندن إلى حدود دولة الأورنج [٥١]. وبدأت مستعمرة الرأس تبذل جهودا قوية لإقناع حكومة دولة الأورنج بالسماح لها بمد خطها الحديدى داخل الأورنج، وقد نظر الرئيس براند باهتمام إلى هذا الأمر، بعدما رأى استماتة الرئيس الترنسفالي كروجر في إتمام خط خليج دالجوا، لكي يكون له خط حديدى مستقل. وحاول كروجر من جانبه أن يثنى براند عن عزمه بالسماح للمستعمرة بمد خطها. ولكن براند كان مرتبطا اقتصاديا بالجنوب، حيث مصالح دولته، وقال أنه مع وجود وزارة تتحكم فيها الرابطة الأفريكانرية في مستعمرة الرأس فإنه لا يخشى شيئاً من جهة الجنوب، بل أن ما يخشاه هو نفوذ أخيه الرئيس كروجر في الشمال. وقد كسبت مستعمرة الرأس هذه الجولة بفضل منحها تخفيضاً جمركياً لدولة الأورنج[٥٢]. وأتبع هذا تعاقد حكومة دولة الأورنج مع فنيين وخبراء من مستعمرة الرأس للإشراف على خطوطها الحديدية، وذلك على سبيل الإعارة، وبموافقة حكومة مستعمرة الرأس. وكانت أعداد هؤلاء المعارين كبيرة [٥٣].

وصل خط مستعمرة الرأس، بفروعه من كيب تاون وبورت إليزابيث وإيست لندن إلى نهر الأورنج في طريقة إلى بليمفونتين، عاصمة دولة الأورنج، التي وافقت بعد اقتراع في هيئتها التشريعية على دخوله دولة الأورنج، وذلك بترجيح صوت رئيس المجلس، مع رفض اقتراح آخر بمد خط ناتال إلى دولة الأورنج، وذلك في أوائل عام ١٨٨٨. وعقد اتفاق، بعد هذا، بين مستعمرة الرأس ودولة الأورنج يقضى بمد خط بورت إليزابيث عبر بليمفونتين إلى نهر الفال، عند حدود الترنسفال، وذلك في يوليو ١٨٨٩. وكانت تلك ضربة قوية للترنسفال وتحالفها مع دولة الأورنج.

ولم يكتف سياسيو مستعمرة الرأس بذلك، بل نشطوا بزعامة سيسل رودس في الدعوة لدخول خط مستعمرتهم الحديدى جوهانسبرج العاصمة الذهبية، وبريتوريا العاصمة السياسية للترنسفال، في طريقه إلى نهر الزمبيزي وثروات وسط أفريقيا، التي يسعى رودس إلى السيطرة عليها. ولكن كروجر، الذي كان يسعى جاهدا للتغلب على المشاكل التي تعترض خطه الحديدى إلى خليج دالجوا في موزمبيق، وعد مستعمرة الرأس، إذا ما أبقت خطها عبر الدولة الحرة عند بليمفونتين، ولم تمده شمالاً، حتى وصول خط خليج دالجوا على بعد مائتي ميل من بريتوريا، بالسماح لها بمد خطها عبر جمهوريته ومنحها حرية التجارة. وفى هذه الأثناء مات براند، في يوليو ١٨٨٨، وبدأ خلفه الرئيس ريتز نشاطه السياسى بعقد تحالف مع كروجر، في مارس ١٨٨٩. ولكن اتجاه الدولة الحرة لم يكن إلى الشمال، حيث أمانيها السياسية، بل إلى الجنوب، حيث مصالحها الاقتصادية فعقدت اتحادا جمركيا مع مستعمرة الرأس، بدأ العمل بشروطه في يوليو ١٨٨٩، وانضمت إليه بعد ذلك مستعمرتا باسوتولاند وبتشوانالاند، في الوقت الذي توقف فيه المهندس مكموردو، المشرف على خط خليج دالجوا، عن العمل [٥٤].

كرر كروجر وعوده لمستعمرة الرأس. فقرر أنه سيسمح بمد خط كيمبرلى عبر دولته ومنحها حرية التجارة، بشرط أن يتوقف العمل فيه، حتى مد خط خليج دالجوا. لقد كان واضحاً أن كروجر يحاول جهده منع مد هذا الخط إلى بلاده، لأنه سيجذب التهديد البريطاني لاستقلال دولته. وقد أدى استمراره في رفض عبور خط كيمبرلى إلى بلاده، إلى موافقة الحكومة البريطانية على تكوين شركة جنوب أفريقيا البريطانية، ومنحها براءة ملكية للعمل في شمال الترنسفال أى متابيليلاند وماشونالاند، حيث بدأ سيسل رودس العمل على تحقيق مشروع خط القاهرة – الكيب، الذي تحفه خطوط التلغراف وتحرسه الشرطة البريطانية ويذرعه التجار البريطانيين جيئة وذهابا. وعلى هذا تعاقدت الشركة مع حكومة مستعمرة الرأس على مد خط كيمبرلى شمالاً عبر محمية بتشوانالاند، بالاتفاق مع حكومتها، فحيث أن كروجر لن يسمح بمد خط سكة حديد القاهرة – الكيب عبر بلاده، فلابد من مده داخل بتشوانالاند بطول حدودها مع الترنسفال، وصولاً إلى ماشونالاند[٥٥].وبهذا وفر رودس على مستعمرة الرأس مبلغا يقارب السبعة ملايين جنية من جملة تقديرات مشروع السكك الحديدية، التي قدرها سبريج، رئيس الوزراء من قبله، والبالغة ٧,٥٠٠,٠٠٠ جنيه [٥٦]. وقد اكتمل هذا الخط بوصوله بولاوايو، في روديسيا، في ديسمبر ١٨٩٧ [٥٧]. وقد سحب هذا الخط تجارة غرب الترنسفال إليه. وكان هذا الخطوة الأولى في سبيل ربط النظام الاستعماري البريطاني في أفريقيا، بقاعدتيه في مصر ومستعمرة الرأس، بروابط الاتصال التلغرافي والحديدي والتجاري، وصولا إلى أعماق القارة حيث العمالة الرخيصة [٥٨].

مهما يكن الأمر فقد كانت الترنسفال مضطرة إلى الاتفاق مع مستعمرة الرأس فيما يتعلق بالسكك الحديدية. ففي مايو ١٨٩١ ، وصل خط بورت إليزابيث إلى بليمفونتين عاصمة دولة الأورنج الحرة، وبدا أن الرئيس كروجر يحاول المستحيل، وبدا أيضاً أن شيئاً مما يريد لن يتحقق إزاء بطء العمل في خط خليج دالجوا. وعلى هذا، ففي أواخر العام تولى سيفرايت عضو الرابطة الأفريكانرية ووزارة رودس، وزير الأشغال العامة عقد اتفاق مع الشركة الهولندية لخطوط حديد جنوب أفريقيا التي تتولى العمل في مشروع سكة حديد خليج دالجوا - الترنسفال، والذي كان يتعثر بسبب وعورة الطرق. وقد فض هذا الاتفاق أن تقدم حكومة مستعمرة الرأس قرضاً للشركة يمكنها من الحصول على الضمان اللازم للاقتراض من بيت روتشيلد، لإنهاء خط خليج دالجوا. وفى مقابل هذا سمح لمستعمرة الرأس بمد خطها الحديدى إلى الترنسفال، وبتحديد أسعار النقل بطول الخط، حتى جوهانسبرج، لفترة ثلاث سنين من تاريخ عقد الاتفاق[٥٩]. وقد كان الخط ينقل كميات كبيرة من الذهب إلى موانئ مستعمرة الرأس، حيث تصدر إلى أوروبا لتصنيعها، ولم يقتصر ما ينقله خط المستعمرة على ذهب الترنسفال، بل كان ينقل، أحيانا، كميات ذهب روديسيا، فضلاً عن المنتجات والمواد التجارية الأخرى[٦٠].

نتيجة لاتفاق سيفرايت دخل أول قطار من كيب تاون إلى بريتوريا في أول عام ١٨٩٣، أما الخط الغربى، فقد عهد لشركة سكة حديد بتشوانالاند Bechuanaland Railway Co.، وهى إحدى شركات شركة جنوب أفريقيا البريطانية، بتنفيذ خط فرايبورخ Vryburg، مافيكنج Mafcking، لربط مستعمرة الرأس بروديسيا، ومدينة بولاوايو. وهذا الجزء آل إلى مستعمرة الرأس قبيل غارة جيمسون[٦١].

انتهت مهلة السنوات الثلاث، التي تحكمت فيها مستعمرة الرأس في سياسة السّكك الحديدية في جنوب أفريقيا بشكل مطلق، بينما كان خط ناتال داخل حدود الترنسفال. وخط خليج دالجوا يوشك أن ينتهي. وقد استمرت مستعمرة الرأس تسيطر على الخط الحديدى حتى حدود الترنسفال، إلا أنها بدأت تفقد تجارة ذهب الراند، أو منطقة التنافس التجاري في الجنوب الأفريقي، وتفقد العائد الضخم من صادراتها والصادرات الأوروبية عبرها إلى الأعداد الضخمة من المستهلكين في جوهانسبرج، وتحولت التجارة عنها إلى خطى خليج دالجوا وناتال[٦٢].

لكي تستعيد مستعمرة الرأس تجارة الراند من الخطوط المنافسة خفضت أسعار النقل إلى معبر فيلجوين دريفت على نهر الفال، حيث يدخل خطها إلى الترنسفال. فردت الشركة الهولندية بمضاعفة الأسعار ثلاث مرات على الأربعين ميلاً التي تربط المعبر عند فيلجوين دريفت بجوهانسبرج.

واتضح أن الشركة الهولندية، التي تملك نهايات جميع الخطوط عند الراند ومنطقة التنافس على النقل التجاري لها اليد العليا في مجال الصراع. وفشلت محاولات التراضي للوصول إلى أية نتيجة، في مؤتمر للسكك الحديدية [٦٣].

شعرت حكومة مستعمرة الرأس بضغط كروجر وتهديده لمصالحها التجارية ، لاسيما وقد كان خطا سكتي حديد ناتال وخليج دالجوا أقصر كثيراً من خط مستعمرة الرأس[٦٤]. ففكر سيسل رودس في تنظيم شحن البضائع المنقولة على خط المستعمرة، في مسافة الأربعين ميلاً أنفة الذكر، بين نهر الفال ومناجم الراند، على عربات تجرها الثيران، هروباً من أسعار النقل المرتفعة في السكك الحديدية الترنسفالية. وبدأت، مع افتتاح خط خليج دالجوا في يونيو ١٨٩٥ ، بوادر تحالف الأورنج والترنسفال، وهما جمهوريتان أفريكانريتان ضد بريطانيا ومستعمراتها، وبدأت زعامة كروجر تأخذ شكل التحدي لبريطانيا وسيسل رودس ومستعمرة الرأس جميعاً. فألمح كروجر، في أغسطس ١٨٩٥، إلى وجوب إغلاق معابر نهر الفال أمام السلع القادمة من الخارج، عبر البحار. وكان هذا تهديداً صريحاً لتجارة مستعمرة الرأس ومصالح دولة الأورنج الحرة فيها، مما تستفيده من رسوم مرور هذه التجارة على أرضها. وبذا وحدت المصالح الاقتصادية بينهما ضد جمهورية جنوب أفريقيا الحليف السياسي لدولة الأورنج الحرة، وكان هذا دليلاً على تعارض المصالح الاقتصادية مع المشاعر القومية والسياسية[٦٥].

شكت حكومة مستعمرة الرأس إلى الحكومة البريطانية. وأرسل المندوب السامي إلى الرئيس كروجر بأن هذا الذي يريده مخالف لاتفاق لندن في ١٨٨٤. فرد كروجر بإضافة تجارة المستعمرات البريطانية إلى الحظر المزمع فرضه، ولكن الحكومة البريطانية أنذرته بأن خرق اتفاق لندن لن تكون له إلا نتيجة واحدة، هي الحرب. وشنت الصحافة البريطانية حملة عاتية ضد كروجر، فأعلن تأجيل إغلاق المعابر إلى نوفمبر ١٨٩٥ ، ووافق تشمبرلين رودس على أن الحرب صارت حتمية، وأغلق كروجر المعابر بالفعل في أول نوفمبر، فوجهت له الحكومة البريطانية إنذاراً بفتح المعابر أو تحمل النتائج الوخيمة المترتبة على قراره هذا. وقبل أن ينزل جندى بريطاني واحد من قوة أرسلت إلية جنوب أفريقيا أعلن كروجر إعادة فتح المعابر. وبذا تجنب كروجر الحرب، في وقت تجمعت فيه كل دول جنوب أفريقيا البيضاء[٦٦].

عقد مؤتمر ثان للسكك الحديدية Second Railway Conference، لمحاولة الوصول إلى اتفاق على حل المشاكل القائمة بين الخطوط الحديدية، من الرأس وناتال وخليج دالجوا، والمتجهة جميعاً إلى منطقة التنافس التجاري في مناجم الراند. ولكن المؤتمر فشل كسابقه، بسبب إصرار

ناتال على عدم رفع رسومها الجمركية لمساعدة مستعمرة الرأس على الإبقاء على جزء من تجارة الراند[٦٧]. وهكذا سيطرت حكومة جمهورية جنوب أفريقيا على سياسات السكك الحديدية في جنوب أفريقيا، فحددت الكميات المنقولة من التجارة على كل خط، لصالح خطها مع خط خليج دالجوا أقرب ميناء إلى منطقة التنافس، والوحيد الواقع خارج المستعمرات البريطانية[٦٨]. وهكذا انكمشت المصالح التجارية لمستعمرة الرأس، وسيطرت الترنسفال اقتصاديا وسياسيا، حتى حرب البوير، التي اجتثت جذور التفوق الترنسفالي الذي لم يستمر لأكثر من سبع سنوات من حادث المعابر إلى قيام الحرب [٦٩].

على كل حال افتتحت السكك الحديدية عهدا جديدا بعد الحرب. وكان على المسئولين البريطانيين أن يعملوا على إصلاح ما حطمته الحرب من خطوط، والتنسيق بين المستعمرات لمنع صراعها بالاتفاق على أسس جديدة لتوزيع تجارة الراند. وقد أعقبت الحرب ونشاط حركة إعادة البناء والتوطين وترحيل الحامية البريطانية زيادة العبء على السكك الحديدية، لاسيما وقد ازدحمت جوهانسبرج بما لا يقل عن مليون نسمة[٧٠]. وقد أدت الضرورة العسكرية إلى إسراع المسئولين البريطانيين إلى إصلاح الخط الحديدى بين مستعمرة الرأس وبليمفونتين، وتحمل نفقات ذلك كاملة، في بداية العمل، بما فيها شراء عربات وقاطرات جديدة، على أن تتحملها المستعمرات بعد الحرب [٧١].

قدمت الحكومة البريطانية قروضا قيمتها خمسة وثلاثين مليون جنيه لإعادة البناء في جنوب أفريقيا، خصص منها مليون ونصف مليون جنية لإصلاح السكك الحديدية القائمة، وأربعة ملايين ونصف مليون جنية لإنشاء خطوط جديدة تماثل في أطوالها الخطوط القائمة. وعهد للمندوب السامى بالإشراف على السكك الحديدية في المستعمرات الأربع، على أن يساعده في إدارتها مجلس الإشراف المالي على المستعمرات Intercolonial Financial of Control، وقد خلفه مجلس ما بين المستعمرات Intercolonial Council، إلى حين، خضعت السكك الحديدية لإدارة جديدة هى لجنة السكك الحديدية في جنوب أفريقيا The South African Railways Committee، وعقد مؤتمر جمركي في بليمفونتين، في مارس ١٩٠٣، فأزال جدران الحماية الجمركية بين المستعمرات الأربع ثم عقد مؤتمر لبحث مد خطوط السكك الحديدية Railway Extension Conference، في نفس الفترة، وتقرير أولويات اتفاق القروض، وفى أول جلسة لمجلس ما بين المستعمرات، في يوليو ١٩٠٣، قرر إنفاق مبلغ سبعة ملايين جنية على السكك الحديدية، منها مليونان ونصف المليون للخطوط القائمة، وأربعة ملايين ونصف المليون للخطوط الجديدة [٧٢].

استقطبت أعمال الإنشاءات والإصلاحات في السكك الحديدية أعدادا كبيرة من العمال الأفارقة ، ولكن ميلنر دفع أعداداً منهم إلى المناجم، وحاول جلب عمال من الهند، للعمل في المناجم، حتى يوفر الأفارقة للعمل في السكك الحديدية، ولكن السلطات البريطانية في الهند رفضت، فلم يجد مفراً من تأجيل برنامج الطرق والخطوط الحديدية، لكي يدفع بنحو خمسة وستين ألف عامل إلى المناجم، وبخاصة مع فشل محاولة تشغيل العمال الإنجليز English Navies، في الأعمال الشاقة غير الماهرة في السكك الحديدية، التي كانت محاولة مكلفة وغير مثمرة. وقد بقيت مشكلة عمالة السكك الحديدية بدون حل حتى توفر لها العمال الأفارقة بفضل تهجير أعداد كبيرة من العمال الصينيين للعمل في المناجم [٧٣].

استمر الصراع حول تجارة منطقة التنافس بين خطوط بلدان جنوب أفريقيا قبل اتحادها. وقد ضغط ميلنر على كل المستعمرات للوصول إلى اتفاق يمهد لعقد الاتحاد. وفى مايو ١٩٠٥، عقد مؤتمر السكك الحديدية، الذي خصص ثلث تجارة الراند لخطوط مستعمرة الرأس الثلاث. ولكن ضغط المندوب السامى لم يحل المشكلة. لقد كانت السكك الحديدية من أسباب الصراع والتقسيم، لا الاتفاق والتوحيد. ومن ثم كان لابد من تحقيق اتحاد سياسي قبل بحث مسائل التجارة والاقتصاد. لقد اتحد الشمال الشرقى ضد الجنوب الغربى، اتحدت مستعمرتا الترنسفال ذات الأغلبية الأفريكانرية وناتال ذات الأغلبية الإنجليزية، ضد مستعمرتي الأورنج ذات الأغلبية الأفريكانرية، والرأس قاعدة الاستعمار البريطاني في جنوب أفريقيا ، رغم أغلبيتها الأفريكانرية. وكان ممكناً أن يؤدى الصراع على تجارة الراند إلى حرب اقتصادية يسحق فيها الشمال الشرقى الجنوب الغربى [٧٤].

وكانت محاولة تأسيس الاتحاد في ظل تفوق العنصر البريطاني على العنصر الأفريكانري قد باتت ميئوسا منها. فآثر سيلبورن، إزاء تناقض مصالح المستعمرات بخصوص السكك الحديدية، أن يدفعها نحو الحكم الذاتي والاتحاد السياسى، وإلا تدهورت الأمور في اتجاه الاحتكام إلى السيف من جديد. وذلك على الرغم من خضوع السكك الحديدية في المستعمرات جميعها لإدارة واحدة. وما كادت المستعمرات تحصل على الحكم الذاتي حتى عقد مؤتمر في بريتوريا للسكك الحديدية والجمارك، في مايو ١٩٠٨، حيث ناقش المؤتمر مسائل الاتحاد السياسى وجوانبه الاقتصادية. ولم يستطع المؤتمر تحقيق تقدم في مسألة السكك الحديدية، فقرر مد العمل باتفاقات السكك الحديدية والجمارك المعقودة في عام ١٩٠٦، عاما جديدا، بسبب إصرار ناتال على الحصول على ٣٠٪ من تجارة الراند، وتبرم مستعمرة الرأس بسبب قلة ما تحصل عليه من هذه التجارة، وهو ما لا يزيد على ١١٪، وهى التي كانت تنقل ٨٠٪ منها في عام ١٨٩٤ [٧٥].

وقد تضمن اتفاق قيام الاتحاد تنظيما وتسوية لمسائل السكك الحديدية، إذ أقر القواعد العامة المطلوبة، وعهد لمؤتمر السكك الحديدية Railway Convention، الذي عقد في كيب تاون، في فبراير ١٩٠٩، ببحث التفاصيل. وقد توصل المؤتمر إلى اتفاق بتوزيع تجارة الرأند على الخطوط الحديدية، وفقا للظروف الاقتصادية من ناحية، وإرضاء المستعمرات المختلفة من ناحية أخرى، فنص على تخصيص ما بين ٥٠ إلى ٥٥٪ لخط خليج دالجوا، أقصر الخطوط، و٣٠٪ لخط ناتال، وعلى هذا يتبقى لخطوط مستعمرة الرأس الثلاثة ما بين ٢٠٪ إلى ١٥٪، على حسب ما ستناله مستعمرة موزمبيق، ورغم اعتراض هوفماير زعيم الأفريكانريين في مستعمرة الرأس فإن اتفاقات السكك الحديدية كانت تمهيداً طيباً للاتحاد السياسى الذي عقد لأجله المؤتمر الوطنى[٧٦].

ورغم هذه الاتفاقات لم تنته الخلافات. فحتى داخل المستعمرة الواحدة كان هناك صراع بين الأقاليم على الخطوط الحديدية القديمة والخطوط المزمع إنشاؤها. ففي مستعمرة الرأس دب الصراع بين الخطوط الحديدية إيست لندن وبورت إليزابيث وكيب تاون، كذلك فإن إكمال الخطوط الحديدية التي تربط بين دوربان كيمبرلى، عبر بليمفونتين مكن دوربان من منافسة مستعمرة الرأس في تجارتها الداخلية، وبخاصة تجارة كيمبرلى، حيث مناجم الماس، وذلك لأول مرة منذ إنشاء خط كيمبرلى. وقد هددت مستعمرة الرأس بتشييد سياج بطول حدودها ومنع دخول هذه الخطوط إلى أرضها. ولكن اتفاقا تم الوصول إليه لحماية مصالح الرأس عدة أعوام، قضى بإقرار توجيه تجارة كيمبرلى إلى موانئ مستعمرة الرأس. فهدأ ذلك من روع مستعمرة الرأس حكومة ومستوطنين[٧٧].

بعد تحقيق الاتحاد استمر اتحاد السكك الحديدية في الأقاليم الأربعة تحت إشراف حاكم عام الاتحاد، بمساعدة مجلس من ثلاثة مندوبين. وذلك لتجنب الآثار الضارة للتدخل السياسى في إدارة الخدمات العامة، وبالتالي صارت صراعات الخطوط الحديدية صراعات داخلية غير خطيرة، لا تثير مشاكل جمة بين البيض، الذين اتفقوا على أن المشكلة الأكثر خطرا في مواجهة جنوب أفريقيا البيضاء هى مشكلة جنوب أفريقيا السوداء [٧٨].

٣- النقل النهري:

لم تكن لأنهار المستعمرة أية أهمية ملاحية تذكر، ولم تكن لها قيمة في النقل التجاري بسبب سرعتها وقصرها، وعدم عمقها [٧٩].وحتى في الأوقات التي يرتفع فيها منسوب المياه في الأنهار القليلة الصالحة للملاحة، لا يكون ذلك إلا لعدة أميال في كل منها [٨٠]. ولكن هذا لم يمنع من

أن بعض أنهار المستعمرة ساهمت بقدر قليل من تيسير النقل المحلى المحدود في المستعمرة [٨١]. وأهم هذه الأنهار كان في المنطقة الشرقية التي كان يمكن أن تدخلها السفن الصغيرة[٨٢].

٤- النقـل البحـري:

كان موقع مستعمرة الرأس الاستراتيجي، كمحطة هامة على الطريق البحرى بين الشرق والغرب، سبباً في تزايد أهمية النقل البحرى. وقد ازدادت أهميتها هذه في ظل الاحتلال البريطاني لها، والوجود البريطاني في الهند. ورغم أن افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية حول الجزء الأكبر من تجارة الشرق والغرب عن المستعمرة، فإن هذا لم يكن له وقع الكارثة، كما كان متوقعا، بفضل كشف الماس، الذي قدم تعويضا طيبا عن تحول التجارة عن موانئ المستعمرة، وبفضل استمرار تدفق السلع البريطانية إلى المستعمرة، التي كانت المصدر الأساسي لنقل السلع الحضارية إلى الجنوب الأفريقي [٨٣]. وكان النقل البحرى، على هذا مهماً جداً لمستعمرة تمتد أمامها مياه محيطين بإمكانياتهما للصيد والخدمة التجارية[٨٤].

امتد ساحل المستعمرة بين مصب نهر الأورنج غربا إلى مصب نهر أومتامفونا Omtamvuna، في الشرق، لمسافة نحو ألف وأربعمائة ميل تقريباً[٨٥]. ولم تكن سواحل المستعمرة، بل وسواحل جنوب أفريقيا الأخرى أيضاً، صالحة لاستقبال السفن، لأنها كانت في جزء منها رملية ممتدة، لا توفر العمق المطلوب للميناء [٨٦]. وكانت في الجزء الآخر منها صخرية وعرة، لا تتوفر فيها الرؤوس الصالحة لرسو السفن. وحتى حين تتوفر هذه الرؤوس وتمتد الخلجان، تكون واسعة مفتوحة معرضة لتيارات المحيط ورياحه وعواصفه، وبذا لا تصلح لرسو السفن [٨٧]. وأهم موانى المستعمرة من المنطقة الغربية هى بورت نولوث Port Nolloth، وكيب تاون وسيمونز باى وخليج موسيل Mossel Bay، وكنيسنا Knysna، وبورت إليزابيث وإيست لندن وسانت جون. وهناك موانى أقل أهمية مثل بورت بوفورت وخليج بليتبرج Plettberg Bay، ثم موانى مغمورة كخليج لامبرت Lambert Bay سومرست ويست ستراند Somerset West Strand، وخليج سانت هيلانة وخليج سلدنا وخليج كامبس Camps Bay، وخليج هوت Hout Bay، وهيرمانزبيترزفونتين Hermanspetrustfontein ونهر ستورمز Storms River [٨٨]. ولم تكن هذه الموانئ عميقة تسهل استقبال السفن، فيما عدا ميناء خليج سلدنا. ولكن قيمته كميناء تتضاءل بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، بسبب وقوعه على الساحل الغربى، بعيدا عن مناطق الاستيطان، ولكنه، فيما بعد صار مركزاً تجارياً وجمركياً محلياً. وكذا لم يصلح غيره من الخلجان، لاسيما رود وول Roodwall وهوندكليب Hondklip. ولذا كان لابد من إنشاء الموانى الصناعية [٨٩].، وعلاج عدم عمق الساحل وضحالته وإعداد خرائط للأعماق، حتى لا يعوق هذا إبحار السفن[٩٠].

وأما مياه المحيط أمام المستعمرة فكانت من أكثر أماكن العالم شهرة، بارتفاع أمواجها حتى كانت مصدر خوف البحارة من غرق سفنهم، وذلك حتى في خليج تيبل ذاته قبل إنشاء حواجز الأمواج. وقد أثرت التيارات البحرية على الملاحة البخارية، لاسيما تيار أجولاس Agulhas Current، الذي أرغم السفن المتجهة شرقا على التزام الساحل. والمتجهة غربا على التوغل داخل المحيط. وتيار أجولاس دافئ لأنه قادم من جهة خط الاستواء، أما تيارا انتركتيك وبنجويلا فهما باردان، ولذا فهما عند التقائهما بالتيار الدافئ، حول رأس الرجاء الصالح، يجعلان الملاحة غير مأمونة. والأمر مماثل بالنسبة للرياح. فتلزم السفن التي تجوب عباب المحيط الهندى جنوب خط عرض ٤٠ درجة وتعتبر كيب تاون ملاذها. أما في رحلة العودة فإن السفن تسير حول خط عرض ٣٠ درجة وتتجه مباشرة إلى دوربان [٩١].

وعلى الرغم من وقوع المستعمرة على طريق الشرق الهام بالنسبة لبريطانيا فقد كانت الخرائط البحرية قديمة، وبخاصة خرائط الساحل الغربى للمستعمرة، وترجع إلى عصر ما بعد الاحتلال البريطاني للمستعمرة مباشرة. ومن ثم اعتمد البحارة على خبرتهم في الإبحار حول سواحل المستعمرة [٩٢]. ولكن الأمر اختلف بالنسبة للساحل الشرقى للمستعمرة، حيث كان كثير الأهمية، لقربة من مدغشقر، حيث كانت توجد سفن حربية لمراقبة الفرنسيين فيها. ومع ازدياد الأهمية الاقتصادية لجنوب أفريقيا بدأت العناية بالموانئ. وقد كان لكل ميناء مجلس يضم مهندسين لإصلاح السفن، ومهندسين متخصصين في الشحن والتفريغ وإدارة مالية تراجع بنود الإنفاق المالي وتكاليف الشحن والتفريغ والجمارك [٩٣].

وقد بدأت في منتصف القرن التاسع عشر عملية كبيرة تهدف إلى تأمين الملاحة في خليج تيبل، حيث كانت السفن تتحطم باستمرار، وذلك ببناء حاجز الأمواج العظيم. وقامت عربات الثيران بنقل الصخور لبناء هذا الحاجز، الذي جعل الميناء مأموناً، حتى في فترة الخطر في الشتاء. وقد حمل الميناء اسم دوق ساكس كوبرج Duke of Saxe-Coburg، أمير الفريد فصار يسمى بورت فرانسيس Port Francis، ابتداء من ١٧ سبتمبر عام ١٨٦٠. وقد بدأت عملية مشابهة لإنشاء حاجزي أمواج أمام ميناءي بورت إليزابيث وإيست لندن. ولكن حدثت فيهما أخطاء هندسية أدت إلى إهدار كثير من الأموال. وقد أنشئ، حوالى هذه الفترة، عدد كبير من الفنارات البحرية بطول الساحل لإرشاد السفن [٩٤].

وقد أدت هذه الإجراءات إلى تأمين الموانئ الثلاثة الرئيسية، وبخاصة خليج تيبل الذي صار واحدا من المراسى الهادئة على مستوى العالم، بفضل التجديد المستمر لحاجز الأمواج والإشراف

الهندسي من قبل المسئولين البريطانيين [٩٥]. وبعدما كانت السفن تفرغ شحناتها في قوارب Surfboat، صارت ترسو داخل حوض شبه مغلق، لا يقل عن نظيره في إنجلترا، يمتد فيه رصيف طويل، ثم تتولى الأوناش البخارية تفريغ شحنات السفن داخل عربات سكك حديدية. وتوفر لكل ميناء حوض جاف لإصلاح السفن، وفق نظام دقيق، وتحت إشراف خبراء أكفاء[٩٦]. وقد توالت التطويرات في الموانئ لملاحقة التطور العالمي في حجم السفن. ونشطت مجالس الموانئ في خدمة الشحن والتفريغ، وتشكل أيضاً مجلس للتجارة اهتم كثيراً بمسائل البحرية والموانئ، والسفن والنقل إلى أوروبا، ونظم كافة الخدمات اللازمة في الميناء لتسهيل حركة التجارة، الصادرة والواردة [٩٧].

وقبل إنشاء حوض إصلاح السفن كانت شركة Patent Slip Co.، تتولى الإشراف على إصلاح السفن وشحن وتفريغ البضائع، حتى قرر الحاكم العام وودهوس، في يوليو ١٨٦٨، تولى كافة جوانب هذه العمليات، بمعرفة الإدارة الحكومية للمستعمرة، على أن تبقى أمور معينة تحت إشراف الشركة لمدة ستة وعشرين عاما كامتياز خاص. وقد استمرت الشركة تقدم كافة المساعدات في نطاق عملها في الميناء [٩٨].

وقد ضمت بريطانيا للمستعمرة جزر جوانو Guano Islands، بين عامى ١٨٦١ و ١٨٦٦. وهذه الجزر تواجه ساحل جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا فيما بعد). وقد راحت الزوارق البحرية تذرع المسافة بينها وبين المستعمرة كثيرا، مما مهد لسفن الصيد السبيل فحذت حذوها [٩٩]. وجاهدت حكومة مولتينو لضم خليج والفيش، بعدما درجت بريطانيا على توجيه سفنها الحربية إليه، لتقديم العون إلى المبشرين الألمان العاملين بين القبائل الأفريقية الواقعة وراء الظهير البرى لهذا الخليج. وقد اتخذ برلمان المستعمرة قراراً بضم هذا الخليج، الواقع على ساحل جنوب غرب أفريقيا إلى المستعمرة، وذلك في عام ١٨٧٥. ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على هذا حتى مارس ١٨٧٨ [١٠٠]. وفيما بعد التوسع الألماني في جنوب غرب أفريقيا صار ميناء خليج والفيش محاطاً بالأراضي الألمانية، وكان يحكمه موظف الجمارك غالبا [١٠١]. وقد ساعد ضم هذا الخليج إلى المستعمرة على فتح مجالات صيد الأسماك، وقد استعانت المستعمرة بالخبرة الأمريكية في هذا الصدد، في الثمانينات من القرن التاسع عشر، مما أدى إلى زيادة دخل المستعمرة[١٠٢].

أدت كل هذه المجهودات، بالإضافة إلى خضوع المستعمرة للحكم البريطاني، إلى ارتباط المستعمرة بالقاطرة الأوروبية، فاستطاعت الوصول إليها بسلعها، على الرغم من طول المسافة، وارتفاع أسعار النقل بالتالي [١٠٣]. وفضلاً عن الرحلات التجارية للسفن بين المستعمرة وكل من

بريطانيا والهند، وبقية أنحاء الإمبراطورية البريطانية، فقد ارتبطت المستعمرة ببريطانيا بخطوط بحرية منتظمة، كانت تنقل البريد فيما بينهما. وقد تنافس في هذا خطان بحريان لشركتين بريطانيتين وهما خط الاتحاد The Union Line، وخط كاسل The Castle Line، وقد كانت هناك سفينة تغادر ميناء كيب تاون متجهة إلى إنجلترا، مرة كل أسبوع وذلك وفق الاتفاق بين الشركتين وحكومة المستعمرة، بتوفير خدمة بريدية أسبوعية، مع رحلة إلى لندن، كانت تستغرق اثنين وأربعين يوماً في الستينات، وصارت خمسة وعشرين يوما في الثمانينات ثم صارت تتناقص مع تقدم الملاحة[١٠٤]. وفى نهاية القرن التاسع عشر صارت هناك رحلة يومية بين كيب تاون ولندن، وصارت السفن البخارية التي لا تقل عن مثيلاتها في الدول المتقدمة، سوى عابرات الأطلنطي، تغادر خليج تيبل يوميا إلى سوث امبتون لمسافة ستة آلاف ميل، تقطعها في ستة عشر يوماً، حاملة مئات الأطنان من الخطابات والكتب والصحف والطرود التجارية والبريدية، رائحة بها غادية. وكانت تكلفة طابع البريد للخطاب سنتين اثنين. وتولت خمسة خطوط ملاحية العمل بين إنجلترا والمستعمرة للخدمة البريدية للرحلات والأسفار البحرية والتجارية [١٠٥].

٥- البريد والتلغراف:

مثلما تم تنظيم الخدمة البريدية الخارجية بواسطة السفن البخارية، جرى تنظيم الخدمة البريدية الداخلية، وقد ارتبطت كل قرية ذات أهمية مناسبة بالعاصمة والمدن الهامة، بعربات البريد ذات الجياد، للقرى التي لا تمر بها الخطوط الحديدية[١٠٦]. وقد كانت هذه ميزة مستعمرة الرأس، منذ كشف الماس، بعد عهد من التأخير والتمزق، بسبب بطء البريد مما أدى إلى مشاكل جمة على تخوم المستعمرة، لتأخر علم حكومتها، بما يجرى في المناطق البعيدة، وهذا أيضاً يقدم تفسيراً للمحاولات التي قام بها قادة الإقليم الشرقى للانفصال عن المستعمرة[١٠٧].

كان مدير عام البريد Postmaster General، في كيب تاون مسئولاً عن الإشراف على توزيع البريد، والإشراف على المكاتب المنتشرة في مختلف أقاليم المستعمرة وأقسامها، والبريد القادم من أوروبا أو جمهوريتي البوير. وكان حريصاً على عدم مناقضة شروط اتحاد البريد The Postal Union [١٠٨].

وفى عام ١٨٥٧، اقتضت الضرورة العسكرية ربط كيب تاون، مقر المندوب السامى، بسيمونزتاون، القاعدة البحرية البريطانية، بأول خط تلغرافي في جنوب أفريقيا. وقد افتتح العمل فيه في أبريل ١٨٦٠، وفى الإقليم الشرقى مد خط تلغرافي يربط كينج ويليامزتاون

بميناء إيست لندن، في كافراريا، وبدأ العمل في أوائل عام ١٨٦١.واكتمل القسم الأول من الخط التلغرافي بين بورت إليزابيث وجراهامزتاون في ٢ يناير ١٨٦٢. ثم افتتح خطها مع كيب تاون في ٨ يناير ١٨٦٤. وفيما عدا خط سيمونزتاون- كيب تاون شبه العسكري كانت خطوط التلغراف مملوكة لشركة تلغراف رأس الرجاء الصالح المحدودة :Cape of Good Hope Telegraph Co. Ltd، التي قامت بتحديد أسعار الرسائل البرقية بين مسافات المستعمرة، وحصلت على الموافقة الحكومية عليها. وقد أبرقت ١٣٤٥٦ رسالة في عام ١٨٦٤، ١٩٦٣٧ رسالة في عام ١٨٦٥، و٢٧٣٧٢ رسالة في عام ١٨٦٦. وهكذا وقد آلت الخطوط إلى ملكية الحكومة منذ عام ١٨٧٢[١٠٩]. وبدأت بعد هذا عملية مد خط تلغرافي بحذاء الخط الحديدى بين كيب تاون وولينجتون، وقد أدارته شركة السكك الحديدية، حتى اشترته الحكومة أيضاً[١١٠].

تتابعت، بعد هذا، خطوط التلغراف،لتربط بين أنحاء المستعمرة بعضها ببعض، وتربط المستعمرة بقلب أفريقيا، بحذاء السكك الحديدية الحديثة. فكان يمكن معرفة ما يدور في بولاوايو وسالسبورى، في روديسيا في نفس الليلة في كيب تاون. وامتدت خطوط التلغراف أيضاً إلى مستعمرة ناتال [١١١]. وإلى جانب تغطية المستعمرة بشبكة التلغراف هذه امتدت ثلاث خطوط من الكابلات تحت مياه البحر، أولها تحت مياه الساحل الشرقى، والآخران تحت مياه الساحل الغربى، لتربط ثلاثتها المستعمر بأنحاء العالم، بالتالي، عن طريق كيب فرد Cape Verde. وكان هذا يعنى معرفة كل حدث ذى بال يقع في كيب تاون في نفس اليوم في ملبورن ولندن ومونتريال[١١٢]. وكانت المستعمرة تدفع سنوياً، مبلغ خمسة عشر ألف جنيه، نظير الخدمات التلغرافية، التي تقدم لها، والمتمثلة في ربطها بالعالم عن طريق خطوط الإمبراطورية البريطانية[١١٣].

المراجـــع

(1)C.O. 48. 512, P. 161. Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 302.

(2)Serton, P.: Op. Cit., P. 6.

(3)Ibid.

(4)C.O. 879. 46. 378.

(5)Serton, P.: Op. Cit., PP. 6-8.

(6)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 505.

(7)C.O. 48, 444, PP, 129-387.

(8)Mandelbrote, H.J: Op. Cit., P. 387.

(9)C.O. 879. 46, P. 16.

(10)Ibid , P. 18.

(11)Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., P. 374.

(12)C.O. 48. 444, P. 108.

(13)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 353.

(14)Ibid. , PP. 247-248.

(15)C.O. 48. 512, P. 160.

(16)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 248-250.

(17)C.O. 48, 442, PP. 39-40.

(18)Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 461.

(19)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 253.

(20)C.O. 879. 46, P. 379.

(21)Wrench, Johk Evelyn: Op. Cit., P. 189.

(22)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 508.

(23)C.O. 879. 45, P. 166. Wrench, John Evelyn: Op. Cit., P. 189

(24)Serton, P.: Op. Cit., P. 6.

(25)C.O. 48. 772, 533, PP. 207-208.

(26)C.O. 879. 46, P. 231.

(27)Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 385.

(28)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 505.

(29)Serton, P. : Op. Cit., P. 6.

(30)De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor In South Africa, P. 61.

(31)C.O. 879. 46. PP. 378-379.

(32)Walker E.A.: Op. Cit., PP. 441-443.

(33)Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 332-465.

(34)De Kiewiet, C.W.: A History of South Africa, PP. 98-99.

(35)Walker, Eric. A.: Op. Cit., P. 304.

(36)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 341.

(37)Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 461.

(38)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 341-342.

(39)Hofemeyr, J.H.: Political Development, P. 499.

(40)C.O. 879. 45, P. 246.

(٤١)كان هذا التحول الاقتصادي بداية السيطرة الغربية على القارة الافريقية في عصر الاستعمار انظر
C.O. 48. 444, PP. 701-708

(42)De Kiewiet, C.W.: A History of South Africa, P. 99.

(43)Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 311.

(44)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 335.

(45)De Kiewiet, C.W. : Op. Cit.,P. 91.

(46)Headlan, Cecil: Op. Cit., P. 461.

(47)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 350-397.

(48)Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 464.

(49)C.O. 879, 46, P. 436 And C.O. 48. 512, P. 103.

(50)C.O. 48. 772, 533, P. 122.

(51)C.O. 879. 45. P. 128, No. 238.

(52)C.O. 48. 48. 512, PP. 46-47.

Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 533.

(53)Ibid., P. 534 And Walker, E.A.: Op. Cit., P. 412.

(54)C.O. 879. 46, PP. 160-2 Ecnclosure 2 in No. 125.

(55)Hofemeyr, J.H.: Op. Cit., PP. 513-535.

(56)Headlam, Cecil: Op. Cit.,P. 535.

(57)Lockhart, J.C. And Woodhouse, G.M.: Op. Cit., P. 194.

Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 550.

(58)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 414, 416.

(59)Ibid. P. 444.

(60)Idme.

(61)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 414-416-444.

(62)Phimister, I. R. : Albuvial Gold Mining And Trade In Nineteenth Century South Ce - tral Africa, P. 452, (The Journal of African History, Vol. Xv, 1974, No. 3)

(63)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 444-445.

Headlam, Cecil And Walker, Eric A.: The Problem of Co-Operation (B), P. 571.

(64)C.O. 879. 45, P. 11.

(65)Headlam, Cecil And Walker, Eric. A.: Op. Cit., P. 573.

(66)C.O. 879. 45, PP. 10–11.

(67)C.O. 879. 45, PP. 10–12. Theal, G.M.: Op. Cit., P. 447.

Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 452.

(68)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 482.

Headlam, Cecil And Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 576–584.

(69)C.O. 879. 46. P. 265, And Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 453.

(70)Waljer, Eric A.: Op. Cit., P. 453.

(٧١)السيد على أحمد فليفل : المرجع السابق، الفصل الثامن عن سقوط جمهورية جنوب أفريقيا

(72)C.O. 879. 46, PP. 265–267. Walker Eric A.: Op. Cit., PP. 505–506.

(73)C.O. 879. 46, P. 576, No. 556. P. 603, No. 586.

(74)Leconfield, Lord: The Formation of the Union, P. 639.

(75)Ibid., P. 641. Walker Eric A.: Op. Cit., PP. 508–515.

(76)Ibid. P. 520.

(77)Imde. PP. 521–529.

Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 651–653.

(78)Leconfield, Lord : Op. Cit., PP. 652–655.

(79)Ibid. P. 652.

(80)Imde. PP. 653–655.

(81)Hogland, Jim: Civilization In Conflicat., P. XXXI.

(82)Serton, P. : Op. Cit., P. 8.

(83)C.O. 879. 46, P. 581, No. 571.

(84)C.O. 48. 512, P. 160.

(85)Kingsnorth, C.W.: Africa South of the Sahara, P. 68.

(86)C.O. 48. 441, P. 334.

(87)C.O. 879. 46, P. 581, No. 571.

(88)Ibid., P. 355.

(89)Serton, P. : Op. Cit., P. 3.

(90)C.O. 879. 46, P. 581, No. 571.

(91)C.O. 879. 46, P. 581. Serton , P.: Op. Cit., P. 3.

(92)Ibid, P. 355.

(93)Serton, P.: Op. Cit., PP. 3-4.

(94)C.O. 879. 46, P. 355.

(95)C.O. 48. 444, PP. 91-94.

(96)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 342.

Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 245.

(97)C.O. 48. 444, PP. 91-94.

(98)Ibid., P. 406. Theal, G.M.: Op. Cit., P. 465.

(99)C.O. 48. 441, PP. 246-247.

(100)C.O. 48. 442, P. 147 And C.O. 48. 512, P. 114.

(101)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 331-437.

(102)C.O. 48. 442, PP. 153-155.

(103)C.O. 879. 46, P. 581, No. 571.

(104)Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 466-467.

(105)C.O. 48, 444, PP. 358-362.

(106)Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 303-353.

(107)C.O. 879. 45, P. 20, No. 30.

Theal, G.M. : Op. Cit., P. 465.

(108)C.O. 879. 45, P. 146, No. 347.

Theal, G.M.: Op. Cit., P. 505.

(109)Walker, E.A.: Op. Cit., P. 244.

(110)C.O. 879. 45, PP. 28029.

(١١١)انظر خريطة التلغراف في جنوب أفريقيا في ٢١ اكتوبر ١٨٦٨.

C.O. 48, 442, PP. 217-217- 222.

(112)Ibid . PP. 220.

(113)C.O. 879. 45, P. 192.

الفصل الخامس

التجارة والحالة المالية
في مستعمرة رأس الرجاء الصالح

أولاً- التجـارة :

كانت مستعمرة الرأس تنتمي إلى هذا النوع من المستعمرات الذي تفوق أهميته الاستراتيجية، كمحطة على طريق الشرق، أهميته الاقتصادية، بمعني أنها لم تمثل النمط التقليدي من المستعمرات التي تستولي عليها الدولة الاستعمارية للاستيلاء على موادها الخام اللازمة لمصانعها، ثم تقوم بإعادتها إليها مصنعه.

ولكن هذا لم يمنع المستعمرة من أن تجتهد في تصدير هذه المنتجات الأولية، واستيراد البعض الآخر وإعادة تصديرها إلى أوروبا. وقد ازدادت أهمية المستعمرة بعد كشف الماس، الذي نشط التجارة الداخلية والخارجية معاً [1].

١- التجارة الداخلية:

كانت تجارة المستعمرة الداخلية تقوم على نقل السلع الحضارية المستوردة من إنجلترا إلى التجمعات القبلية والاستيطانية. وقد أدي تشابه الإنتاج الأفريقي والإنتاج الأوروبي داخل المستعمرة من المنتجات الزراعية المختلفة، حيوانية ونباتية، إلى ضعف التبادل التجاري الداخلي،

بل والصراع بين الأقاليم من ناحية، والبيض والسود من ناحية أخري. والتجارة الداخلية كانت أحد الأسباب في الصراع الإقليمي بين شرق المستعمرة وغربها. ذلك أن قرب مواني الإقليم الشرقي من التجمعات القبلية الكثيفة والمنطقة الداخلية جعل عربات الثيران ثم قطارات السكك الحديدية، تصل إلى مخاضات نهر الأورنج قبل وصول عربات كيب تاون بأسبوعين كاملين في حالة العربات، وبنسبة مشابهة، وإن كانت أقل في حالات السكك الحديدية. ومن ثم طالب الشرقيون بالانفصال لمنع سلب المستعمرة على أيدي الهولنديين في الإقليم الغربي، الذين يلقون بعبء الضرائب كاملاً على الإقليم الشرقي(٢). وقد تعاظم دور الشرقيين البريطانيين في الغالب، بزيادة ثرائهم نتيجة تجارتهم مع المنطقة الداخلية من الجنوب الأفريقي(٣).

وإلى جانب هذا الصراع التجاري بين البيض في الإقليمين الشرقي والغربي كان هناك صراع من نوع آخر بين البيض والسود. لقد كان الأفارقة أقل خبرة في النواحي التجارية ، فهم ينتجون للاستهلاك ويكتفون بما ينتجونه، وقليلاً ما يبادلون شيئاً من منتجاتهم، مقابل ما ينتجه البيض. فإذا أرادوا الحصول على المنتجات الحضارية، فهم يلجئون إلى العمل لدي البيض للحصول على أجور قليلة يشترون بها هذه المنتجات. وبهذا كانت للبيض السيطرة التجارية الكاملة على الأسواق الأفريقية في المعازل أو التجمعات العمالية (٤). وكانت الحكومة تصدر تراخيص للأفراد والشركات لبيع السلع التي ينتجونها أو يستوردونها مقابل دفع رسوم هذه التراخيص والرسوم الجمركية، مما قدم للمستعمرة جزء هاماً من دخلها. وكان يحدد في الترخيص، أيام البيع والكمية المسموح بها والصنف المراد بيعه دون غيره من الأصناف (٥). على أن بعض القبائل الأفريقية بلغت درجة من النضج والتفهم للظروف الاقتصادية التي تعيش في ظلها، فنشطت في تنمية ثرواتها الزراعية والتجارية حتى شكلت منافساً خطيراً للبيض. وكان هذا تحولا لبعض الزراع الأفارقة أدخلهم دائرة التجارة والرأسمالية، بشكل محدود ومكنهم من الحصول على دخل من بيع منتجاتهم، اشتروا به مزيدا من الأرض (٦).

تمكن هؤلاء الزراع الأفارقة المنتجون من إغراق الأسواق، وبخاصة المدنية منها، بالحبوب والخضروات والجياد، وتصدير كميات كبيرة من الصوف، بعد أن حققوا اكتفاء ذاتياً، وقاموا بنقل منتجاتهم بوسائل النقل الخاصة أو على الخطوط الحديدية إلى أنحاء المستعمرة وخاصة كيمبرلي أو إلى الترنسفال عبر دولة الأورنج الحرة. ومن ثم رفضت القبائل المنتجة، لاسيما في الترانسكي أن يخرج أبناؤها للعمل لدي البيض (٧). وكان زعماء هذه القبائل يقومون، عملياً، بالإشراف على الحركة التجارية لمنتجات مزارعهم. وكانوا يحصلون، مقابل ذلك، على جزء من الربح. وقد

نجح بعضهم في فرض ضرائب منتظمة على المستوطنين البيض الذين كانوا يحضرون إلى منازلهم لشراء الماشية والعاج والجلود ، المتوفرة لدي الأفارقة من الصيد والقنص في بلادهم[٨].

وقد اجتهد المستوطنون البيض وحكوماتهم في محاربة تجارة السود ، ومحاولة القضاء على فائض الإنتاج لديهم، حتى لا ينافسوا التجارة البيضاء ، وعملت الحكومة على إدخال أنماط جديدة من الاستهلاك الترفي، ليعود هذا على البيض بالربح، وعلى الأفارقة بالخسران، و مد البيض منافذ التوزيع أمام المنتجات الأفريقية المصدرة خارج المنازل، وكانت هذه الإجراءات التقليدية سببا في تذمر الأفارقة وثورتهم، وكانت هذه الثورة بدورها حجة السلطات البيضاء لمزيد من القمع والقهر[٩].

وقد تأثر الإقليم الشرقي كثيراً بتسليم المستعمرة ميناء إيست لندن للحكومة البريطانية، لتقوم فيه حكومة مستقلة على نظام مستعمرة التاج برئاسة حاكم عام وهيئة قضائية مستقلة، وذلك في عام ١٨٦٠ ، وفي ظل عصر الجفاف في الستينات احتالت شركات بورت إليزابيث، التي كانت تتحكم في تجارة إيست لندن على حكومتها ، فيما يتعلق بالرسوم الجمركية، فكانت تدفعها في بورت إليزابيث، ثم ترسل بجل السلع المصدرة إلى كافراريا ، بعد ذلك عند طريق البر ، وليس عن طريق ميناء إيست لندن تجنباً لدفع الرسوم مرة أخري ، وبهذا بدأ الميناء يتدهور ، وتبعته أحوال كافراريا في انحداره نحو الإفلاس. وبالتالي لم تعد عاصمتها كنج وليامزتاون تملك من أمرها شيئاً ، وكان هذا أحد أسباب ضم كافراريا للمستعمرة فيما بعد، وتم ذلك رسمياً في أبريل من عام ١٨٦٦[١٠].

لنفس الأسباب التجارية جاء ضم ميناء سانت جون في سبتمبر١٨٨٤ ، على عهد وزارة أبنجتون، ذلك أن طريق العربات بين مستعمرة الرأس وناتال كان يمر بأرض الزعيم مكيكيلا Mquikela ، بدء من نهر الكي إلى حدود ناتال، وقد حاول هذا الزعيم أن يجبي المكوس على عربات مستعمرة الرأس ولكن أبنجتون ضم المنطقة لتامين تجارة المستعمرة. ووافقت الحكومة البريطانية على إجرائه هذا في يناير ١٨٨٥ ، بسبب المطامع الألمانية في هذا الجزء من الساحل الشرقي للجنوب الأفريقي [١١].

كان لضم خليج والفيش نفس الأثر التجاري، على صعيد التجارة الخارجية، وكان هذا الخليج الذي طوقته المستعمرة الألمانية في جنوب غرب أفريقيا ، مصدر دخل كبير للمستعمرة، كمنفذ لتصدير المنتجات البريطانية ومنتجات المستعمرة للقبائل الأفريقية التي تعيش وراء ظهيره

البري، فضلا عن عائداتها الجمركية[١٢]. وكانت كل هذه التوسعات دليلاً على حرص المستعمرة على الحفاظ على تفوقها الجمركي على حساب غيرها من الوحدات السياسية في جنوب أفريقيا، لا سيما مستعمرة ناتال البريطانية، التي كانت منفذاً للسلع البريطانية، مثلها مثل مستعمرة الرأس. ورفضت المستعمرة طلبات ناتال والترنسفال لقيام اتحاد جمركي لأن هذا سوف يفقدها دخلاً كبيراً[١٣].

وقد أدت الزيادة السكانية في مدينة كيمبرلي، العاصمة الماسية، إلى زيادة ملموسة في التجارتين الداخلية والخارجية [١٤]. فعلى الصعيد الأول، التجارة الداخلية، اتجه الزراع إلى توجيه منتجاتهم إلى كيمبرلي، لتغطية احتياجات العمال من المؤن والغذاء والكساء. وسرعان ما نشأت الحوانيت لتبيع للعمال الأفارقة والبيض، وتستقطع من مرتباتهم أثمان ما تبيع لهم. وبدء العمال الأفارقة يشترون ما لا عهد لهم بها من الأدوات الحضرية، كأدوات الحلاقة والزينة والفرش والمقاعد والأسرة، وما إلى ذلك [١٥]. وفوق هذا لم يعد الأفارقة طبقة من المزارعين، بل صاروا طبقة من أصحاب المرتبات، وجزءاً رئيسياً من الاقتصاد الرأسمالي الأبيض، جزء العمل الشاق والاستهلاك الواسع [١٦]. وقد انتشرت في المعازل الأفريقية الحوانيت التجارية التي يملكها البيض، والإنجليز منهم بصفة خاصة، واليهود منهم على وجه التخصيص. وقد استحوذ هؤلاء على الفائض النقدي المتبقي لدي الأفارقة، نتيجة بيعهم محصولاتهم وعملهم في المزارع البيضاء وكان الحصول على السلع الترفيهية، أو الخمور الرديئة، أحد بنود الإنفاق الهامة للأفارقة، بعد تسديد الضرائب للحكومة[١٧].

٢- التجارة الخارجية:

كانت مستعمرة الرأس هي همزة الوصل بين منتجات الجنوب الأفريقي والمنتجات البريطانية، بين المنتجات الأولية من صوف وخمور وجلود وعاج ثم ماس وذهب، مما تنتجه المستعمرة أو تستورده من جيرانها وتعيد تصديره، وبين المنتجات الصناعية كالملابس والأسلحة النارية والذخائر وأدوات الزينة والخرز، لتقوم بنقلها إلى داخل المستعمرة، والجنوب الأفريقي، حيث جمهوريتي البوير أو القبائل الأفريقية. وقد استفادت المستعمرة، علي هذا، من التجارة بفرضها الرسوم على عبورها لأرضها. وقد احتلت هذه الرسوم المركز الأول بين إيرادات المستعمرة في بعض السنوات، لا سيما عام ١٨٥٤، حين زادت الرسوم الجمركية إلى ستمائة ألف جنيه، مما يدل على مدي أهمية التجارة العابرة للمستعمرة لاسيما تجارة وسط أفريقيا، والمنتجات الاستوائية القادمة من ناتال [١٨].

ارتبطت علاقات التبادل التجاري في جنوب المستعمرة بمدي تقدم الاستيطان الأبيض انطلاقاً من مستعمرة الرأس، بعد الهجرة الكبرى عبر طريق المبشرين أو طريق الشمال العظيم وصولاً إلى المنتجات الاستوائية[١٩]. وقد حافظت المستعمرة على سيطرتها على هذا الطريق والطرق المؤدية إلى دولتي البوير والبانتوستانات المختلفة حفاظاً على طرق تجارتها مع هذه الدول جميعاً[٢٠].

وبفضل خضوع المستعمرة للحكم البريطاني ارتبطت بأوروبا بروابط اقتصادية قوية، وصارت البيوت التجارية في موانئ كيب تاون وبورت إليزابيث وإيست لندن تتعامل مع كبري البيوتات الأوروبية، وقد ترتبت على هذه قوة مركزها السياسي في المستعمرة[٢١]. بحيث ترجم ذلك إلى اشتراك كبار التجار في حكم المستعمرة، في تحالف وثيق مع المزارعين الأفريكانريين أقوي الأطراف في المستعمرة ، وسرعان ما انتقلت سطوة التجار إلى جمهوريتي البوير، حتى صارتا، مدينتين لمستعمرة الرأس، وصارت قطاعات كبيرة من أراضهما مرهونة للبيوت المالية في كيب تاون [٢٢]. وفي ظل العلاقات الاقتصادية التي ربطت المستعمرة ببريطانيا جري التنسيق بين الغرفة التجارية في لندن والغرفة التجارية في مستعمرة الرأس، وحققت الحكومة البريطانية مصالحها وعملت على تشجيع وزيادة التجارة البريطانية مع المستعمرة [٢٢]، وكانت المستعمرة من جانبها ترفض الانضمام إلى أية اتفاقية تجارية تعقد بين حكومة الإمبراطورية البريطانية وبين أية دولة أجنبية، إذا ما ظهر لها أنها ستلحق الضرر بمصالحها التجارية ، ومن هذا القبيل المعاهدة البلغارية البريطانية في عام ١٨٩٧[٢٣]. ثم معاهدة بريطانيا مع جمهورية أوروجواي، التي رفضت وزارة سبريج، في نفس العام، اعتبار المستعمرة طرفاً فيها بحكم خضوعها للحكم البريطاني[٢٤].

وقد ألغي برلمان المستعمرة التفضيل الممنوح للتجارة البريطانية، بعد منح الحكم الذاتي للمستعمرة، وكان هذا متمشياً مع مبادئ حرية التجارة التي سادت هذه الفترة، وكانت سياسة الحكومة البريطانية تؤثر على تجارة المستعمرة صعوداً وهبوطاً ، بتطبيق هذه السياسة، أو تعطيلها أو تنفيذ بعض جوانبها فقط[٢٥].

وقد نتج عن تطبيق سياسة حرية التجارة تصدير المستعمرة كميات كبيرة من خمورها إلى أوروبا ، رغم ارتفاع أسعارها، كما ازداد تصدير الصوف الذي صار عماد رخاء المستعمرة، قبل كشف الماس[٢٦]. وكذلك استغلت المستعمرة كارثة ذبح الماشية في عام ١٨٥٧ ، فزادت صادراتها من الجلود ، مما أدخل خزانة المستعمرة مبالغ لم تكن متوقعة، من جراء هذه الكارثة الأفريقية[٢٧]. وقد دأب الزراع على التعاقد مع وكلاء البيوت التجارية المحلية والبريطانية في توريد الماشية

والصوف والجلود والخمور، فيحتكرون شراء إنتاجهم لمدة سنوات، تتجدد حسب مصلحة كل من الطرفين[٢٨].

وقد أدت التحسينات التي أدخلت على الموانئ وربط المستعمرة بأوروبا برحلات منتظمة إلى زيادة حركة ونشاط تجارة الصادر والوارد[٢٩]. ولما صارت المستعمرة، بعد كشف الماس وازدحام كيمبرلي بأعداد ضخمة من العمال غير مكتفية ذاتياً في مجال إنتاج الغذاء،لاسيما الحبوب واللحوم، صار الاستيراد من الخارج ضروريا.ومع هذا كانت تفرض على الواردات رسوم جمركية مرتفعة، لصالح المزارعين الأفريكانريين. وكانت جهود الأحرار والتقدميين تهدف إلى خفض هذه الرسوم وإقرار سياسة حرية التجارة،لصالح سكان المدن [٣٠].

وبينما اضمحلت أهمية شبه جزيرة الرأس، كنقطة هامة على الطريق البحري إلى الهند نتيجة افتتاح قناة السويس،وتحول طريق التجارة والمؤن العسكرية إلى الهند إليها، بدأ الماس يقدم ليس تعويضاً عن هذه الخسائر الفادحة،بل أيضاً فائضاً مالياً نقل المستعمرة نقلة كبيرة سياسياً واقتصادياً[٣١].

كانت مستعمرة الرأس هي سوق السلاح والذخائر لجنوب أفريقيا، وكانت بذلك تملك عامل ضغط قوي على القبائل الأفريقية ودولتي البوير[٣٢]. فكانت تهدد بوقف إمدادات السلاح والذخائر أو قطع السلاح الصغيرة، لكي تنصاع القبيلة أو الدولة لطلبها وتستجيب لاتجاهها[٣٣]. وقد ازدادت تجارة السلاح بعد كشف الماس وتأسيس مدينة كيمبرلي، وأقبل كثير من محاربي القبائل على العمل في المناجم، لكسب أكبر قدر من المال، من أجل شراء بندقية، لتحسين أوضاع قبائلهم، إزاء جيرانهم البيض والسود معا[٣٤].

وإذا كانت تجارة السلاح سبباً في تجمع العمال الأفارقة في حقول الماس ، فإن البيض جمعهم شيء آخر، لقد جاءوا للمال والمال وحده، ومن أجل هذا تطور العمل في المناجم سريعا في ظل الشركات الاحتكارية، التي سيطرت على استخراج الماس والتجارة فيه، وقد أدي التطور الرأسمالي في حقول الماس إلى جلب الآلات الضخمة اللازمة لعمليات التعدين في مناجم الماس، بالإضافة إلى أدوات السكك الحديدية، وعلى هذا زاد دخل جمارك المستعمرة التي امتلكت أول خط حديديي إلى داخل الجنوب الأفريقي، والسيطرة على تجارة المنطقة جميعها بأنانية مفرطة، ولا ترعي سوي مصالحها[٣٥]. وكانت المستعمرة تصدر لدولتي الشمال الترنسفال والأورنج الخمور والعربات، فضلاً عن المواد الحضارية والأسلحة المستوردة من بريطانيا، وكانت تستقبل تجارة

الترنسفال، وبخاصة التبغ لتعيد تصديره، ففرضت عليه رسوماً جمركية عالية، ورفضت المستعمرة مراراً قيام أي اتحاد جمركي، لأنه سيهدد سيطرتها التجارية، فيما عدا الاستجابة لضغط الحكومة البريطانية بتعويض محمية باسوتولاند عن الضرائب الجمركية المرتفعة التي تفرضها المستعمرة[٣٦].

وهكذا كانت مصالح مستعمرة الرأس عقبة في سبيل التعاون الاقتصادي في جنوب أفريقيا، وقد حاول الرئيس كروجر التخلص من السيطرة التجارية لمستعمرة الرأس، بعد كشف الذهب، ولكنه احتاج، رغم ثراء بلاده إلى قرابة عشر سنوات لبناء خطه الحديدي مع خليج دالجوا، وتحيل تجارة الرائد إلى هذا الخط، فخسرت مستعمرة الرأس تجارة المنطقة الداخلية، ونجح كروجر في إثارة الصراع التجاري بين مستعمرتي الرأس وناتال البريطانيتين[٣٧]. وقد انضمت دولة الأورنج الحرة الأفريكانرية، في هذا الصراع التجاري إلى مستعمرة الرأس البريطانية، في حين كان الخط السياسي مخالفاً لهذا الخط الاقتصادي، فهناك تحالف سياسي بين الترنسفال والأورنج، بينما يجمع الحكم البريطاني مستعمرتي الرأس وناتال[٣٨]. وقد استرضى رودس دولة الأورنج، مثلما استرضي كروجر مستعمرة ناتال، فقام اتحاد جمركي بين مستعمرة الرأس ودولة الأورنج، بعدما اتخذت المستعمرة عدة قرارات سابقة، مثل حماية منتجاتها ضد السلع القادمة من وراء البحر، ومثل تخفيض الرسوم المفروضة على عربات البضائع المصدرة إليها، يعادل الفارق بين ضرائب ناتال المخفضة وضرائب مستعمرة الرأس المرتفعة، وذلك في عام ١٨٨٤[٣٩].

وقد حاولت مستعمرة الرأس مقاومة السيطرة التجارية للترنسفال، بعد مد خطها مع خليج دالجوا فعقدت سلسلة من اتفاقات الإعفاء الجمركي مع المستعمرات البريطانية الأخرى مثل باسوتولاند ومتابيليلاند – ماشونالاند، ومحمية بتشوانالاند ومستعمرة بتشوانالاند، وأخيرا مع ناتال في ظل الضغط البريطاني بعد خسارة جيمسون[٤٠].

وقد تمكنت مستعمرة الرأس من الإبقاء على تجارة وسط القارة بفضل استعمار شركة جنوب أفريقيا لروديسيا، ومد خط حديدي عبر بتسوانالاند إليها، مروراً مافيكنج وفرايبورج، اللتين تم ضمهما لمستعمرة الرأس في عام ١٨٩٥، وكان هذا نصراً للمستعمرة بعد سلسلة من الانتصارات الترنسفالية، في مجال الصراع التجاري، الذي لم يتوقف حتى بدأت المدافع دويها في حرب البوير[٤١].

على أن حدة الصراع التجاري خفت بفضل خضوع الدول البيضاء في الجنوب الأفريقي للحكم

البريطاني، وقد رفضت المستعمرات الأربع اتفاق الاتحاد الجمركي في بليمفونتين في عام ١٩٠٣، وأزيلت جدران الحماية الجمركية بينها وبين المحميات الوطنية، ومنحت السلع البريطانية أفضلية تجارية، وكانت هذه أول مزايا حرب جنوب أفريقيا للاستعمار البريطاني الذي لم يعد يعتبر المنطقة مكلفة اقتصادياً [٤٢]. ثم جرت، بعد هذا، تسوية خلافات السكك الحديدية، والصراع على تجارة منطقة التنافس بين الخطوط الحديدية للمستعمرات المختلفة، على نحو ما ذكر من قبل[٤٣].

ثانياً – الحالــة الماليــة:

١- العوامل التي أثرت في الحالة المالية:

١) لما كانت مستعمرة الرأس تخضع للحكم البريطاني فإن الانفاق العسكري البريطاني فيها كان كبيراً مما وفر للمستعمرة مبالغ طائلة ستجبر على إنفاقها لو لم تتواجد الحامية البريطانية، وقد ظلت بريطانيا مراراً على تقليل إنفاقها العسكري في مستعمراتها، وتبنت خطة بهذا الصدد، لكن الظروف حالت دون تطبيق الجزء الخاص بجنوب أفريقيا من هذه الخطة، وبالتالي، وقع على عاتق دافعي الضرائب البريطانيين تمويل عدد كبير من العمليات الحربية ضد القبائل الأفريقية، فيما عرف باسم حروب الكفار، كما أنفقت بريطانيا الكثير على ميناءي خليجي تيبل وسيمون لتيسير إيواء ومرابطة سفنها الحربية فيهما، لحماية طريق التجارة بين بريطانيا والهند[٤٤].

وكانت بريطانيا تضيق بالإنفاق العسكري، فتترك مستعمرة الرأس تواجه حرباً كاملة دون مساعدة منها، أو تحملها نفقات ليس من شأنها أن تتحملها أو تتركها في تحمل نفقات أخري، ومن ذلك تحميلها نفقات ضم مناطق عديدة ليس لها فيها مطمع كباسوتولاند وكافراريا، ولكن هذا كان جزءاً من خطة بريطانية للسيطرة على المواقع الاستراتيجية، والتي تخشي أن يمتد إليها الوجود البويري، ومع هذا رفضت بريطانيا أن تتحمل جزءاً من نفقات الضم والإدارة لهذه المناطق[٤٥].

تحملت المستعمرة أيضاً، نتيجة لخضوعها للحكم البريطاني، نفقات هامة، مثل منحة الأسطول والحامية، وهي منحة سنوية لا ترد، كانت تتزايد بمرور الأعوام[٤٦]. وتحملت المستعمرة نصيباً من نفقات حروب بريطانيه لا شأن لها بها، مثل حرب الزولو، وحروب داخل أرض المستعمرة، مثل حروب نزع السلاح في أواخر السبعينيات، وأخيراً أرغمت المستعمرة على ضم جريكوالاند الغربية مع تحمل المستعمرة لكافة ديونها[٤٧].

وعلى صعيد دخل المستعمرة الجمركي كانت المستعمرة تمنح بريطانيا تفضيلا جمركيا، حتى ألغاه البرلمان في عام ١٨٥٥[٤٨]. وقد حاولت الحكومة البريطانية الحصول على إعفاء جمركي لقواتها في المستعمرة وفي جنوب أفريقيا لا سيما لإمدادات الخمور والبيرة من المستعمرة إلى القوات البريطانية في بتشوانالاند، التي كانت حكومة المستعمرة تفرض عليها رسوماً جمركية عالية، وقد رفض رئيس الوزراء أبنجتون طلب الإعفاء على أساس أن من شأنه إقرار مبدأ ليس موجوداً فعلا في المملكة المتحدة[٤٩]. وقد وازنت المستعمرة خسائر دخلها العام، نتيجة خضوعها للحكم البريطاني، بالاستفادة من كل المعاهدات التي تعقدها الحكومة البريطانية مع الدول الأجنبية، فإن رأت فيها فائدة يمكن جنيها طالبت بأن تسري عليها بنود المعاهدة وإلا رفضت الخضوع لأحكامها[٥٠].

٢) تأثرت المستعمرة أيضاً بالوجود الاستيطاني الأبيض، وانقسامه إلى أغلبية أفريكانرية وأقلية بريطانية، ولما كان الأفريكانريون زراعاً، فإن حكام المستعمرة وحكوماتها راعوا جميعا أصواتهم الانتخابية بعدم فرض ضرائب على صادراتهم، وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية، وفشلت حكومات المستعمرة، التي ترأسها بريطانيين، في تعديل هذا الوضع وإقرار حرية التجارة[٥١].

٣) تأثرت المستعمرة بوقوعها على الطريق التجاري الهام بين بريطانيا والهند، ومرور خطوط السفن المحيطية بموانيها، مما جعلها نافذة الجنوب الأفريقي على الحضارة الأوربية ومنتجاتها، فكسبت من جراء هذا جزءاً هاماً من دخلها بفرض الرسوم الجمركية على تجارة الترانزيت ، ولكن المستعمرة البريطانية اضطرت إلى تحمل نفقات الخدمة البريدية مع إنجلترا، من ناحية أخري، على الرغم من أن هذه الخدمة كانت تخدم مصالح الإمبراطورية البريطانية[٥٢]. وإذا كان افتتاح قناة السويس قد أثر على أهمية موقع المستعمرة تأثيراً سيئاً، فأصبحت أهميتها كنقطة هامة على الطريق البحري إلى الهند، فإنه لم يحدث أن تلاشت هذه الأهمية أو دمرت[٥٣]. ذلك أن الماس قدم تعويضا ملائما، كما لم يتأثر العائد الجمركي بالتفضيل الممنوح للسلع البريطانية والذي تذبذب كثيراً، فقد كانت المستعمرة تعوضه بتشديد سياستها الجمركية وفرض ضرائب مرتفعة على تجارة المرور من المستعمرات والجمهوريتين، فنشرت المستعمرة رجال الجمارك، في كل ميناء ونقطة حدود، لمراقبة محاولات التهرب بعيداً عن نقاط المحاسبة الجمركية، وعهد إلى الحكام ورجال الشركة، في المناطق التي لا يوجد بها نقاط للتفتيش الجمركي، بالقيام بعمل رجال الجمارك[٥٤].

٤) تأثرت المستعمرة بوجود أغلبية أفريقية سوداء تخضع لحكم أقلية بيضاء متقدمة فنياً وعسكرياً، في ظل حكم بريطاني استهدف المحافظة على الأوضاع القائمة، مكرسا بذلك خضوع

الأفارقة للبيض، حتى لا يؤدي تغيير الموقف إلى مزيد من الإنفاق على الحملات العسكرية، التي يقع عبؤها على عاتق دافع الضرائب في بريطانيا، وإذا كان لوجود الأفارقة أثره في زيادة الإنفاق العسكري البريطاني، فإنه كان له مزاياه، فالأغلبية الأفريقية توفر العمل الرخيص، وتدفع جزء هاما من دخل المستعمرة، والمتمثل في جمع ضريبة الكوخ Hut Tax، والتي كانت تماثل عوائد المنازل لدي البيض، ثم ضرائب الرؤوس، التي كانت تفرض على كل أفريقي، ثم ضرائب أخري على رؤوس الماشية لديه، ثم رسوم استخراج تصاريح المرور أو تراخيص العمل، وضرائب البقاء في المعازل والغرامات القضائية التي تفرض على الأفارقة، بسبب خرق القانون الأبيض، والتشاجر، الذي كان شائعاً بسبب الانقسام القبلي(٥٥).

٥) تأثرت المستعمرة، أخيرا، بالتطور الذي حدث في الرأسمالية الغربية عامة والبريطانية خاصة، والمتمثل في الإقبال على تصدير رأس المال على هيئة قروض، بسبب وفرة رؤوس الأموال لديها، بعد حدوث زيادة في تمويل المصروفات الإنتاجية، والشركات الكبرى، بعد توفر الإنتاج نتيجة استخدام الآلات، ولهذا السبب يرجع النمو السريع الذي حدث في تنمية مناجم الماس(٥٦). فتوفرت العملة البريطانية من جميع الفئات في المستعمرة، وكان لهذا أثره أيضاً في قيام شركات الماس الكابية بتحمل مسئولية تنمية ذهب الرائد، فكان هذا أسرع من تنمية مناجم الماس، بفضل وجود شركات ورؤوس أموال جاهزة للعمل(٥٧). ومن ناحية أخري، كان يتم سحب العملة الفضية وصرف عملة جديدة بدلا منها، حتى لا يقبل المستحوذون على كميات كبيرة منها على صهرها، بسبب التزايد المستمر في القيمة الفعلية للفضة بالنسبة لقيمتها الاسمية، وكانت عملية الصهر هذه تحدث في الأقاليم الوطنية في الغالب(٥٨).

٢ – مصادر الدخل:

أثرت هذه العوامل جميعاً على الحالة المالية للمستعمرة سلباً وإيجاباً، ويمكن على هذا القول بأن يحمل مصادر الدخل في المستعمرة هي، الرسوم الجمركية، ورسوم بيع الأراضي والمضاربات والمزادات بيع الأراضي المصادرة والمستولي عليها، ورسوم الدمغة والبريد، ورسوم التقاضي(٥٩)، ورسوم التراخيص التي تعطي للأفارقة، كتراخيص المرور والعمل والبقاء في المعزل، ثم ضرائب العمل وضرائب الرأس والكوخ، ورسوم شهادات الميلاد، وتراخيص المناجم، والشهادات التعدينية، وضرائب النقل والضرائب التجارية المختلفة، وضرائب الدخل العام، وكان على كل مواطن أن يقدم إقراراً ضريبياً بما حقق من أرباح، أو يدخل مزرعته، وتتولي المحليات وإدارات الضرائب فيها، بحث هذه الأمور، على أن تقدم الإقرارات باسم حاكم الإقليم أي المندوب أو المأمور المدني(٦٠)،

وقد جاء الجزء الأكبر من الدخل، قبل الماس، من الرسوم الجمركية، وكانت إدارات الجمارك تنتشر في الموانئ، ومناطق الحدود على كل معبر أو نهر أو ممر، أو طرق العربات، أو السكك الحديدية الدولية[٦١].

٣- البنـوك :

انتشرت الحياة البنكية، في مستعمرة الرأس، عقب الثورة الصناعية في أوروبا وتوفر رؤوس الأموال في بريطانيا، بعد زيادة التمويل في مشروعاتها، وقد شجع هذا على إنشاء البنوك في المستعمرة[٦٢]، وفي عام ١٨٥٦، حين كانت جمهورية جنوب أفريقيا تجهل معني الخدمة المالية المنظمة، وحين كان بدولة الأورنج الحرة بنكان لا غير، كانت هناك سبعة عشرة بنكاً محلياً في مستعمرة الرأس، وبعد ستة أعوام أخري أي في عام ١٨٦٢، صار هناك ثمانية وعشرون بنكا في مستعمرة الرأس، وافتتح فرعان لبنكين بريطانيين وهما: بنك لندن وجنوب أفريقيا The London And South Africa Bank، وبنك استاندرد جنوب أفريقيا The Standard Bank of S.A.، الذي بدأ نشاطه أقوي باستيعاب البنك المحلي في بورت إليزابيث، وافتتح له فروعاً في الدولة الحرة والترنسفال وناتال وإن كان قد أغلق فرعه في الدولة الحرة فيما بعد، وافتتح له أيضاً فرعين في لورنزوماركيز، بموزمبيق البرتغالية[٦٣].

ولم يكن النشاط المالي قاصراً على البنوك المحلية والبريطانية، بل كان هناك نشاط مالي قامت به شركات المحاصة، التي كانت تمول مشروعات الأفراد، لاسيما ما تعلق منها بالمضاربات في الأرض، وبخاصة في مناطق المعازل الأفريقية(٦٤)، وفي نفس الفترة انتشرت أيضاً شركات التأمين بالمستعمرة[٦٥].

٤ - تطور الحالة المالية:

بينما شهد عقد الخمسينيات من القرن التاسع عشر رخاء اقتصاديا كان عقد الستينات عقد الجفاف والأوبئة، وقد زاد الأمر صعوبة، خلاله، حين حدث تعديل في سياسة تصنيع الملابس من الصوف، في مصانع يوركشير الإنجليزية، إذ صارت تطلب أصوافا طويلة التيلة، بدلا من أصواف مستعمرة الرأس، قصيرة التيلة، وبهذا قلت صادرات المستعمرة من الصوف، بحيث ظلت مخازنها ممتلئة بكميات كبيرة منها، في وقت اتجهت البنوك فيه إلى تقصير فترة سداد الدين، وفترة السماح، وقد أدي هذا إلى هجرة بعض المستوطنين إلى الأورنج والترنسفال هرباً من الجفاف

والديون والضرائب، التي زادها وودهاوس بعد نقص الدخل، لقلة الرسوم الجمركية، نتيجة ضعف الصادرات، ولم يحقق بنك استاندرد مستوي الفائدة التي اعتاد أن تحققها استثماراته، بل إنه لم يعلن عن أية فوائد في أحد الأعوام خلال فترة الستينيات[٦٦].

كانت المستعمرة تمر بأزمة قاسية، وتوقفت الأعمال العامة، ولم تقبل الحكومة البريطانية ضمان القروض اللازمة للمستعمرة، واضطر وودهاوس إلى الاستدانة على خزائنه الخاوية بشروط قاسية، وفي نفس الوقت بدأت الحكومة البريطانية تنفيذ مشروع نيوكاستال – كاردويل New Castle -Cardwell، لسحب جزء من حاميتها من المستعمرة، مما كان يعني زيادة نفقات الدفاع عن المستعمرة، وبدأت الحكومة، بتوجيه من البرلمان، في دمج بعض الإدارات، وإقالة بعض الموظفين، وإطالة ساعات عمل المتبقين، وخفض الإنفاق الحكومي، الذي كان يضطرد عاماً بعد عام، اعتماداً على القروض[٦٧]، وسن البرلمان البريطاني قانوناً يقضى بأن تضم مستعمرة الرأس إقليم كافراريا، فتحملت ميزانية المستعمرة نفقات إدارية جديدة، وعم فقر مدقع بالمستعمرة حكومة ومستوطنين وأفارقة[٦٨]، وكثر الخلاف، بالتالي، بين الحاكم العام وكبار الموظفين الماليين، وبين هؤلاء والبرلمان[٦٩]، وحاول وودهاوس توحيد دين المستعمرة والاتفاق مع الدائنين على كيفية السداد، وترتيب أولويات السداد، وتأجيل ما أمكن تأجيل سداده، وبخاصة ديون بلدية كيب تاون، التي كانت على وشك الإفلاس[٧٠].

وبرغم هذه المصاعب المالية اضطرت بريطانيا حكومة المستعمرة أن تقدم دعماً سنوياً من خزائنها، لباسوتولاند، التي كانت تتولي حكمها من الإمبراطورية البريطانية، كما حملتها مبلغا آخر هو ديون باسوتولاند كعضو في الاتحاد الجمركي[٧١]، وأقرت المستعمرة مبدأ الاستقلال المالي للأقاليم الوطنية التي تلقي الحكومة البريطانية مسئولية إدارتها على المستعمرة، تجنبا لتكرار مثل هذا الموقف[٧٢]، وعندما افتتحت قناة السويس كانت المستعمرة مدينة بمبلغ مليون ونصف مليون جنيه، كان ثلثاه مستحقاً لبريطانيا، وفرض الحاكم العام مزيدا من الضرائب غير المباشرة، مثل ضرائب النقل والبريد والتمغات والجمارك والقروض والتركات والبنكنوت والمنازل، وما إلى ذلك[٧٣].

وعندما انتهي الجفاف وبدأت بوادر التحسن في المحاصيل الزراعية تظهر اكتشف الماس، وما حل عام ١٨٧٠، حتى بدأت المستعمرة تنتعش في وقت كان يعتبر موعدا لإفلاسها، نتيجة افتتاح قناة السويس، ونجد ترجمة للموقف المالي في المستعمرة في سجلات بنك استاندرد، لقد كان أنجح البنوك في المستعمرة، بحيث ابتلع كثير من البنوك المحلية، خلال فترة الكساد في

الستينات، وصارت بخزائنه قرابة نصف العملة الموجودة في جنوب أفريقيا عام ١٨٧٠، وقد استتبع هذا التوسع الرأسمالي الكبير أن صار بنك حكومة مستعمرة الرأس، ومع بدء الاستثمار المنظم لمناجم الماس افتتح فرعاً جديداً في جريكوالاند الغربية، وخبت منافسة بنك لندن وجنوب أفريقيا له، ويلاحظ أن اندماج البنوك في المستعمرة، وهي بنوك محلية صغيرة، في بنك استاندرد البريطاني الكبير، جاء سابقا لعملية اندماج الشركات الصغيرة العاملة في تعدين الماس، بسبب ما تطلبه التعدين من حاجة إلى الآلات الضخمة والدقيقة، التي لم يكن بوسع صغار الرأسماليين الحصول عليها بإمكانياتهم المادية المحدودة[٧٤].

وفي الفترة التي أعقبت ضم مناجم الماس لمستعمرة الرأس أصيبت الشركات بزيادة التمويل، وبددت كثيرا من أموالها وجهودها على نزاعات الملكية، وأدى نجاح عمليات تهريب الماس إلى زيادة عرضه، وهذا، مع تنافس الشركات، أدى إلى تقديم قروض بضمان المناجم، ولكن لم يظل الأمر حتى أمكن للتكتلات الاحتكارية أن تحدد كمية الماس المعروض في الأسواق، وتقاوم عمليات التهريب، فثبتت أسعاره، وكان بوضع سيسل رودس، بعد سلسلة من الاتفاقات الاحتكارية أن يتحكم في ٢٠٪ من ماس جنوب أفريقيا[٧٥]، وكانت أبرز نجاحات رودس في هذا الصدد جذبه أموال بيت روتشيلد اليهودي إلى كيمبرلي، مما أدي إلى زيادة أعداد المستثمرين اليهود في جنوب أفريقيا[٧٦].

أدي دخل الماس إلى تغيير وضع المستعمرة، فاعتلت قمة النفوذ السياسي والاقتصادي في جنوب أفريقيا، وبسياسة تقوم على الأنانية وعدم التعاون سيطرت على دخل الجمارك والسكك الحديدية، في عقدي السبعينيات والثمانينيات وأغلب التسعينيات، وفرضت، رغم دخلها الضخم هذا، رسوماً جمركية مرتفعة على السلع المصدرة إلى الدّول الأخرى، وهدفت سياستها المالية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المال، بغض النظر عن رضا أو غضب الدول الأخرى، حتى وصلت مراكزها التجارية بأنها مشاكسة، ولا تراعي المجاملة[٧٧]، وبهذا سددت ديونها وقروضها لبريطانيا، بسهولة وسرعة في نفس الوقت[٧٨]، وتحملت مسئولية تنمية مناجم ذهب الرائد في جمهورية الترنسفال[٧٩].

بعد كشف الذهب وتنميته، وفي بداية التسعينات تعرضت مستعمرة الرأس للتضخم، بسبب الارتفاع الجنوني في أسعار أسهم مناجم الذهب، وتعرضت لهزة اقتصادية عنيفة كان أسوأ تأثيراتها من نصيب بنكي الاتحاد The Union Bank، ورأس الرجاء الصالح The Cape of Good Hope Bank، واهتز موقف بعض المستثمرين، وكثير من المستوطنين بالتالي[٨٠]، بيد أن

هذا لم يكن نصيب كل البنوك والمستثمرين، إن بنك استاندرد ، الذي كان يحسن استغلال الأزمات تمكن من توسيع دائرة نشاطه، وساهم في استثمار مناجم الذهب، ووزع قروضا كبيرة، حتى وصفت استثماراته بالتعدد واحتياطيه النقدي في الترنسفال بالضخامة، وافتتحت في نفس الفترة فروع لبنك أفريقيا وللشركة المصرفية الأفريقية The African Banking Corporation(٨١).

وقد تمكنت وزارة رودس من تخطي هذه العقبات، وتجاوز خسائر البنوك الضخمة في عام ١٨٩٠ ، وصدر القانون رقم ستة لسنة ١٨٩٠ ، والمسمي القانون المصرفي، لعلاج هذا التدهور(٨٢)، وسيطرت مستعمرة الرأس على سياسات السكك الحديدية في أوائل التسعينيات، طبقاً لاتفاق سيفرايت مع الترنسفال، والذي ضمنت مستعمرة الرأس بمقتضاه قرضاً للترنسفال مقابل تحكمها في أسعار النقل والرسوم الجمركية على الخطوط الحديدية عبر دولتي الأورنج والترنسفال، فنجحت، بالتالي، في تحديد كميات التجارة على الخطوط المنافسة، بيد أن دخلها المنتعش بدأ يهتز في أواخر عام ١٨٩٥ ، حين انتهي العمل باتفاق سيفرايت، وترنحت السيطرة السياسية للمستعمرة، بالتالي على جنوب أفريقيا ، وصادف هذا انتشار الجراد والطاعون بين الماشية والأمراض في كروم العنب بسبب الجفاف(٨٣).

وخلال حرب البوير عانت المستعمرة من توقف النشاط التجاري والتخريب في المزارع وتوقف العمل في مناجم الماس، وإعاشة اللاجئين وبيع المواد الزراعية لها(٨٤)، وقد أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى بنك استاندرد لجنوب أفريقيا ، وغيره من البنوك التي لها فروع في الترنسفال والأورنج، بعدم التعامل مع بنوكهما أو حكومتهما ، وإلا عُدّ المسئول عن ذلك خائناً ، فقرر البنك عدم إجراء أية عملية تجارية أو مالية تخص المؤن أو تدعم الموقف المالي للدولتين(٨٥).

المراجـــع

(1)Brett, R.: A History of the British Empire and Commonwalth, p. 282.

(٢)ميشيل أغيا: تاريخ الترنسفال، القاهرة، ١٩٠١، ص ١٠.

(3)De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor in South Africa, p. 56.

(4)Troup, F.: South Africa, p. 112.

(٥)زاهر رياض (دكتور) : جنوب أفريقيا، ص ١٣.

Pollock, N.C. and Agnew, S.: A Historical Geography of South Africa, pp. 126-127.

(6)Theal, G.M.: Op. Cit., p. 380.

(7)Pollock, W.C. and Agnew, S.: Op. Cit., p. 128.

(8)Ibid., p. 129.

(9)Wilson, Monica, And Thompson, Leonard: The Oxford History of South Africa, p. 426.

(10)Pollock, W.C. and Agnew, S.: Op. Cit., p. 129.

(11)Cloete, S.: Op. Cit., p. 63.

(12)C.O. 879. 45, 686.: Op. Cit., p. 123. No. 200.

(13)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 271.

(14)Marlowe, J.: Op. Cit., p. 92.

(15)Cloete, S.: Op. Cit., p. 33.

(16)C.O. 879. 46.: Op. Cit., pp. 535-536.

(17)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 271.

(18)Wilson, Monica and Thompson, Leonard: Op. Cit., p. 425.

(19)Theal, G.M.: Op. Cit.,P. 380.

(20)Wilson, Monica and Thompson, Leonard: Op. Cit., p. 426.

(21)Denoon, Donald: Op. Cit., p. 60.

(22)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 96.

(23)Saehs, A.: Justica in South Africa, p. 76.

(24)Cloete, S.: Op. Cit., pp. 27 and44.

(25)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 126.

(26)Denoon, Donald: Op. Cit., p. 62.

(27)Jones, A.K.: Op. Cit., p. 86.

(28)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 187.

(29)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 281.

(30)Ibid. p. 283.

(31)Cloete, S.: Op. Cit., p. 74.

(32)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 286.

(33)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 129.

(34)Cloete, S.: Op. Cit., pp. 93-94.

(35)Kruger, P.: Op. Cit., p. 19.

(٣٦) كانت مهمة جروبلر التي كلفة بها رئيسه كروجر هي عقد اتفاقية سلام مع لوبنجويلا ملك المتابلى لتحقيق قدر كبير من النفوذ لجمهورية جنوب أفريقيا ، وقد أفسد رودس خطة كروجر هذه. أنظر تفصيلات ذلك والتطورات التي ترتبت عليه في الفصل الثالث» قضية الأجانب الوافدين» من رسالتنا للماجستير .

(37)Kruger, P.: Op. Cit., pp. 214-215.

(38) Ibid. p. 13.

(٣٩)حول نقص الأرض Land Hunger أنظر تفصيلات أخرى في شوقي الجمل (دكتور) : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، ص ٢٧٠.

- Cloete, S.: Op. Cit., p. 15. and Wilson, James A. Op. Cit., p. 274.

(40) Ibid. p. 63.

De Kiewit, C.W.: Op. Cit., pp. 899-100.

(41)Ibid., p. 99.

(42)Cloete, S.: Op. Cit., pp. 173 and 177.

(43)Wilson, Monica and Thompson, Leonard: Op. Cit., p. 425.

(44)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 239.

(45)Sachs, A.: Op. Cit., p. 69.

(46)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 102.

Cloete, S.: Op. Cit., p. 55.

(47)Theal, G.M.: Op. Cit., p. 382.

(48)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 291-222.

(49)Flint, John, E.: The Cambridge History of Africa, p. 388.

Theal, G.M.: Op. Cit., pp. 259-260.

(50)Selby, J.: Op. Cit., p. 104.

(51)Theal, G.M.: Op. Cit.,p. 364.

(52)Cloete, S.: Op. Cit., p. 62.

Gross, F.: Op. Cit., p. 100.

(53)Bell, K.N. and Morrell, W.P.: Select Documents on British Colonial Policy, p. 495.

(54)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 463 and 466.

(55)C.O. 879. 56.: Op. Cit., p. 10.

(56)Marais. J.S.: Op. Cit., p. 5.

(57)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 413.

(58)Kruger, P.: Op. Cit., p. 204.

Gross, F.: Op. Cit., p. 134.

(٥٩) دونالد وايدنر، ترجمة شوقى الجمل (دكتور) وعلى أحمد فخرى: تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء، الجزء الثانى، ص ٣٢٧.

(60)Walker, e.a.: OP. CIT., P. 413.

(61)Cloete, S.: Op. Cit., p. 183.

(62)C.O. 879. 45.: Op. Cit., p. 31, Enclosure 20 in No. 48.

(63)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 439-440.

Denoon, Donald: Op. Cit., p. 68.

(٦٤) انظر فصل الحياة الاجتماعية.

(65)Troup, F.: Op. Cit., p. 159.

(66)Marlowe, J.: Op. Cit., p. 100.

(67)Troup, F.: Op. Cit., p. 160.

Denoon, Donald: Op. Cit., p. 74.

(68)Pollock, N.C. and Agnew, S.: Op. Cit., pp. 180-181.

(69)Ibid., pp. 183-185.

(70)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., p. 11.

(71)Kruger, P.: Op. Cit., p. 204.

(72)Leonard, C.: Op. Cit., pp. 120-121.

(73)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., pp. 45-46. 662. No. 27.

(74)Cloete, S.: Op. Cit., p. 136.

(75)C.O. 879. 45. 686.: Enclosure16 in No. 99.

(76)Ibid., P. 25, Enclosure L in No. 12.

(77)Troup, F.: Op. Cit., p. 160.

(78)Marlowe, J.: Op. Cit., pp. 100-103.

Troup., F.: Op. Cit., pp. 178-179.

(79)Marais, J.S.: Op. Cit., p. 3.

(80)Ibid., p. 4.

(81)Walker, E.A.: Op Cit., p. 463.

(82)Marais, J.S.: Op. Cit., p. 193.

(83)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., p. 10.

(84)Marais, J.S.: Op. Cit., pp. 186-193.

(٨٥) انظر فصل العلاقات بين الجمهورية وبريطانيا

الباب الثالث

الحياة الاجتماعية ومجتمع العنصرية

في جمهورية جنوب أفريقيا (الترنسفال)

الفصل السادس

عناصر السكان في الجمهورية

١- البوير Boer

٢- الأجانب الواقدون Utilanders

٣- الأفارقة

٤- الأقليات من الهنود والآسيويين

عاشت في جمهورية جنوب أفريقيا ثلاثة فئات من السكان وهي البوير وهم من أصل هولندي، والأجانب الوافدون، وغالبيتهم بريطانيون، والأفارقة الوطنيون أصحاب الأرض التي احتلها البوير وسموها جمهورية جنوب أفريقيا، وقد كانت هذه الفئات مختلفة ثقافياً وفكرياً وخلقيا وجنسيا[١]، أما الفئة الرابعة من السكان فهي الأقليات من الهنود الأسيويين.

١- البويـــر:

كلمة بوير Boer، تعني الفلاحين أو المزارعين، وقد أطلقت أول الأمر على الهولنديين الذين أقاموا على حدود مستعمرة الرأس، وكانوا يقومون بالهجوم على الأفارقة لزحزحتهم عن أراضيهم لاستعمارها، وكان بوير الحدود هم غالبية المهاجرين في عام ١٨٣٦، وتميزوا بكراهية شديدة لكل مهاجر بريطاني، وكانت سياسة كروجر تجميداً لروح الهجرة الكبرى وتنطلق من مشاعر البوير[٢]. ولأن البوير اندفعوا على الحدود بعيداً عن مستعمرة الرأس وحكامها وما فيها من تيارات حضارية قادمة من هولندا ثم من بريطانيا، واكبت الثورة الصناعية وميزت القرن التاسع عشر، فإنهم عاشوا على الزراعة والرعي والصيد، ومفاهيم القرن الثامن عشر وإن لم يكن القرن السابع عشر[٣].

وقد اعتمد البوير على الاختلافات في اللون والدين والجنس ليبينوا تمايزهم عن الأفارقة[٤]. ووضع البوير في جمهورية جنوب أفريقيا هو وضع الأقليات المتحكمة في مصير الأكثرية الأفريقية،

ولم يحدث في أي مناطق الاستيطان الأوروبى بأفريقيا أن كون المستعمرون أمة، فالمعتاد في تاريخ الاستعمار أن توجه المستعمر لصالح المستعمر، الذي يميز أوروبا قط، وكل استعمار في أفريقيا حمل عصارة ورحل، أما بوير جنوب أفريقيا فلم يعودوا إلى أوروبا، واستمرت أجيالهم في البقاء والتكاثر، وهم لا يعرفون لهم وطناً آخر غير أفريقيا، وكانوا مصممين على البقاء حكاماً ومحكومين فوق رؤوس الأغلبية الأفريقية[٥]، والبوير لا يعرفون حلاً وسطاً في حياتهم، فهي أبيض أو أسود، وهم لا يقبلون تداخل الظروف إلا لحين، وكانوا كالأصابع البيض التي غرست في جسد أفريقيا الأسود، يتقدمون فيها، فإذا أحسوا بالخطر وعدم الأمن عقدوا معاهدات، حتى إذا ضمنوا الأمن ضغطوا على الأفارقة من جديد وأخذوا الأرض الخصبة وتركوا لهم الأرض الجرداء [٦].

وتعد الهجرة دليلاً على إصرار هؤلاء البوير على المحافظة على طابع حياتهم الاجتماعية ونمط حياتهم بعيداً عن تحرر الإنجليز من مستوطني ١٨٢٠، ودعاة المساواة بين البيض والسود، وإلغاء الرق كمظهر من مظاهر العلاقة بين الطرفين، وقد حمل البوير على تحرر نساء الإنجليز اللاتي يدخن السجائر، ويصادقن الرجال ويرافقن من يستطيع الإنفاق عليهن ليلتهن، وكرهوا في الإنجليز أيضاً حبهم للأموال والذهب، حتى أن بويرياً مسناً سأل المندوب السامي سير بارتل فرير عما إذا كان هناك ماس على القمر فأجابه بالموافقة فسأله بخبث وهل ستضم بريطانيا القمر أيضاً ؟[٧].

وبوير جمهورية جنوب أفريقيا هم أشد سكان جنوب أفريقيا البيض تمثيلاً للنموذج البويري فهم محافظون إلى أقصي حد، وهم عنصريون، ليس مع الأفارقة فقط، بل مع غير البروتستنت وغير البوير،[٨] وعندما سُئل كروجر أيهما أفضل: الأفارقة: أم البريطانيون؟ أجاب: لا هؤلاء ولا أولئك فكلاهما سيئ،[٩] وقد دارت علاقة البوير مع الأفارقة على محور واحد هو توفير العمالة الأفريقية لمزارع البيض، فقد كان البوير يعتبرون الأفارقة أحد المصادر الطبيعية للثروة في البلد[١٠]، ثم أن البوير يختلقون الذرائع لهذا الوضع من سطور التوراه، ويجعلون من تسخير الأفارقة أمراً طبيعياً من الناحيتين الاجتماعية والدينية[١١].

وكانت الأسرة هي القاعدة العامة للحياة في الترنسفال[١٢] وكانت الأسرة البويرية تشمل الأجداد والآباء والأحفاد، ومن ثم فهي أسرة كبيرة العدد[١٣]، وكان الزواج يتم مبكرا، وقد كان هذا ضروريا للبوير حتى تعني الزوجة بالأطفال والأسرة الصغيرة،[١٤] وكان الأبناء ثروة كبيرة للمزارعين، وقوة عاملة وعسكرية[١٥]. والأسرة تسجل ميلاد ووفاة وزواج كل أفرادها، ومن عاداتها الجلوس مساء حول الشموع المضاءة، ومن حول الأفراد يجلس خدم البوير، ويقوم سيد المزرعة بالقراءة في الكتاب المقدس،[١٥] والبويري يحب مجلسه هذا، ويحب التكاثر ومن ثم يقابل الأطفال المولودين بالترحاب

والفرح، وعندما يولد طفل يهبه والده فرسا وبقرة وبعض الأغنام، وعندما يصل سن الزواج يجب أن يكون لديه مائتا رأس من الغنم وأربعون رأسا من الماشية واثنا عشر جواداً، وهذا العدد من الحيوانات هو الحد الأدنى الذي يبدأ به حياته عندما يمتلك مزرعة مستقلة[١٦].

والنموذج البويري المثالي للرجل هو الفارس الرامي ببندقيته الذي يحب المغامرة وصيد الحيوانات المتوحشة[١٧] والذي لا يلين فؤاده ولا يرحم الأفارقة[١٨]، ويسلبهم الأرض والماشية دوما، والنساء أحيانا،[١٩] والبويري كالفني المذهب متدين يعتبر قومه كيهود موسي شعباً مختاراً اصطفاه الله وأمره بالخروج من مستعمرة الرأس مثلما خرج اليهود من مصر، ومن ثم فأرض ما وراء الفال أرض مقدسة. والبوير يعتبرون أنفسهم شعباً مختاراً فوق الأفارقة، بل وفوق الإنجليز أيضاً[٢٠].

والله في اعتقادهم هو رب إسرائيل ورب البوير،[٢١] وبيت ريتيف ليس قائداً عسكرياً فقط بل هو موسي البوير أيضاً،[٢٢] وكروجر يمثل بصدق البوير في كل شيء، فقد عاش حياة بوير جمهورية جنوب أفريقيا، مهاجراً وراعياً ومزارعاً، وصياداً ومحارباً للوطنيين وكارها لكل الأجانب، وعنصريا حتى تجاه البيض غير الهولنديين، متزمتاً منكراً للحقائق الجلية التي اعتقد أنها مخالفة للتوراة[٢٣]، أما المرأة البويرية فنموذجها المثالي هو السيدة جميلة الوجه، طويلة الشعر كاملة الحياء والأدب، تهتم بزوجها وتساعده وتشرف على العمل في حديقة البيت،[٢٤] وعلى الماشية في مكانها ، ثم تقوم ببيع اللبن ومنتجاته الأخرى، مثلما كانت تعمل زوجة الرئيس كروجر قبل توليه الرئاسة وبعدها[٢٥].

والحياة البويرية في المزرعة والمرعي تمضي هادئة ، وكانت كل مزرعة تشبه القرية الصغيرة بمنازلها، ولها سد صغير لتخزين المياه، على حافته تنتشر أشجار الصفصاف، وتسبح في الماء بعض الطيور الداجنة،[٢٦] والبوير لا يهتمون بالتطور المعاصر في الملابس، ويخرج أحدهم من مزرعته حاملاً بندقيته وكيساً من القماش به بعض الخبز والقديد الذي يكفيه عدة أيام، ويقوم بعلاج كسور الماشية، ودبغ الجلود، وصناعة الآجر، والعمل في الغابات[٢٧].

وطعام البوير هو اللبن واللحم والفواكه والقهوة، وكانوا يجففون اللحم ويملحونه، وتدخل البطاطس في طعامهم، وكذا الأرز إذا أمكن الحصول عليه من مستعمرة الرأس، وخبزهم مصنوع من القمح[٢٨].

وزى البويري المعتاد هو البنطلون والقميص الذي يعلوه صديري، وهو في خروجه يعلق خنجراً وحزاماً للرصاص وبندقية،[٢٩] وقد تعود البويري منذ أيام الإقامة على الحدود في مستعمرة

الرأس، أن ينتج ملابسه بنفسه بدلاً من انتظار استيرادها من هولندا، فيغزلها وينسجها بنفسه، كما كان يصنع حذاءه بنفسه(٣٠).

والبوير يعيشون في شظف العيش غالباً، ولكن الطعام يصبح وفيراً في الفصول المعتدلة،(٣١) ،وكانت الضرائب عبئاً ثقيلاً بالنسبة لهم ، وكثيراً ما كانوا يمتنعون عن دفعها ، وهم يتساءلون دوماً ما هو الحق الذي يمنح لأي أحد بأن يفرض عليهم ضرائب على أرض أخذوها عنوة في البرية،(٣٢) والثروة لدي البوير هي الأرض والماشية، وبها يحسب مدى ثراء المواطن، وهو يبدأ حياته بهبة من أبيه حتى يصبح مواطناً في سن السادسة عشرة على الأكثر.(٣٣)

وقد اعتاد البويري الحياة في الفيلد الممتد الأطراف معتمداً على عربته، فهي بيته الثاني، وهي توفر له الراحة في الحال والترحال، وليست متعبة بالنسبة لهم، كما قد يظن،(٣٤) أما مسكنه فهو بسيط الشكل، وإن كان متسعاً ومريحاً ، وكان أول أمره قريب الشبه بالكوخ الأفريقي، وكان يصنع من الطين والغاب، وبخاصة في فترة الهجرة وما تلاها مباشرة،(٣٥)وقد استقدم الرئيس بريتوريوس بعد الحصول على الاستقلال عمال بناء إنجليز من ناتال ليبنوا بعض المنازل في بريتوريا ، فتكون مثالاً يحتذي به البوير، وكان بريتوريوس قبل ذلك يقيم في بيت متواضع مكون من ثلاث غرف بنيت بالطين وسقفت بالقش والغاب، وهكذا كانت منازل البوير،(٣٦) وكان يحفظ أوراقه فوق عارضة خشبية وضع عليها أرشيف الدولة (٣٧).

وقد تطورت منازل البوير حتى اختلفت في الريف عن المدينة، وإن كانت كلتاهما مكونة من طابق واحد يحقق نفس الأغراض، وتكثر في البيت حجرات النوم، وله مدخلان، بينهما ستار أو حاجز، ولمدخل المنزل المدني سلالم مستطيلة الشكل تؤدي إلى مقعدين أحدهما إلى اليمين والآخر إلى الشمال، أما المنزل الريفي فسلالمه نصف دائرية تؤدي إلى مدخل، يؤدي بدوره إلى غرفة معيشة، وتقع إلى اليمين غرفتا نوم أحداهما يفتح في الأخرى بابها ، وإلى اليسار توجد حجرة نوم واحدة، أما الجزء الداخلي من المنزل والواقع وراء الحاجز فهو في المنزل المدني يشتمل على حجرات نوم ثلاثة وصالة للطعام ومخزن ومطبخ ومخبز ، بينما هو في المنزل الريفي يؤدي إلى حجرتي نوم ومطبخ ومخزن ومخبز أيضاً،(٣٨) وأسرة البوير وثيرة الفراش فهو يحشى بالريش، وكانت أرضية المنزل ترصف أو تسوي، وتنتشر أكواخ الخدم حول المنزل، كما ألحق به حظيرة للماشية والأغنام والماعز والخنازير.(٣٩)

وكان البويري راعياً وصياداً ، ينتقل وراء ماشيته وفريسته في مناطق شاسعة ، وكان بالتالي

عرضة للأخطار ومجابهة الأفارقة، وكان كريما ذا نجدة مع الأوروبيين[٤٠]، فإذا ما نزل عليهم ضيف فإنه يبت في غرفة مخصصة للضيوف، فإن لم توجد هذه الغرفة شارك الشبان غير المتزوجين غرفتهم.[٤١]

وسيد المزرعة يفرض على سكانها من أبناء وخدم حكمه الأوتوقراطي، ويعتبر نفسه مصدر القانون والنظام في مزرعته،[٤٢] وهو يكره سلطة الحكومة ويكره أي قيد يفرض عليه، ولا يحس البويري بأن هناك من هو أفضل منه، وحتى الحاكم من حقه أن يحاكم أي شخص من البوير وأن يعاقبه، ولكن ليس من حقه أن يقتله، حيث يجب ادخار كل رجل أبيض لمواجهة السود،[٤٣] وكان غريبا أن يسجن البويري، وكثيراً ما كان ينفذ حكم السجن على البويري في بيته،[٤٤] أما إن كانت السلطة أجنبية فإن البويري يهاجر تاركاً إياها، إن لم يكن ذلك حمل سلاحه لأن البويري يفضل القتال على الاستسلام[٤٥].

كانت المدن الترنسفالية غالباً صغيرة الحجم، تشبه القرى، وهي جميعاً لا تكاد تصل إلى ازدحام المدن المعروفة، وإنما هي مناطق سكنية صغيرة. وكلها تشمل إلى جانب المنازل الكنائس والأديرة والمحلات التجارية،[٤٦] والمدن البويرية قليلة السكن، لأنها تقوم على خدمة مناطق واسعة في الداخل، فهي مراكزها التجارية وأسواقها،[٤٧] وأهم مدن جمهورية جنوب أفريقيا هي بوتشفستروم وبريتوريا وروستنبرج وليدلبرج وجوهانسبرج بوتشفستروم: أسسها القائد المهاجر بوتجيتر في ١٨٣٨، على نهر الموي Mooi [٤٨]، وكانت لفترة طويلة أكبر المدن، وعرفت أول أمرها باسم موي ريفر دورب Mooi River Dorp، وتقع على بعد خمسة عشر ميلاً شمال نهر الفال، وظلت عاصمة ونواة لجمهورية جنوب أفريقيا حتى وضع الدستور في ١٨٥٧، وفي ١٨٧٠ وبعدها ازدادت أهمية بوتشفستروم عندما أصبحت في منتصف الطريق بين الترنسفال الغربي والشمالي وحقول الماس والذهب، وزاد سكانها عن ألفي نسمة، وزادت مساحتها، وامتد شارعها الرئيسي ثلاثة أميال، وكانت شوارعها واسعة ينتشر بها الشجر وخاصة الصفصاف، وقد راجت تجارتها وصار بها بنكان وجريدتان إحداهما هولندية والأخرى إنجليزية، وعشرين متجراً هاماً وأحد عشر مطحناً، وفندقان وبعض المطاعم،[٤٩] وتميزت عن غيرها من المدن الترنسفالية بوجود مجلس بلدي يعني بشئوتها الخدمية والصحية والتعليمية،[٥٠] وعندما صارت بريتوريا عاصمة لجمهورية جنوب أفريقيا أطلق على بوتشفستروم اسم المدينة الرئيسية كنوع من العزاء لسكانها[٥١]

أما بريتوريا العاصمة، فقد كانت مدينة صغيرة ترقد هادئة بين التلال[٥٢]. وقد أنشئت في

١٨٥٥، على نهر الآبيس Aapies، على اسم أندريس بريتوريوس، وقد جعلها الدستور عاصمة لجمهورية جنوب أفريقيا بسبب موقعها في قلب الدولة(٥٣)، فقد كانت قريبة من إقليم مجاليسبرج الخصيب، وتقع في منتصف الطريق زيروست وروستنبرج وليدنبرج، وهي أدفأ من جوهانسبرج.

وتعتمد على نهر الأيايس في ري حدائقها، ويزرع الصفصاف كسياج لهذه الحدائق، وحدائقها تزيدها جمالاً، أما شوارعها فعريضة فسيحة وممتدة طويلة(٥٤). وقد اهتمت السلطات البريطانية ببريتوريا خلال فترة الضم، فتضاعف حجمها مرة رغم قصر المدة(٥٥). وقد استخدم الميدان الأوسط كمحطة للعربات التي تجرها الثيران قبل أن تصلها خطوط مستعمرات الرأس وناتال وموزمبيق الحديدية. وحول الميدان كانت توجد كنيسة ضخمة تتبع الكنيسة الهولندية المستصلحة ومجموعات من المباني الرئيسية، وكان تعداد السكان أقل منه في بوتشفستروم(٥٦).

أما ليدنبرج فكان الهدف من إنشائها هو محاولة البوير الاقتراب من خليج دالجوا(٥٧)، وهي تعني مدينة المعاناة، وقد أسسها في ١٨٤٩ البوير القادمون من أوريجستاد، وكانت لمدة أحد عشر عاماً عاصمة لجمهورية مستقلة اتحدت في ١٨٥٨ مع جمهورية أوترخت. وقد قاومت طويلاً الدخول في اتحاد الجمهوريات التي شكلت جمهورية جنوب أفريقيا، وفضلت الارتباط الديني بمجمع مستعمرة الرأس الديني.(٥٨) وقد نمت ليدنبرج سريعاً لكونها المدينة الرئيسية لحقول الذهب، ولحسن موقعها وكونها صحية أكثر من أوريجستاد المهجورة.(٥٩)

أما روستنبرج، بلد الرئيس كروجر،(٦٠) فهي ثالث أكبر مدن الترنسفال، وقد أسست في ١٨٥١، وكان موقعها قرب مجاليسبرج ممتازاً، وهي تعتمد على أحد روافد نهر كروكوديل Crocodile R. يمتاز بالنقاء، وقد ساعد المناخ والماء الدافئ على نمو الطباق والموالح والخضر وغيرها من المحصولات.(٦١)

وأما زوتبانسبرج، فقد كانت أهم المدن التي عارضت قيام جمهورية جنوب أفريقيا، وكانت من أهم مدن الترنسفال، ولعب قائدها سكويمان دوراً هاماً في تاريخ الجمهورية حتى نهاية الحرب الأهلية.(٦٢)

وكانت جوهانسبرج أكبر مدن الترنسفال على الإطلاق، لا سيما وهي وليدة مناجم الذهب، ومن ثم كانت تماثل المدن الصناعية الأوروبية وتخالف المدن البويرية الهادئة، وكان لجوهانسبرج مجلسها الصحي، ومجلسها التعليمي، ومنحها الرئيس كروجر في ١٨٦٧، الفولكسراد الثاني، كما كان لها غرفة المناجم لبحث شئون الصناعة،(٦٣) وكانت جوهانسبرج إنجليزية اللغة والعادات

والاجتماعيات والشخصية[٦٤]، وقد انشغل المجلس الصحي، الذي تكون في ١٨١٣، بالانتخاب بتوفير مياه الشرب للمدينة، رغم امتياز منحته الحكومة بهذا الشأن لشركة أعمال المياه في جوهانسبرج في ١٨٨٧، ولكن الشركة كانت تهتم بتحقيق الأرباح دون إنجاز فعلي لتوفير مياه الشرب، وهو ما أتمه المجلس، وقد نشط المجلس في إنشاء الأسواق ومد خطوط الكهرباء وما إلى ذلك.[٦٥]

وكانت جوهانسبرج مدينة أوروبية تنتشر فيها الفنادق، ومن أشهرها الفندق المركزي وفندق حقول الذهب،[٦٦] كما ظهرت بها الأندية والحدائق والمنازل ذات النوافذ الزجاجية، وهو أمر معتاد في المدن الحديثة.[٦٧]

٢- الأجانب الوافدون Utilanders:

أطلق الرئيس كروجر على الأوربيين الذين جاءوا للعمل في حقول الذهب اسم الأغراب أو الأجانب الذين يعيشون في الجمهورية، وقصد به أنهم ليسوا مواطنين في دولته، أنهم طلاب ذهب، وإذا ما ذهب سيذهبون، وقد استنكر قادة الأجانب الوافدين هذه التسمية ونعتوا أنفسهم بأنهم أصحاب الأرض Inlanders، وقالوا إنهم لا يقلون عن البوير في ذلك في شيء،[٦٨] وضم الأجانب الوافدون مختلف الجنسيات الأوروبية، ولكن غالبيتهم كانت من البريطانيين، وقد كان هذا الخليط منفرا للبوير، فهؤلاء قوم أتوا في الغالب بغير نسائهم، وسرعان ما حلت لهم بيوت الدعارة هذه المشكلة، وصارت الخمور سلواهم في قضاء أوقات الفراغ، وهم، شأنهم شأن أي مجتمع صناعي، شاعت بينهم الرذائل والمفاسد وعمهم التحلل الاجتماعي،[٦٩] وكان الأجانب الوافدين ينفرون أيضاً من البوير، فالبوير في رأيهم مجردون من العاطفة والأخلاقية، ويعاملونهم بشك وتحامل عنصريين كبيرين.[٧٠]

وحضارة الأجانب الوافدين حضارة صناعية معاصرة، تقوم على الصخب والضوضاء الناشئة عن آلات المناجم، وهي حضارة البشر الذين يتكدسون في المدن، ويستخدمون قطارات السكة الحديدية، ومن هنا خالفوا حضاريا جماعات البوير الذين يحيون في الريف هادئين يستخدمون عربات تجرها الثيران[٧١]، مثل الأجانب الوافدين الأعلى هو ذلك الرجل الذي أتي جنوب أفريقيا معدما، ثم امتلك سريعا ثروات طائلة، ومعيار الثراء لديهم هو الأموال الموضوعة في البنوك وعمق الحفر في المناجم، ومن ثم كان سيسل جون رودس مثلهم الأعلى، فهو ثري وصل إلى رئاسة

مجلس وزراء مستعمرة الرأس، وهو محتكر كبير، وصفوا سلوكه لتحقيق أهدافه بعدم الإنسانية واللاأخلاقية معاً [٧٢]، واقتنع بعضهم بأنه أي رودس خدم الإنسانية بموته[٧٣].

عاش الوافدون أول أمرهم في أكواخ وعربات وخيام، يأكلون في آنية حديدية يطبخون فيها اللحوم والخضروات معا، ولا يستخدمون الملاعق، إلا نادراً، فهذا يعتبر ترفا،[٧٤] ثم بدأوا في إقامة منازلهم من قوائم حديدية وصلتهم من أوروبا، ثم بدأت عملية إنشاء منازل على النمط الأوروبي، ولما كانت غالبيتهم من البريطانية فقد صارت مدينة جوهانسبرج إنجليزية لغة وسلوكاً ومأكلاً ومشرباً وملبساً وغطا[٧٥].

وقد وجد كروجر في سلوك الأجانب الوافدين مبرراً لحرمانهم من الحقوق السياسية، وأعطاه الوافدون سبباً يزيد بها كراهية البوير الطبيعية والمعتادة للعنصر الإنجليزي[٧٦]، ومن الوافدين من قتل عدة رجال في سبيل المال، وهم أجمعون عاملوا أفريقيا كبقرة يستدرون لبنها، فإذا نفد ذبحوها وسلخوا جلدها[٧٧].

٣- الأفارقـة:

الأفارقة هم العامل المنسي على حد قول بعض المؤرخين، في تاريخ أفريقيا، وأغلب الكتابات عن التاريخ الأفريقي تعتبر حقيقة تأريخاً للأوروبيين في أفريقيا، وبصفة خاصة في الجنوب الأفريقي[٧٨]، والأفارقة هم الأغلبية المطحونة في جمهورية جنوب أفريقيا، عانوا فيها أشد مما عاني غيرهم من الأفارقة، وقد أنكر عليهم حق المواطنة، وحق ملكية الأرض، حتى لقد كانت الأرض تسجل باسم المبشرين، رغم كونها داخل معازل الوطنيين الأفارقة[٧٩]، وفي الترنسفال وقع الأفارقة تحت رحمة البوير المتطلعين للسيطرة على أرضهم.[٨٠]

وقد أخذ البوير معهم إلى الترنسفال من استطاعوا من الخدم الأسود والعبيد المحررين[٨١]، واستمر البوير شمال الفال يمارسون نفس السلوك الذي اعتادوه مع الأفارقة، مما اضطر الأفارقة إلى التصدي للبوير في صراع مرير من أجل البقاء، وقد أسفر هذا الصراع عن طرد الأفارقة من أراضيهم وتفريق قبائلهم، وحصدت أسلحة البوير النارية الأفارقة حصدا، حتى لقد ترك الأفارقة في كل شبر من أرضهم قتيلاً، ودمر البوير ممالك دنجان في ناتال وموزيلكاتزي في الترنسفال وتبعهم غيرهم من الزعماء الأقل شأنا إلى نفس المصير،[٨٢] وتاريخ الترنسفال سجل لتوسع مستمر قام به البوير على حساب الأفارقة،[٨٣] ومن ثم كانت الترنسفال أشد دول جنوب أفريقيا البيضاء عنصرية وتزمتاً [٨٤].

وقد عهدت الجمهورية بإدارة الشئون الوطنية لموظفين عرفوا باسم مندوبي الشئون الوطنية Native Commissioners، وسمح لهم بممارسة كافة السلطات على الأفارقة،[٨٥] وقد شددت الجمهورية العقوبة على الذين يمدون الأفارقة بالأسلحة دون إذن الحكومة[٨٦]، ومع هذا فقد حدثت عمليات تهريب للأسلحة إلى الأفارقة[٨٧]، وحرمت على الأفارقة ملكية البنادق والخيل والعربات بل ومنعوا من السفر دون الحصول على تصريح مرور،[٨٨] كما حرم عليهم أن يعقدوا تحالفات فيما بينهم، وفرضت عليهم كذلك ضريبة عمل، وكان الرؤساء المخلصون من الأفارقة يعفون من ضريبة العمل هذه، بل وتصرف لهم مرتبات، فإذا ما ثبت ولاؤهم يمنحون مواطنة الجمهورية، وبذا يدفعون ضرائب مالية ويخدمون مع قوات الجمهورية أوقات الحروب، وعلى هذا كانت مواطنتهم تكليفاً لا تشريفاً، أما الوطنيون الذين يعيشون خارج المعازل، فكانوا يرتبطون بالبوير أصحاب المزارع والمراعي بعقود للعمل في مزارعهم، وحرم على الوطنيين جميعا شرب المشروبات الكحولية إلا بإذن سادتهم.[٨٩]

وقد جرت أغلب معاملات البوير والوطنيين عن طريق المقايضة، وأرغم الأفارقة على زراعة أرض البوير، ولم يكن يرحمهم من السخرة فيها سوي الفرار[٩٠]، وخصصت لكل مزرعة خمس أسر أفريقية، يتم تدريب صبيتها حتى يبلغ سن الواحد من أبنائها واحداً وعشرين عاماً، ولما كان تحديد عمر الأفارقة صعباً فقد مكثوا في التدريب مدة أطول من ذلك،[٩١] وكان التدريب نوعاً من الرق مستتراً[٩٢]، ودليلنا على ذلك أن الكنيسة الهولندية المستصلحة أصدرت قراراً في مجلسها الأعلى في ١٨٦٩، بتحريم بيع أو شراء أو تبادل أو قبول أطفال الوطنيين، ولم يكن البوير في التدريب بدعاً، بل شاركهم الإنجليز، وحدثت عمليات تدريب للأطفال والبالغين، وحرمت الأمهات من أبنائهن دون أمل في اللقاء في الحياة الدنيا في ظل العلم البريطاني الذي ادعي بأنه حامي الأفارقة[٩٣].

وكان تسخير الأفارقة في مزارع البوير حيث سامهم الإقطاعيون الخسف[٩٤]، تحت زعم أنها ضريبة عمل علاجاً لعدم المقدرة على جمع ضريبة الأكواخ وضريبة الرؤوس، لقد أصبح الأفارقة رقيقاً في كل شيء عدا الاسم[٩٥]، وعدا المقابل الذي يحصل عليه العبد من خدمته للسيد، وهو العناية به في مأكله وملبسه ومشربه، وكان البوير يأسرون أبناء الأفارقة ويبيعونهم[٩٦]، وقد شن قادة البوير أنفسهم أمثال بريتوريوس الغارات على الأفارقة لهذا الغرض.[٩٧]

وقد تعهد البوير في اتفاقية نهر الساند . Sand R بعدم ممارسة الرق، ولكن تعهدت بريطانيا لهم، حتى قبل هذه الاتفاقية بإمدادهم بالبارود[٩٨]، أدي إلى استمرار السياسة البويرية نحو

الوطنيين الأفارقة لزحزحتهم عن أرضهم من ناحية وللحصول على القوي العاملة الرخيصة من ناحية أخري، وقد اتهم المبشرون البوير بالوحشية نتيجة لمسلكهم هذا[٩٩]، ولا غرابة إذن أن تجد سير ثيوفيلس شيبستون يضم الترنسفال فى عام ١٨٧٧ للإمبراطورية البريطانية لأسباب إنسانية[١٠٠]، بغرض الدفاع عن الأفارقة وحمايتهم من الرق المنتشر في أرجائها.[١٠١]

ولم يكن شيبستون يفضل غيره من الأوربيين، فهو صاحب سياسة خطيرة تجاه الأفارقة، تقوم على نظرية خاطئة، مفادها أن المساحات التي تسيطر عليها القبائل الأفريقية شاسعة، وهذا بالتالي يشجعها على شن الحروب، واجدة في أرضها ميدانا للكر والفر، ومن ثم فإن الضرورة تقتضي نزع أغلب هذه الأرض لتقليل نزعة سكانها الحربية، ولإرغامهم على العمل لدي البيض، وبهذا تتسع سوق العمالة السوداء[١٠٢]، وهكذا لم يختلف المستعمرون، هولنديين وبريطانيين، كثيراً في سياستهم تجاه الأفارقة. ولقد هان شأن الأفارقة حتى أنه وجد بين البوير من يطلق نيران بندقية عليهم دون أن يجد من يروعه أو ينفذ عليه حكم القانون[١٠٣]، كما قام البوير بشن غارات دورية على القبائل الأفريقية حيث ارتكبت القوات البويرية أفظع الجرائم، ويكفي أن نذكر في هذا المجال حملة البوير ضد الزعيم ماكابان وإحراق ثلاثة آلاف من رجال قبيلته كانوا قد اختبئوا في بعض الكهوف تجنبا لنيران القوات البويرية.[١٠٤]

وتتلخص سياسة الجمهورية إزاء الأفارقة في سياسة العزل العنصري التي تقضي بتخصيص معازل Reserves، للقبائل يعيشون فيها تحت سلطة زعماء قبائلهم[١٠٥]، ولا تتدخل الحكومة البويرية في شئونهم إلا في حالات رفض الأفارقة دفع ضرائب الأكواخ أو تقديم الأعداد المطلوبة من العمل كجزء من ضريبة العمل، أو في حالة الثورة ومهاجمة البوير وأخذ ماشيتهم[١٠٦]، وكان الزعماء في الغالب يعفون من الضرائب ترضية لهم، والدستور الترنسفالي صريح في عنصريته، فهو ينص في المادة التاسعة الشهيرة منه على عدم المساواة بين البيض والسود، إلا في الحكم وأمور الدولة فحسب، بل في الدين وأمور الكنيسة أيضاً[١٠٧]، ومع كل هذه المظالم لم يكن الأفارقة في معازلهم آمنين ، فقد كان من المعتاد أن يأخذ البيض أرضهم إن احتاجوا إليها[١٠٨]

ومن عجب أن الترنسفال لم تعترف بقانونية زواج الأفارقة طبقا لتقاليدهم القبلية، فصدرت تشريعات تحرم الزواج القبلي على اعتبار أن له صبغة وثنية، ورغم أن هذه التشريعات لم تنفذ، فإنها تبين بوضوح اتجاه البوير نحو الأفارقة وعاداتهم الاجتماعية، ومن الغريب أن التشريعات الترنسفالية التي حرمت الزواج القبلي لم تسمح في نفس الوقت للسود بالزواج طبقاً للقانون الروماني الهولندي، وبهذا لم يكن هناك قانون في جمهورية جنوب أفريقيا يسمح للأفارقة بالزواج الشرعي إلى أن سمح لهم بالزواج وفقا للقانون المدني طبقا لقانون صدر في ١٨٩٧[١٠٩].

وكانت مواقع القبائل التي أرغموا على عدم تخطيها تقع قرب الصحراء، بعيدا عن مصادر المياه. ومن ثم استمرت ثورات الأفارقة طوال عهد الجمهورية، فما تكاد تخمد ثورة حتى تنشب أخري، وتعاون القادة الأفارقة في ثوراتهم ضد البوير[١١٠]، وأعلن بعضهم عن الرغبة في طرد الرجل الأبيض وإلقائه في البحر[١١١]، وفرض بعضهم جزية على البوير في زوتبانسبرج[١١٢]، ولكن البوير نجحوا في إخماد هذه الثورات جميعا وفتكت أسلحتهم بالأفارقة، حتى حطموا القبلية ودمروا أعداد كبيرة من القوي العاملة الأفريقية[١١٣]، وطبق البوير على الأفارقة قوانين التشرد وفرضوا رسماً على مرور الأفارقة عبر الجمهورية إلى المناجم، وحددت أعداد الأسر الأفريقية في كل مزرعة وفرضت ضريبة الكوخ[١١٤]، ويرجع تعمد البوير هذا إلى زيادة تعداد الأفارقة إلى عدد البوير.

وهكذا أدت سياسة المعازل إلى فقر وعوز الأفارقة، حتى لم يعد بإمكانهم سوي البقاء في أكواخهم داخل معازلهم جائعين أو الخروج للعمل لدي البوير نظير أجور زهيدة، فإذا ما زادت آلامهم لجأوا إلى أخذ عدد من رؤوس ماشية البوير والهروب بها إلى قبيلتهم عساها تغنيهم من جوع أياما وليالي معدودات[١١٥]، أو يقدمونهم مهراً للعروس[١١٦]، فإذا ما تعذر هذا خرجوا على البوير حاملين أسلحتهم وهم يعرفون أنهم ملاقون الموت أو أن الموت ملاقيهم، وتتميز العلاقات بين البوير والأفارقة باستمرار خطف الأفارقة لماشية البوير واستمرار حملات البوير ضد الأفارقة، ولم يكن الأفارقة يعتبرون خطف ماشية البوير خطأ مهيناً، بل كان لديهم دليل على المهارة، خاصة وهم يأخذون الماشية من البوير الذين سلبوهم الأرض وخطفوا أبناءهم.[١١٧]

وقد آمن البوير بعقيدة خاطئة، مفادها أن الوطنيين حاميون، وأن الله تعالي لعن أولاد حام في التوراة [١١٨]، وأن التوراة تقر الرق[١١٩]، ومن ثم فإن المساواة بين البيض والسود أمر مناف لقوانين الله، وعلى هذا فعلي البوير أن يحافظوا على العلاقة المناسبة بين البيض والسود[١٢٠]، وفي ظل هذه العقيدة برر البوير كل تصرفاتهم تجاه الأفارقة، وقد جهد المبشرون في إقناع البوير بتحسين معاملتهم للأفارقة، دون جدوى، ولكن المبشرين كانوا دعاة للعزل العنصري للأفارقة حتى يمكنهم أن يصلوا إلى درجة التقدم الغربي، ففي رأي بعضهم أمثال د. جون فيليب أن الأفارقة لم يبلغوا المستوي الحضاري الأوروبي، وعلى هذا فيجب عزل الأفارقة وتعليمهم حتى يصلوا إليه شيئاً فشيئاً[١٢١]، ونسي المبشرون بذلك أن عزل الأفارقة لن يزيدهم إلا تخلفا، وأن دمجهم في الحضارة الأوروبية يكون فقط بإفساح المجال لهم وإشراكهم في حياة الأوروبيين دون تجويع لهم أو استغلال لأرضهم، ولعل هذا مما يؤكد ما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن كل الهولنديين

ونصف الإنجليز كانوا من ملاك الرقيق في قلوبهم، أي يعاملون السود على أنهم رقيق وإن كانوا لا يملكونهم، ويرون أن الأفارقة لا يزيدون عن قطع الأثاث، ولا عقول لهم[١٢٣]، وقد أدي عزل الأفارقة في مناطق جرداء إلى تهيئة الظروف للحروب بدلا من الحد منها ، فقد كان الأفارقة يشنون الحروب طلبا للقوت، وقد أدي هذا إلى إعاقة تحولهم السلمي إلى الحضارة الأوروبية[١٢٤]، وقد قدم المبشر الشهير لفنجستون أسلحة للأفارقة لمكافحة البوير[١٢٥]، ولكن هذا لم يكن ليحل المشكلة، خاصة وهو يهدف آخر الأمر إلى استبدال الاستعمار الهولندي بآخر بريطاني ينتهج نفس سياسة المعازل[١٢٦]، ومن ناحية أخري انحرف بعض رجال الدين والمبشرين عن أهدافهم الدينية، ذلك أن منهم من تملك الإقطاعيات الكبيرة وتاجر في الرقيق[١٢٧]، ومن ناحية ثالثة فقد تبادل كل من الإنجليز والبوير المساعدات ضد ثورات الوطنيين الأفارقة، بعرض كروجر بعد غارة جيمسون إرسال قواته لإخماد ثورة المتابيلي في إبريل ١٨٩٦[١٢٨].

وقد ضمت بريطانيا الترنسفال بين عامي ١٨٧٧و١٨٨١، بغرض حماية الأفارقة، غير أن فترة حكمها هذه شهدت تنفيذ السلطات البريطانية لنفس سياسة البوير تجاه الأفارقة حتى أخمدت ثورتهم[١٢٩]، وهكذا يتأكد بوضوح أنه ليس بين الاستعمار الهولندي والاستعمار البريطاني من فارق سوي اختلاف لغتيهما،[١٣٠] وقد غلت معاهدة بريتوريا فى ١٨٨١ يد البوير تجاه الأفارقة باشتراطها تعيين مقيم بريطاني في بريتوريا له مقعد في اللجنة الوطنية الخاصة بتحديد معازل للوطنيين وحماية حقوقهم على حد قول المعاهدة، وهي اللجنة التي لم يكن لها نشاط يذكر، فضلاً عن أن اتفاق لندن في ١٨٨٤ ، عاد فألغي منصب المقيم واللجنة آنفة الذكر[١٣١].

وببدء العمل في مناجم الراند زاد الطلب على العمالة الوطنية الأفريقية، وبدأ الأفارقة في المناجم يتعرضون على أيدي الأجانب الوافدين، وغالبيتهم بريطانيون، لصنوف من الهوان لا تقل عما تعرضوا له على أيدي البوير في المزارع[١٣٢]، وانتقل الصراع بين الأفارقة والبيض من الأرض والمزارع والمراعي إلى المدن والمناجم والمصانع، وبالتدريج أقبل الأفارقة على العمل لدي البيض في مناجم الراند، وبالتدريج أيضاً وقعوا في براثن النظم السياسية والاقتصادية والاستعمارية البيضاء بويرية وبريطانية[١٣٣]، وترك الأفارقة قبائلهم المستقلة في معازلها، ليدخل المجتمع الصناعي، الذي وضعهم في حقيقة الأمر داخل معزل عمالي صناعي كبير[١٣٤]، على أنه يلاحظ أنه رغم ضعف العمال الأفارقة وخضوعهم للسيطرة الأوروبية، فإنهم أصبحوا طبقة واحدة هي الطبقة العمالية المتحدة لأول مرة[١٣٥].

وقد نصت العقود التي عقدت بين الأفارقة ومستخدميهم البيض على أن يبقوا بعيدين عن أهلهم ثلاثة أعوام يعملون في المناجم مقابل مرتبات هزيلة،[١٣٦] وهذا ما نفذه كبار الرأسماليين، وعلى رأسهم سيسل رودس في شركاته ومناجمه، وقد أدي خروج الأفارقة للعمل لدي البيض في المناجم إلى تأثيرات كبيرة، فقد قلت فاعلية القوانين التي تتحكم في تحركات الأفارقة، وإن لم يمنع هذا من توقع عقوبة السجن عليهم[١٣٧]، وبدأت القبلية تتحل بين جموع العمال الذين عادوا بالأموال والملابس والأسلحة النارية أحياناً، ومن ثم يشعروا بضرورة تقديم الولاء للزعيم، كما أنهم قد غلبوا من زعمائهم طويلاً، وتعلموا العمل في ظل أسياد جدد، ومكنهم مالهم من التمتع بأشياء كان لا يتمتع بها سوي الزعيم،[١٣٨] وكان إضعاف القبلية وتحطيم الزعامات الوطنية أمرا في صالح المستعمر الأوروبي ، فهي القوة الوحيدة القادرة على مقاومته، خاصة وأن المقاومة على أساس سياسي حزبي أو قومي كان أمراً بعيداً بسبب اختلاف الزعامات واللهجات بين القبائل[١٣٩]

وكما كان الأفارقة يفرون من مزارع البوير برؤوس الماشية، كانوا كذلك يفرون من مناجم الأجانب الوافدين بقطع الماس والذهب، وقد سن القانون إثر القانون لمقاومة هذه السرقة، وزج بآلاف الأفارقة في السجون، ومع هذا اتهم الأجانب الوافدون حكومة كروجر بعدم التشدد في تنفيذ قانون سرقة الذهب[١٤٠]، وقد طبقت على أفارقة المناجم القوانين التي طبقت على أفارقة المزارع، مثل قانون المرور الذي يلزمهم بالحصول على تصريح من سيدهم للمرور من منطقة إلى أخري، كما ألزموا بحمل شارات هذا السيد[١٤١]، والعمال الأفارقة هم ضحايا كل كساد يحدث في الصناعة، فهم وحدهم الذين يتم إنقاص مرتباتهم، كما أنهم تعرضوا للعقاب بالجلد سواء في مزارع البوير أو مصانع الوافدين، فالجلد عقوبة لا تطبق سوى على السود وحدهم، وكذلك فكما كانوا أغلبية في مجتمع جمهورية جنوب أفريقيا فقد كانوا أغلبية عظمي في السجون[١٤٢]، وقد مارس مندوبو شئون البوير سلطة عظيمة عليهم، وزجوا بأعداد كبيرة منهم في السجون دون محاكمة، وأهملوا الاهتمام بهم فيها، حتى أنه من بين ثلاثة وستين سجيناً في أحد السجون مات واحد وثلاثون في فترة ثمانية عشر شهراً، وقد كان كل فيلد كورنت في منطقته حراً في معاملة الأفارقة ولم تكتف الحكومة بتجاهل وحشيتهم، بل دفعت نفقات هجماتهم القاسية على الأفارقة البائسين[١٤٣]، ولم يكن البوير قساة مع الرجال فقط، فكثيرا ما جلدت النساء والفتيات [١٤٤]، ويصف المهندس الأمريكي جون هايزهاموند صديق رودس، العمال الوطنيين بأنهم بعد معاقبتهم جلداً، يأتون لأسيادهم ليشكروهم، مثلما يفعل الكلب حين يعاقبه صاحبه، وكثيراً

ما يسقط بعضهم إعياء وقتلي نتيجة للعقاب،[١٤٥] ولم تكن مدة السجن الأفريقي تطول، وذلك بسبب الحاجة إليه في العمل سواء في المزارع أو المناجم،[١٤٦] حيث تعلم احترام أسماء الرأسماليين وإن كانوا بالنسبة له، وبصفة خاصة سيسل رودس، رمزاً لكل ما يكره، وهو الاستغلال المرتبط بالعنصرية البشعة[١٤٧]، أما السياسيون الشباب الذين تولوا مناصب هامة في أواخر عهد الجمهورية، لقد علمهم الكبار والمجتمع، العنصري أن يقننوا الإذلال. فستمس نائب عام الجمهورية كان يعتقد أن الديمقراطية بمعناها المفهوم في أوروبا لا يمكن تطبيقها في جنوب أفريقيا على السلالات الملونة، فمن المستحيل أن يفهم الأفارقة المبادئ السياسية المتقدمة التي تمارسها أكثر الشعوب حضارة[١٤٨]، ومن ثم شهدت فترة إدارة سمتس تشدداً في تنفيذ القانون الأبيض على السود، وبصفة خاصة لمقاومة تفشي الخمور بين الأفارقة في المناجم، رغم قوانين التحريم المتتالية التي صدرت في هذا الشأن[١٤٩].

وهكذا عاش الأفارقة حياة الفقر والجهل والمرض في المناجم، وكانت مشكلة سكنهم في جوهانسبرج عظيمة الشأن ودليلاً على هوان الإنسان[١٥٠]، وهكذا أيضاً ارتبطت التفرقة العنصرية القائمة على النواحي الجنسية ولون البشرة بالنواحي الاقتصادية والحاجة للعمالة السوداء حتى تعمقت جذورها في أرض المعاناة والمآسي في جنوب أفريقيا [١٥١]، ويكفي أن نذكر أن النداء المفضل للرجل الأبيض على الرجل الأسود هو Boy، وهي كلمة يأتي في معناها غلام، وخادم، وأيما المعنيين أخذنا فهو دليل كبر وجبروت، فقد أطلقت على الأفريقي مهما كان سنه متقدماً، وأطلقت عليه رغم أنه عامل لا خادم، وذلك آنفة أن يطلق على الأفريقي لفظ العامل الذي يطلق على البيض[١٥٢].

وقد أساء بريتوريوس أول رئيس ترنسفالي للأفارقة حتى لامه الفولكسراد، بينما شهد عهد بورجرز استعباد آلاف الرقيق من الأفارقة[١٥٣].

وقد قنن الرئيس كروجر كل هذا، فبمجرد عودة جمهورية جنوب أفريقيا عاد الحاجز اللوني[١٥٤]، ولم تؤد لجنة تحديد مواقع الوطنيين Native Location Commission، التي أوجدها اتفاق بريتوريا إلى أي تحسن في وضع الأفارقة حيث لم تتميز الحكومة بأي قدر من العدالة أو الأمانة، وصدر قانون في ١٨٨٥، يجعل رئيس الجمهورية الزعيم الأعظم Baramount Chief، للسكان الأفارقة، وبذا خول السلطة المطلقة عليهم، وقام بمساعدة الهيئة التنفيذية بفصل الزعماء وتعيين آخرين، وتدخل في شئونهم الاجتماعية.[١٥٥]

وكانت سياسة كروجر تجاه الأفارقة نوعا من الاسترقاق، لا تختلف عنه إلا في الاسم فقط ، فهو يري: «أن المسألة الوطنية بالنسبة للبوير ليست مسألة عقيدة فقط بل هي مسألة سياسية أيضاً ، فجنوب أفريقيا مكان يصلح لحضارة واحدة هي حضارة الرجل الأبيض، وحيثما وجد عدد من الرجال البيض يسيطرون على عدة آلاف من الوطنيين السود ، فإن مسألة السيادة تصبح ضرورة وعلى السود أن يتعلموا كيف يطيعون وأن يحترموا سلطة حكومتنا ».[١٥٦] وعلى هذا فقد حكم على أحد الأفارقة بالسجن لمدة عشرين يوماً ، وغرامة خمسة جنيهات لأنه تحدث عن الرئيس بطريقة «غير لائقة» عندما قال العم بول Oom Paul، كما يناديه البوير[١٥٧] ، وقد بذل كروجر الجهد كي يضمن حياد الأفارقة في حرب الاستقلال الأولي ١٨٨١ وعدم التدخل في منازعات البيض[١٥٨]. كما اتفق البوير والبريطانيون في حرب الاستقلال الثانية ١٨٩٩ على تحييد الأفارقة أيضاً ، وإن كان كل طرف قد حاول الاستفادة من مجهوداتهم إلى أقصي حدود دون الظهور صراحة بموقف من يتعمد ذلك.[١٥٩]

ومن الناحية القضائية كان من حق الأفريقي اللجوء للمحكمة العليا عندما يريد ذلك. ولكن هذا الحق كان نظريا فقط، بسبب سيادة البيض اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، حتى لقد رفض الفولكسراد ، بانزعاج شديد ، وإباء عنيد ، فكرة تقديم تسهيلات للأفارقة في الخدمات العامة مثل مكاتب البريد والبنوك، وقد أصدر الفولكسراد في عام ١٨٩٧ ، قانوناً ينص على منع الأفارقة من مقاضاة مواطني الجمهورية «بوغرز» Burghers ، أمام المحكمة العليا .[١٦٠]

وهكذا لقيت التفرقة العنصرية دعما من الحكومة، وامتدت إلى كل شيء في الحياة السابقة ابتداء من مكتب البريد إلى محطات السكك الحديدية والشواطئ والحفلات العامة، بحيث عاش كل عنصر منفصلاً عن الآخر، ويمكن القول إن إلغاء بريطانيا للرق لم يغير من الوضع الفعلي شيئا ، فليس تحريم الرق قانونيا يعني تحريمه اجتماعياً ، ذلك أن عديداً من مظاهر علاقة السيد بالعبد مازال منصوصاً عليه في التشريعات العمالية وقوانين المرور والممارسات الاجتماعية مثل تخصيص أعمال معينة للسود بزعم أنها لا تناسب الرجل الأبيض.[١٦١]

٤- الأقليات من الهنود والآسيويين:

جاء الهنود إلى جمهورية جنوب أفريقيا بعد فتح مناجم الراند، وكان جل عملهم في التجارة، يجوبون بها في القرى والمدن،[١٦٢] وقد نصت معاهدتا بريتوريا ١٨٨١ ولندن ١٨٨٤ على عدم منع دخول غير الوطنيين إلى الجمهورية، ولكن لون البشرة الداكن جعل البوير يضيفون الهنود والملونين

إلى الأفارقة، وعندما بدأ الهنود يتسللون من مزارع القصب في ناتال، بدأت الجمهورية تستعد لمعاملتهم معاملة الأفارقة، فصدر القانون رقم ٣ لسنة ١٨٨٥، وهو قانون عنصري عارضته بريطانيا طبقا للمادة الرابعة عشرة من مقررات اتفاق لندن ١٨٨٤ مما اضطر الفولكسراد إلى إدخال بعض التعديلات عليه، وهذا القانون ينكر حق المواطنة لكل الآسيويين، ويخضعهم للتفتيش، لبحث ما إذا كانوا يسببون إزعاجاً للسكان من نواحي الصحة والإقامة والضوضاء، ولا يقر لهم بملكية الأرض. وقد أدي الخلاف المستمر بشأن هذا القانون بين الترنسفال وبريطانيا إلى تحكيم القاضي الأكبر الأورنجي والذي حكم في إبريل ١٨٩٥، لصالح الترنسفال(١٦٣)، كما لم تعترف حكومة الجمهورية بشرعية الزواج الأفريقي فإنها لم تعترف بشرعية زواج الهنود والملونين،(١٦٤) ومن الناحية الاقتصادية ضيقت الحكومة عليهم بسبب منافستهم للتجار الأوروبيين.(١٦٥)

وكان الهنود من عوامل الضغط التي استغلها الأجانب الوافدون والمندوب السامي ميلنر ضد حكومة الجمهورية، فعارض ميلنر مؤتمراً صحياً عقدته الجمهورية لمنع دخول الآسيويين إليها بحجة انتشار الأوبئة بينهم، وأيدت الدولة الحرة شقيقتها وأصدرت قرارا بمنع دخول الآسيويين إليها(١٦٦). وسعت الجمهورية إلى تخصيص معازل في بقعة غير صحية للهنود، ومالت إلى تطبيق نظام تصاريح المرور عليهم أسوة بالأفارقة، ونفذ هذا طبقا للقانون الصحي(١٦٧) Sanitation Law، كما زيد رسم دخول الجمهورية من ثلاثة جنيهات إلى خمسة وعشرين جنيها(١٦٨)، ولكن معارضة المندوب السامي أدت إلى تأجيل تنفيذ هذا القانون الصحي، كما تقرر أن يحمل الملونين بطاقة عمل أو تجارة بدلاً من العلاقة المعدنية Badge، ولم يكن تدخل ميلنر لصالح الهنود حباً لهم بل استغلالاً لكونهم رعايا بريطانيين يمكن استخدامهم في الضغط على كروجر، خاصة وقد استدعتهم الجمهورية للخدمة العسكرية على عكس غيرهم من الرعايا البريطانيين(١٦٩)، ودليلنا على عدم صدق نية ميلنر لمعارضة الهنود أنه نفذ سياسة الجمهورية ذاتها بعد حرب ١٨٩٩-١٩٠٢، وسقوط الجمهورية، ذلك أنه أحس أن نظام كروجر لم ينته، وأنه لو فعل غير هذا فإنه لن يكسب عداء البوير فقط بل وعداء البريطانيين معاضد بريطانيا، وعلى هذا بقي الهنود والملونون في ظل الحكم البريطاني، كما كانوا في ظل الحكم البويري، يحملون تصاريح المرور ويلبسون الشارات الخاصة بهم ولا يسيرون على طرقات البيض، كما أن الإدارة البريطانية لم تلغ التفرقة العنصرية في مناجم الذهب(١٧٠)، وهكذا يثبت الاستعمار أنه لا يتغير مهما تغيرت قوميته، فالسياسة واحدة، رغم مشاركة الهنود في حرب البوير وإظهارهم الولاء لبريطانيا(١٧١)، ولعل هذا كان سبب عنف البوير مع الهنود خلال الحرب وتدميرهم لمحلاتهم وإحراقهم لدورهم في المناطق التي احتلوها(١٧٢).

المراجـــع

(1)Cloete, S.: African Prortraits. P. 16.

(2)C.O. 879. 45. 686. : Op.Cit., P. 12.

وارجع أيضاً إلى الفصل الأول» قيام الجمهورية» فى رسالتنا للماجستير .

(3)Troup, F.: Op. Cit., p. 112.

(4)Denoon, Donald: South Africa Since 1800, New York, 1973, p. 46.

(5)Neame, L.E.: The History of Apartheid, pp. 9-10.

(6)Clete, S.: African Portraits, pp. 62-63.

(7)Ibid., S. pp. 62-63.

(8)Sochs, A.: Justicae In South Africa., p. 77.

(9)Cloete, S.: Op. Cit., p. 60.

(10)Flint, John, E.: The Cambridge History of Africa, p. 388.

(11)Cloete, S.: Op. Cit., p. 49.

(12)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 270.

(13)Kruger, P.: Op. Cit., p. 15.

Hallett, Robin: Africa to 1875, p. 240.

(14)Cloete, S.: Op. Cit., pp. 55 and 163.

(15)Sochs, A.: Op. Cit., p. 17.

(16)Cope, J.: Op. Cit., p. 80.

(17)De Kiewiet, C.W.: The Imperial Featos., p.126.

(18)Cloete, S.: Op. Cit., p 530

(19)Kruger, E.A.: Op. Cit., pp. 42-73.

(20)Cloete, S.: Op. Cit., p. 163.

(21)Kruger, P.: Op. Cit., p. 11

(22)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 270-271 and 442.

(23)Coloete, S.: Op. Cit., p. 59.

(24)Patterson, S.: Op. Cit. p. 22.

(25)Cope, J.: Op. Cit., 79-80.

(26)Walker, E.A.: Op. Cit., pp.

(27)Sachs, A.: Op. Cit., p. 176.

(28)Cope, J.: South Africa. Pp. 79-80.

(29)De Kiewiet, C.W. Op. Cit., p. 126.

(30)Cloete, S.: Op. Cit., pp. 168 and 262.

(31)Ibid., p. 34.

(32)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 142.

Patterson, S.: Op. Cit., p. 17.

(33)Cope, J.: Op. Cit. p. 80.

(34)Cloete, S.: Op. Cit., p. 28.

(35)Kruger, P.: Op. Cit., p.4.

(36)Theal, G.M.: Op. Cit., p. 214.

(37)Patterson, S.: Op. Cit., p. 17.

Pollock, N.C. and Agnew. S.: Op. Cit., p. 62.

(38)Theal, G.M.: History of South Africa, p. 380.

(39)Walker, E. A.: Op. Cit., p. 270.

(40)Pollock, N.C. and Agnew, S.: Op. Cit., p. 48.

(41)Cope, J.: Op. Cit., p. 80.

(42)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 270.

(43)Patterson, S.: Op. Cit., p. 19.

(44)Cope, J.: Op. Cit., p. 80.

(45)Brett, R.: Op. Cit., pp. 280-2810

(46)Cloete, S.: Op. Cit., pp. 57 **and** 71.

(47)Sachs, A.: Op. Cit., p. 810

(48)Cloete, S.: Op. Cit., 31.

(49)Ibid., p. 186.

(50)Imde: p. 186.

(51)Polloch, N.C. and Agnew, S.: Op. Cit., p. 130.

(52)Leonard, C.: Op. Cit., p. 294.

ميشل اغيا : المرجع السابق. ص ١٨.

(53)Pollock, N.C. and Agnew, S.: Op. Cit., p. 131.

(54)Marais, J.S.: Op. Cit., p. 23.

(55)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 276.

(56)Smuts, J.C.: Op. Cit., p. 31.

(57)Theal, G.M. : History of South Africa, pp. 409-410.

(58)Pollock, N. C.: and Agnew, S.: Op. Cit., p. 131.

(59)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 295.

(60)Pollock, N.C. and Agnew, S.: Op. Cit., p. 132.

(61)Theal, G.M.: Op. Cit., p. 258.

(62)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 274-275.

(63)Pollock, N.C. and Agnew, S.: Op. Cit., p. 132.

(64)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 300.

(65)Pollock, N.C. and Agnew, S.: Op. Cit., p. 132.

(66)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 276-277 and 318.

وارجع أيضاً إلى فصل تطور الجمهورية السياسى

(٦٧)انظر فصل « قضية الأجانب الوافدين»

(68)Cloete, S.: Op. Cit., p. 156.

(69)Marais, J.S.: Op. Cit., p. 24.

(70)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., pp. 142-143.

(71)Theal, G.M.: Op. Cit., p. 445.

(72)Wrench, J.E.: Alfred Lord Milnor, the Man of No. Illusions, 1854-1925. London, 1958. p. 171.

(73)Cloete, S.: Op. Cit., p. 184.

(74)C.O. 879. 45. 636.: Op. Cit., p. 7.

(75)Cloete, S.: Op. Cit., p. 185.

(76)Patterson, S.: Op. Cit., p. 28.

(77)Flint, J.: Op.Cit., p. XVII.

(78)Cloete, S.: Op. Cit., p. 182.

(79)Ibid. p. 156.

(80)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., p. 37.

(81)Cloete, S.: Op. Cit., pp. 84 and 182.

(82)Thompson, T.: African Societies In Southern Africa, London, 1972, p. 1.

(83)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 184.

(84)Walker, A.: The Cabridge, History of the British Empire, Vol. VIII, p. 401.

(85)Wilson, Monica and Thompson, Leonard: Op. Cit., p. 408.

(86)C.O. 879. 46.: Op. Cit., p. 536.

(87)Anene, J.C. and Brown, G.n.: Africa in the Ninteenth and Twentieth centuries, p. 395.

(88)Paton, Alam: Hope for South Africa, New York, 1985, p. 15.

(89)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., p. 10.

(90)Ibid., p. 287.

(91)Wilson, Monica and Thompson, Leonard: Op. Cit., p. 425.

(92)Sachs, Albia: Justica in South Africa, p. 70.

(93)Flint, John, E.: Op. Cit., p. 388.

(94)Walker, E.A.: A history of South Africa, pp. 2860287.

(95)Ibid., p. 271.

(96)Cloete, S.: Op. Cit., p. 62.

(97)Gross, F.: Op. Cit., p. 100.

(98)Cloete, S.: Op. Cit., p. 55.

(99)C.O. 879. 46.: Op. Cit., p. 535.

(100)Ibid., p. 367.

(101)Bell, K.N. and Morrell, W.P.: Op. Cit., pp. 494-495.

(102)Theal, G.M.: History of South Africa, p. 402.

(103)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 291-292.

(104)Bell, K.N. and Morrell, W.P.: Op. Cit., p. 527.

(105)C.O. 879. 46.: Op. Cit., pp. 538-539.

(106)Ibid., p. 535.

(107)Kruger, P.: Op. Cit., p. 129.

(108)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 31.

(109)C.O. 879. 46.: Op. Cit., p. 217, Enclosure in No. 188.

(110)Flint, John, E.: Op. Cit., pp. 388-389.

(111)Kruger, P.: Op. Cit., p. 45.

(١١٢)ارجع إلى الفصل الأول قيام الجمهورية والفصل الثانى تطور الجمهورية السياسى.

(113)Wilson, Monica and Thompson, Leonard: Op. Cit., p. 430.

(114)Hallett, Robin: Africa to 1875, p. 349.

(115)Flint, John, E.: Op. Cit., p. 388.

(116)Sachs, A.: Op. Cit., pp. 82-83.

(117)Cloete, S.: Op. Cit., p. 50.

(118)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 377-378.

De Kiewiet, SC.W.: Op. Cit., p. 33.

(119)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 358.

Flint, John, E.: Op. Cit., p. 389.

(120)C.O. 879. 686.: Op. Cit., p. 10.

(121)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 355 and 337.

(١٢٢)لاحظ هذا طوال عهد الجمهورية وانظر أيضاً

Kruger, P.: Op. Cit. p. 55.

(123)Evans, I.S.: Native Policy in Southern Africa, An Cuthline, Cambridge, 1934, p. 13.

(124)Theal, G.M.: History of South Africa, pp. 402 and 405.

(125)Cloete, S.: Op. Cit., p. 49.

(126)C.O. 879. 46.: Op. Cit., p. 538.

(127)Hallett, Robin: Africa, to 1875, p. 244.

(١٢٨) دونالدوايدنر، ترجمة شوقى الجمل (دكتور) وعلى أحمد فخرى: المرجع السابق الجزء الأول، ص٤٧.

Troup, F.: Op. Cit., p. 95.

(129)Waench, J.E.: Op. Cit., pp. 181-182.

(130)Hallett, Robin: Africa to 1875, p. 244.

(131)Kruger, P.: Op. Cit., pp. 44-45.

(132)C.O. 879. 46.: Op. Cit., p. 66. 1009. No. 42.

(١٣٣)شوقى الجمل (دكتور) : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، ص ١٧٨.

(134)C.O. 879. 46.: Op. Cit., p. 274. 7287. No. 258.

(135)Kruger, E.A.: Op. Cit., pp. 153 and 159.

(١٣٦) ارجع إلى الفصل الثانى « تطور الجمهورية السياسى » وحرب بريطانيا ضد الزولو والبيدى.

(137)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 186.

(138)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit. p. 69-70 Enclosure 14 in No. 101.

(139)Anene, J.C. and Brown G.N.: Africa in the Ninteenth and Twentieth Centuries, p. 379.

(140)Denoon, Donald: Southern Africa Sinee 1800, p. 76.

(141)Lewin, Julius: Polition and Laws in South Africa. London, 1863. pp. 13-22.

(142)Cloete, S.: Op. Cit., pp. 270-276 and 282.

(143)Sachs, A.: Op. Cit., p. 79.

(١٤٤)شوقى الجمل (دكتور) : تاريخ كشف أفريقيا وأستعمارها. ص ٢٦٦.

Walker, E.A.: Op. Cit., p. 258.

(145)Anene, J.C. and Brown, G.M.: Op. Cit., pp. 341-342.

(١٤٦) ارجع إلى الفصل الثالث « قضية الأجانب الوافدين »

(147)Marais, J.S.: Op. Cit., p. 180.

(148)Sachs, A.: Op. Cit., p. 81.

(149)Leonard, C.: Op. Cit. p 31.

(150)C.O. 879. 46: Op. Cit., p. 367-368.

(151)Cloete, S.: African Oertrits. P. 184.

(152)Sachs, A.: Op. Cit., p. 81.

(153)Evans, I.: Op. Cit., pp 12-13.

(154)Kruger, P.: Op. Cit., pp. 45-46.

(155)Marais, J.S.: Op. Cit., p. 26-27.

(156)C.O. 879. 45.: Op. Cit., p. 63. Enclosure 16 in No. 99.

(157)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., pp. 1-2.

(158)C.O. 879. 46.: Op. Cit., p. 32. Enclosure in No. 15.

هذا على سبيل المثال لا الحصر، وقد تكرر استعمال هذا اللفظ مئات المرات على صفحات الوثائق.

(159)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 103.

(160)Neame, L.E.: Op. Cit., p. 24.

(161)Evans, I.: Op. Cit., pp. 12-13.

(162)Kruger, P.: Op. Cit., pp. 45-46.

(163)Sachs, A.: Op. Cit., p. 79.

(164)Kuroger, P.: Op. Cit., pp. 175-176.

(165)C.O. 879. 46.: Op. Cit., p. 35. Enclosure 2 in No. 16.

(167)Sachs, A.: Op. Cit., p. 79.

(168)Sachs, A.: Op. Cit. pp. 11-12.

(١٦٩) انظر الفصل الخامس « الحياة الاقتصادية » وكذلك:

Walker, E.A.: The Cambridge History. Op. Cit., p. 563.

(170)Harais, J.S.: Op. Cit., pp. 181-182.

(171)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit. p. 129 Enclosure in No. 243.

(172)Marais, J.S.: Op. Cit., pp. 100-101.3.

الفصل السابع

الأحوال الاجتماعية
في جمهورية جنوب أفريقيا

١- الدين.
٢- التعليم.
٣- الصحة.

١ - الديـــن

كان للدين دور هام في حياة البوير ، فقد كانوا كالفنيين مخلصين[١]، ولكن عقيدتهم تنتمي إلى العهد القديم أكثر من انتمائها للعهد الجديد[٢]، والتدين من أبرز سمات شخصيتهم، فهم يجدون في الدين مبرراً لكل ما يفعلون، وهم يعتبرون أنفسهم شعباً مختاراً كاليهود. ومن ثم فأرضهم - الترنسفال - هي أرض ميعادهم مثلما كانت فلسطين أرض ميعاد لليهود ، وهي في نظرهم مقدسة[٣].

واعتبر البوير قائدهم في الهجرة الكبرى - بيتر ريتيف موسي البوير، وبريطانيا - التي حاولت منعهم من الهجرة - فرعون البوير، ولعل طول مدة الهجرة لنحو عشر سنوات كانت سبباً في ارتباط البوير بسفر الخروج بصفة خاصة من العهد القديم، وكتاب تعليمهم مأخوذ من سفر الخروج الذي يربطون بينه وبين هجرتهم الكبرى، وأثناء الهجرة الكبرى لم ينس الآباء تعليم أبنائهم الكتاب المقدس[٤]، ومارس البوير عبادتهم في بيوتهم أول الأمر.[٥] وعندما استقروا شمال الفال وبدأوا في بناء منازل لهم قاموا أيضاً ببناء الكنائس، فكانت لكل قرية كنيستها التي بنيت بالجهود الذاتية إلى جانب تسخير الأفارقة في بنائها[٦]، وذلك رغم عدم وجود قس لها، وتولي أحد البوير الوعظ في القرية[٧].

وقد أصر القائد بريتوريوس على أن يحقق هدف ريتيف بقيام دولة مستقلة، سياسياً ودينياً، عن مستعمرة الرأس، أما بوير الجهات الشرقية فطالبوا بالارتباط بمجمع كنسي مستعمرة الرأس Cape Synod، وقد انتشرت فكرة الانفصال الديني، خوفاً من أن يؤدي الارتباط إلى تهديد استقلال البوير بسيف الدين، وخوفا من الخضوع لبريطانيا التي تدعو إلى اجتماع السود مع البيض في كنيسة واحدة[٨].

وقد عارضت الكنيسة الهولندية المستصلحة Nederduitse Gereformeerde Kerk (N.G.K))، عملية الهجرة بادئ ذي بدء، ووصفت البوير بأنهم ذاهبون في البرية مثلما فعل اليهود دون موسى أو هارون، واستنكرت الكنيسة هروب البوير من فرعون أي من الحكومة البريطانية[٩]، ولذا لم يشارك في الهجرة الكبرى رجل دين واحد[١٠]، وقد كان اعتراض الكنيسة مبنياً على أن الهجرة ستنتهي بالبوير إلى الإلحاد ورفض الحضارة[١١]. وآملت الكنيسة في عودة البوير قبل أن يعتادوا حياة الارتحال، وتركتهم الكنيسة عدة سنوات لما وجدته من صعوبات في ملاحقتهم، وتركت لرجال البعثات التبشيرية مهمة تعميدهم ووعظهم[١٢]. ثم بدأ بعض القسس من ناتال ومستعمرة الرأس يلحقون بهم ويتجولون بينهم للوعظ[١٣].

وبوصول القس الهولندي ديرك فان ديرهوف Rev. Dirk Van Der Hoff، إلى الترنسفال في ١٨٥٢، بدأت سياسة الانفصال الديني عن مجمع مستعمرة الرأس تتخذ اتجاهاً عملياً، فتأسست كنيسة الترنسفال العامة للدعوة لذلك حتى أمكن تأسيس كنيسة (N.H.k) Nederduitsck Hervormde Kerk[١٤]. وفي نوفمبر ١٨٥٣، أعلنت جمهورية ليدنبرج رفضها لهذه السياسة، وطالبت باتحاد الكنائس[١٥].

وعند وضع دستور جمهورية جنوب أفريقيا اشترط لعضوية الفولكسراد عضوية كنيسة الدولة، وهي الكنيسة الترنسفالية الهولندية المستصلحة، ونص على عدم السماح بالمساواة بين البيض والسود لا في الكنيسة ولا في الدولة[١٦]. ومن ثم لم يجد الأفارقة الذين اعتنقوا المسيحية سوي اتخاذ كنائس مستقلة عن كنائس البيض[١٧].

وقد وجد المبشرون في هذا النص مبرراً لاستمرارهم في عداء البوير، واستمر البوير يكرهون المبشرين كما كانوا يكرهون آبائهم في مستعمرة الرأس من قبل، ومنع البوير إنشاء أية كنيسة دون إذنهم، وقبل رجال الدين في الكنائس أن يعلموا بأن البوير جنس أرقي من الأفارقة، وقد أرجع البوير عداء المبشرين لهم إلى النواحي التجارية[١٨].

وقد اضطر المبشرون أن يقولوا للأفارقة بأنهم والبوير سواء، وأن يقصروا تعليمهم للأفارقة على تعويدهم على الطاعة والنظافة[١٩]. وقد قابل البوير لفنجستون بعدائهم الشديد لتقديمه السلاح للأفارقة الكفار ليحاربوا به البوير المسيحيين مخالفاً بذلك اتفاق نهر الساند في ١٨٥٢، وأرجع البوير عداء لفنجستون لهم إلى كونه إنجليزياً لا إلى كونه مبشراً[٢٠].

وقد أدت كراهية البوير للمبشرين إلى إعاقة قيام المبشرين بعملهم[٢١]، والواقع أنه لم يكن للتبشير من النتائج والتأثيرات الفعلية فيما يتعلق بنشر المسيحية ما أشيع عنه. لقد كان نشاط المبشرين أشد تأثيراً على سياسة الحكومة البريطانية في جنوب أفريقيا، منه على التحول إلى المسيحية بين الأفارقة، ولعب المبشرون دوراً هاماً في الوساطة بين السلطات الأوروبية البيضاء وبين القادة والزعماء والأفارقة. أي أن دور المبشرين كان في حقيقة الأمر سياسياً أكثر منه دينياً. ونظر عديد من الزعماء الأفارقة إلى المبشرين لا على أنهم دعاة للمسيحية، بل على أنهم مصدر خطر جلل، باعتبارهم يمهدون الطريق للاستيطان والاستعمار الأوروبي[٢٢].

وفي ١٨٥٨، وقع خلاف ديني حول استخدام تراتيل معينة في الكنائس ليست واردة في الكتاب المقدس، وأسس الرافضون لاستخدامها كنيسة جديدة هي الكنيسة المسيحية المستصلحة الحرة في يناير ١٨٥٩، تحت إشراف د. بوستما Postma، وذلك في روستنبرج، وعرفت هذه الكنيسة باسم كنيسة الأتقياء The Dopper Church، وكان بول كروجر من أبرز أعضاء هذه الكنيسة[٢٣]، وقد استغل سكويمان خلال الحرب الأهلية عدم انتماء كروجر لكنيسة الدولة للمطالبة بفصله حتى أصدر فان برينسبرج، باعتباره نائباً للرئيس قراراً بإعطاء حق المواطنة الكامل لجموع أعضاء الكنائس الإنجيلية[٢٤].

وفي عهد الرئيس بورجرز اشتدت المعارضة لأرائه الدينية التي رأوا فيها سبباً لغضب الله[٢٥]، وهاجرت ثلاثمائة أسرة وراء صحراء الكلهاري هروباً من حكمه الهرطقي[٢٦]، وسعت الكنائس الإنجيلية المختلفة في الترنسفال بعد حرب ١٨٨١، إلى الاتحاد في كنيسة واحدة، وانضمت اثنتان فعلاً للاتحاد هما: (N.H.K) و(N.G.k)، بينما رفضت كنيسة الأتقياء دخوله، وفي أوائل التسعينيات ظهرت حركة انفصالية بين الكنيستين المتحدتين، ونشأ عن الانفصال مشاكل مالية حول أيلولة ممتلكات الاتحاد، ومحاولة تقسيمها بين الكنيستين. ودعا كروجر إلى اجتماع لحل هذه المشكلة في مقر الفولكسراد في ١٨٩١، ولم يكن للمؤتمر من نتيجة سوي اتهام الرئيس بأنه مستبد يريد التدخل في كل شيء حتى في شئون الكنيسة. وظهرت آثار هذا الاتهام في انحطاط شعبية الرئيس في انتخابات الرئاسة الثالثة[٢٧].

وكان دين الأجانب الوافدين هو المسيحية، على مذاهب بلادهم التي أتوا منها، وقد كثرت الكنائس الإنجليزية بالجمهورية حيث كان أغلب الوافدين بريطانيين، كما انتشر بها رجال البعثات من مختلف الجنسيات، أما الأقليات من الهنود والآسيويين فأديانهم هي أديان بلادهم الأصلية.

أما الأفارقة فعباداتهم وثنية، تختلف من قبيلة إلى قبيلة، ولهذا استعار البوير لفظ الكفر تعبيراً عنها، ولفظ الكفار تعبيراً عن العباد وهذا اللفظ عربي مبين، أطلق على كل الأفارقة دون استثناء[٢٨]. وكان لكل قبيلة حيوان مقدس هو في الغالب أحد حيوانات البيئة، كما حظي الزعماء قبل أن تحطمهم الأسلحة النارية بتقدير كبير، وظهر بين الأفارقة كثير من السحرة والمتنبئين[٢٩]، وأما الذين دخلوا المسيحية فلم يمتنعوا من ممارسة عاداتهم القبلية وهي تقديس الأوثان وعاش كثير منهم نصف وثني ونصف مسيحي[٣٠].

٢- التعليم:

خلال الهجرة كان المجهود الرئيسي في تعليم الأبناء يقع على عاتق الآباء، فيجمع كل أب أولاده بعد الغذاء والعشاء ليعلمهم القراءة والكتابة والكتاب المقدس[٣١]، وكانت لغة التعليم هي اللغة الهولندية، وكانت هناك لغة حديث هي الأفريقانرية أو الأفريقاندرية (لغة التال)، وهي لغة خليطة تطورت عن الهولندية بعد إسقاط تعقيداتها النحوية، ودخول كلمات إنجليزية وبانتوية وآسيوية عليها، حتى أصبحت في نهاية القرن التاسع عشر لغة أدبية وصحفية[٣٢].

وفي المجتمع الجديد وراء الفال أصبح البوير جاهلين بتطورات الأمور في العالم، وبالتقدم العلمي فيه، حتى أن كروجر عاش لا يؤمن بكروية الأرض [٣٣]. ولم يكن في الترنسفال، بعد الهجرة، بل وبعد اتفاق نهر الساند في ١٨٥٢ رجل متعلم بالمعني المفهوم لهذه الكلمة[٣٤]. وصار لزاماً على القلة القليلة من المعلمين الذين لحقوا بالمهاجرين أن يتجولوا بين مناطق المستوطنين ليقوموا بتعليم الأبناء، وقد وصل ثلاثة من المدرسين في ١٨٥٠، ولكنهم وجدوا صعوبة كبيرة إذ جعلتهم الهولندية المحلية «الأفريقاندرية» التي يتحدثها البوير، يلجأون إلى تبسيط التعليم وبطء النطق تيسيراً على تلاميذهم[٣٥].

وتولي البوير شمال الفال بناء مدارس لأبنائهم من الغاب وأخشاب الأشجار[٣٦]، وأصبحت التوراة كتاب التعليم لدي البوير، وبصفة خاصة سفر الخروج[٣٧]، وتلقي بول كروجر تعليمه الأولي على يد المعلم تيلمان روز[٣٨]. Tielman Roos، وقد اقتصر التعليم على مراحله الابتدائية والمتوسطة، وكان على الذين يسعون لإتمام تعليمهم العالي السفر إلى هولندا أو إنجلترا، وكانت

جمهورية جنوب أفريقيا أقل حظاً من دولة الأورنج الحرة ومستعمرة الرأس في الناحية التعليمية، ومن ثم كان بويرها أقل البيض تعليماً في جنوب أفريقيا(٣٩).

وشهدت فترة ضم الجمهورية للمستعمرات البريطانية من ١٨٧٧ إلى ١٨٨١، اهتماماً كبيراً باللغة الإنجليزية(٤٠). ومع المدرسين الذين يدرسون لغتين امتيازات مادية(٤١)، ولما كان هناك نقص في أعداد المدرسين فقد أحضرت الإدارة البريطانية في الترنسفال مدرسين بريطانيين، كما أكثر لانيون مدير الترنسفال من إحضار نظار للمدارس في إنجلترا ومستعمرة الرأس(٤٢).

وبعودة الجمهورية تولى القس دي تويت Du Toit، من مؤسس رابطة الأفريقاندر منصب مدير التعليم منذ ١٨٨١ وحتى ١٨٩٠، وقد انتهج دي تويت سياسة معادية لبريطانيا، فأصدر قراراً بأن تكون الهولندية لغة التعليم الوحيدة، وتولي د. مانسفيلت Mansvelt، من مستعمرة الرأس منصب مدير التعليم بعد دي تويت، وعمل على تنفيذ سياسته بمعاونة مجموعة من الهولنديين الذين أحاط نفسه بهم، وقد حاولوا تصحيح النطق المخالف للغة الهولندية الأم، وحرم المدارس المتوسطة التي كانت تدرس باللغة الإنجليزية من المساعدات التي تقدمها الدولة لها، وأنقص كذلك المساعدات المخصصة لتعليم الأطفال المتكلمين بالإنجليزية حتى ١٨٩٦(٤٣)، وأدي هذا إلى اشتداد حملة النقد ضد سياسة الجمهورية التعليمية والمطالبة بالإصلاح العاجل(٤٤)، وقد أيد د. لايدز رئيس الوزراء هذه السياسة إيماناً منه بأن استقلال الجمهورية يمكن المحافظة عليه فقط بصبغ الجمهورية بالنهضة الهولندية وذلك إزاء نفوذ اللغة الإنجليزية والمتكلمين بها.(٤٥)

وقد قابل كل من أغنياء البوير، والأجانب الوافدين، إجراءات مانسفيلت بالضيق(٤٦)، فقام البوير بإرسال أبنائهم إلى مدارس الدولة الحرة ومستعمرة الرأس، وأيد المدرسون البوير في المطالبة بتحسين وضع المدارس التي تعلم باللغة الإنجليزية، وأما الأجانب الوافدون فكونوا مجلساً للاهتمام بمشاكلهم التعليمية هو مجلس ويتواترزراند للتعليم Witwatersrand Council of Education، واندفعوا إلى فتح مدارس مضادة(٤٧)، كانت تتلقي إعانات من الكنائس الإنجليزية، وتلقي الدروس فيها بالإنجليزية، وكان هدف الأجانب الوافدين من ذلك هو المحافظة على قوميتهم البريطانية إلى جانب الرغبة في التعليم ذاته، أما البوير فكان هدفهم من التعليم هو الحصول على وظيفة مدنية سواء منهم من تعلم في الداخل أو من تعلم في الخارج، وقد اضطرت الحكومة إلى إيجاد الوظائف في مصالحها لإرضائهم بغض النظر عن حاجة العمل(٤٨)، ورغم أن التقدميين من البوير قد أرسلوا أبنائهم إلى أوروبا للتعليم بها، فإنهم عادوا، كما ذهبوا، كارهين للتمدين الحديث ورذائله(٤٩).

وقد صدر في ١٨٩٦ قانون يهدف إلى إعاقة جهود مجلس ويتواترزراند للتعليم، قضي بتخويل سلطة تعيين المدرسين وتقرير مناهج الدراسة، وتقرر بالنسبة للتلاميذ الإنجليز الذين يدرسون في مدارس الدولة أن يتحولوا تدريجياً إلى اللغة الهولندية في المدارس المتقدمة، وفي أكتوبر ١٨٩٨ ، وافقت الهيئة التنفيذية على أن تعليم الهولندية يكون ساعة في اليوم في الفرقتين الأولي والثانية، وساعة ونصف الساعة في الفرقة الثالثة، وساعتين ونصف الساعة في الفرقة الرابعة، وثلاث ساعات في الفرقة الخامسة، وثلثي وقت المدرسة في الفرقة السادسة، وكان مديرو مدارس الدولة هولنديين جميعاً، بينما كان أكثر من نصف المدرسين بريطانيين، ولكن أغلب المسئولين حتى العاملين منهم بالتعليم كانوا يرسلون بأبنائهم إلى المدارس الخاصة[٥٠]، وبارتفاع شكوى البوير والبريطانيين معاً من سياسة صبغ التعليم بالصبغة الهولندية قام الفولكسراد بفصل د . مانسفيلت في ١٨٩٩ ، وتهاوي نظامه[٥١]. وقد كان بالجمهورية قبيل سقوطها حوالي خمسمائة مدرسة وأكثر من ثلاثة عشر ألف تلميذ بويري[٥٢].

أما تعليم الأفارقة فلم يكن يختلف عن مثيله بين أفارقة جنوب خط الاستواء غير المسلمين، فلغاتهم غير مكتوبة، وتعددها لا يجعل لإحداها هيمنة على الأخريات حتى تصبح لغة هامة بينهم، وبالرغم من نقص المعلومات عن تعليم الأفارقة في جمهورية جنوب أفريقيا فيمكن لنا أن نقطع بأنه لم يكن أمراً ذا شأن، ونستدل على ذلك بأمرين: أولهما: أن البيض أنفسهم لم يكونوا يولون التعليم اهتماماً كبيراً، وثانيهما: أن تعليم الأفارقة وقع في الغالب على كاهل المبشرين. ولما كانت علاقة المبشرين بالبوير سيئة فلا شك أن تعليم الأفارقة لم يكن في جمهورية جنوب أفريقيا أحسن حالاً من تعليمهم في مستعمرة الرأس حيث اتضح أن السعي وراء العمل يبعدهم عن التعليم[٥٣].

وقد أقبل بعض الأفارقة على تعلم لغتي البيض في جنوب أفريقيا وهي الإنجليزية والهولندية، كما قام البوير بتعليم لغتهم لبعض الوطنيين لديهم حتى يتمكنوا من تقديم خدمات كبيرة لهم،[٥٤] كما قضت عادات الأفارقة بجمع الشباب في سن معينة لتعليمهم حكمة القبيلة وتقاليدها وإدخالهم في المجتمع كرجال، وهو ما عرف بنظام تكريس الشباب أو إدخالهم صفوف الرجال System of Manhood Initiation[٥٥].

٣- الصحة:

كان الارتفاع العام للترنسفال أهم المزايا التي جعلت الأوربيين يفضلونها عن غيرها من بلاد جنوب أفريقيا وبخاصة منطقة الفيلد الأعلى التي تناسب إقامة الأوربيين صحياً، أما منطقة

الفيلد الأدنى فهي أكثر حرارة، لانخفاضها، وقد خصصت للأفارقة، وأما المنطقة الشمالية فهي منطقة ترتفع درجة حرارتها، ويكثر العشب بها، وهي غير ملائمة لسكنى الأوربيين من الناحية الصحية، ولذلك لم يقربوها إلا للصيد ولاستخدامها كمرعي شتوي، وهذه المنطقة الشمالية تكثر بها الحشرات، ويصاب الإنسان فيها بالملاريا، كما تصاب الماشية فيها بمرض يسمي النجانا Ngana، وقد خصصت لإقامة الأفارقة كشأن كل أرض غير صالحة، وقد سعى البوير إلى استيطانها، طبقا للقانون الصادر في ١٨٨٦، الذي وفر للبوير حاميات عسكرية لتنفيذ الاستيطان رغم أنف الأفارقة، ولكن انتشار الملاريا حال دون تنفيذ القانون[٥٦].

وقد أدي عدم وجود أطباء بين البوير إلى الاعتماد على النساء في التطبيب والتمريض، ومع هذا لم يكن عددهن كافياً لإتمام هذه المهمة الصحية، وقد نقصت الخبرة الإدارية والعلمية في هذا المجال[٥٧]، ومن ثم كان الطب والصيدلة من أهم العلوم التي حرص البوير على السفر إلى الخارج لتعلمها[٥٨].

وفي التسعينيات من القرن التاسع عشر أصبح لكل إقليم طبيب حكومي يشرف على مستشفي الإقليم، الذي كان يوجد عادة في أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان في الإقليم[٥٩]، وكان الالتزام بتقاليد زيارة المرضى في المستشفيات ضعيفا؛ إذ كان عائدو المرضى يحضرون متى شاءوا ولم يكن للزيارة وقت محدد، ولذا كانوا ينصرفون أيضاً متى شاءوا[٦٠] وكانت هناك أيضاً مستشفيات عسكرية ميدانية[٦١].

وكان عمل هذه المستشفيات الميدانية يزداد وقت العمليات الحربية، التي لم تكن تتوقف كثيراً لاستمرار حروب البوير ضد الأفارقة، ولم يكن مستغرباً أن يرتدي الأطباء الزى العسكري وأن يحملوا الأسلحة، أو أن لا يتقيدوا باتفاقيات جنيف بخصوص الصليب الأحمر[٦٢]، أو أن يقدموا تقاريرهم للقائد العام لجمهورية جنوب أفريقيا مباشرة[٦٣].

المراجـع

(1)Sachs, A.: Op. Cit., p. 70.

(2)Brett, R.: Op. Cit., p. 281.

(3)Walker, E.A.: Op. Cit.,p. 270.

(4)Kruger, P.: Op. Cit., p. 13.

(5)Thomas, T.M.: Op. Cit., p. 21.

(٦) ميشيل أغيا: المرجع السابق، ص ٦٧.

(7)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 270.

(8)Ibid., p. 273.

(9)Patterson, S.: Op. Cit., p. 22.

(10)Theal, G.M.: Progress of South Africa, p. 211.

(11)Wilson, Monica and Thompson, Leonard: Op. Cit., p. 407.

(12)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 274.

(13)Theal, G.M. Op. Cit., p. 365.

(14)Davenport, T.R.H.: South Africa, p. 65.

(15)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 274.

(16)Leonard, C.: Papers on the Political Situation in South Africa, p. 296.

(17)Thomas, T.M.: Op. Cit., p. 21.

(18)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 287-288.

(19)Theal, G.M.: History Africa, pp. 438-439.

(20)Kruger, P.: Op. Cit., p. 44.

(21)Oliver, Roland and Fage, J.D.: A Short History of Africa, p. 169.

(22)Donoon, Donald: Op. Cit., pp. 64-65.

(23)Clote, S.: Op. Cit., pp. 65and 69.

Davenport, T.R.H.: Op. Cit., p. 68.

(24)Kruger, P.: Op. Cit., pp. 83-88.

(25)Clote, S.: Op. Cit. p. 112.

كانت آراء بوجرز هذه التي آثارت البوير كثيرة زمتعددة، زمنها ما يتعلق بشكة في صحة بعض أجزاء التوراة، إلى جانب بعض الآراء المتعلقة بطبيعة السيد المسيح عليه السلام.

(26)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 4-369.

(27)Kruger, P.: Op. Cit., pp. 233-235.

(28)Cloete, S.: Op. Cit., p. 741.

(29)Walker, P.: Op. Cit., p. 299.

(30)Ibid. pp. 46-47.

(31)Kruger, P.: Op. Cit., pp. 12-13.

(32)Patterson, S.: Op. Cit., 42-45.

(33)Cloete, S.: Op. Cit., p. 58.

(34)Theal, G.M.: Progress of South Africa. P. 361.

(35)Walker, E.A.: Op. Cit., p.270.

(36) Ibid, p. 13.

(37) Ibid. p. 271.

(38)Kruger, p.: Op. Cit., p. 13.

(39)Flint, J.: Op. Cit., p. 146.

(40)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 9.

(41)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 440.

(42)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 269.

(43)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 440.

(44)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., p. 37, No. 50.

(45)Marais, J.S.: Op. Cit., pp. 16-17.

(46)Ibid., p. 55.

(47)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 478.

(48)Marais, J.S.: Op. Cit., p. 19.

(٤٩) ميشيل أغيا : المرجع السابق، ص ص ٢٤-٢٥.

(50)Marais, J.S.: Op. Cit., pp. 132-134.

(51)Ibid., pp. 220-221.

(٥٢) ميشيل أغيا : المرجع السابق، ص ٢٨.

(53)Theal, G.M.: Op. Cit.,p. 467.

(54)Kruger, P.: Op. Cit., pp. 16-17.

(55)Thompson, L.: African Socites in South Africa, p. 211.

(56)Pollock, N.C. and Agnew, S.: Op. Cit., pp. 126-130.

(57)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., p. 247.

(٥٨) ميشيل أغيا: المرجع السابق. ص ٢٨.

(59)C.O. 879. 45. 6860: Op. Cit., p. 205. 24216. No. 161.

(60)Ibid., pp. 247-248.

(61)Ibid., p. 247.

(62)Ibid., p. 248.

(63)Ibid., pp. 249-25٠.

الباب الرابع

الحيـــاة الاقتصاديـــة

في جمهورية جنوب أفريقيا

الفصل الثامن

الزراعة والصناعة

١- الزراعة والرعي والصيد

٢- الصناعة

١- الزراعة والرعي والصيد:

كانت الزراعة من أهم أنشطة البوير الاقتصادية والتي يدل عليها اسمهم وهو الفلاحون[١]، وبعد أربعة عشر سنة من بدء الهجرة الكبرى في ١٨٣٦، كان البوير قد استوطنوا أفضل الأراضي في المناطق الواقعة شمال نهر الفال، بادئين حياة تعتبر امتدادا لحياتهم في القرن الثامن عشر، تاركين ورائهم عادات القرن التاسع عشر الصناعية وآدابه وروحه، والتي بدأت تصل إلى مستعمرة الرأس من بريطانيا[٢].

وتمتاز الترنسفال بأنها تحوي أجود الأرض خصوبة في جنوب أفريقيا[٣]، وقد عرفت الترنسفال بأنها حديقة جنوب أفريقيا، وعندما تفهم البوير أوضاع الترنسفال وجدوها مقسمة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: هو الفيلد الأعلى ويمتد لمسافة ٣٥ ألف ميل ، ويرتفع إلى ما بين خمسة وسبعة آلاف قدم ، مما يجعله منطقة صالحة لإقامة الأوربيين من الناحية الصحية.

والقسم الثاني: هو الفيلد الأدنى ومساحته بين ١٥و ٢٠ ألف ميل مربع وينخفض إلى ما بين ألفين وثلاث آلاف قدم، ولهذا فهو حار، وهو يشمل حاليا معازل الوطنيين الأفارقة وحديقة كروجر الوطنية، Kruger National Park، والفيلد الأدنى به جزء أكثر انخفاضاً يمتاز بوجود تلال تمتد من الشرق إلى الغرب ومن الشمال الشرقي إلى الجنوب الغرب.

أما القسم الثالث: فيمتد إلى الشمال أكثر، ويشمل وادي نهر اللمبوبو، وهو أكثر المناطق الثلاث حرارة، ومن ثم فهو غير صحي ويكثر به العشب شتاء ، وكان القسم الأول، حيث بريتوريا وبوتشفستروم، أهم المراكز، وفيه أقام أغلب السكان.[٤]

وكانت هناك مساحات شاسعة بين المزارع والقرى، وامتدت المزارع بين الفيلد الأعلى والفيلد الأدنى[٥]، وجرت العادة أن ينتقل البويري بماشيته إلى الأرض المنخفضة شتاء حيث تكون الرطوبة أقل والأمراض أخف وطأة، ثم يعود البوير إلى الأرض المرتفعة صيفا حيث تكون الأمطار قد خلفت أعشابا كثيرة، وكانت وفرة الأرض ومصادر المياه السبب في استمرار البوير في طلب الأرض على حساب الأفارقة ، وقد رعي البوير حيواناتهم في كثير من مساحات شاسعة، حيث توفر للحيوان الواحد عدة أفدنة لغذائه، وكان مستوي الزراعة أول الأمر منخفضاً، كما لم يكن متوسط إنتاج اللحم واللبن كبيراً، وقل إنتاج المحاصيل الجذرية وعلف الماشية، وقد اهتم البوير بتوالد الماشية لبيعها للأفارقة، وكانت الأرض، إلى جانب خصوبتها رخيصة الثمن، ولم يكن لرأس المال أهمية كبيرة، وكان الرعي يتم بالطريق المعتادة ، أي بانتقال الماشية وراء العشب من منطقة إلى أخرى، وقد تركزت ثروة البوير في الأرض والماشية[٦]، ولعل هذا هو السبب في عدم اهتمام البوير بمسح الأرض حتى عام ١٨٦٤ ، حين وضعت العلامات والحدود بين التقسيمات المختلفة. وقبل هذا العام ١٨٦٤ ، لم يكن هناك اهتمام بتخزين المياه، وكانت قطعان الماشية ترعي نهاراً وتدخل حظائرها ليلاً، وقد كانت الزراعة البويرية نوعا من الزراعة البدائية تمتاز بالإسراف في الأرض، فتترك المساحات الشاسعة التي طرد منها الأفارقة دون زراعة لترعى فيها الماشية، وتنحصر الزراعة في قطعة أرض صغيرة تزرع ببعض ما يسد حاجة سكان المزرعة، وما يكفي لإرسال كمية منه لصاحب المحل التجاري الذي يتعامل معه السكان، وغالباً ما كان بريطانياً أو يهودياً ، أي أن الزراعة البويرية جرت على القاعدة المعروفة من اليد إلى الفم[٧].

وكانت أصلح المناطق الزراعية تقع بين روستنبرج وزيروست Zeerust، وكانت نسبة الأرض المزروعة قليلة، وكانت تزرع بها الذرة والفواكه والطباق والقمح، الذي كان أهم المنتجات لدي البوير، ويأتي في الأهمية بعد الرعي والصيد[٨]، وكان إقليم روستنبرج حسن الأرض، جيد الماء والمرعي، مليئاً بحيوانات الصيد، تقطع الجبال وديانه، ويتوفر بها العشب صيفاً وشتاء[٩]، ولم يتبع الرعاة البوير أو الوطنيون الحدود السياسية، وإنما تبعوا ماشيتهم التي تسعى وراء العشب والماء، وقد حدث مراراً أن دخلت ماشية البوير أقاليم الوطنيين في المستعمرات والمحميات البريطانية والعكس بالعكس[١٠].

كان جل اعتماد البوير على الماشية[١١]، يربونها ويرعونها ويبيعونها في أول الأمر إلى مستعمرة الرأس، ثم صارت وجهتهم الرئيسية بعد ذلك إلى مستعمرة ناتال ومستعمرة موزمبيق

البرتغالية[١٢]، ومن ماشية البوير الثور الأفريقاندري Afrikander Ox، ويتميز بالقوة والطول والقرون الحادة والواسعة، والذي كان يستخدم كذلك في النقل[١٣].

ومن الصعب أن تفصل بين عمليتي الزراعة والرعي لارتباطهما الشديد، وحتى عملية الصيد لم تكن تتم بمعزل عن العمليتين السابقتين، وإن كانت أقل ارتباطا بهما من إحداهما بالأخرى، وقد كان البوير يعتمدون أول الأمر على العمالة الأفريقية، فبعد أن حطم البوير القبلية كنظام سياسي أفريقي تشتت الأفارقة في الترنسفال وسيطر البوير على أرضهم، ولم يعودوا يهتمون بالأفارقة إلا كأيدٍ عاملة في مزارعهم ومراعيهم[١٤]. ولكن بإحضار عدد من النظار الهولنديين للإشراف على الزراعة وتحسينها، اقترحوا أن يقوم البوير بزراعة أرضهم بأنفسهم وبخاصة إزاء فرار الأفارقة من الأرض[١٥]، ولكن البوير لم يروا أن من الضروري تعديل طريقة الزراعة التي ورثوها عن أسلافهم، ومن ناحية أخري حصل أشخاص لا يقيمون في الجمهورية على أراض لم يستثمروها[١٦].

وكان البويري يكتفي من مزرعته البالغة ثلاث آلاف مورجين (كابي) أو ستة آلاف فدان إنجليزي (أيكر)[١٧]، بقطعة صغيرة ينتج منها ما يحتاجه لاستهلاكه طوال العام، وما قد يسمح له بالتصدير وسداد ديونه[١٨]، لقد استحوذ البوير على أحسن الأرض وأفضلها ولكنهم لم يحسنوا استخدامها[١٩]، وكانت أكثر المزروعات انتشاراً في الجمهورية هي: الدخان والموالح عموماً والبرتقال بصفة خاصة والخوخ، وكانت هذه المزروعات أكثر تركيزا في الجنوب الغربي[٢٠]، وكان بعض النسوة البويريات في المدن يحتفظن بأبقار منتجة للبن ويقمن ببيع منتجاته لسكان المدينة[٢١].

كان الرعاة يتركون الفيلد الأعلى بقطعانهم عندما يبدأ الطقس يميل للبرودة فيها، ويتوجهون إلى الفيلد الأدنى، ثم يعودون في الربيع، ولهذا فعادة ما تكون للبويري مزرعة شتوية في الفيلد الأدنى[٢٢]، وكانت مساحة المزارع والمراعي تمتد لعشرة أميال أو اثني عشر ميلاً كاملة[٢٣]، ولما لم يكن البويري يتمكن من زراعة كل مزرعة، فقد كان يترك للأفارقة فيها زراعة جزء منها مقابل إيجار يدفعونه من الحاصلات الزراعية التي ينتجونها، ومن هنا كان الأفارقة في المزرعة مستأجرين وعمالاً في وقت واحد[٢٤].

وقد أدي استمرار رغبة البوير في الاستحواذ على مزارع كبيرة إلى استمرار الحرب بينهم وبين الأفارقة، ولجأت الحكومة إلى منح البوير مزارع ضخمة تضعها لهم على خرائط، وتطالبهم

باستلامها، رغم وجود الأفارقة بها. فيشن البوير غاراتهم على الأفارقة مدعين أنهم يحتلون مزارع البوير بطريقة غير قانونية ثم يقومون بطردهم في آخر الأمر[٢٥]، ووصل استغلال البوير للأرض الأفريقية إلى درجة أنهم حولوا المجاري المائية إلى الأرض التي استولوا عليها من الأفارقة، وحرموا هؤلاء الأفارقة من مصدر الماء، وكانت تخصص لماشية الأفارقة ثلاث مرات أسبوعياً للشرب منها ، مما كان مثاراً لنزاع مستمر[٢٦]، وبانتشار ثورات الأفارقة اضطر البوير إلى هجر بعض الأقاليم وترك مزارعها، مثلما حدث في إقليم زوتبانسبرج بين عامي ١٨٦٧و ١٨٧٠[٢٧].

وحاول البوير إنشاء محطات لتدريب الأفارقة على الزراعة، ولكن محاولتهم باءت بالفشل بسبب نقص الأموال اللازمة لإتمام هذه البرامج، وبسبب استمرار المنازعات بين البوير والأفارقة، مما أثر تأثيراً سيئاً على الإنتاج،[٢٨] وبتطبيق سياسة المعازل لجأ البوير إلى تخصيص مناطق معينة للقبائل وعقد معاهدات مع زعمائها، وغالباً ما كانت هذه المعازل في مناطق شديدة الحرارة غير مشجعة على الإنتاج[٢٩].

وقد لعب الصيادون دوراً هاماً في كشف ثروات البلاد، وكانوا الرواد الذين قادوا البوير إلى استعمار مناطق شاسعة من جنوب أفريقيا،[٣٠] وكان البويري بمجرد بلوغه سن الشباب يخرج مع أبيه وأعمامه للصيد، وكان أسلوبهم عند اقترابهم من الحيوانات المتوحشة أن يتركوا جيادهم ويختبئوا، وعندئذ تندفع الوحوش لافتراس الجياد، فيصيبها البوير بنيران بنادقهم، وكان البوير يعدون ذلك بطولة كبيرة وفروسية، ويفاخر بعضهم بعضا بعدد ما قتل من وحوش، على أن خروج البوير للصيد كان يهدف إلى جمع العاج، ومن ثم كانوا يتوغلون في الغابات بجيادهم وراء الأفيال، وكان الخروج للصيد رياضة محببة لدي البوير إلى جانب أرباحها، وقد اصطاد الرئيس كروجر أول أسد له في عمر الرابعة عشرة، وبلغ عدد ما اصطاده من الأسود خمسين أسدا إلى جانب عدد من الفيلة ووحيد القرن[٣١]، وقد اشتهر بين البوير صيادون كبار، ولم تكن مهمتهم تجارية أو رياضية فحسب، بل كانوا يؤدون مهام سياسية أيضاً، مثل المهمة التي كلف بها الصياد والتاجر الكبير جروبلر لدي لوبنجولا ملك المتابيلي[٣٢]، وكان الصيادون يحملون في عرباتهم إلى المناطق الوطنية خموراً للزعماء وخرزاً وبعض الملابس والمصنوعات البسيطة، ويعودون إلى مزارعهم وقد جلبوا أعداد كبيرة من ماشية الأفارقة في مقابل ذلك إلى جانب العاج وحيوانات الصيد[٣٣]

وقد تميز تاريخ الجمهورية باستمرار توسع البوير على الحدود ، ومن ثم استمرت المشاكل على الحدود، ويمكن إرجاع هذه المشاكل إلى أسباب اجتماعية واقتصادية أساساً، وهو ما أسماه المؤرخون بمشكلة نقص الأرض، فببلوغ الشاب سن السادسة عشرة يصبح من حقه الحصول على

مزرعة، وبتزوجه يصبح من حقه الحصول على مزرعة أخري، وجرت العادة أن يستخدم الأولى كمرعي والثانية كمزرعة حبوب[٣٤].

وقد تمسك البوير بهذه العادة تمسكا شديداً، وكان هذا هو السبب المباشر الذي دفعهم إلى الانطلاق نحو الحدود باستمرار لضمان أرض لبنيهم الذين يخطون نحو الشباب، لقد كان من طبيعة البوير أن يهاجروا بمجرد الإحساس بنقص الأرض[٣٥]، وقد كانت طريقتهم للحصول على الأرض الأفريقية هي الاقتراب من منطقة نفوذ أحد الزعماء، واستئذانه في الترخيص لهم بالرعي في أجزاء من منطقة قبيلته، ثم يحصلون على حق احتلال بعض المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية ، وبعد عدة أعوام، حين يصبح الاحتلال معتادا وفعلياً ، يقومون بزحزحة الأفارقة بعد عدة اشتباكات تحصد فيها أسلحة البوير النارية أفضل رجالهم،[٣٦] وتخضع قبائلهم، ثم يخصص للأفارقة بعد ذلك بمعزل يقيمون فيه، ومن ناحية أخري كان يوجد اختلاف بين المساحة الفعلية والمساحة المسجلة، فكثيرا ما كانت الأولي أكبر من الثانية[٣٧]. ومن ثم كانت مشكلة نقص الأرض أو ضيقها بمن عليها مشكلة مفتعلة، حيث أن البوير لم يكونوا يستغلون هذه المساحات الشاسعة الاستخدام الأمثل. ودور الصيادين الاستعماري واضح وجلي بالنسبة للترنسفال بل ولأفريقيا كلها. فما يكاد الصيادون يجوبون منطقة ما حتى يتبعهم المبشرون فالمستكشفون فالمتعاقدون فالمستعمرون. وبذا حلوا للبوير مشكلة نقص الأرض المفتعلة.[٣٨]

ضمت جمهورية جنوب أفريقيا أعداداً كبيرة من العمال الأفارقة، الذين أكرهوا على العمل لدي البوير[٣٩]، فقد وجد البوير حلا لمشكلة الزراعة والرعي في مناطق تفوق إمكانياتهم السكانية عن طريق ما سنته فولكسراداتهم من قوانين نصت على تدريب الصبية والنساء المأسورين في الحروب مع الأفارقة على الأعمال والحرف المختلفة لفترات معينة، ومن ثم كانت الحروب مرغوباً فيها، لأنها تحطم القبلية وخطرها السياسي، وتحل للبوير مشكلة العمل[٤٠]، وتكون فرصة للحصول على ماشية الأفارقة[٤١]، وقد فرضت على الوطنيين ضريبة العمل[٤٢]، وقد انقسمت هذه الضريبة إلى عمل في الحقول، وعمل في اصطبلات الماشية والخيل، وعمل في البيوت، وقد حددت القوانين أوضاع العمال المدربين، كما سجلت أسماء المدربين لدي الموظفين، وحرم على البوير تصدير المدربين أو تبادلهم، ولكن كثيرا ما كانت تحدث علميات نقل للعمال المدربين إلى شمال شرقي مستعمرة الرأس[٤٣].

أما كيفية جمع ضريبة العمل فيمكن القول أنه كان يفرض على كل زعيم في معزل أن يقدم عدداً معيناً من العمال[٤٤]، للفيلد كورنت الذي كان عليه أن يقوم بتوزيعهم حسب الحاجة إليهم،

وبالتالي كان لابد من عمل كل العمال الأفارقة في مزارع البيض حيث أن الأفارقة لا يملكون أرضاً باعتبارهم الشخصى، وبالتالي فهم شعب وزعماء، ولا شيء غير ذلك، ولم يكن من علاج لضريبة العمل سوي الثورة التي كانت تنتهي عادة باستسلام السود[٤٥]، وقد حددت القوانين عدد الأسر الوطنية الواجب تواجدها في المزرعة الواحدة ، وذلك حتى لا يستأثر أحد المزارعين بعدد أكبر من حاجته من العمال، وحتى يبعد البوير عن أنفسهم شبهة الاسترقاق، وعلى هذا خص لكل بويري خمسة أسر وطنية، حتى يبلغ سن الواحد من أبنائها واحداً وعشرين عاماً[٤٦]، وليس من شك أن نظام التدريب ليس إلا تسمية مهذبة للاسترقاق، خاصة وأن سوء معاملة البوير الترنسفاليين للأفارقة كان شائعاً ، حتى وصم البوير باسترقاقهم فعلاً [٤٧]. وهكذا لم يكن بين التدريب والرق سوى قليل من الفروق، فكلا النظامين كان يحمل في طياته السمات الاجتماعية والاقتصادية للآخر، خاصة وقد كان يتم في ظل كراهية البوير للأفارقة والتي صرحوا بها ولم يخفوها،[٤٨] بل أن الوطنيين قد أصبحوا عبيداً في كل شيء عدا الاسم[٤٩].

وقد أصاب الجمهورية كساد اقتصادي خلال عام ١٨٩٧ ، صاحبه نفوق ثلاثمائة ألف رأس ماشية في يوليو من هذا العام[٥٠]، وقد أدي انصراف العمال الأفارقة عن العمل في المزارع، وتحولهم إلى العمل في المناجم في جوهانسبرج، إلى معاناة البوير من نقص العمالة في المزارع، حتى اضطر المسئولون البوير إلى اتخاذ إجراءات عنيفة لإرغام العمال على العودة إلى المزارع، فقام عدد من الفيلد كورنت بتحطيم أعداد كبيرة من منازل الوطنيين في أراضي الأجانب الوافدين، كما وضعوا عوائق في سبيل انتقال الأفارقة إلى السكة الحديدية للسفر إلى المناجم[٥١].

وبعد أن أحاطت المستعمرات البريطانية بالجمهورية من الشرق والشمال والغرب، أصبح المزارعون البوير يواجهون ما كانوا يعتبرونه من قبل أزمة نقص الأرض، وصار لزاماً عليهم أن يقسموا الأرض بين أبنائهم، وكان هذا على حساب مستوي معيشتهم، كما كان من الصعب التوسع في الأراضي الزراعية لما يحتاجه هذا من أموال طائلة ليست متوفرة لديهم، وهكذا كانت أواخر التسعينيات فترة سيئة بالنسبة للبوير حيث تجمعت في جوهانسبرج أعداد ممن لا أرض لهم بلغوا عدة مئات.[٥٢]

٢- الصناعة:

اكشف الذهب في ويتواترزراند في ١٨٨٦ ، فسارعت مستعمرة الرأس تعرض في يوليو من نفس العام عقد مؤتمر لمناقشة مشاكل الرسوم الجمركية سعيا لتحقيق اتحاد جمركي، ولكن

الترنسفال رفضت بطبيعة الحال، وانشغلت في افتتاح مناجم الذهب[٥٣]، ومن المفارقات أن كروجر وجوبرت عندما جاءهما نبأ كشف الذهب اعتراهما الحزن، وأكد الرئيس كروجر أن «كل حجر يؤخذ من أرض الجمهورية سوف يوزن بأنهار الدم لآلاف من أفضل أبنائها دفاعاً عن هذه الأرض»[٥٤]، وبدأت مدينة جوهانسبرج في الظهور في سبتمبر ١٨٨٦ معتمدة على تعدين الذهب[٥٥]، كما بدأت تستقبل أعداداً من الرأسماليين والمعدنيين الأوروبيين ومن العمال الأفارقة، وسرعان ما أصبحت الترنسفال أغني الوحدات السياسية في جنوب أفريقيا[٥٦]، وتعلم البوير كيف يرفعون ثمن أرضهم بعد ما عرفوا قيمتها وما تحويه من كنوز[٥٧]، وتولي رجال الأعمال عملية إمداد المناجم بالعمالة الوطنية من أنحاء جنوب أفريقيا المختلفة، نظير مقابل مادي عن كل نسمة[٥٨].

وبافتتاح مناجم الراند بدأت أعداد كبيرة من الأجانب الوافدين من خارج الجمهورية في القدوم للعمل بها، فقد أصر معظم المواطنين البوير أن يبقوا كآبائهم زراعاً ورعاة، وتركوا مجال الاستثمار للرأسماليين القادمين من وراء البحار، ومجال العمالة المدربة في التعدين لأصحاب الخبرة التعدينية الأوروبية، ومجال العمالة غير المدربة للعمال الأفارقة،[٥٩] وهكذا بدأت الثورة الصناعية في الترنسفال، وهي ثورة لم تكن ناتجة عن التطور الطبيعي الداخلي للبلاد، كما حدث في إنجلترا على سبيل المثال، وإنما كانت وليدة نشاط قوم وافدين، كما لم تكن لها في أنحاء الجمهورية، عدا جوهانسبرج، من التغييرات الاجتماعية مثلما صاحب الثورة الصناعية الإنجليزية، فقد بقي البوير في مزارعهم هادئين وادعين، يحبون حياتهم الرتيبة يقيسون الثراء باتساع المزارع وأعداد رؤوس الماشية، ومن ثم نظروا شزراً لقوم جاءوا بصخب المدينة وطباع وتقاليد المجتمعات الصناعية المتحررة، التي كانت تجابه بنفور واحتقار منهم [٦٠].

وكانت مناجم الراند حيث جوهانسبرج الحالية، أفضل حقول الذهب في العالم من حيث نسبة المعدن في الخام، وقرب من السطح وكثافة المناجم في المنطقة[٦١]، وكانت الرواسب الذهبية موجودة في مناطق صخرية التكوين تتفاوت كثافة المعدن فيها، ومن ثم كان الحفر فيها شاقا، أول الأمر، ثم يصبح سهلا كلما توغل المنقبون وتعمقوا[٦٢]، وقد ساعدت الخبرة المكتسبة في حقول الماس بكيمبرلي على سرعة تنمية حقول الذهب، ذلك أن الأولي استغرقت عشرين عاماً، لإتمام بناء قاعدة مالية قوية للصناعة بها، بينما لم يستغرق ذلك سوي ست سنوات في الثانية، حيث أتت الشركات من كيمبرلي إلى الراند مستعدة بمهندسيها وأموالها وعلمائها وفنييها وخبرائها، وقد انضمت الشركات في مجموعات متحدة، وانضمت هذه المجموعات إلى غرفة المناجم التي اهتمت ببحث المصالح العامة للنصاعة، كنظم التعدين وقوانينه وإحصاءاته وضرائبه، وصحة العمال

والموظفين، وأهم من هذا كله الإمداد بالعمال، وقد تكونت عدة هيئات لهذا الغرض منها جمعية ويتواترزراند للعمال الوطنيين، Witwatersrand Native Labour Association، ونقابة الإمداد بالوطنيين المحدودة Recruiting Corporation Limited، وقد كانت هذه الشركات تضمن حداً أدنى من المرتبات للعمال، وقد اندفع آلاف العمال الذين جندتهم هذه الهيئات إلى جوهانسبرج[٦٣].

وكان موقع جوهانسبرج مناسباً من الناحية الصحية للعمل في المناجم، فهي ترتفع نحو ستة آلاف قدم عن سطح البحر، وصيفها لطيف وشتاؤها بارد[٦٤]، وبدأ دخل الترنسفال يتضاعف مرات ومرات، ولم تكن مساحة وعمق المناجم تصلح لعمل الشركات الصغيرة كما حدث في روديسيا الجنوبية، فمن بين ١٨٣ شركة عملت في الراند في ١٨٩٣، لم تحقق ١٠٤ منها أرباحاً تذكر، وتركزت السيطرة على الصناعة في أيدي مجموعة من الشركات المحتكرة القومية، فكانت هناك ست مجموعات تتحكم في ثلاثة وخمسين منجماً، منها ثلاثة وأربعون في الترنسفال وعشر في الدولة الحرة يعمل بها خمسون ألف عامل أوربي و٣٣٥ ألف عامل أفريقي، وتنتج ذهباً قيمته أكثر من مائتي مليون جنيه سنوياً[٦٥].

وهكذا أصبح تعدين الذهب أهم الصناعات بل يكاد يكون الصناعة الوحيدة، حيث لم تكن الصناعات الأخرى إلا صناعات محلية لصنع العربات والورق والقرميد ودبغ الجلود[٦٦]، وأصبح تعدين الذهب كذلك المصدر الأول للدخل في الجمهورية، وأصبحت مدينة جوهانسبرج أكبر مدينة لتعدين الذهب في العالم، وكان لا بد من سن التشريعات لتشجيع الصناعة الوليدة، وكان قانون الذهب في الجمهورية هو أكثر قوانين العالم تحرراً، حيث لم يكن هناك تحفظ على حقوق التعدين في الأرض المملوكة للأشخاص، ولكن في ١٨٨٥، صدر قانون ينص على أن حق التعدين وإدارة استخراج المعادن من اختصاص الدولة[٦٧]، ولم يكن معني هذا ملكية الحكومة للأرض، فقد ظلت الأرض ملكاً لأصحابها قبل كشف الذهب، ولكن الحكومة تولت حقوق التعدين فيها، حتى ينفذ المعدن فتعود كل الحقول للمالك، وخلال إشراف الدولة على العملية التعدينية يتقاضي المالك إيجاراً يعادل عشر القيمة الإيجارية للمنجم، وله كذلك حق الحصول على عدد معين من المناجم في أرضه، وله كذلك حق منح عدد معين من المناجم لغيره، وفيما عدا ذلك تمارس الدولة حقها في منح المناجم للشركات فترخص لهم بممارسة العملية التعدينية، وكان المبدأ الذي استندت الحكومة عليه في هذا الشأن، هو أنها تتولي المحافظة على النظام في المنطقة، ومن ثم تأخذ نصيباً من أموال تراخيص إيجار المناجم، أما المالك فقد تنازل عن استخدام الأرض ويتلقي قسطاً من أموال التراخيص كتعويض[٦٨].

وقد نص قانون الذهب The Gold Law، على أن تدفع شركات التعدين أموال التراخيص شهرياً عن كل منجم، وتحدد أموال التراخيص من قبل الدولة بالاشتراك مع المالك، ومع أن هذه التراخيص تسمى بالتراخيص الشهرية، فإنها كانت تدفع ربع سنوية أو نصف سنوية في واقع الأمر، وكانت تدفع مقدماً، وقد نص القانون على أنه إذا تجاهلت الشركات دفع أموال التراخيص أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ وجوب الدفع، فإن للدولة أن تصادر المنجم، ولها حق التصرف فيه وتأجيره لآخرين بعد ذلك[٦٩]، وصدرت قوانين أخري للتنظيم مرور الوطنيين الأفارقة للعمل بمناجم الراند، وتحريم الخمور عليهم، وعقاب من يقومون بسرقة الذهب منهم، ولكن تنفيذ القانون والالتزام به لم يكن شيئاً ذا بال في الترنسفال، فلم تنجح الحكومة في منع سرقة الذهب مثلما نجح رودس في منع سرقة الماس،[٧٠] ومع هذا أطلقت يد الشرطة الترنسفالية لتعامل الأفارقة بما يضمن استمرار العمل في المناجم، وذلك بالتحكم في منح تصاريح مرور للتحرك من مكان إلى مكان، وإلا تعرضوا للسجن والعقاب والعمل الجبري[٧١].

وكانت سياسة منح الامتيازات التي تنتهجها حكومة الترنسفال تمثل استنزافا للرأسماليين، وبخاصة امتياز احتكار الديناميت، الذي كان وجوده مصيرياً لصناعة التعدين، والذي نتج عن احتكاره مضاعفة سعره، وكان تدخل البوير في مجال الديناميت بعيداً عن الناحية الفنية في استخدامه، والتي تولاها فنيون أوروبيون، كانوا في الغالب بريطانيين، ولم تزد مشاركة الحكومة في العمل على الإشراف العام عن طريق مندوبين تعدينيين، تعينهم في المناطق المختلفة[٧٢].

وقد سارع الرأسماليون في كيمبرلي باستثمار أموالهم في الراند، وكان هذا ضروريا للمناجم إزاء فقر الترنسفاليين، ولم يعق عدم وجود السكك الحديدية، واستمرار النقل بعربات تجرها الثيران، الرأسماليين من العمل إزاء إمكانيات المناجم الكبيرة، وجاء سيسل رودس إلى الراند، وكون شركة حقول ذهب جنوب أفريقيا المحدودة في ١٨٨٧، برأسمال قدره ١٢٥ ألف جنيه، وبنجاحه في ضم بعض الشركات غير اسمها في ١٨٩٢، إلى الشركة المتحدة لحقول ذهب جنوب أفريقيا المحدودة، Consolidated Gold Fields of South Africa Ltd، برأسمال قدره مليون وربع مليون جنيه، وسرعان ما صارت أكبر مصادر الربح بالنسبة لرودس، ففاقت مثيلتها في حقول الماس، ولكن وضع رودس الاحتكاري في الذهب كان أقل منه في الماس[٧٣].

وقد صمم الرئيس كروجر والفولكسراد على مراقبة أقطاب صناعة التعدين، خاصة وقد أصبحت هذه الصناعة تدر للدولة أكبر نصيب من دخلها، فلقد أصبح دخل الترنسفال التي كانت مفلسة يزيد على مليون ونصف مليون جنيه سنوياً، وفي ١٨٩٦، أصبح الذهب يشكل ٩٠٪ من

صادرات الترنسفال، ويرجع إلى المنقبين في المناجم، الفضل في تنمية الترنسفال في الحياة العامة، وفي السكك الحديدية[٧٤]. وقد تمكن الرأسماليون من السيطرة على أمور الصناعة، حتى أعلن بعضهم: «أن قانون الذهب في أيدينا مادمنا نملك الأموال التي نسير بها الأمور لصالحنا كما لا يحدث في أي بلد آخر». وعلى يد هؤلاء الرأسماليين، وبسبب تساهل قانون الذهب الترنسفالي، تقدمت صناعة الذهب حتى صارت واحدة من أضخم مشاريع استثمار الأموال في أواخر القرن التاسع عشر حتى صارت الجمهورية منتج الذهب الرئيسي في العالم[٧٥].

وبتكوين غرفة المناجم Chamber of Mines، بدأت في مواجهة مشاكل التعدين، وأصبحت لسان حال رجال الصناعة، خاصة وقد ضمت كل شركة تعدينية ذات بال[٧٦]، وفي الطبقة الثانية من تسعينات القرن التاسع عشر عانت الصناعة من مصاعب جمة، بسب هروب العمال الوطنيين حتى أغلقت بعض المناجم[٧٧]. كما أرغم البوير أعدادا كبيرة من الأفارقة على العمل في مزارعهم، ووضعوا العراقيل في سبيل انتقالهم إلى المناجم[٧٨]، كما كانت صناعة التعدين تعاني من التضخم ومشاكل زيادة التمويل وزيادة التبذير، وبخاصة بعد حمي المضاربات التي حدثت في أسهم المناجم، والتي شاعت في العالم ١٨٩٥. وقد طالبت الشركات الحكومة بخفض الضرائب المفروضة على المواد الغذائية المحمولة في السكك الحديدية، ورفعت مرتبات البيض، بينما أنقصت مرتبات السود مرتين في أكتوبر ١٨٩٦ ومايو ١٨٩٧.

وتعاونت غرفة المناجم مع اتحاد التعدين بإيعاز من الممثل البريطاني في بريتوريا، جرين، فقدما عريضة إلى الحكومة للمطالبة بتحسين أوضاع الصناعة التعدينية، وعلى هذا شكلت الحكومة «لجنة التحقيق الحكومية»، وفي يوليو ١٨٩٧ قدمت اللجنة تقريرها الذي كان مرضياً للمعدنين، ومثيراً لغضب الحكومة التي تكتمت أنباءه، وشكلت لجنة من الفولكسراد لبحثه، بينما اعتبره الإنجليز ميلاد حرية وعدالة وقوة تعبير كانت منعدمة في الجمهورية، وفي ١٦ أكتوبر ١٨٩٧، أصدرت لجنة الفولكسراد تقريرها الذي أثار استياء الأجانب الوافدين، فقد خفض الضرائب على بعض السلع المحمولة في السكك الحديدية وزادها على سلع أخري حتى استفادت الخزانة من ذلك التبديل، وطالبت اللجنة بمجلس محلي يضم ممثلي الحكومة وصناعة التعدين والتجارة لتحسين الإدارة وبحث قانون مرور العمال الأفارقة وقانون الخمور وقانون سرقة الذهب، ولكن ممثلي صناعة التعدين تراجعوا عن المشاركة فيه حتى لا يكبلوا أنفسهم بممثل الحكومة[٧٩]، وقد شارك الرأسماليون وأقطاب صناعة التعدين في المفاوضات التي دارت لتحسين أوضاع الأجانب الوافدين السياسية والاقتصادية والتي أجرتها الحكومة البريطانية مع حكومة الجمهورية، حتى كانت حرب ١٨٩٩-١٩٠٢.[٨٠]

المراجـــع

(1)Bodeieen, C.A.T.: Studies in mid -Victorian Imperialism, P. 35.

(2)Wailker, Eric A.: Op.Cit., PP. 252-253.

De Kiewiet. C.W.: The Establishment Of Responsible Government, P.452.

(3)Theal, G.M.: Op. Cit., P. 334.

(4)Wailker, Eric A.: Op.Cit, P,280.

(5)Robin, Paimery Op.Cit., P. 178.

(6)Bundy, Colib , Op,Cit., P. 378.

(7)Wilson, monica and Thompson,leonnard;Op.Cit., P.251.

(8)Robin,palmer;Op.Cit.,pp.205-207.

(9)C.O. 48. 444, P. 210.

(10)Walker, Eric a.;Op.Cit., pp.313-314.

(11)Ibid . PP. 406-410.

(12)C.O. 879.46, P. 581.

(13)Bundy, Colin; Op.Cit., P. 376.

(14)Theal, G.M.: Op.Cit.,pp.341,384.

(15)Bundy,colin; Op.Cit.,p.374.

(16)Perham,Margery;ten Africans,p.121.

(17)Theal,g.m.;Op.Cit.,p.332.

(18)Walker,Eric a.;Op.Cit.,pp.244-245.

(19)Ibid,p.334.robin,palmer:Op.Cit.,p.176.

(20)De kiewier,c.w.:the period of transition,p.440.

(21)Ropin,palmer:Op.Cit.,pp.176-177.

(٢٢) أنظر تقرير بنك أستاندر في C.o.879.46,pp.261-262.

(23)Walker, Eric a.:Op.Cit.,pp.401-406.

(24)C.O.48.512,pp.317-322.

(25)C.O.84.772,533,pp.212-214.

(26)Ibid.,p.263.

(27)Theal,g.m.:history ofsouth Africa,p.149.

(28)Bodelsen,c.a.:Op.Cit.,p.35.

(29)C.O.48.444,pp.358-362.

(30)Walker,Eric a.:Op.Cit.,pp.303-304.

(31)Hartz,Louis:Op.Cit.,p.186.

(32)Theal,g.m.:progress of south Africa,pp.465-466.

(33)C.O.879 45,p.120,no.191.

(34)De kiewiet,c.w.:the period of transition,p.452.

(35)Omer-cooper,j.d.:Op.Cit.,p.393-394.

(36)Etherington,norman a.:Op.Cit.,p.245.

(37)Headlam,cecil:the failure of confederation,p.464.

(38)Wilson,monica and Thompson,leonard:Op.Cit.,p.252.

(39)Bell,k.n.and morel,w.p.:select documents on British colonial policy, 1830 1860 ,p.184.

(40)Etherington, norman a.:Op.Cit., p.236. de kiewiet, c.w.: Britain "s goal-a united south Africa, p.58 (Caldwell, Theodore c.: The anglo boer war).

(41)Hofemeyr, j.h.:the problem of co-operation, pp.551-552.

(42)Walker, Eric A.:Op.Cit., pp 411-412.

(43)Ibid., pp. 413. Theal, g.m.: Op.Cit., p. 447.

(44)Theal, g.m.: Op.Cit., p. 451. Hofemeryr, J.h.: Op.Cit., p.554.

(45)Walker, Eric A.:Op.Cit., p. 476. Ibid., pp. 508-509.

(46)De kiewiet, C.w. :Britain" s Goal — A united south Africa, p. 58.

(٤٧)راجع النقل في الفصل السادس

(48)C.O. 48. 444, pp. 91-94. Walker, Eric a.: Op. Cit., p. 244.

(49)C.O. 48. 444, p.106. de kiewiet, c.w.: the establishment of Responsible Government, p. 451,453,455.

(50)C.O. 48. 772, 533, p. 349.

(51)Walker, Eric A.: Op. Cit., p. 385.

(52)Ibid., p. 416.

(53)C. O. 48.512, pp. 13-14.

(54)Ibid., pp. 60-1.

(55)C. O. 879. 45, p. 280.

(56)C. O. 48. 441, p. 334.

(57)De kiewiet, c. w.: Op. Cit., p. 452.

(58)C.O.879. 46, p. 581- 582.

(59)Walker, Eric A.: Op.Cit., pp. 297, 333, 336.

(60)C. O. 48. 444, p. 701-708.

(61)C. O. 879. 46, p. 252.

(62)C. O. 48. 444, pp. 701-702.

(63)C. O. 772, 533, pp. 284-291.

(64)C. O. 48. 444, pp. 392-393.

(65)C. o. 879. 46, p. 10.

(٦٦) انظر تقرير مدير عام الجمارك : Ibid., p. 375, no. 385.

(67)C. O. 48. 444, p. 701.

(٦٨) انظر تقرير بنك ستاندرد في :

C. O. 879. 46, pp. 261- 262. Walker, E. A. : Op.Cit., pp. 302-303.

(٦٩) انظر جهود الحكومة لتهيئة الجو الملائم لهذا النمو الرأسمالى :

C. O. 48. 4441., P. 406.

(70)WALKER, Eric A.:The formation of new states, p. 344.

(71)Walker, Eric A.: A history of south Africa, p. 307.

(72)C. O. 48. 444, p. 104. Walker, Eric A.: Op. Cit., pp. 313-315.

(73)C. O. 48. 444, p. 106.

(٧٤)انظر إقالة بعضهم في عام ١٨٦٧

Ibid., pp. 25-27

(75)Ibid., pp. 89-91.

(76)Theal, G.m.: Op.Cit., p. 463. Headlam,c Cecil: the race for the Interior, p. 533.

(77)Walker, Eric A.: Op. Cit.,pp. 398-399.

(78)Ibid., p. 316. C. o. 879. 46, p. 10.

(79)C.O. 48. 772. 533, pp. 286-287. Walker, Eric A.: Op.Cit., pp. 347,353, 396, 415.

(80)Theal, G.M.: Op. Cit., p. 394, 463, 464, 466 .

See also : Headlam, Cecil: The Failure of Confederation, p. 460.

C. O. 48. 512, p. 48.

C. O. 879. 46, p. 261, 487, No. 47 .

C. O. 879. 46, pp. 261, 487, No. 470.

Hofemeyr, J.H.: Op. Cit.,p. 556.

Walker, Eric A.: Op. Cit., pp. 451-2.

الفصل التاسع

النقل والتجارة والحالة المالية

١- النقل

٢- التجارة

٣- الحالة المالية

١ - النقـل:

كان النقل في جمهورية جنوب أفريقيا - قبل دخول السكك الحديدية إليها - يتم بعربات تجرها الثيران[١]، هي أقرب ما تكون إلى عربات الغرب الأمريكي المعروفة ، وكان البوير يقومون بصناعة هذه العربة بأنفسهم، وكانت وسيلتهم التي سلكوا بها مئات الأميال سواء خلال ممارستهم لمهنة الزراعة والرعي ونقل المحاصيل، أم للانتقال من مكان إلى آخر، كذلك كانت هذه العربة هي وسيلة البوير للانتقال من مستعمرة رأس الرجاء الصالح إلى ناتال وأورانج ثم الترنسفال، وذلك إبان هجرتهم الكبرى في عام ١٨٣٦.

وكان يشد إلى العربة ستة عشر ثوراً في صفين تقوم بجرها، في حين يمسك قائدها بسوط طويل، يمكنه من توجيه أول زوج من الثيران، وقد كان للعربات استخدامها التجاري كوسيلة مواصلات ونقل، كما كان لها استخدامها العسكري، ويزداد عدد الثيران عند عبور العربة لنهر أو مناطق طينية أو رملية إلى اثنين وثلاثين ثوراً، وكانت العربة هي بيت البويري الثاني، ويتدرب البويري على قيادتها من صغره، ويلقب كل ثور فيها باسم معين يعرف به[٢].

وقد اشتهر من العربات التي تجرها الثيران نوعان:

الأول: وهو الأكبر، يصل طوله إلى ما بين ثمانية عشر واثنين وعشرين قدماً، وعرضه ما بين خمسة وسبعة أقدام، وللعربة نصف صندوق أو غطاء أحياناً.

والثاني: وهو الأصغر، يصل طوله إلى ما بين اثني عشر وسبعة عشر قدماً، وعرضه ما بين ثلاثة وأربعة أقدام، وهذا النوع مغطي كله، وهو الذي استخدم في الهجرة الكبرى، وكانت عرباته

قوية التكوين، لتتحمل السير بها لمسافات طويلة في أجواء مختلفة، وأماكن مختلفة، وجانبا العربة يرتفعان إلى قدمين ونصف القدم، وكان للسائق مقعد على شكل صندوق، يجلس عليه ليتولى القيادة[٣]. والبوبري يعتز بعربته، ويحرص على جمالها، ويهتم بتقويتها، فيصنع جوانبها من الحديد والأخشاب القوية، حتى تتحمل السفر الطويل، ويخصص فيها مكانا لوضع متاعه ومؤنه[٤]. وفي بداية العمل في مناجم الراند كانت هذه العربات هي التي تحضر المواد الغذائية، من أنحاء الترنسفال، إلى الأجانب الوافدين، وتحضر الفحم والآلات ومعدات الحفر المختلفة[٥].

وقد تمكنت مستعمرة الرأس في ١٨٨٥ من مد خطوطها إلى مدينة كيمبرلي وريتشموند Richmond، واليوال نورث Aliwal North، وأرادت مدها إلي أراضي جمهوريتي البوير، وكان سيسل رودس يقف مطالباً ومشجعاً، كما دعا لخفض الضرائب على تجارة الترنسفال لجذبها إلى مواني مستعمرة الرأس وليس مستعمرة ناتال أو مستعمرة موزمبيق[٦]. ولكن بوير الترنسفال عارضوا ذلك لأنهم كانوا يستخدمون عرباتهم التي تجرها الثيران في النقل، ولذلك كانت السكة الحديدية منافساً قاتلاً لهم[٧]. وبعد موافقة الدولة الحرة على مد خط مستعمرة الرأس إلى عاصمتها بليمفونتين، أبى الترنسفاليون دخوله إلى أراضيهم قبل أن يصل خط حديد خليج دالجوا[٨]. وقد وافق الترنسفاليون على البدء في إنشاء السكة الحديدية في جمهوريتهم عندما كشفت مناجم ذهب صغيرة في ليدنبرج، وحدث اندفاع نحو دي كاب De Keep، ومودي Moodie، وذلك في ١٨٨٢-١٨٨٣، قبل كشف ذهب الراند في ١٨٨٦، مما تطلب ماكينات ضخمة عجزت وسائل النقل التقليدية بالعربات التي تجرها الثيران على نقلها[٩].

وبتولي كروجر الرئاسة بعد عودة الجمهورية دافع في الفولكسراد بقوة عن ضرورة امتلاك الجمهورية لخط حديدي خاص بها، وبين الرئيس دور السكة الحديدية في دعم استقلال الجمهورية وفتح مصادر جديدة للثروة أمام البوير[١٠]. وعلى هذا اتفقت الجمهورية مع البرتغال في ١٨٨٤، على مد خط حديدي بريتوريا - لورنزو ماركيز حيث كان ميناء خليج دالجوا هو أنسب الموانى وأقربها إلى الجمهورية، وعهدت البرتغال إلى الأمريكي مكموردو Mcmurdo، ببناء الجزء الواقع في مستعمرتها موزمبيق من الخط، بينما أعطت الجمهورية للرأسماليين الألمان امتياز السكة الحديدية داخل حدودها. وفي ١٨٨٤ تكونت لهذا الغرض شركة سكة حديد جنوب أفريقيا الهولندية[١١]. وقد اشترط الهولنديون أن يكون لهم ٢٩٪ من رأسمالها وثلث الأصوات في إدارتها[١٢]. وقد تكلف المشروع أضعاف ما قدر له من أموال[١٣]. وشكلت هذه الشركة أحد قمم تغلغل المصالح الأجنبية المضادة للمصالح البريطانية في الجمهورية، مما أدي إلى تعرضها لنقد كبير من قبل قادة الأجانب الوافدين في الاتحاد القومي[١٤].

وكان امتياز السكة الحديدية أهم الامتيازات التي منحتها الجمهورية، من الناحيتين السياسية والاقتصادية، فعلي عكس ما حدث في مستعمرتي الرأس وناتال حيث كانت الخطوط الحديدية فيهما من مشروعات الدولة، فإن حكومة جمهورية جنوب أفريقيا رغبت في أن يؤول امتياز احتكار السكة الحديدية في الجمهورية إلى الهولنديين، لا سيما وقد كان د. لايدز رئيس الوزراء الترنسفالي هولنديا، كما كان كروجر يثق بها سياسياً، وقد منح الامتياز الحاصلين عليه حق بناء وإدارة كل خطوط الجمهورية إلى البحر، ولم يتم تنفيذ امتياز السكة الحديدية قبل منتصف عام ١٨٨٧، أي بعد عام تقريبا من كشف ذهب الراند، وقد سمي أول الخطوط التي بنتها الشركة ترام الراند Rand Tram، وقد بني بطول مناجم الراند في ويتواترزراند، وربط بين سبرنجز Springs، وكروجرزدورب Krugersdorp، وجوهانسبرج لمسافة واحد وخمسين ميلاً[١٥].

ولما كانت مناجم الذهب تحتاج كميات كبيرة من الفحم، والذي عثر عليه بكميات كبيرة في الترنسفال الشرقي[١٦]، لإنتاج القوة البخارية، فقد بنت الشركة خطا حديدياً بين المناجم وحقول الفحم قرب بوكسبورج إلى الشرق من الراند، طبقا لامتياز منحه لها الفولكسراد، ونجحت في إتمامه في أوائل ١٨٩١، بعد دعم الحكومة للشركة والبوير المساهمين فيها[١٧]. وقد حقق هذا الخط فوائد عظيمة لصناعة التعدين، وأرباحاً كبيرة للشركة، وضرائب كثيرة للحكومة، ومن المعروف أن ترام الراند كان عملاً سياسياً يهدف إلى تقليل اعتماد الجمهورية على الموانى الخاصة بالمستعمرات البريطانية[١٨]. ولكن قبل أن يصل خط خليج دالجوا إلى جوهانسبرج ثبت أن إدوارد مكموردو، وهو المهندس الأمريكي الذي يقوم ببناء الجزء البرتغالي من الخط كان مجرد مضارب يهتم ببيع الامتيازات لا بالبناء والعمل حتى نفد صبر الحكومة البرتغالية، فنزعت منه امتيازه وعهدت به للدولة الهولندية، فبدأت العمل فيه[١٩].

وقد تأكد الرئيس كروجر أن مناجم الراند لا تستطيع الانتظار لحين إتمام الخط الحديدي إلى خليج دالجوا، فوافق في يوليو ١٨٩٠، على مد خط مستعمرة الرأس بالدولتين إلى جوهانسبرج، مقابل قرض للشركة الهولندية من مستعمرة الرأس[٢٠]. ووصل خط الرأس إلى جوهانسبرج فعلاً في سبتمبر ١٨٩٢، وتحكمت مستعمرة الرأس في الرسوم المفروضة على الجزء الشمالي من الخط والواقع في الجمهورية لمدة ثلاث سنوات بعد هذا التاريخ[٢١]. ومع هذا رفض كروجر الانضمام إلى الوحدة الجمركية، التي دخلت فيها مستعمرة الرأس ودولة الأورنج الحرة، وذلك لأسباب سياسية، أما مستعمرة ناتال فرفضت لأسباب اقتصادية؛ تتمثل في رغبتها في استمرار علاقتها التجارية مع جمهورية جنوب أفريقيا، واستمر كروجر في فرض رسوم مرتفعة على واردات مستعمرتي الرأس

وناتال، وما كان قبول الشركة الهولندية للقرض إلا نتيجة مصاعب مالية خطيرة، وهكذا تغلبت المصالح الاقتصادية على الأهداف السياسية، وفي نهاية عام ١٨٩٢، وصل خط الرأس إلى بريتوريا عاصمة جمهورية جنوب أفريقيا. وازدادت الثقة في اقتصاد الجمهورية وفي مستقبل صناعة تعدين الذهب، مما مكن الشركة من الحصول على قرض قيمته مليونان ونصف مليون جنيه من بيت روتشيلد في لندن، مكنها من إتمام خليج دالجوا في أكتوبر ١٨٩٤، وخلال هذا رأى الرئيس كروجر أن يزيد مصالح ناتال في بلاده لكي يمنعها من إجابة مطالب مستعمرة الرأس ودولة الأورنج الحرة بالدخول في الاتحاد الجمركي حتى لا يقف وحيدا في الميدان، فأقنع الفولكسراد في أغسطس ١٨٩٢، بالموافقة على مد خط ناتال إلى الراند، ولكن الدولة الحرة والبرتغال عارضتا ذلك، لأن الأولي خشيت منافسة خط ناتال لخطها لقصره، ولأن الثانية كانت بينها وبين الجمهورية معاهدة تنص على عدم السماح بمد خط ناتال، وعلى هذا تأخر مد خط ناتال والاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية بينها وبين الجمهورية حتى فبراير ١٨٩٤، حين وضع هذا موضع التنفيذ، واتفق على مد الخط من حدود ناتال إلى جوهانسبرج بالاشتراك بين حكومة ناتال والشركة الهولندية، على أن تكون إدارة الخط من مسئولية الشركة وحدها، وبدأ العمل في الخط فورا وانتهي في عام ١٨٩٥[٢٢].

وقد أشعلت سياسة شركة سكة حديد جنوب أفريقيا الهولندية منافسة حامية بين الخطوط الحديدية جميعاً. فأصبح خط الرأس إلى جوهانسبرج عبر الدولة الحرة، وهو أقدم الخطوط، والذي كان يسيطر على ٨١٪ من تجارة الراند قبل ١٨٩٥[٢٣]، يلقي منافسة شديدة من خط خليج دالجوا، الذي أرادت له الشركة أن يحمل النصيب الأكبر من تجارة الراند مما أدي إلى نشوب ما عرف بالحرب الجمركية بينهما وبين مستعمرة الرأس، وزادت أهمية ميناء لورنزو ماركيز وتبوأ مكانة هامة بعدما كان ميناء مغموراً[٢٤]. وبعد ١٨٩٥ زاد نصيب مستعمرة الرأس من تجارة الراند، فزادت الشركة الهولندية من ضرائبها عليها باستمرار، بينما أدت المنافسة بين مستعمرتي ناتال والرأس على تجارة الترنسفال إلى إنقاص الضرائب على هذه التجارة في موانيهما[٢٥]. وليس من الصعب معرفة السبب وراء سياسة رفع الضرائب التي اتبعتها الشركة، فقد كانت تكاليف البناء مرتفعة وبخاصة في خط دالجوا، كما عمدت الشركة إلى شراء تجهيزات خطوطها من هولندا، غير عابئة بأن تكون هذه هي أرخص سوق وتلك هي أفضل سلع، كما استقدمت الشركة خبراء وفنيين هولنديين؛ نالوا أجوراً مرتفعة. وبعد كل هذا كان للشركة أن تحقق أرباحاً لنفسها وللدولة والمساهمين، فقد امتلكت الشركة كل خط خليج دالجوا وهو أقصر الخطوط إلى الراند، وامتلكت

١٧٨ ميلاً من خط دوربان وامتلكت واحداً وخمسين ميلاً من خط الرأس، وكان من مصلحة الجمهورية أن يحمل خط دالجوا أكبر نسبة من تجارة الراند، ومن ثم كان ذلك التمييز من أهم عوامل كراهية البريطانيين لنظام كروجر[٢٦]. وقد عقد مؤتمر لسكك الحديدية في أبريل ١٨٩٥، رفض فيه كروجر مطالبة رودس بأن يحمل خط مستعمرة الرأس ٤٠٪ من تجارة الراند.[٢٧]

وقد بنت الشركة خطا جديداً إلي حقول ذهب سيلاتي Selati، ولم يكن الهدف من خط سيلاتي اقتصاديا فقط بل كان له هدف سياسي أيضاً، فقد أراد كروجر أن يجذب إليه عطف واهتمام أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين، فاشترط أن يكون مركز قيادة الدولة التي تتولي بناء الخط في باريس[٢٨]. ولكن كروجر لم يحقق هدفه، فقد انتقلت قيادة الشركة إلى برلين وجاءت أغلبية رؤوس الأموال من إنجلترا ووجد المشروع من المعوقات ما أوقف تقدمه عند الميل الرابع والسبعين، حيث وصلت الخلافات القانونية إلى محاكم ألمانيا وإنجلترا والترنسفال، فضلاً عن معارضة د. لايدز رئيس الوزراء الترنسفالي له، وقد استمر النزاع بين الحكومة وأصحاب الامتياز الفرنسيين وأصحاب رأس المال الإنجليز حتى قيام حرب ١٨٩٩-١٩٠٢[٢٩].

وفي ١٨٩٢، منح الفولكسراد ماركس وليبرت Marks and Libppert، امتياز بناء خط صغير يربط بين بربيرتون Barberton، وخليج دالجوا[٣٠]، ولكنهما فشلا في إتمامه، فاستلمته الشركة الهولندية وأكملته في ١٨٩٦، كما أخذت الشركة على عاتقها مد خط ترام الراند من كروجرزدورب عن طريق بوتشفستروم إلى كليركزدورب Klerks Dorp، لمسافة سبعة وتسعين ميلاً، ولكن مديري الشركة خشوا أن تكون تكاليف الخط أكثر من عوائده مما سيحملها خسائر هي في غني عنها، فأوقفت العمل، وقد كان آخر خط تم بناؤه في عهد الجمهورية هو ذلك الذي يربط بريتوريا ببيترزبورج Pietersburg، في شمال الجمهورية بطول مائة وسبعة وستين ميلاً، وقد حصل سكويمان Schoeman H.J.، البويري على امتيازه في ١٨٩٥، وبنته شركة إنجليزية[٣١].

وقد أدي خط خليج دالجوا إلى اتباع الدولة الحرة ومستعمرة الرأس سياسة اقتصادية معادية للترنسفال، فقد كانت مستعمرة الرأس تريد تصدير بضائعها المستوردة إلى الترنسفال وتسيطر على أسواقها وتستفيد من الرسوم الجمركية على خطها عبر جمهوريتي البوير، بينما كانت دولة الأورنج ترغب في الاستفادة من مرور البضائع والسلع من مستعمرة الرأس عبر أراضيها إلى الترنسفال كي تحصل على رسوم مرور، ولكن كروجر رفع الرسوم الجمركية على المنتجات الغذائية المستوردة، وكان هذا لصالح مزارعي الجمهورية ومستعمرة موزمبيق البرتغالية[٣٢].

٢- التجارة:

اعتاد بوير الترنسفال الذهاب شمالا إلى متابيليلاند، وغربا إلى بتشوانالاند، حاملين البنادق والذخائر والخرز والأسلاك والملابس والمدى والآنية والأوعية، ويعودون بالعاج وريش النعام وجلود النمور والماشية، وكانوا يبيعون للزعماء العربات والخيول، فالعربة تساوي ما بين سبعمائة إلى ثمانمائة سن من العاج أو ما بين ثلاثين إلى أربعين ثوراً، وكان الجواد يساوي نحو ثلث هذه الكمية(٣٣)، وعبر ما عرف باسم الطريق إلى الشمال أو طريق المبشرين(٣٤)، Missionaries Road، والممتد من مستعمرة الرأس عبر بتشوانالاند إلى الزمبيزي والذي عرف أيضاً باسم قناة السويس الداخلية إلى منطقة وسط أفريقية الجنوبية(٣٥)، جاء المبشرون والتجار والصيادون لينازعوا جمهوريتي جنوب أفريقيا والأورنج الحرة في السيطرة على هذا الطريق، وقد شكل هذا تحدياً كبيراً للترنسفال أدي إلى تفضيلها تسيير منتجاتها إلى مستعمرة موزمبيق ومستعمرة ناتال بدلا من اتجاهها إلى مستعمرة الرأس، وذلك بعد فشلها في الحصول على خط غربي يشمل هذا الطريق وقبائل البتشوانا على جانبيه، بسبب إصرار المبشرين على مطالبة الحكومة البريطانية بضرورة السيطرة على هذا الطريق، خاصة وقد كان منهم من يتاجر إلى جانب قيامه بالتبشير(٣٦)، وبسبب تأليب المبشرون للوطنيين ضد البوير، في بتشوانالاند(٣٧)، حول البوير وجهتهم إلى متابيليلاند في الشمال حيث عقدوا مع زعمائها معاهدتين لضمان استمرار تجارة العاج(٣٨)، ولعدم الاعتداء على الصيادين الذين يجوبون أنحاءها(٣٩).

وقد شكل العاج وحدة من أهم مواد التجارة في الخمسينيات، واشتهرت منطقة زوتبانسبرج بأنها ميدان لصيادي الأفيال، وكذا منطقة بحيرة نجامي، وقد كان الصيادون يحصلون على أرباح طائلة من ورائه دون إنفاق كثير من الأموال، حيث لم يكن صيد الأفيال يتطلب سوي المهارة، وقد جاب الصيادون أنحاء الترنسفال المختلفة إلى جانب ماشونالاند ومتابيليلاند(٤٠)، وكان الطلب كبيراً على العاج وجلود الحيوانات المفترسة التي صدرت إلى ميناء دوربان وبورت إليزابيث(٤١).

وقد زاد عدد التجار البريطانيين في الترنسفال أثناء الضم، وبعودة الجمهورية تعهدت لبريطانيا بعدم منع دخول بضائعها إلى الترنسفال(٤٢)، وقد استمر تواجد التجار البريطانيين في الجمهورية بعد إحيائها، وظلوا يمارسون التجارة في محلاتهم في المدن الرئيسية، إلى جانب التجار الهولنديين الذين انتشرت محالهم في المدن والقرى على السواء، وقد اعترى الفريقين الضيق من منافس ثالث هو التجار الهنود المتجولين، الذين تمثلت خطورة منافستهم للأوروبيين في أنهم كانوا يجوبون

أنحاء البلاد بسلعهم، ومن ثم فضلهم المستوطنون البيض، لأنهم كانوا يوفرون عليهم مشقة الترحال للحصول على السلع، كما كانت أسعارهم أرخص، ولعل من المرات القليلة التي اتفق فيها العنصران الإنجليزي والهولندي موقفهما من الهنود[٤٣].

ومقابل إسقاط السيادة البريطانية المنصوص عليها في معاهدة بريتوريا ١٨٨١، تنازلت الترنسفال عن مطالبها في طريق المبشرين، فلم تحصل إلا على جزء صغير من ستيلالاند وجوشن، وذلك طبقا لمعاهدة لندن ١٨٨٤[٤٤]، وقد ذكرت الحكومة البريطانية بعد ضمها للمنطقة أنها فعلت ذلك للإبقاء على طريق التجارة[٤٥]، وفي العقد الثامن من القرن التاسع عشر أصبحت الترنسفال والأورنج من أهم أسواق تصريف محصول السكر والشاي الناتالى[٤٦].

وخوفاً من كل ما يأتي من المستعمرات البريطانية، بل ومن أفريقاندر الدولة الحرة، انتهج كروجر سياسة الاعتماد على الألمان والهولنديين في الإدارة. وبتولي هؤلاء المناصب الهامة في الجمهورية سيطرت على الاقتصاد الترنسفالي سياسة منح امتيازات احتكارات، والتي شملت صناعة الديناميت والمشروبات المسكرة والحديد ودباغة الجلود والورق والقرميد وغيرها،[٤٧] ذلك أنه إزاء قلة أسواق البلاد، وقلة خبراء الترنسفاليين ومهارتهم الاقتصادية، فيما عدا الرعي والزراعة، كان لا بد من الاعتماد على الخبرات مقابل مبالغ طائلة استنزفت خزانة الدولة، وكانت عملية الإنفاق سراً لا يعلمه إلا القليل، وقد ساعدت هذه السياسة على توفير مصنوعات مختلفة في الترنسفال لم تتمتع بها الأسواق الأخرى في جنوب أفريقيا[٤٨].

وإيماناً من كروجر بضرورة جذب انتباه الدول التي يحضر منها الخبراء إلى بلاده تدعيما لاستقلالها الاقتصادي عن بريطانيا، قام بعقد سلسلة من معاهدات التجارة مع الدول الأوروبية فور عقد معاهدة لندن في ١٨٨٤، فعقد مع البرتغال أولي المعاهدات في ١٧ مايو ١٨٨٤، ثم مع ألمانيا في ٢٢ يناير ١٨٨٥، ومع فرنسا في ١٠ يوليو ١٨٨٥، ومع سويسرا في ٦ نوفمبر ١٨٨٥، ومع إيطاليا في أكتوبر ١٨٨٦، ومع بلجيكا في ٢١ أبريل ١٨٨٨، وقد نجحت هذه المعاهدات في تحقيق أهداف كروجر بصورة جزئية فقط لأن إحاطة المستعمرات البريطانية بالترنسفال أرغمتها على التعامل مع تلك المستعمرات[٤٩]. ومن ناحية أخرى أصدرت الترنسفال عملتها الخاصة لإتمام مظاهر الاستقلال الاقتصادي[٥٠].

وقد تمتعت الاحتكارات التي منحتها حكومة الجمهورية بالحماية الجمركية بفرض ضرائب على السلع المنافسة مما كان عامل ضغط على واردات مستعمرة الرأس، بينما تمتعت المنتجات القادمة

على خط خليج دالجوا من موزمبيق بالحماية الجمركية[٥١]. وقد شاع أن دفع الرشاوى كفيل بأن يحقق لطالب امتياز الاحتكار مآربه[٥٢]. ومن أبرز الاحتكارات في تاريخ الجمهورية احتكار المياه في جوهانسبرج واحتكار البارود والديناميت والخمور، ومن أخطرها على الإطلاق احتكار الديناميت الذي سمح للايبرت في ١٨٨٧، وقد حقق لايبرت، وهو يهودي وكان وشريكه صمويل ماركس صديقين للرئيس كروجر، حقق أرباحاً طائلة، كما تحكم في هذه المادة الهامة لصناعة التعدين، وقد شكي المعدنون من نوعية الديناميت ومن ارتفاع أسعاره، وقد باع لايبرت احتكار الديناميت لفورستمان وشركته الفرنسية في ١٨٩١، وكان فورستمان وكيلاً للبنك الهولندي في جنوب أفريقيا وصديقاً لرئيس الوزراء د. لايدز[٥٣].

وقد تمت أغلب مبادلات الجمهورية مع موانئ موزمبيق البرتغالية وناتال. وكانت الجمهورية تفضل موزمبيق لأنها لا تمثل شبح السيطرة البريطانية، وعلى هذا كانت البرتغال من أولى الدول التي عقدت معها جمهورية جنوب أفريقيا معاهدة للتعاون التجاري والاقتصادي وذلك في ١٧ مايو ١٨٨٤[٥٤]. وقد أدت الأزمة الاقتصادية المستحكمة في الجمهورية بعد استقلالها في ١٨٨٤، إلى تفكير كروجر في الدخول في وحدة جمركية مع مستعمرة الرأس، لتخفيض رسومها الجمركية على تجارة الجمهورية، ولكن أبنجتون، رئيس وزراء مستعمرة الرأس، رفض ذلك في يناير ١٨٨٦[٥٥]. وبعد كشف ذهب الراند بعد ذلك بقليل عرضت مستعمرة الرأس عقد مؤتمر لمناقشة الرسوم الجمركية في يوليو ١٨٨٦، ولكن الترنسفال رفضت هذه المرة.[٥٦]

وفي مارس ١٨٨٩ عقدت جمهورية جنوب أفريقيا معاهدة دفاعية مع دولة الأورنج الحرة بعد ما تولى الرئيس ريتز رئاستها، وعقدت كذلك معاهدة تجارية بينهما نصت على إعلان حرية التجارة فيما عدا السلع التي تفرض عليها الترنسفال رسوماً جمركية لحماية الاحتكارات التي منحتها[٥٧]. ومع هذا كانت وجهة الأورنج إلى الجنوب حيث مصالحها الاقتصادية مع مستعمرة الرأس[٥٨].

وفي التسعينيات من القرن التاسع عشر أصبح الذهب يشكل ٩٠٪ من صادرات الترنسفال، وإليه يرجع الفضل في تنمية الترنسفال[٥٩]. وقد انعكس الازدهار التعديني على النواحي الاقتصادية، فأصبحت لمزارعي الجمهورية سوق واسعة لتصريف منتجاتهم بين آلاف العمال الوطنيين والأوروبيين، وبالتالي ارتفعت قيمة الأرض[٦٠]. ولكن بعد اكتمال شبكة السكة الحديدية مال الوافدون في الجمهورية إلى الاعتماد على الإمدادات الغذائية القادمة من خارج الجمهورية على خطوط السكة الحديدية إلى جوهانسبرج، وبذا عاد المزارعون يعانون من مشاكل صعوبة

تصريف منتجاتهم، حتى أصبح الذهب هو مادة الصادرات الوحيدة للبلاد، وعاني الوافدون من ارتفاع الرسوم الجمركية على المواد الغذائية[٦١]. وقد لجأت حكومة الجمهورية إلى التخفيف من مواطنيها القدامى فقدمت لهم القروض، وخفضت الضرائب المفروضة عليهم[٦٢]. وسمحت الحكومة بمنح امتياز لبعض مواطنيها لاستيراد القمح دون ضرائب جمركية فكانوا يبيعون بأسعار أقل من الأسعار التي يبيع بها تجار الأجانب الوافدين الذين يدفعون رسوماً جمركية[٦٣]. ومن ناحية أخري، كانت الحكومة تدفع الغرامات التي تفرض على البوير في منازعاتهم مع الأفارقة تخفيفا على البوير[٦٤].

وقد حدث في إطار ما عرف بالحرب الجمركية، أن قررت مستعمرة الرأس خفض ضرائبها على السلع المصدرة إلى الراند، رغبة منها في الاحتفاظ بتجارة الراند، فقامت الشركة الهولندية بمضاعفة ضرائبها ثلاث مرات على هذه السلع في المسافة بين جسور نهر الفال وأسواق جوهانسبرج، وصارت لها بذلك اليد المطلقة[٦٥]. وردت إدارة مستعمرة الرأس على ذلك بتنظيم نقل هذه السلع على عربات تجرها الثيران في نفس المسافة بين النهر والمدينة، لتجنب الضرائب المرتفعة، فأمر الرئيس كروجر في ٢٨ أغسطس١٨٩٥. بإغلاق المعابر غير عابئ باعتراضات دولة الأورنج ومستعمرة الرأس، وعندما قيل له أن ذلك يخالف اتفاقية لندن أجل إغلاق المعابر حتى نوفمبر ١٨٩٥، ولما نفذ وعيده هدد باستقدام قوات بريطانية من الهند إلى جنوب أفريقيا، فأمر بفتح المعابر في ٧ نوفمبر ١٨٩٥، ولكن رودس تبين صعوبة الاستمرار في استخدام الثيران في النقل في فترة الشتاء[٦٦]. وقد خسرت مستعمرة الرأس بعد ذلك تجارة الراند وتحول الجزء الأكبر منها إلى موزمبيق وناتال[٦٧].

٣ – الحالة المالية:

لم يكن بالترنسفال في أعقاب قيام الجمهورية سوى قليل من الأموال، حتى كانت أغلب المعاملات التجارية تتم عن طريق المقايضة[٦٨]. ولم تكن حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بحاجة إلى كثير من المال، لقلة موظفيها واعتماد شعبها على نفسه في توفير أمنه. ولكن المشكلة تركزت في ضعف المركزية واتساع البلاد وضخامة المناطق التي استحوذ عليها البوير، مع عجزهم عن تطويرها وتنميتها[٦٩]. وقد علم الرئيس بريتوريوس بعد انتهاء الحرب الأهلية[٧٠]، أن حل مشكلات الجمهورية إنما يكون بأمرين هما: الحصول على مناجم الماس والذهب إلى الغرب منها، والحصول على ممر للجمهورية إلى المحيط، وكان أمل بريتوريوس في هذين المطلبين أمراً طبيعياً إزاء الأزمة المالية التي جعلت جمهورية جنوب أفريقيا أكثر البلاد فقراً وإفلاساً في جنوب

أفريقيا، إذ بلغت ديونها العامة أربعة وسبعين ألف جنيه، ورفضت البنوك تقديم القروض لها، وأبي بنك استاندرد فتح فرع له شمال الفال، وتبرم البوير من الضرائب التي عجزوا عن دفعها، وكثيراً ما كانت ديونهم العامة والخاصة مضمونة بالأرض، حتى صارت أرض الترنسفال مرهونة للمستعمرات البريطانية[٧١]. وبافتتاح قناة السويس بدأت منطقة جنوب أفريقيا تعانى مصاعب تجارية ومالية ضخمة[٧٢]. ولكن البريطانيين تجاراً ومبشرين ومسئولين تصدوا لمطلبي بريتوريوس ولم يمكنوه منهما، وبالتالي ضاعت عليه كيمبرلي نجمة جنوب أفريقيا[٧٣]، بعد تحكيم كيت حاكم عام ناتال[٧٤]. بينما حصلت دولة الأورنج الحرة على تعويض قدره تسعون ألف جنيه[٧٥]. وقد أدى هذا إلى غضبة البوير جميعاً، خاصة وقد حل في مناطق مناجم الماس رجال يخالفونهم في الفكر وأسلوب الحياة[٧٦].

وكان دخل الجمهورية يجمع من أرباح بيع الحكومة للذخائر، وتراخيص ورسوم النقل، وغرامات المحاكم، والضريبة على رؤوس الماشية وعلى الأرض، حسب مساحة المزارع، وهى تضاعف في حالة غياب مالك الأرض[٧٧]، ولكن الدخل لم يكن يكفي لمواجهة مصروفات الحكومة رغم قلتها، وقد اكتشف الذهب في ليدنبرج في أوائل ١٨٧٠، فعين بريتوريوس أحد المستوطنين الناتاليين مندوباً للذهب، Gold Commissioner، في يوليو ١٨٧٠ حتى يضمن للدولة نصيبها المستحق من الإنتاج المستخرج[٧٨]. وقد أنقذ ذهب الترنسفال الشرقي البلاد من الإفلاس[٧٩]، ولكنه لم يحل أزمة الاقتصاد الترنسفالي حلاً نهائياً، فقد كان الميزان التجاري يميل لصالح مستعمرة الرأس، التي تصدر إلى الترنسفال الصوف والماس والنحاس، وصارت أسواق الجمهورية عوامل دعم لاقتصاد مستعمرة الرأس[٨٠]. فقد سيطرت مستعمرة الرأس على طرق التجارة وبالتالي استطاعت أن تفرض ما تشاء من ضرائب على تجارة البوير، ومن ناحية أخري عانت الجمهورية من عدم وجود سوق كبير للاستهلاك، كما كان تشابه إنتاج مزارعي البوير عائقاً أمام التبادل[٨١].

وكان ضياع مناجم الماس سبباً لتوتر العلاقات بين حكومة بريطانيا وحكومتي جمهورية جنوب أفريقيا ودولة الأورنج الحرة، وقد استحكمت الأزمة في هاتين الدولتين فزاد تقاربهما، وأرغم الرئيس بريتوريوس على الاستقالة، وتطلعت أنظار الترنسفاليين أكثر إلى خليج دالجوا. غير أن بدء الإنتاج في حقول الماس والذهب جلب البضائع الأخرى إلى المنطقة، وبالتالي زادت العملات المختلفة. وبدأ الزراع يحققون ربحاً، كما بدأت عملية شبكات الخطوط الحديدية في جنوب أفريقيا[٨٢]. ولكن الترنسفال كانت أقل استفادة من كل الوحدات السياسية في جنوب أفريقيا من هذه التغييرات. وتحول الوطنيون الأفارقة إلى حقول الماس تاركين مزارع البوير بلا عمالة، وقد

علم الرئيس الجديد بورجرز بذلك واستمر بالسعي لتحقيق هدف سلفه بالحصول على ميناء خليج دالجوا، خاصة وقد جاء تحكيم الرئيس الفرنسي مكماهون لصالح البرتغال في نزاعها مع إنجلترا حول خليج دالجوا، وقد عقد الرئيس بورجرز معاهدة مع ملك السوازى الواقعة بين الترنسفال وهذا الخليج ضمن بها للجمهورية نفوذاً قوياً في سوازيلاند[٨٣]. كما نجح بورجرز في الحصول على قرض بمبلغ خمسة وستين ألف جنيه بفوائد مرتفعة من بنك الكاب التجاري، وهو البنك الوحيد في الجمهورية[٨٤]. كما أصدر عملة ورقية ولكن قوتها الشرائية كانت أقل من قيمتها الاسمية[٨٥]. كما أعاد تعيين مندوب للذهب ومنح المنقبين مقعدين في الفولكسراد[٨٦]. كذلك عقد بورجرز معاهدة مع البرتغال تنص على الإعفاء المتبادل من الضرائب على السلع المصدرة بين الترنسفال وموزمبيق على أن تبقي ضريبة ٣٪ على البضائع المنقولة عبر خليج دالجوا إلى الترنسفال وكانت الضريبة على السلع القادمة من ناتال ٦٪[٨٧].

وفي هذه الفترة حدث انقلاب فى موازين القوى في أوروبا بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في الحرب السبعينية[٨٨]. وأصبحت برلين لا باريس المركز السياسي الرئيس للقارة. وبسيطرة ألمانيا على ناماكوا – دامارالاند Namaqua – Damaraland، في جنوب غرب أفريقيا ازداد اتصال الدول الأوروبية بالترنسفال. وظهر رعايا فرنسا المهزومة وألمانيا المنتصرة في بريتوريا، وهو ما رحب به الترنسفاليين للخروج من أزمتهم معتمدين على غير البريطانيين. وفي نفس الفترة بدأت بريطانيا في تبني سياسة اتحادية في جنوب أفريقيا بعدما شعرت بخطر التواجد الألماني في المنطقة، وذلك في عصر غلبت عليه السياسات الاتحادية على السياسات الانفصالية في ألمانيا وإيطاليا وكندا، وانتهت فيه كذلك الحرب الأهلية الأمريكية[٨٩].

وبدا للمسئولين الترنسفاليين أنه بوسعهم محاولة حلّ أزمتهم المستحكمة بالاعتماد على الوطنيين الأفارقة ومحاولة استرجاعهم من حقول الماس. فحرم على أي أفريقي أن تكون له أرض باسمه شخصياً، مما يزيد العمالة، وحدد عدد الأسر الوطنية التي يجب أن تستقر في المزرعة الواحدة. كما جمعت ضريبة كوخ لأول مرة في ١٨٧٠، ونفذ قانون التشرد Vagrancy Law، كوسيلة لتحويل جزء من العمال الأفارقة الذين اندفعوا نحو حقول الماس، وفي عام ١٨٧٤، رفع رسم المرور على الأفارقة الأجانب، الذين يمرون بأراضي الجمهورية في طريقهم إلى حقول الماس، إلى خمسة أضعاف قيمته، بما وضع العراقيل أمام إمداد حقول الماس بالعمال[٩٠]. وكان البوير يريدون عمالاً موسميين لحصاد مزروعاتهم بينما يريد الإنجليز عمالا دائمين للمناجم يعقدون معهم عقوداً لفترات محددة، مما جعل الأفارقة يفضلون العمل في المناجم عن العمل في المزارع[٩١].

وفي نهاية عهد الرئيس بورجرز عانت الإدارة من مصاعب جمع الضرائب، بسبب اشتداد الأزمة المالية وعدم مقدرة البلاد على مسايرة خطى التقدم السريع، وعجز مصادرها المالية عن الوفاء بالخطط الجريئة التي بدأها[٩٢]. حتى أهملت معدات السكة الحديدية وتركت على الأرصفة. ومع هذا زاد الرئيس من قيمة ضريبة السكة الحديدية على أمل أن يستطيع سداد فوائد قسط النصف الأول من عام ١٨٧٦، من القرض الهولندي الخاص ببناء الخط الحديدي إلى خليج داجوا، وكان هذا القرض مضمونا بثلاثين مليونا من الأفدنة (Acres)، مما شكل خطراً فعلياً للجمهورية[٩٣]. وق خافت الشركات التجارية في مستعمرتي الرأس وناتال على ديونها لدى الترنسفال، ومن ناحية أخري أتى الطاعون على أعداد كبيرة من الماشية التي تقوم بنقل الإنتاج من حقول ذهب ليدنبرج[٩٤]. وقد أعقب ذلك وصاحبه قيام الحرب مع الزعيم السوازى سيكوكوينى، بعدما رفض دفع الضرائب، وتسليم الأرض التي تطالب بها الجمهورية. ولمواجهة الحرب فرض بورجرز ضريبة حرب لتمويل الحملات ضد الزعيم سيكوكوينى[٩٥]. وكان الإنفاق على الحرب مكلفاً، فقد كان كل جندى يتقاضي خمسة جنيهات شهرياً، وعندما تنتهي الحرب يحصل على مزرعة من ثمانية آلاف فدان أى أربعة آلاف مورجين Morgan، وهو مقياس مستعمرة الرأس. وعانت الخزانة بالتالي من نقص الأموال[٩٦]. وقد بلغت الحالة المالية ذروتها من السوء بقيام بنك الرأس التجاري بإصدار عملة ورقية دون رصيد، لدفع القروض وتكاليف الحرب، واستلم كبار الموظفين مرتباتهم على هيئة أشياء عينية، بينما لم يحصل صغارهم على شيء[٩٧]. وقد شن البنك حملة تشهير بالترنسفال وطالب حكومتها بسداد القروض وضمانها[٩٨].

وقد ساعد ضعف الترنسفال الاقتصادي بريطانيا على تنفيذ مشروعها الاتحـادي وضم الترنسفال إليها في ١٨٧٧[٩٩]. ذلك أن تحول الأفارقة من العمل في المزارع إلى العمل في المناجم أدى إلى قلة العمالة الوطنية في الزراعة، ومن ثم زادت أجورهم، مما شكل عامل ضغط خطير على المزارعين الذين منعتهم حالة الفقر المدقع التي أصابتهم من مقاومة الضم[١٠٠]. وقد لعبت الأقلية البريطانية دوراً هاماً في إتمام الضم، خوفاً على مصالحها الحيوية في الجمهورية عن طريق تقديم الشكاوي، وكثرة المناداة بالتدخل البريطاني، وتقديم العرائض للمملكة بهذا الصدد. وكان تعاونها وثيقاً حيث عاشت في المدن والمناجم ومن ثم كانت مترابطة متقاربة، وتسعي لاستقدام الأموال البريطانية[١٠١].

وقد بدأ البريطانيون عهدهم بداية مشجعة، فأنقصوا ضريبة الحرب فورا، وفرضوا ضرائب جديدة على الأفارقة إرضاء للبوير، كان قدرها عشرة شلنات لكل كوخ[١٠٢]. وأنقص البريطانيون كذلك

رسم التجنيد في مناطق الحدود ، وارتفع ثمن الأرض بسبب عقد المزادات بين أصحاب الديوان، وأصبح بنك استندارد البنك الحكومي، وتعهد بسداد الديون، ووجد البوير سوقاً لتصريف منتجاتهم في المدن[١٠٣]. وقد دخلت بريطانيا الحرب ضد الزولو[١٠٤]، لصالح البوير ، بحجة أن الحرب متحول الزولو من شعب محارب إلى طبقة مفيدة من العمالة الوطنية[١٠٥]. غير أن حب الاستقلال كان أقوى من كل الدوافع الاقتصادية، خاصة وقد أصدر البريطانيون قانوناً بإنقاص ساعات العمل للوطنيين إلى أحد عشرة ساعة، مما حرم البوير من جهود العمال الأفارقة بقية اليوم[١٠٦].

وبعودة الجمهورية وإحيائها ، قبلت الحكومة البريطانية تخفيض دين الجمهورية، بسبب علمها بمدى ما تعانى من مشكلات[١٠٧]. ولكن سرعان ما اكتشف الذهب، وبدأت الحالة المالية للجمهورية تعتدل، حتى صارت أغنى الوحدات السياسية في جنوب أفريقيا[١٠٨]. وقد أدى هذا إلى ارتفاع أسعار الأرض بالتالي[١٠٩]. وقد خشي الرئيس كروجر من سيطرة الإنجليز على اقتصاديات البلاد ، فسارع بمنح أحد الألمان امتياز تأسيس بنك الترنسفال القومي The Transvaal National Bank. وقد منح البنك حق إصدار أوراق نقدية، وذلك في ٨ أغسطس ١٨٩٠[١١٠]. وقد انتشرت فروع البنك تدريجياً في أنحاء البلاد ، بل وامتد نشاطه إلى المستعمرات البريطانية المجاورة، وعمل بمساعدة الرئيس كروجر على تعويق النشاط المصرفي للإنجليز في الجمهورية، وهكذا أوجد كروجر للهولنديين الفرنسيين والألمان من المصالح ما جعلهم يتصدون للنفوذ الإنجليزي، فالهولنديون لهم نفوذ طاغ في السكة الحديدية، والألمان لهم نفوذ طاغ في عالم المال وأسهم الشركات بما فيها السكة الحديدية، والفرنسيون يسيطرون على شركات جنوب أفريقيا المحدودة للمواد الناسفة، وتلك عصب العمل في المناجم[١١١]. ولكن وجود الأجانب الوافدين، وأغلبيتهم بريطانيون، يفضلون التعامل مع البنوك البريطانية، ثبت أقدام هذه البنوك البريطانية في الجمهورية حتى غدا لبنك استاندرد وحده أحد عشر فرعا في الترنسفال[١١٢].

وقد شهد عام ١٨٩٧، أزمة اقتصادية بسبب المصاعب التي واجهها المزارعون في توزيع منتجاتهم الغذائية بعدما لجأ التجار الوافدون إلى استيراد المواد الغذائية من خارج الجمهورية. وقد اتخذ كروجر عديدا من الإجراءات للتخفيف عن البوير[١١٣]. وقد أبى الفولكسراد استحداث منصب وزير المالية حتى قيام حرب ١٨٩٩-١٩٠٢، واستمرت الحكومة في تحصيل الضرائب المرتفعة على ألأجانب الوافدين، معدنين وتجاراً، وقد عزا الأجانب الوافدون الأزمة المالية إلى الإنفاق العسكري[١١٤]، وشراء الأسلحة وبناء القطع، ومعارضة كروجر لفتح مناجم جديدة قرب بريتوريا ، على أساس أنه لا يريد رانداً آخر قرب عاصمته، وأن ذلك لن يكون إلا على جثته[١١٥].

وقد تعرض المزارعون أيضاً، بعد الإحاطة بالجمهورية من جميع الجهات إلى ما كانوا يعتبرونه من قبل أزمة نقص الأرض، وصار عليهم أن يقسموا أرضهم بين أبنائهم، وكان هذا على حساب مستوى معيشتهم، كما كان من الصعب عليهم التوسع في الأراضي الزراعية التي بحوزتهم لما تحتاج من أموال طائلة ليست متوفرة لديهم، وهكذا كانت أواخر التسعينات فترة سيئة بالنسبة للبوير، حيث تجمعت أعداد ممن لا أرض لهم بلغوا عدة مئات[١١٦].

ومن ناحية أخرى أدت سياسة كروجر الخاصة بمنح امتيازات المصنوعات والمنتجات والواردات المختلفة[١١٧]، إلى ضيق الأجانب الوافدين، الذين اتهموه بأنه يعوض خسائر مواطنيه البوير بضرائب يدفعونها هم[١١٨]. ونعت الأجانب الوافدون سياسة كروجر التي أسماها الحماية الجمركية بأنها حماية دون إنتاج[١١٩]. وقد وجد البوير في بيع أجزاء من أرضهم، التي ارتفعت قيمتها، تعويضاً ومجالاً لتخطي الأزمة، كما تهاون كروجر في محاكمة المرتشين من موظفيه[١٢٠]، أما الوافدون فقد كان عليهم أن يتحملوا العبء الأكبر. وبحصول الجمهورية على بعض القروض وتخطيها الأزمة شارك الرأسماليون في المفاوضات التي دارت بين كروجر والبريطانيين لصالح الأجانب الوافدين[١٢١]. غير أن فشل المفاوضات أثبت أنه لا الضغط السياسي ولا النمط الاقتصادي بقادرين على زحزحة الكروجرية، خط الدفاع الأول عن القومية الأفريقاندرية، عن موقعها المتشدد، واحتكم الطرفان إلى السلاح.

المراجــع

(1)Theal, G.M.: Op. Cit., pp. 445-447.

(2)Cloete, S.: Op. Cit., pp. 26 and33.

(3)Pollock, N.C. and Agnew, S.: Op. Cit., p. 108.

(4)Cope, J.: Op. Cit., p. 80.

(5)Theal, G.M.: Op. Cit., p. 445.

(6)Marlowe, J.: Op. Cit., p. 92.

(7)Cloete, S.: Op. Cit., p. 111.

(8)Marlowe, J.: Op. Cit., p. 182.

(9)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 411-412.

(10)Kruger, P.: Op. Cit., pp. 201-202.

(11)Walker, E.A.: Op. Cit., 411-412.

Rapheal, Lois: The Cape- to- Cairo Dream, pp. 88-89.

(12)Jones, A.K.: Op. Cit., p. 109.

(13)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., p. 9.

(14)Ibid., p. 8.

(15)Marais, J.S.: Op. Cit., pp. 33-34.

(١٦) زاهر رياض (دكتور) : جنوب أفريقيا، ص ١٥.

Pollock, N.C. and Agnew, S.: Op. Cit., p. 188.

(17)Jones, A.K.: Op. Cit., p. 109.

(18)Pollock, N.C. and Agnew, S.: Op. Cit., p. 188.

(19)Theal, G.M.: Op. Cit., p. 447.

(20)Marlowe, J.: Op. Cit., pp. 182-183.

Rophael, Lois: Op. Cit., pp. 90-97.

(21)Robinson, Roland and Gallagher, John: Op. Cit., p. 412.

(22)Marais, J.S.: Op. Cit., pp. 35-37.

(23)Pollock, N.C. and Agnew, S.: Op. Cit., p. 189.

(24)Theal, G.M.: Op. Cit., p. 447.

(25)Maraies, J.S.: Op. Cit., pp. 38-39.

(26)Ibid., p. 40.

(27)Selby, J.: Op. Cit., p. 169.

(28)Robinson, Roland and Gallagher, John: Op. Cit., p. 421.

(29)Marais, J.S.: Op. Cit., p. 41.

(30)Ibid . pp. 42-45.

(31)Theal, G.M.: Op. Cit., p. 477.

(32)Marais, J.S.: Op. Cit., p. 45.

(33)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., p. 37. 1830. No. 50.

(34)Thomas, T.M.: Eleven Years in Central South Africa. London. 1971, p. 391.

(35)Marlowe, J.: Op. Cit., p. 48.

(36)Kruger, P.: Op. Cit., p. 217.

(37)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 287-288.

Oliver, Roland and Fage J.D.: A short History of Africa, p. 170.

(38)Kruger, P.: Op. Cit., p. 44.

(39)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 289-290.

(40)Thomas, T.M.: Op. Cit., p. 391.

(41)Galbraith, John, S.: Crown and Charter, p. 30.

(42)Pollock, N.C. and Agnew, S.: Op. Cit., p. 129.

(43)Theal, G.M.: History of South Africa, p. 380.

(٤٤) انظر فصل تطور الجمهورية السياسي.

(45)C.O. 879. 46.: Op. Cit., p. 129. Enclosure in No. 243.

Marais, J.S.: Op. Cit., pp. 181-182.

(46)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 404.

Cloete, S.: Op. Cit., pp. 162-163.

Marlowe, J.: Op. Cit., pp. 76-82.

(47)Ibid., p. 86.

(٤٨)دونالد واينر، ترجمة شوقى الجمل (دكتور) وعلى أحمد فخرى: المرجع السابق، الجزء الثانى، ص٣٠٥.

(49)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., p. 11.

Marais, J.S.: Op. Cit., p. 23.

(50)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., p. 7.

(51)Ibid., pp. 308-310. 9142.

(52)Ibid., p. 227.

(53)Marais, J.S.: Op. Cit., p. 25.

(54)Leonard, C.: Op. Cit., pp. 119-120.

(55) Marais, J.S.: Op. Cit., p. 28.

(56)C.O. 879.: Op. Cit., pp. 159 and 37. 1830 No. 50.

(57)Marlowe, J.: Op. Cit., pp. 172-175.

(58)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 413.

(59)Kruger, P.: Op. Cit., p. 221.

(٦٠) انظر ذلك في الحديث عن النقل في هذا الفصل.

(61)Marlowe, J.: Op. Cit., pp. 100-103.

Troup, F.: Op. Cit., p. 161.

(62)Ibid., pp. 178-179.

(63)Leonard, C.: Op. Cit., p. 86.

Marais, J.S.: Op. Cit., p. 4.

(64)Leonard, C.: Op. Cit., p. 124.

(65)C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., p. 11.

(66)Ibid., p. 27. Enclosure in No. 47.

Leonard, C.: Op. Cit., p. 31.

Flint, J.: Op. Cit., p. 187.

(67)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 447-423.

Marais, J.S.: Op. Cit., pp. 38-39.

Marlowe, J.: Op. Cit., pp. 222-223.

(٦٨) انظر الجزء الخاص بالنقل في هذا الفصل، وأنظر كذلك فصل قضية الأجانب الوافدين، وكذلك:

Walker, E.A.: The Cambridge History of the British Empire, Vol. VIII, p. 11.

(69)Theal, G.M.: Op. Cit.,p. 380.

(70)Ibid., p. 410.

(71) انظر الخريطة شكل.

(72) Theal, G.M.: Op. Cit., p. 425.

(٧٣) ارجع إلى الفصل الثاني، تدهور الجمهورية السياسي.

(74)Theal, G.M.: Op. Cit.,p. 382.

Walker, E.A.: Op. Cit., p. 377.

(75)Troup, F.: Op. Cit., p. 145.

(76)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 339.

(٧٧) انظر فصل تطور الجمهورية السياسي.

(78) Marlowe, J.: Op. Cit., pp. 40-41.

(79)Ward, W.E.F.: Op. Cit., p. 120.

(80)Theal, G.M.: History of South Africa, p. 425.

(81)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 339.

(82)Troup, F.: Op. Cit., p. 159.

(83)Ibid., pp. 137 and 245.

(84)Denoon, Donald: Op. Cit., p. 60-61.

(85)Walker, E.A.: Op. Cit., pp. 346-346.

Marlowe, J.: Op. Cit., p. 41.

(86) Ibid., p. 42.

(87)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 352.

(88)Milson, Monica and Thompsoon Leonard: Op. Cit., p. 426

(89)Walker, E.a.: Op. Cit., p. 352.

(90)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 93.

(٩١) أنظر تفصيلات ذلك في فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠، ص ص ٢٨٦-٣٠٢.

(92)Marlowe, J.: Op. Cit., p. 42.

(93)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 357.

(٩٤) دونالدوايدنر، ترجمة شوقي الجمل (دكتور) وعلى أحمد فخري: المرجع السابق، الجزء الثانى، ص ٣١٧.

(95)Kruger, P.: Op. Cit., pp. 124-127.

Hallett, Robin: Africa Since 1875. pp. 624-625.

(96)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 99.

(97)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 369.

(98)Kruger, P.: Op. Cit., p. 127.

(99)Cloete, S.: Op. Cit., p. 113.

(100)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 369.

(101)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., pp. 104-105 and 107.

(102)Marlowe, J.: Op. Cit., p. 44.

(103)Fitzpatrick, J.P.: The Transvaal from Within pp. 12-13.

(104)C.O. 879. 46.: Op. Cit., p. 275.

(105)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., pp. 214-215 and 253.

(106)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 381.

(١٠٧) ارجع إلى فصل تطور الجمهورية السياسي.

(108)De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., p. 223.

(109)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 391.

(110)Schreuder, D.M: Gladstone and Kruger, p. 248.

(111)Walker, E.A.: Op. Cit., p. 413.

(112)Cloete, S.: Op. Cit., p. 183.

(113)C.O. 879. 46.: Op. Cit., p. 261. 8940. No. 247.

(114)Leonard, C.: Op. Cit., pp. 123-124.

(115)C.O. 879. 46.: Op. Cit., pp. 261-262. 8940. No. 247.

(١١٦) ارجع إلى الجزء الخاص بالتجارة في هذا الفصل.

(117)Leonard, C.: Op. Cit., p. 36.

(118)Duminy, A.H.: and Guest, W.R.: Fitzpatrick, p. 21.

(119)Marais, J.S.: Op. Cit., p. 5.

(120)C.O. 879. 45.: Op. Cit., p. 11.

(121)Cloete, S.: Op. Cit., p. 153.

See also : C.O. 879. 45.: 636.: Op. Cit., p. 11.

Leonard, C.: Op. Cit., pp. 33-34.

C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., pp. 8-9.

Leonard, C.: Op. Cit., p. 30.

Marais, J.S.: Op. Cit., pp. 252-256.

الباب الخامس

اقتصاديات العنصرية وصناعة التخلف والتبعية في جنوب أفريقيا

الفصل العاشر

الثورة الصناعية في جنوب أفريقيا وأثارها الاقتصادية والاجتماعيـــة

(١٨٦٧ - ١٨٩٩)

أولاً - الآثار الاقتصادية للثورة الصناعية:

١- الطلب على العمال.

٢ - تمويل تنمية المناجم.

٣ - التجارة مع منطقة المناجم والصراع من أجلها.

ثانياً - الآثار الاجتماعية لكشف الذهب:

١- الانفصال الاجتماعي بين الزراع والصناع.

٢- التحول في حياة القبيلة الأفريقية والإنسان الأفريقي.

٣- نشأة الطبقة العاملة الأفريقية.

من المطلوبات الأساسية في علم التاريخ أن يربط المؤرخ في دراسته بين مختلف جوانب الحياة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، فهى جوانب متكاملة في أى مجتمع، بل في الحياة الإنسانية ذاتها للأفراد والمجتمعات في كل مكان، ومن ثم فهى مرتبطة ارتباطاً لا فكاك منه في عالم الواقع، وكذا ينبغي أن تكون في حلقات الدرس وصفحات البحث. ويعتبر تجاهل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، تجاهلاً للواقع في المنهج السليم والفكر السديد في ذات الوقت.

وفيما يتعلق بالتجربة الاستعمارية الاستيطانية والعنصرية البيضاء في الجنوب الأفريقي فإن نصيبها من هذا الربط المذكور بين تلك الجوانب كبير وغير محدود. فقد نشأ هذا الاستيطان أصلاً بمعرفة شركة ملكية أنابتها الحكومة الهولندية عنها في استعمار مناطق شاسعة من العالم، وكان الجنوب نقطة هامة من نقاط تمركزه وامتداده.

مقدمـة :

بوسعنا القول بإن الاستعمار الأبيض في الجنوب شهد عدة عصور تاريخية من ناحية علاقته بالتحولات الاستعمارية الكبرى. فهو كان معلماً من معالم الطريق بالنسبة للاستعمار الذي واكب حركة الكشوف الجغرافية ولاحقها ، وهو استعمار يقوم على السيطرة على الطرق التجارية الدولية بين الشرق الأقصى وأوروبا الغربية، لتتم – ليس عبر الشرق الأوسط – ولكن عبر البحار الجنوبية. وقد تعاظمت أهمية بعض النقاط الاستراتيجية نتيجة لذلك في كل من المحيط الهندي والمحيط الأطلنطي، مثل مدن شرق أفريقيا وجزر غرب أفريقيا ، وفي المنتصف منها –شبه جزيرة رأس الرجاء الصالح.

ثم شهد الجنوب الأفريقي بعد مائة وأربعين عاماً من حكم شركة الهند الشرقية الهولندية، صراعاً بين قطبي القمة الرئيسيين بريطانيا وفرنسا ، جسمته بريطانيا لصالحها في عام ١٨٠٦ ، بالسيطرة على الكيب، لتبدأ تباشير الثورة الصناعية تصل إليها عن طريق بريطانيا ، ولتكون هذه الثورة مصحوبة بثورة فكرية أخرى، وصلت المستوطنين البوير ، تمثلت في أفكار الحرية والإخاء والمساواة النظرية الواردة عن طريق الثورة الفرنسية، وأفكار الديمقراطية والحرية الواردة عن طريق الثورة الأمريكية وحرب المستعمرات الأمريكية للتخلص من الحكم البريطاني.

ويمكن القول على هذا إن هجرة البوير سنة ١٨٣٦ ، من الحكم البريطاني في مستعمرة رأس الرجاء الصالح كانت هجرة الزراع من أنماط حضارية صناعية جلبها البريطانيون معهم، وكانت هذه الهجرة أيضاً مصحوبة بالأفكار الثورية الفرنسية، والبرجماتية الأمريكية. ذلك أن الطابع الاقتصادي الذي ساد منذ بدء الاستيطان حتى كشف المعادن النفيسة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هو طابع مختلف يقوم على الرعي والزراعة والصناعات الزراعية والحيوانية المحددة[١].

وقد تطلب هذا الطابع مزرعة واسعة المساحة من أجل الرعي وتطلب حديقة تزرع بالحبوب والأعناب، ومعامل صغيرة لعصر العنب وصنع الخمور، ومطحنة للحبوب، ومغزلاً للصوف وخبرة في علاج الماشية، وجزأ أصواف الأغنام. وتطلب الأمر – أخيراً – إزاء ضخامة مساحة المزرعة، وحجم العمل المطلوب، أن يستغل الأفريقيون في العمل في هذه الأرض[٢].

وكان معنى هذا كله أن صار النظام السياسي والوضعية الاجتماعية في خدمة هذا النمط من

السيطرة الاقتصادية البيضاء. فألزم النظام الأفريقيين بتقديم أعداد محددة من الأسر الأفريقية للسادة البيض من أصحاب المزارع، وأنزل الإفريقيين منزلاً اجتماعياً تابعاً فصاروا خدماً، بل لا يرقون إلى درجة العبد الرقيق. ولما كان عصر الرق قد انتهى فقد ابتدع البيض نظماً عصرية حديثة تنطوي على ذات الملامح من العصر الآبق السالف. فظهر نظام الدفاع الأبيض الذي أتاح للمزارعين منهم اجتياح مجتمعات الأفارقة، وتحويلها إلى معازل، يُجبر أهلها على العمل في مزارع السادة، ويظلون احتياطياً للعمل، بسبب عدم كفاية هذه المعازل لحاجتهم المعيشية والاقتصادية، نتيجة لاختيارها في مواقع جدباء، بحكم سيطرة البيض على أنسب المواقع[٣].

ثم ابتدع البيض نظام تدريب الأطفال الأفارقة، الذين فقدوا عائليهم في الحروب مع البيض، وهو ما عرف باسم Aprintisi، حيث يقوم الأفريقيون الصغار على العمل في خدمة السادة البيض، وكذا شربوا روح الخشوع والانسحاق الداخلي أمامهم، حتى بدأت القوانين البيضاء تحدد للأفارقة المستخدمين أماكن المعيشة في المزرعة ومسار التحرك اليومي بين مقر العمل ومقر المبيت، والتعرف بزواجه باعتباره زواجاً غير معترف – مادام غير مسيحي، ثم تعلمه كيف يحمل تصريح المرور من المزرعة إلى سوق المدينة، وتضع له قواعد عقابية إن حاد عن مساراته هذه المحددة له[٤].

وغني عن البيان أنه في وضع اقتصادي واجتماعي كهذا لا ينتظر أن يكون النظام السياسي منفصلاً أو عادلاً سامياً، بل الأمر الوحيد المنتظر أن يكون قمة في الفصل والسيطرة العنصرية. وفي ظل نظام كهذا قد يصعب أن نذكر بدقة كيف بدأ الفصل العنصري؟ هل لأسباب سياسية؟ أم لأسباب اجتماعية؟ أم لأسباب اقتصادية؟ لكنا نجزم وبدقة أن هذه الأسباب متشابكة ومترابطة. وإذا كان أصحاب التفسير المادي والاقتصادي للتاريخ يميلون إلى أسبابهم، فإن المهتمين بالتفسير الحضاري والثقافي قد يميلون إلى أن البيض حملوا معهم نزعتهم العنصرية المقرونة بالسيطرة الاستعمارية والتسلط بمجرد الوصول إلى المنطقة، وقبل أن يستحوذوا على الأرض الأفريقية أو حتى يطؤها بأقدامهم.

وإذا كان الجنوب الأفريقي قد شهد تشرذم الاستيطان الأبيض بفعل الهجرة الكبرى إلى مجتمعات عنصرية في أورانج والترنسفال، فليس معنى هذا أن المجتمع الأول للبيض – مستعمرة الرأس – قد خلا للبريطانيين، وإنما كان نموذجاً لتعايش العنصرين البويري والبريطاني، بينما كانت الترنسفال نموذجاً لصراعاتهم[٥].

وفي مستعمرة الرأس تعايش الزراع البوير مع الصناع الإنجليز. وفي نفس الوقت ظهرت طبقة من الزراع الإنجليز الذين عملوا على الوصل بين النقيضين. فبحكم كونهم إنجليز كانوا على ولاء تام للإمبراطورية البريطانية، وبحكم كونهم زراعاً كانوا على توافق تام مع المصالح الاقتصادية للزراع البوير. ولعل هذا السبب هو الذي يبرر تولي زعيم الحزب التقدمي – أي حزب الزراع الإنجليز– المدعو جوردون سبريج للوزارة بأكثر مما تولاها غيره طوال الفترة الممتدة من أواخر السبعينيات إلى الحلقة الثانية للتسعينيات من القرن التاسع عشر[٦].

أما جمهورية جنوب أفريقيا (الترنسفال) فقد شهدت في الفترة التالية لكشف الذهب ١٨٨٦ صراعاً خطيراً بين البوير – أصحاب السيادة والسيطرة فيها– وبين البريطانيين الذين وفدوا للعمل في مناجمها، وكان هذا صراعاً أيضاً بين قيم الفلاحين وقيم الصناع، قيم أصحاب المزارع وقيم سكان المدن. إذ بينما كانت جمهورية جنوب أفريقيا مجرد دويلة زراعية رعوية، وبينما كان الرأسمالي الكبير سيسل رودس يزداد قوة في مناجم الماس في كيمبرلي، ويرتفع رصيده السياسي في مستعمرة الرأس، كانت هذه المستعمرة تمسك بدفة الأمور في جنوب أفريقيا، بحيث صارت لها الكلمة المسموعة في عالم المال والاقتصاد، واليد الطولى في عالم السياسة في المنطقة. وبدأ الرئيس الترنسفالي كروجر يلين لمقتضيات الاقتصاد، بعدما تحولت حركته الثورية ضد الحكم البريطاني لبلاده في الفترة من ١٨٧٧-١٨٨١، إلى سلطة سياسية مسئولة، لها التزامات محددة بعد اعتراف بريطانيا باستقلال الترنسفال في عام ١٨٨٤، إثر توقيع اتفاق لندن. ومن ثم صار على الرئيس بعد صراع مع الساسة البريطانيين أن يخطب ود بنك اتهاندرد البريطاني طالباً القروض، لتجاوز الأزمة الاقتصادية، وجاء الرد بالرفض[٧].

لم يجد كروجر علاجاً للأزمة الحرجة سوى الطواف بأنحاء البلاد يطلب للبيض الصبر والصمود. ثم طلب من مستعمرة الرأس البريطانية عقد اتفاق للاتحاد الجمركي وتوحيد المعاملات المالية بين البلدين، وتخفيض الرسوم الجمركية. وكانت الترنسفال هي المستفيدة من هذا بطبيعة الحال، حيث كانت مستعمرة الرأس تفرض رسوماً عالية على صادرات الترنسفال ووارداتها. وقد صارت لمستعمرة الرأس اليد العليا بفضل تنظيم النقل مع مناجم الماس في كيمبرلي. وكان منطقياً أن ترفض مستعمرة الرأس الاتحاد الجمركي لأنه يعرضها لخسارة كبيرة، ولكنها لم تندم قط على شيء قدر حدسه على رفضها هذا في عام ١٨٨٥[٨].

كان سبب ندم مستعمرة الرأس أنه في العام التالي ١٨٨٦، كشف الذهب في الترنسفال

عن طريق المصادفة وحدها وفي منطقة لا يخطر على بال أحد أن يتواجد بها هذا القدر من الذهب. فقد وقعت عربة المدعو روبرت لايس Robert Lys؛ وهو إنجليزي صار مواطناً في جمهورية جنوب أفريقيا من منطقة طينية متهرئة التربة بمنطقة يسميها البوير حافة المياه البيضاء Witwatersrand، أو الإنجليزية: Ridge of white water، وحاول روبرت إخراج عربته بوضع الأحجار تحتها. وأبهره لون هذه الأحجار، فعرضها على جيولوجي ألماني يدعى د. كارل موتش Karl Mauch، فأكد احتواءها على الذهب. وحمل الرجل الأحجار إلى جنرال جوبرت القائد العام، ولكنه طالب بإخفاء الخبر لأنه سيجعل البلاد تسبح في الدماء، وبإبلاغ الرئيس كروجر أحس كأن كارثة أو لعنة حلت بالبلاد. وقال إن كل حجر يؤخذ من أرضنا سيوزن بأنهار الدم تتدفق وأن آلاف من خيرة رجالنا سيموتون دفاعاً عن هذه البلاد ضد طلاب الحجر الأصفر(٩).

وجاء العاملون والرأسماليون من كيمبرلي حيث مناجم الماس إلى الراند حيث مناجم الذهب للاستطلاع، وسرعان ما بدأوا العمل في استخراج الذهب. وهكذا كانت تنمية ذهب الراند الترنسفالي أسرع من تنمية ماس كيمبرلي في مستعمرة الرأس، حيث كان الأمر لا يتطلب سوى انتقال الشركات من كيمبرلي إلى الراند بينما كانت مناجم الماس بحاجة إلى تمويل خارجي من أوروبا وبريطانيا خاصة.

أعلنت حكومة جمهورية جنوب أفريقيا أن المناطق التي اكتشف فيها الذهب هي حقول عامة تخص الدولة، وتخضع لقوانين التعدين فيها. وكانت المشكلة الكبرى هي النقل الذي كان يتم بعربات تجرها الثيران، ولكن الرأسماليين لم يقفوا عاجزين. ولم تكن مناجم ذهب الراند تناسب الفقراء والمحظوظين كما حدث في كيمبرلي، وإنما تطلب منذ البداية رأس مال كبير. ومن ناحية أخرى لم يكن البوير رجال تعدين أو صناعة، بل كانوا رعاة ومزارعين. ونتيجة لهذا بدأ العمل يتركز في أيدي أوروبيين وافدين من خارج الجمهورية. وكانوا يقومون بالإشراف على أعداد كبيرة من العمال الأفارقة، جاءوا سائرين على أقدامهم من أجل قليل من المال لأسرهم، أو لأجل شراء بندقية. وبدأت تظهر نتيجة لتجمع هؤلاء البيض وأولئك السود مدينة جوهانسبرج الكبيرة. وجاء البوير لبيع منتجاتهم الزراعية. وهكذا تحددت الخطوط منذ البداية بين رجال الصناعة البريطانيين أساساً وبين البوير الذين يمدونهم بالمنتجات الزراعية وصار كلا الطرفين خاضعاً لحكومة كروجر(١٠).

ومن المهم تركيز أهم النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي أدخلها كشف الذهب إلى منطقة الجنوب الأفريقي ومجتمعاتها الزراعية.

أولاً- الآثار الاقتصادية لكشف الذهب:

تركزت الآثار والنتائج الاقتصادية لكشف الذهب في جملة أمور يمكن أن نحددها فيما يلي:

١- الطلب على العمال:

كانت مناجم الذهب بحاجة إلى أعداد كبيرة من العمال الذين قامت على أكتافهم أكبر صناعات تعدين الذهب في العالم. ونتيجة لهذا حدث جذب خطير للعمالة الزراعية الأفريقية من أنحاء جنوب أفريقيا، بل ومن وسطها، متجاهلين بذلك الحدود السياسية بين الوحدات السياسية البيضاء ، فجاء العمال من موزمبيق، ومن ناتال، وباموتولاند، ومن مستعمرة الرأس، ومن بتشوانالاند، وسوازيلاند، وزولولاند، وكانت المجتمعات الأفريقية شبه المستقلة مثل الزولو والسوازي تقدمان أعداداً لا بأس بها للمناجم، ولكن الجزء الأكبر من العمال جاء من موزمبيق ومستعمرة الرأس[١١].

وقد تكونت عدة شركات أوروبية للإمداد بالعمال. وكان لهذه الشركات وكلاء في المعازل الوطنية والوحدات الأوروبية المختلفة تتولى التعاقد مع الزعماء الأفارقة لتوفير أعداد متزايدة من العمال الذين كانت الحاجة إليهم مستمدة. ومن هذه الشركات جمعية ويتواترزراند للعمال الوطنيين Association Recruiting Corporation Witwatersrand Native Labour Ltd ونقابة الإمداد بالمال الوطنيين المحدودة[١٢].

وكانت هذه الشركات تقدم الإغراءات للعمال حتى يقبلوا توقيع العقود معها، وقدمت بالفعل ضماناً لحد أدنى من الأجور للعمال الأفارقة، ولكنها لم تحمهم من الاستغلال البشع الذي استنزف طاقاتهم في المناجم، ولا من أخطار الإصابة، بل والموت تحت الأنقاض في كثير من الأحيان دون تعويض لذويهم[١٣].

وكان عمل الأفارقة يتلخص في القيام بالأعمال الشاقة غير الفنية التي تتطلب تحمل أعباء العمل بالكامل، ومجابهة الأخطار المحدقة بهم، وذلك دون أمل في الارتقاء بالعامل الأفريقي إلى العمل المهني الفني.

أما العمل الذي تطلب مهارة أو خبرة فنية وتقنية، فقد عهد به إلى العمال البيض الذين جاءوا من أنحاء جنوب أفريقيا ولا سيما من مناجم كيمبرلي ومستعمرة الرأس، ومن كل صوب وحدب من

أوروبا وبخاصة من بريطانيا ، وقد شكل العمال البريطانيون الغالبية العظمى من العمال البيض. وقد أشعر هذا كروجر بالخوف الشديد لأنه سيكون مدعاة للتدخل البريطاني في جمهوريته مرة أخرى، وكان موقع جوهانسبرج مناسباً للعمال البيض، حيث ترتفع عن سطح البحر نحو ستة آلاف قدم، وصيفها لطيف، وشتاؤها بارد[١٤].

وقد أدى التمايز الحادث بين طبيعة عمل كل من الأفريقي والأبيض، من حيث عمل الأول كعمالة غير ماهرة، وعمل الثاني كعمالة ماهرة، إلى نقل التفرقة العنصرية بصورة فورية إلى المناجم. ومهما تقدم الإفريقي في عمله فإنه لم يكن ليرقى إلى مستوى العمل الماهر الذي يشغله الأبيض، ولا إلى مستوى الأجر المرتفع الذي يتقاضاه الأبيض ، وفي ظل هذا الموقع كان يجري عقاب العمال السود جسدياً بالضرب والجلد متى أذنبوا أو خالفوا التعليمات. ومن ناحية أخرى لم يكن الأبيض الذي لا يتقن عمله عرضة للتحويل إلى عمل يتولاه الأسود مطلقاً. وهكذا صارت الأوضاع العنصرية في المناجم شبيهة بالأوضاع العنصرية في المزارع. وهكذا تساوي البريطانيون في المناجم مع البوير في المزارع في هذا الاتجاه العنصري الجائر نحو العمال الأفارقة[١٥].

وتجدر الملاحظة هنا أن اشتداد الطلب على العمال الأفارقة في المناجم، وقيام الشركات بالتعاقد مع أعداد كبيرة منهم، أدى إلى نقص العمالة الأفريقية المطلوبة في المزارع البيضاء، وعرض بعض المزارعين البيض لخسائر مالية كبيرة، بل وللإفلاس في بعض الأحوال، مما اضطرهم إلى بيع مزارعهم والتحول للعمل في المناجم، وقد أصبح الصراع بين أصحاب المناجم وبين أصحاب المزارع حول السيطرة على أسواق العمالة السوداء سمة مميزة للتاريخ الاقتصادي لجنوب أفريقيا منذ كشف ثرواتها المعدنية، بل إن هذا الصراع تحكم في كثير من الصراعات السياسية وأجل اتحاد جنوب أفريقيا البيضاء طويلاً[١٦].

٢- تمويل تنمية المناجم:

لم يكن لدى البوير الأموال اللازمة لتمويل تنمية مناجم الذهب في جوهانسبرج، والأهم من هذا أنهم لم يكن لديهم الخبرة التعدينية للإشراف على هذه العملية بأنفسهم، ولا حتى الرغبة في التورط في مشاكلها. ومن هنا أصر معظم البوير أن يبقوا كآبائهم زراعاً ورعاة. ومن هنا أيضاً تركوا مجال استثمار المناجم للرأسماليين القادمين من كيمبرلي، ومن وراء البحار، وتركوا مجال العمل غير المدرب للعمال الأفارقة[١٧].

وهكذا بدأت الثورة الصناعية في الترنسفال على أسس مخالفة للثورة الصناعية في بريطانيا مثلاً، فهي لم تكن نتيجة التطور الداخلي التدريجي للبوير، وإنما كانت وليدة نشاط خارج الجمهورية. وقد حاول البوير عزل أنفسهم عن النتائج الاجتماعية للثورة الصناعية داخل بلادهم، فاستمروا يحيون حياتهم الزراعية الرتيبة، ويقيسون الثراء بعدد رؤوس الماشية، لا بالأموال المدخرة أو المستثمرة في البنوك. ومن ثم نظروا شزراً لقوم جاءوا بصخب المدينة وطباع وتقاليد المجتمعات الصناعية المتحررة[١٨].

جاءت أغلب الشركات من كيمبرلي لتفاجأ بأن مناجم ذهب الراند ليست مناجم تصلح للشركات الصغيرة. فإن الحفر كان شاقاً في أول الأمر، على الرغم من أنه يصبح سهلاً تحت سطح الأرض بأعماق كبيرة. وبدأت الشركات تتحد فيما بينها، ثم تبحث عن ممول أوروبي يدعم نشاطها، ثم صارت تتحد في مجموعات احتكارية ضخمة، انضمت إلى غرفة المناجم التي صار عليها أن تبحث مصالح صناعة التعدين ونظمها وضرائبها وصحة العمال والإمداد بهم[١٩].

ونذلل على مدى ضخامة المناجم وخسارة الشركات الصغرى بالرجوع إلى إحصاء يذكر أنه من بين مائة وثلاث وثمانين شركة عملت في مناجم الراند في عام ١٨٩٣، لم تحقق مائة وأربع منها أرباحاً تذكر. وتركزت السيطرة على المناجم في أيدي مجموعة من الشركات المحتكرة القوية، كانت مجموعة احتكارية من ست شركات تتحكم في ثلاثة وخمسين منجماً، منها ثلاثة وأربعون في الترنسفال، وعشرة في الدولة الحرة، يعمل بها خمسون ألف عامل أوروبي، وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ألف عامل أفريقي، وتنتج ذهباً قيمته أكثر من مائتي جنيه سنوياً[٢٠].

وهكذا أصبح الذهب يدر للترنسفال دخلاً ضخماً، وصارت جوهانسبرج أكبر مدينة لتعدين الذهب في العالم. ولكن الترنسفال -التي صارت أغنى الدول في جنوب أفريقيا - لم تكن تساهم في تمويل الذهب إلا بالنذر اليسير، وتركت للبنوك الخارجية - لاسيما البريطانية منها- هذا المجال فابتلعته تماماً أو كادت، وانحصرت مهمة الحكومة الترنسفالية في إصدار التشريعات للصناعة الوليدة وجني تراخيص التعدين والأموال[٢١].

كان قانون تعدين الذهب في الترنسفال هو أكثر القوانين التعدينية تحرراً في العالم، ويرجع هذا إلى الطبيعة الزراعية للبوير وعدم رغبتهم في التورط فيما لا يفهمونه من أمور هذه الصناعة[٢٢].

ومن هنا لم يكن هناك قيود على حق التعدين في الأرض المملوكة للأفراد. ولكن في عام

١٨٨٥ ، صدر قانون ينص على أن يؤول حق التعدين واستخراج المعادن إلى الدولة، ولم يكن معنى هذا ملكية الحكومة للأرض ولكن معناه تولي الحكومة مسئولية حقوق التعدين حتى ينفذ المعدن، فتعود كل حقوق المالك في أرضه إليه ، ونظير هذا يتقاضى المالك إيجاراً يعادل عشر القيمة الإيجارية للمنجم خلال فترة استخراج المعدن منه. وللمالك أيضاً حق الحصول على عدد معين من المناجم في أرضه ونسبه معينة من المنجم له حق التصرف فيها . وفيما عدا ذلك تمارس الدولة حق منح المناجم للشركات وإصدار تراخيص التعدين لها. وكانت الحكومة تستند إلى مبدأ المحافظة على النظام في المناجم وتأخذ نصيباً من أموال التراخيص. وتعطي للمالك نصيباً آخر على سبيل التعويض[٢٣].

وقد نص قانون الذهب The Gold Law ، على أن تدفع شركات التعدين أموال التراخيص شهرياً عن كل منجم، وتحدد أموال التراخيص من قبل الدولة بالاشتراك مع المالك. ومع أن هذه التراخيص تسمى بالتراخيص الشهرية، فإنها كانت تدفع ربع سنوية أو نصف سنوية في واقع الأمر ، وكانت تدفع مقدماً . وقد نص القانون على أنه إذا تجاهلت الشركات دفع أموال التراخيص أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ وجوب الدفع، فإن للدولة أن تصادر المنجم، ولها حق التصرف فيه وتأجيره لآخرين بعد ذلك. وصدرت قوانين أخرى لتنظيم مرور الوطنيين الأفارقة للعمل بمناجم الراند وتحريم الخمر عليهم، وعقاب من يقومون بسرقة الذهب منهم، ولكن تنفيذ القانون والالتزام به لم يكن شيئاً ذا بال في الترنسفال. فلم تنجح الحكومة في منع سرقة الذهب، مثلما نجح رودس في منع سرقة الماس. ومع هذا أطلقت يد الشرطة الترنسفالية لتعامل الأفارقة بما يضمن استمرار العمل في المناجم، وذلك بالتحكم في منح تصاريح مرور للتحرك من مكان إلى مكان، وإلا تعرضوا للسجن والعقاب والعمل الجبري[٢٤].

وكانت سياسة منح الامتيازات التي تنتهجها الحكومة في الترنسفال تمثل استنزافاً للرأسماليين، وبخاصة امتياز احتكار الديناميت الذي كان وجوده مصيرياً لصناعة التعدين، والذي نتج عن احتكاره مضاعفة سعره. وكان تدخل البوير في مجال الديناميت بعيداً عن الناحية الفنية في استخدامه. والتي تولاها فنيون أوروبيون كانوا في الغالب بريطانيين، ولم ترد مشاركة الحكومة في العمل على الإشراف العام عن طريق مندوبين تعدينيين تعينهم في المناطق المختلفة[٢٥].

وقد سارع الرأسماليون في كيمبرلي باستثمار أموالهم في الراند، وكان ضرورياً للمناجم إزاء فقر الترنسفاليين. ولم يعق عدم وجود السكك الحديدية، واستمرار النقل بعربات تجرها الثيران، الرأسماليين من العمل إزاء إمكانيات المناجم الكبيرة. وجاء سيسل رودس إلى الراند وكون شركة

حقول ذهب جنوب أفريقيا المحدودة في ١٨٨٧، برأسمال قدره ١٢٥ ألف جنيه. وبنجاحه في ضم بعض الشركات غير اسمها في ١٨٩٢، إلى الشركة المتحدة لحقول ذهب جنوب أفريقيا المحدودة Consolidated gold Fields of South Africa، برأسمال قدره مليون وربع مليون جنيه. وسرعان ما صارت أكبر مصادر الربح بالنسبة لرودس، ففاقت مثيلتها في حقول الماس، ولكنه وقع رودس الاحتكاري في الذهب كلن أقل منه في الماس(٢٦).

وقد صمم الرئيس كروجر والفولكسراد على مراقبة أقطاب صناعة التعدين، خاصة وقد أصبحت هذه الصناعة تدر للدولة أكبر نصيب من دخلها ، فلقد أصبح دخل الترنسفال، التي كانت مفلسة يزيد على مليون ونصف مليون جنيه سنوياً. وفي ١٨٩٦، أصبح الذهب يشكل ٩٠٪ من صادرات الترنسفال. ويرجع إلى المنقبين في هذه المناجم الفضل في تنمية الترنسفال في الحياة العامة وفي السكك الحديدية. وقد تمكن الرأسماليون من السيطرة على أمور الصناعة حتى أعلن بعضهم إن قانون الذهب في أيدينا، ما دمنا نملك الأموال التي نسير بها الأمور لصالحنا كما لا يحدث في أي بلد آخر. وعلى يد هؤلاء الرأسماليين، وسبب تساهل قانون الذهب الترنسفالي، تقدمت صناعة الذهب حتى صارت واحدة من أضخم مشاريع استثمار الأموال في أواخر القرن التاسع عشر حتى صارت الجمهورية منتج الذهب الرئيسي في العالم(٢٧).

وبتكوين غرفة المناجم Chamber of Mines، بدأت في مواجهة مشاكل التعدين، وأصبحت لسان حال رجال الصناعة، خاصة وقد ضمت كل شركة تعدينية ذات بال(٢٨).

٣- التجارة مع منطقة المناجم والصراع من أجلها:

إذا كان كشف الذهب قد أدى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى جمهورية جنوب أفريقيا وحول جوهانسبرج إلى قلعة صناعية بريطانية في وسط زراعي بويري، وربط منطقة جنوب أفريقيا بشبكة سكة حديدية ضخمة مترابطة تجمع بين مستعمرتي ناتال والرأس البريطانيين وبين جمهوريتي الترنسفال والأورنج البويريتين وبين مستعمرة موزمبيق البرتغالية، فضلا عن القبائل الوطنية التي مرت هذه الخطوط عبرها - إذا كان هذا كله قد حدث وعاد الترابط إلى منطقة الجنوب الأفريقي التي مزقها الاستيطان الأبيض - فإن التناقض في المصالح بين الوحدات السياسية الأوروبية جلب إلى المنطقة مزيد من الانقسام والصراع(٢٩).

أصبحت جميع خطوط السكك الحديدية في المنطقة تصب في جوهانسبرج وبريتوريا من ورائها، وأصبح للرئيس كروجر القابع في مدينة بريتوريا الهادئة حق الاختيار وسلطة المحاباة

والإضرار. وقد اختار كروجر أن يبتعد عن مستعمرتي بريطانيا في الرأس وفي ناتال وما يمثلانه من نفوذ إنجليزي يكرهه. واتجه كروجر إلى حيث مصلحته الحقيقية، إلى موزمبيق حيث أقصر الخطوط إلى المناجم، ولكنه آثر أيضاً أن يحابي مستعمرة ناتال نكاية في مستعمرة الرأس وتفريقاً بينهما، وتحجيماً لرئيس وزراء مستعمرة رأس الرجاء الصالح الذي يعلم كروجر مدى طموحه ومطامعه في بلاده[٣٠].

وقد ترتب على هذا الوضع أن قام تكتل اقتصادي بين الترنسفال وناتال وموزمبيق ضد دولة أورانج الحرة ومستعمرة الرأس، أو بمعنى آخر اتحد الشمال الشرقي ضد الجنوب الغربي في منطقة الجنوب الأفريقي. وكانت هذه المحالفة الاقتصادية تتناقض مع المحور السياسي الذي يجمع بين دولتي أورانج والترنسفال البويريتين من جهة، ضد مستعمرتي الرأس وناتال البريطانيتين من جهة ثانية[٣١].

وبدأ كروجر في ذات الوقعة يمنح الامتياز لاستيراد المواد الغذائية لمواطنين بوير لمنافسة المواد الغذائية المستوردة من مستعمرة الرأس، وقام بخفض الرسوم الجمركية على هذه الواردات بشكل أضر بمستعمرة الرأس وقام بتخفيض رسوم النقل على المواد الغذائية التي ينقلها المزارعون البوير إلى منطقة المناجم[٣٢].

إزاء هذا كله لم تجد مستعمرة الرأس التي تولى سيسل رودس رئاسة وزارتها بعد هذا الوقت بالتحالف مع جان هوفماير زعيم حزب الرابطة الأفريكانرية إلا أن تخفض الرسوم الجمركية على السلع المصدرة إلى الراند من مستعمرة الرأس رغبة منها باستمرار الاحتفاظ بتجارة الراند. فردت الشركة الهولندية في الترنسفال بمضاعفة الرسوم الجمركية ورسوم النقل ثلاث مرات على السلع الواردة من مستعمرة الرأس ، وذلك في المسافة بين جسور نهر الفال وأسواق جوهانسبرج ، وهي حوالي واحد وخمسين ميلاً. وبهذا صارت الشركة الهولندية تتحكم في تجارة الراند تماماً[٣٣].

قرر سيسل رودس عدم الإذعان لكروجر والشركة الهولندية ، فقام بتنظيم نقل صادرات مستعمرة الرأس إلى المناجم الترنسفالية على عربات تجرها الثيران في مسافة الواحد وخمسين ميلاً بين نهر الفال وجوهانسبرج، وذلك لتجنب دفع رسوم النقل المرتفعة على السكك الحديدية. فأمر الرئيس كروجر في ٢٨ أغسطس ١٨٩٥ ، بإغلاق المعابر والجسور على نهر الفال لمنع دخول تجارة مستعمرة الرأس. واعترضت دولة الأورنج الحرة مع مستعمرة الرأس على هذا الإجراء ، وحذر رودس كروجر بأن تصرفه مخالف لاتفاقية لندن، فأجل إغلاق المعابر حتى نوفمبر ١٨٩٥ ، ولكن

رودس تبين صعوبة الاستمرار في استخدام الثيران في النقل خلال فترة الشتاء، بسبب أحوال الطرق السيئة. وقد خسرت مستعمرة الرأس بعد ذلك تجارة الراند وتحول الجزء الأكبر منها إلى موزمبيق وناتال[٣٤].

ولم يستسلم رودس لهزيمته وهزيمة مستعمرة الرأس الاقتصادية أمام كروجر والترنسفال ، وقرر القيام بمغامرة سياسية ضد كروجر لاستعادة سيطرة مستعمرة الرأس على اقتصاديات جنوب أفريقيا ، ومن ثم دبر لغارة جيمسون على الترنسفال، والتي أدت إلى تهيئة المناخ العام لحرب البوير[٣٥].

ثانياً- الآثار الاجتماعية لكشف الذهب:

أدى كشف الذهب في منطقة الراند بالترنسفال حيث جوهانسبرج المدينة الذهبية إلى نتائج خطيرة على الصعيد الاقتصادي، فقد أنهى حياة الهدوء والرتابة في المنطقة وربطها بالبيوت المالية الأوروبية، ولا سيما البريطانية منها، وأعاد إلى الجنوب الأفريقي وحدته التي مزقها الاستيطان الأبيض، وربطها بشبكة السكك الحديدية من جديد، وأتاح للأفريقي أن ينتقل بين أنحائها مثلما كان يفعل من قبل حين كان راعياً حراً طليقاً، وإن كان انتقاله هذه المرة في ظل قيود عنصرية، وغير مصحوب برؤوس الماشية، ولا يحمل الرماح والسهام، بل يسعى وراء النقود ويحلم بحمل بندقية[٣٦].

وكان لكشف الذهب وما ترتب عليه من آثار انعكاس قوى على الصعيد الاجتماعي. وذلك أمر طبيعي تماماً، فإن البنية الاقتصادية لأي مجتمع شديدة التأثير على أوضاع هذا المجتمع، وتوزيع الثورة والسلطة بين فئاته وعناصره وطبقاته، وهو التوزيع الذي يظهر في النهاية في نظام الحكم على قمة الهرم السياسي، ويظهر في العلاقات بين الأفراد عند سفح الهرم الاجتماعي. وقد تبدت الآثار الاجتماعية لكشف الذهب في عدة مسائل، وكان أهمها هذه المفارقة التي حدثت بين الزراع البوير والصناع البريطانيين داخل جمهورية جنوب أفريقيا بصفة خاصة، وفي كل المجتمعات البيضاء في جنوب أفريقيا بصفة عامة، ثم التحول في حياة القبيلة الأفريقية، واهتزاز سلطة الزعماء، وتغير نمط الشخصية الأفريقية، وأخيراً ظهور الطبقة العاملة الأفريقية، بفعل معاناة الأفارقة تحت ضغط العمل في المناجم بغض النظر عن اختلافهم القبلي[٣٧].

على أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك كثيراً من الآثار الاجتماعية لكشف الذهب، إلا أننا نركز

فيما يلي على الآثار ذات العمق والانعكاس على الأحداث التاريخية وأوضاع المجتمعات في جنوب أفريقيا . ومن هنا كان اختيارنا لثلاثة تأثيرات اجتماعية كبيرة لكشف الذهب دون غيرها من التأثيرات الأقل أهمية.

١- الانفصال الاجتماعي بين الزراع والصناع:

كانت جمهورية جنوب أفريقيا قبل كشف الذهب دولة تعتمد كلياً على نشاط اقتصادي واحد هو الرعي والزراعة، بحيث كان نصيب الصناعة -المحدودة والصغيرة- من إجمالي الدخل القومي لا تكاد تذكر. وكان اعتماد البيض على الزراعة والرعي شبيهاً غلى حد كبير باعتماد السود عليهما في مجالات كثيرة، لا سيما الحاجة إلى أراض شاسعة، وبساطة الأدوات والمعدات الزراعية، وعدم قيام زراعة علمية، وعدم وجود صناعات زراعية حديثة[٣٨].

وقد جاء كشف الذهب في عام ١٨٨٦ ، ليجعل منطقة الراند في جنوب جمهورية جنوب أفريقيا تموج بأعداد ضخمة من العمال الوافدين من مختلف أرجاء القارة الأوروبية وبخاصة من بريطانيا. ومن هنا ومع استمرار البوير في الترنسفال في امتهان نفس الحرفة الزراعية، ومع تمويل التنمية في المناجم على أيدي رجال المال الأوروبيين ولاسيما البريطانيين. ظهر التمايز واضحاً بين البوير الزراع وبين عمال جوهانسبرج الصناع. وكان التمايز مدعوماً بتمايز قومي[٣٩].

ولم يقبل البوير أن ينتقلوا إلى المناجم للعمل بها أو لاستثمار أموالهم بها. وكذلك كان تصرف الحكومة مشابهاً لتصرف رعاياها ، فهي دولة زراعية لا خبرة لها بمسائل التعدين، ولذا فقد اقتصر دورها على جباية الضرائب على المناجم وجمع أموال تراخيص التعدين ومراقبة مراعاة العمال الوافدين للعمل في المناجم للنظام الحاكم وإقرار الأمن وفرض النظام في المدينة، وفض المنازعات بين العمال وملاك المناجم ومستأجريها[٤٠].

وقد ترتب على هذا الوضع عدم تأثير الكشف المعدني الكبير على حياة البوير الاجتماعية بشكل انقلابي، كالذي صحب الثورة الصناعية في أوروبا وبخاصة في بريطانيا. واستمر البوير يحيون كما كانوا يحيون قبل كشف الذهب، بل وكما كان أجدادهم يحيون في مزارع ومراع ضخمة شاسعة تقوم حياتهم فيها على زراعة بعض المحاصيل للاكتفاء الذاتي في الحبوب والخضر والفاكهة وتربية الماشية لبيع اللحوم والجلود والأصواف[٤١].

وهكذا بدت حياة العمال الوافدين إلى الجمهورية للعمل في مناجم الذهب غريبة ومتناقضة مع

حياة البوير، وقد انعكس هذا في الاسم الذي أطلقه البوير على العمال البيض الأجانب، وهو الغرباء أو الأجانب الوافدين من خارج أرض الجمهورية أو الأوتلاندرز Utilanders, Outlanders، كانت حياة البوير هي حياة المزارعين المنعزلين الرتيبة. بينما كانت حياة الأوتلاندرز هي حياة الصناع سريعة الإيقاع[٤٢].

وقد ساعد انعزال البوير بعيداً عن الحياة الصناعية في جوهانسبرج على استمرار نظرتهم العنصرية، بل وتقويتها ومدها بدم جديد. فقد كانت هذه النظرة العنصرية وثيقة الصلة بمسائل اللون والعقيدة. إنها تعتمد على المفارقة بين لون البشرة الأبيض للأوروبيين المسيحيين ولون البشرة الأسود للأفارقة الوثنيين، ولكنها الآن صارت وثيقة الصلة بالأسس التي قامت عليها الهجرة الكبرى من حيث أن البوير شعب الله المختار الذي يحيا وفق الأنماط الحياتية الواردة في العهد القديم. وأن الإنجليز هم عبدة الأوثان والحجر الأصفر المنحلين عن العقيدة الحقة. وهكذا أصل البوير نظرتهم الاجتماعية للصناع البريطانيين بإطار اقتبسوه من الكتب المقدسة، واشتد تقوقع البوير بعد ذلك في داخل هذا الإطار العنصري في مواجهة كل محاولة للنفاذ إلى داخل مجتمعهم العنصري الانعزالي[٤٣].

وأما عن الرئيس بول كروجر فهو يمثل بصدق البوير في كل شيء، فقد عاش حياة جمهورية جنوب أفريقيا مهاجراً وراعياً وصياداً ومحارباً للوطنيين، وكارهاً لكل الأجانب وعنصريًا حتى تجاه البيض غير الأفريكانريين متزمتاً منكراً للحقائق العلمية التي اعتقد بأنها مخالفة للتوراة. وأما عن المرأة البويرية فنموذجها المثالي هو السيدة جميلة الوجه. طويلة الشعر، كاملة الحياء والأدب، تهتم بزوجها وتساعده، وتشرف على العمل في حديقة المنزل وعلى بيع اللبن ومنتجاته الأخرى، مثلما كانت تفعل زوجة الرئيس كروجر قبل توليه الرئاسة وبعدها.

هكذا إذا أدت الحياة الاقتصادية للبوير كشعب يحترف الزراعة والرعي إلى انعكاسات خطيرة على فكر هذا الشعب فاتسم بالعزلة والعصبية والعنصرية. وكان هذا الوضع مناقضاً في الغالب لحياة الأوتلاندرز، العمال في المدن المزدحمة، لاسيما جوهانسبرج ، وعلينا الآن أن ننظر في انعكاس هذا عليهم وأثره في علاقاتهم مع البوير.

وهكذا اجتمع البوير في أنحاء جمهورية جنوب أفريقيا، بحياتهم الريفية الرتيبة وقيمهم الدينية وعقيدتهم العنصرية في كفة في مجابهة الأوتلاندرز بحياتهم الصناعية وتحللهم الخلقي

وثرائهم المادي وتكدسهم الكبير في مدينة واحدة في كفة أخرى. وعندما واتت هذا الانفصال الاجتماعي بين البوير الأوتلاندرز الفرصة عم الجانبين صراع سياسي. وكان هذا الصراع بين البوير الزراع وبين الإنجليز الصناع محتملاً إذا ما أثاره أدنى مثير.

بيد أنه يلزم أن نوضح أخيراً أن الخلاف بين الطرفين البويري والبريطاني لم يكن ليمتد إلى حد تعاون أحد الطرفين مع الأفارقة، فقد كان كلاهما يستغل الأفارقة أبشع استغلال ويبنى ثراءه وحياته كلها على هذا الاستغلال.

٢- التحول في حياة القبيلة الأفريقية والإنسان الأفريقي:

عمل الاستيطان الأبيض على تحطيم القوة العسكرية للقبائل الأفريقية، مع الإبقاء على السلطة الاسمية للزعماء، حتى يسهل التحكم في القبائل من خلالهم. وقد جاء كشف الذهب ليضيف إلى الهزة التي تعرضت لها القبيلة الأفريقية والسلطة السياسية للزعماء أبعاد جديدة(٤٤).

كانت شدة الطلب على العمال الأفارقة وتنظيم أصحاب المناجم لعمليات نقل العمال من مختلف أنحاء الجنوب الأفريقي إلى جوهانسبرج أثر كبير في إحداث تحول اجتماعي خطير في المنطقة كلها، فقد خرج العمال الأفارقة من ديارهم متجهين صوب المناجم، يحدوهم أمل العودة منها بعد ادخار بعض المال، بما يسمح بشراء بندقية لمقاومة توسع المستوطنين البيض في أرضه. ولكن الأمور لم تسر كما يشتهي العامل الأفريقي. فقد وضعت العقبات بينه وبين الحصول على الأسلحة النارية، وكان خروجه من قبيلة بداية تحول اجتماعي في غير صالحه ساهم هو فيه. ذلك أن العمال -الأفارقة أنقصوا القوى العاملة الزراعية في معازل قبائلهم شبه المستقلة. وأهم من هذا أنهم أنقصوا القوة الضاربة والحشود العسكرية للقبائل الأفريقية، فصار من السهل إرغام البقية الباقية على الانطباع للحكم الاستيطاني الأبيض في كل الوحدات السياسية الأوربية في جنوب أفريقيا(٤٥).

ومن ناحية أخرى فإن الأفريقي الذي كان يعاني في المزارع على أيدي المستوطنين البيض الذي اعتبره أحد مصادر الثروة الطبيعية في البلاد، كان مقدراً عليه أيضاً أن يعاني الأمرين على أيدى رجال التعدين البيض الذين عهد إليهم بأمر السيطرة على هذه الأعداد الضخمة من العمال الأفارقة بالإرهاب والعنف، من أجل استمرار تسخيرهم لتستمر مكاسب وأرباح أقطاب التعدين الفاحشة(٤٦).

والأخطر من هذا وذاك أن الأفريقي عندما عاد إلى قبيلته وقد ادخر بعض المال، واشترى بندقية، أصبح مرهوب الجانب، ومبشراً بحضارة جديدة كل الجدة على قبيلته. ولقد واتته الفرصة ليلم ببعض عادات البيض في الزي والمأكل والمشرب والتدخين، وليحيط ببعض المعارف البسيطة عن أوضاع الدول في المنطقة والعالم، وصار بوسعه أن يتحدث اللغة الإنجليزية. وبهذا وغيره صار العامل الأفريقي نفسه وسيلة الاستيطان الأبيض لتحطيم قيم وتقاليد القبيلة الأفريقية والتماسك القبلي، وصارت له مصلحة في استمرار الاتصال بالبيض، وهو أمر كان يتجنبه من قبل. وصار العامل الأفريقي يناطح الزعيم الأفريقي وزعماء البطون سلطتهم، مثلما يفعل المستوطنون والمبشرون والجنود والتجار والزراع البيض تماماً. ولم يجد الأفريقي أن من الضروري تقديم الولاء لسيده القديم الزعيم الأفريقي بعدما تعلم الخضوع للسيد الجديد في المناجم، وبعدما صار يتمتع بأشياء لم يكن يتمتع بها سوى الزعيم، بل ربما لا يتمتع بها بعض الزعماء[٤٧].

وهكذا وقعت القبيلة الأفريقية داخل نطاق المصالح الاقتصادية المتشابكة التي أوجدها الاستيطان الأبيض في جوهانسبرج ومناجمها. وعلى الرغم من المكاسب الثقافية والمادية العاجلة التي حصل عليها العامل الأفريقي، فإنه بعد قليل اكتشف أنه صار مكبلاً بقيود جديدة تضاف إلى القيود التي عانى منها في المراعي والحقل. لقد صار انتقاله مقيداً بتصريح مرور، وصار مضطراً أن يمضي ثلاث سنوات كاملة في المناجم دون أن يرى أبناءه وزوجته، وذلك طبقاً لعقد دفع إلى أن يدمغه بخاتمه. وصار راتبه يتناقص تدريجياً مرة بفعل التخفيض، ومرة بفعل التضخم، ومرة بفعل ابتزاز المستوطنين، ومرة بفعل الارتباط الذي كبله له مجموعة من أصحاب الخمارات البيض التي يهرع إليها بعد العمل[٤٨].

وهكذا صار العمال الأفارقة في المناجم والمصانع يعيشون داخل معزل عمالي كبير يتعرضون فيه لعنف وضغط على معنوياتهم، ولا يقل عما يتعرض له أقرانهم في المزارع. ولتوفير العمل في المناجم تعرض الأفارقة لأبشع صنوف الإذلال والاضطهاد. فقد كانت السلطات توجه لهم في المزارع تهماً باطلة، وتقضي المحاكم بسجنهم، ثم يفرج عنهم بشرط العمل فترة السجن بالمناجم. وهكذا وفرت شركات سيسل رودس وبارني بارناتو، أموالاً طائلة كان مقرراً أن تدفعها أجوراً للعمال. وشيدت الحضارة الأوربية على أكتاف الأفارقة الضامرة معالم ومدناً، وافتتحت بنوكاً ومدارس ومستشفيات[٤٩].

وكما كان العمال الأفارقة يفرون من مزارع البوير برؤوس الماشية كانوا يفرون من المناجم بقطع الماس والذهب. وكانت الحكومة تسن القانون إثر القانون لمقاومة هذا، فضلاً عن إجراءات أصحاب

المناجم والتي كان ترهق آلاف العمال في عمليات التفتيش المستمرة يومياً. وطبقت على العمال الأفارقة في المناجم نفس القوانين التي طبقت على أقرانهم في المزارع مثل قوانين المرور، وألزمتهم بضرورة الحصول على تصريح من رب العمل بالمرور من منطقة إلى أخرى، وبضرورة حمل شارة هذا السيد الأبيض. وتعرض العمال الأفارقة للعقاب البدني والجلد سواء في المزارع البويرية أو المناجم البريطانية. ولم تكن هذه العقوبة تطبق إلا على السود فقط، وكانت تطبق على أيدي رجال الشرطة وأرباب العمل أيضاً، دون محاكمة. أما الأفارقة في السجون فقد كان أعداد كبيرة منهم تموت نتيجة الإهمال وسوء التغذية والمرض والعمل الإجباري الشاق. ومن بين ثلاثة وستين سجيناً أفريقيا في أحد السجون مات واحد وثلاثون في فترة ثمانية عشر شهراً. وكانت النساء أيضاً يتعرضن للجلد والعقاب البدني[٥٠].

وفي المناجم تعلم الأفريقي احترام أسماء كبار الرأسماليين على الرغم من أنهم كانوا رمزاً لأبغض ما يكره، وهو الاستغلال المباشر القائم على العنصرية الرعناء. ويصف المهندس الأمريكي جون هايزهاموند H. Hammond، صديق رودس الصدوق العمال الأفارقة بأنهم بعد معاقبتهم جلداً يأتون لأسيادهم ليشكروهم «مثلما يفعل الكلب حين يعاقبه صاحبه»، وكثيراً ما يسقط بعضهم إعياء نتيجة العقاب. وهكذا وإلى هذا الحد هان الأفريقي على أخيه الأبيض الذي أخضع كل شيء على الأرض الأفريقية لسيطرته[٥١].

وختاماً فإن ضغط العمل في المناجم واستمرار الطلب على الأفارقة أدى إلى زيارة، الضغط على الأفارقة في المزارع، فقد صار على أفارقة المعازل أن يلبوا حاجة البوير إلى عملهم على حساب ترك الأرض الأفريقية في مواسم العمل دون زراعة أو دون حصاد محاصيلها، أو الاعتماد فقط لى عمل النساء والصبي فيها. وخلاصة هذا كله أن الأفريقي الذي كان في معزله يعتبر نفسه مقاتلاً وحامياً لقبيلته صار مجرد عامل مطحون سواء في المزرعة أو في المناجم، وصار لا يعترف بسلطة الزعيم كسلطة مطلقة، كما كان يفعل من قبل، وصار أخيراً أحد التروس في آلة الرأسمالية العنصرية البغيضة في جنوب أفريقيا.

هذا وينبغي أن نتعرف أيضاً على ظروف حياة الأفريقي في معزله، حتى تكتمل صورته لدينا، بعد أن استعرضنا حياته في المدينة وفي المناجم ومواضع الإقامة والحانات والبارات، وما يتعرض له من استغلال وابتزاز واحتقار.

وإذا كانت معاملة البريطانيين والأوتلاندرز في المناجم للأفارقة على النحو السيئ الذي

وصفنا، فماذا عن حياة الأفارقة في المزارع البويرية في ظل حكم الجمهورية ؟ لقد تركزت إدارة الشئون الوطنية في الجمهورية على نحو ما استعرضنا في كتابنا نظام الحكم في أيدي المشرف العام على الأفارقة ومندوبي الشئون الوطنية Bantered Commissioners، والفليدكورنتا. وفضلاً عن هؤلاء الموظفين كان من حق أي بويري أن ينفذ القانون على الأفارقة سواء كانوا يعيشون في مزرعته هو أو في المعازل المخصصة للقبائل.

وقد حرمت الحكومة في جمهورية جنوب أفريقيا شأن الحكومات البيضاء في كل الوحدات السياسية والأوربية حرمت على الأفارقة امتلاك الأسلحة النارية وملكية الخيل والعربات، منعتهم من السفر دون تصريح مرور، وحرمت عليهم عقد تحالفات فيما بينهم، وفرضت عليهم ضريبة العمل، وحرم عليهم شرب الخمور إلا بإذن سادتهم.

وكان يمنح للمخلصين من الزعماء مزايا معينة كصرف المرتبات ومنح حقوق المواطنة والإعفاء من ضريبة العمل التي يجبر فيها الأفريقي على العمل فترات محددة في العام في مزارع البيض. وكان منح حقوق المواطنة للأفريقي لا يعني تشريفه، بل تكليفه بالخدمة مع قادة الجمهورية أوقات الحرب.

وكان الأفارقة خارج المعازل الأفريقية يرتبطون بعقود عمل مع أصحاب المزارع البوير. أما التجارة مع الوطنيين فكانت تتم عن طريق المقايضة، وكان الأفريقي فيها مغلوباً بطبيعة الحال.

وكان العمل في المزرعة تنظمه عدة أشكال منها السخرة، وفرض قانون بتخصيص خمس أسر أفريقية لكل مزرعة بويرية، ونظام التدريب. وكان نظام التدريب يعني جمع الصبية الذي لا عائل لهم – نتيجة قتل ذويهم في الغارات على القبائل، لكي يتم تدريبهم حتى سن الحادية والعشرين عاماً. وكان معنى هذا تسخيرهم للعمل دون أن يتعلموا شيئاً أو يتدربوا على شيء، اللهم إلا الخدمة والانحناء للسيد الأبيض. وكان بعض البوير يعلمون الأفارقة أحياناً الديانة المسيحية والقراءة والكتابة. ولكن هذا كان أمراً محدوداً بحكم انشغال البوير بمسائل الرعي والماشية والزراعة وعدم وجود وقت فراغ لمسائل التعليم، فضلاً عن عدم الرغبة في التعليم ذاته.

كانت السخرة تمارس تحت اسم ضريبة العمل التي تفرض على من لا يستطيع دفع ضريبة الأكواخ أو ضريبة الرؤوس أو ضريبة الماشية، وكان معنى هذا في النهاية أن الأفريقي صار عبداً رقيقاً في كل شيء عدا الاسم فقط.

وقد كانت للبوير نظرية تقول بأن المساحات الشاسعة التي تسيطر عليها القبائل الأفريقية تشجعها على شن الحرب واجدة في أرضها ميداناً للكر والفر ومن ثم فإن الضرورة تقتضي نزع أغلب هذه الأرض لتقليل نزعة سكانها للحرية ولإرغامهم على العمل لدى البيض ليحلوا مشكلة نقص العمالة البيضاء. وقد أدى كشف الذهب إلى اشتداد حاجة البوير إلى العمالة الأفريقية لزيادة إنتاج المزارع البيضاء للتصدير إلى مدينة جوهانسبرج التي اشتد الطلب فيها على المواد الغذائية بحكم تزايد أعداد سكانها(٥٢).

وكانت نظرية البوير أيضاً أن يقيم الأفارقة في معازلهم وأن يحيوا حياتهم وفق نظمهم دون تدخل في شئونهم، حتى يرقوا إلى مستوى الحضارة الأوربية فيمكن عندئذ السماح لهم بالمشاركة في حياة المجتمع ككل. وهذه النظرية هي تطوير لنظرية المبشر البريطاني الشهير جون فيليب الذي رأى أن عزل الأفارقة ضروري لحمايتهم من البوير(٥٣).

واشترط البوير على الأفارقة في المعازل أن يقدموا الضرائب المطلوبة منهم سواء للعمل وللرؤوس وأن لا يخرجوا من العمل المحدد لهم إلا بإذن، وأن لا يتخذوا أي تجاه عدواني تجاه المستوطنين. ولما كان المعزل الذي خصص للقبيلة يقع في منطقة جرداء قاحلة وبعيدة عن مصادر المياه، فقد كان الأفارقة مضطرين إلى الثورة ضد الحكم البويري. وكانت نتيجة الثورة دائماً هي تراجع الأفارقة وهزيمتهم(٥٤).

وقد كان هذا الوضع القائم على العزل العنصري سبباً لتكريس السيطرة الاقتصادية البويرية على مقدرات الأغلبية الأفريقية. وقد بلغ النظام العنصري ذروته حيث نصت المادة التاسعة الشهيرة من الدستور الترنسفالي على عدم المساواة بين البيض والسود لا في الحكم وأمور الدولة فحسب، بل في الدين وأمور الكنيسة أيضاً(٥٥).

وانطلاقاً من هذه السلسلة من المظالم لم تعترف الترنسفال بقانونية زواج الأفارقة طبقاً لتقاليدهم القبلية، واعتبر الزواج القبلي زواجاً وثنياً. وفي نفس الوقت لم تسمح التشريعات الترنسفالية للأفارقة بالزواج طبقاً للقانون الروماني - الهولندي، وبهذا لم يكن هناك قانون في الجمهورية يسمح للأفارقة بالزواج الشرعي، إلى أن سمح لهم بالزواج وفقاً للقانون المدني طبقاً لقانون صدر في عام ١٨٩٧(٥٦).

وهكذا تلاقت السياسة العنصرية في المناجم مع السياسة العنصرية في المزارع، على أبشع استغلال تعرض له البشر في العصر الحديث، ويكفي أن نورد هنا مقالة للرئيس الترنسفالي كروجر

يذكر فيها «إن السياسة الوطنية بالنسبة للبوير ليست مسألة عقيدة فقط، بل هي مسألة سياسية أيضاً لجنوب أفريقي مكان يصلح لحضارة واحدة فقط هي حضارة الرجل الأبيض وحيثما وجد عدد من الرجال البيض يسيطرون على عدة آلاف من السود فإن مسألة السيادة تصبح ضرورية، وعلى السود أن يتعلموا كيف يطيعون، وأن يحترموا سلطة حكومتنا». وعلى هذا فقد حكم على أحد الأفارقة بالسجن لمدة عشرين يوماً وغرامة خمس جنيهات لأنه تحدث عن الرئيس «بطريقة غير لائقة» عندما قال العم بول PAUL كما يناديه البوير.

أما ما ذكره الرئيس بأن السياسة الوطنية مسألة عقيدة أولاً ، فهذا لأنه والبوير رأوا أن الوطنيين حاميون ، وبما أن الرب -تعالى- لعن أولاد حام -على ما يقولون- في التوراة- فإن المساواة بين البيض والسود أمر مناقض لقوانين الرب، وعلى هذا فعلى البوير أن يحافظوا على العلاقة المناسبة بين البيض والسود. وفي ظل هذه العقيدة برر البوير استغلالهم الاقتصادي بظلال من الكتب المقدسة حسبوها تبيح للإنسان استغلال وتسخير الإنسان(٥٧).

٣- نشأة الطبقة العاملة الأفريقية:

ترتب على قدوم الأفارقة من كل حدب وصوب في جنوب أفريقيا ، ومن كافة قبائلها للعمل في المناجم في منطقة الراند، أن اجتمعت أعداد ضخمة منهم لأول مرة في مكان واحد. وكان الأفارقة عندما التقوا لأول مرة ينظر بعضهم لبعض نظرات ملؤها الشك والريبة، خاصة وقد كان التفاهم بين أبناء كل قبيلة والرجل الأبيض أيسر من تفاهم الأفارقة فيما بينهم بسبب اختلاف لغاتهم وتعددها اختلاف عاداتهم وتقاليدهم ، ومن ثم فكثيراً ما كانوا يتشاجرون بالعصي(٥٨).

بيد أن اضطرار الأفارقة في المناجم إلى تعلم اللغة الإنجليزية للتفاهم مع البيض، وجلهم بريطانيون، جعل التفاهم بين الأفارقة متاحاً، وقد جاء اجتماعهم، في ظل ضغوط العمل في المناجم وسوء معاملة البيض لهم، ليجمع بينهم ويوحد اختلافاتهم، وينبههم إلى حقيقة وحيدة هي أنهم جميعاً، مهما اختلفوا لغة وتقاليد وعادات، في الهم سواء.

وسرعان ما أدرك الأفارقة أنهم جميعاً طبقة واحدة في مواجهة طبقة واحدة أخرى. إنهم طبقة عاملة سوداء تخضع لاستغلال طبقة واحدة بيضاء، وليس من العسير أن نفهم قول بعض المؤرخين بأن جنوب أفريقيا هي أرض الصراع الطبقي المثالي ، حيث العمال السود الأفارقة المعدمون يمثلون البروليتاريا أحسن تمثيل، وحيث الرأسماليون البيض الأوربيون المتخمون من الثراء يمثلون أبشع أنواع الاستغلال الطبقي والإمبريالي والاستعماري. لكن الأقرب إلى الصواب أن الأفارقة يحاربون

حرباً إنسانية فريدة ضد بقايا نظام الرق الحديث لتحرير الإنسان، بما في ذلك البيض أنفسهم.

وهكذا كان من السهل على الأفارقة أن يلتقوا لأول مرة في المناجم متحدين، ضد نظم عنصرية تسيطر على الجنوب الأفريقي. ومن ثم كانت نشأة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا أمراً ميسوراً بعد أعوام قليلة من العمل في المناجم، وهو ما لم يكن متاحاً لو استمر الأفارقة للعمل في المزارع فقط.

وقد أسفر هذا – في ظل سلطة اتحاد جنوب أفريقيا ١٩١٠ – ١٩٦١، ثم في ظل سلطة جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية ١٩٦١ – ١٩٩٣، ولأول مرة، عن توحيد سلطة إدارة الموارد الاقتصادية- بما فيها العمالة الأفريقية –وفق سلطة موحدة عنصرية الطابع، تملك القرار الاجتماعي والاقتصادي منفردة. على أنه صارت هناك، ولأول مرة أيضاً، قوة أفريقية موحدة تقاوم الهيمنة العنصرية، وتستهدف التحرر من القهر والسيطرة البيضاء. وهذا ما سنعرض له في الفصل التالي.

المراجـــع

1) Brett, Reed S.: A History of the British Empire and Commonwealth, London, 1961, p. 287.

2) Ibid

3) Walker, Eric A: op. cit., 1941, p. 281.

4) Theal, G. M.: op. cit., p. 402.

5) Cloete, Stuart: African Portraits, A Biography of Paul Kruger, Cecil Rhodes and Lobengule, Last King of the Matabele, London, 1946, p. 184

6) Flint, John: The Cambridge History of Africa, Vol. 5 from 1790 to 1870, London, 1976, p. XVII .

7) Walker, Eric A: op. cit., pp. 239-241 .

8) Troup, Freda: South Africa, London, 1975, pp. 178-190 .

9) Denoon, Donald: Southern Africa since 1800, New York, 1973, p. 74.

10) C.O. 879.45.686. African (South), No. 505, Correspondence Relating to the state of A - fairs in the South African Republic.

11) Walker, Eric A: op. cit., pp. 440-441.

12) Lewin, Julius: Politics and Laws in South Africa, London, 1963, pp. 13-22

13) Ibid.

14) Pollok, N. C. and Agnew, S.: An Historical Geography of South Africa, London, 1963, pp.180-181.

15) C.O. 879.45.686. African (South), No. 505, Correspondence Relating to the state of Affairs in the South African Republic.

16) Ibid.

17) Theal, G. M.: History of South Africa, op. cit., p. 380.

١٨) السيد فليفل: جمهورية جنوب أفريقيا ١٨٥٧-١٩٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ١٨٠-١٨١.

19)Marlowe, J.: Cecil Rhodes: The Anatomy of Empire, London, 1972, p. 1100.

20)Ibid.

٢١)السيد فليفل: جمهورية جنوب أفريقيا ١٨٥٧-١٩٠٢، مرجع سابق، ص ١٨٢

٢٢)المرجع السابق، ص ١٨٢.

٢٣)المرجع السابق، ص ص ١٨٢-١٨٣.

24)C.O. 879.45.686. African (South), No. 505, Correspondence Relating to the state of A - fairs in the South African Republic, p. 27.

25)Ibid.

26)Troup, Freda: South Africa, op. cit., p. 160.

27)Marias, J. S.: The Fall of Kruger's Republic, London, 1961, p. 3.

٢٨)السيد فليفل: جمهورية جنوب أفريقيا ١٨٥٧-١٩٠٢ ،مرجع سابق، ص ١٨٤.

٢٩)المرجع السابق، ص ص ١٩٣-١٩٦.

30)Marias, J. S.: Op.cit., pp.33-34.

٣١)السيد فليفل: جمهورية جنوب أفريقيا ١٨٥٧-١٩٠٢ ،مرجع سابق، ص ص ١٩٠-١٩٣.

٣٢)المرجع السابق، ص ١٩١.

33)Marlowe, J.: Op.cit., pp.100-103.34)Ibid

35)Ibid.

36)Wrench, J. E.: Alfred Milner; the Man of No-Illusions, 1854-1925, London, 1985, pp. 171-173.

37)Ibid.

٣٨)ميشيل أغيا: تاريخ الترانسفال، القاهرة، ١٩٠١، ص ١٠.

39)Brett, R.: A History of British Empire, op. Cit., p. 282.

40)Ibid.

٤١)السيد فليفل: مرجع سابق، ص١٨٠.

٤٢)المرجع السابق، نفس الصفحة.

43)Marias, J. S.: Op.cit., pp. 186-193.

44)Flint, John: The Cambridge History of Africa, op. cit., pp. 388-389.

٤٥)السيد فليفل: مرجع سابق، ص ص ٢١٣-٢١٨.

٤٦)المرجع السابق.

٤٧)المرجع السابق، ص ٢٢١.

48)Sachs, Albie: Justice in South Africa, London, 1973, p. 81.

49)Ibid, pp. 82-83.

٥٠)السيد فليفل: مرجع سابق، ص ٢٢١.

٥١)المرجع السابق، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

52)C.O. 879.45.686. African (South), No. 505, Correspondence Relating to the state of A - fairs in the South African Republic, p.35.

53)Ibid.

54) Evans, Ifor L.: Native Policy in Southern Africa, Cambridge, 1934, pp.12-13.

55)Ibid.

٥٦)السيد فليفل: مرجع سابق، ص ٢١٧.

٥٧)المرجع السابق، ص ص ٢١٨-٢١٩.

٥٨)المرجع السابق، ص ٢٢٢.

الفصل الحادي عشر

الإنسان الأفريقي العامل والاقتصاد السياسي للعنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا (١٩١٠-١٩٦١)

يستهدف هذا الفصل متابعة كيف قادت الحكومات البيضاء بسياستها العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا إلى بلورة وضع عام في الولايات التي قام عليها الاتحاد منذ نشأته في عام ١٩١٠، إلى إعلان جمهورية جنوب أفريقيا في عام ١٩٦١، يقوم على تصور واهم بأن بوسعها إدارة الأفارقة كما لو كانوا مجرد قوة عمل مكونة من عضلات الملايين، ممن سخروا لخدمة الاقتصاد القومي، لصالح فئة واحدة من البشر هي الجماعة الأوروبية، وفق مظنة أن المواطن هو الأبيض، وأن الوطني أو الشخص الأهلي أو الأفريقي ليس مواطنا، وأن هنالك وطناً واحداً للأوروبيين هو الاتحاد، وأوطان متعددة للأفارقة بحسب قبائلهم هي المستوطنات أو البانتوستانات أو الأوطان Homelands، أو الجمهوريات الأفريقية. وقام هذا التصور على مظنة أن اختلاف الأفارقة ثقافيا وعرقيا يجب أن يترك ليتطور تطورا طبيعيا (أي يهمل ويترك للفطرة القبلية التي جبل عليها الأفارقة)، وبهذا ينطلق البيض لأقصى درجات القوة، وينحشر الأفارقة في معازلهم إلى أقصى درجات التخلف.

ومن المهم في هذا الصدد أن نؤكد أن نشأة الاتحاد بعنصريته هذه كانت مسئولية بريطانية بالكامل، ويتحمله دعاة الحضارة الليبرالية في مسئولية تاريخية مباشرة، بيد أن القوانين التي سعت الحكومات العنصرية المتعاقبة من خلالها لتحقيق هذه الأهداف دفعت الأمور دفعاً إلى الضغط المستمر على الأفارقة، وهو ما ولد شعوراً عاماً بالظلم وأيقظ لديهم بالتالي الوعي القومي، فسعوا إلى تبني فكرة الصراع الطبقي المقرونة بمواجهة العنصرية البيضاء، ومنع استحواذها على الثروة بشكل مطلق من خلال مواجهات على النمط الشعبوي.

ومع كل قانون للسيطرة على العمل والاستحواذ على موارد الأرض والعمل وتكديس رأس المال في أيدي الأوروبيين ولد وعي جديد يسعى للمطالبة بالحق في الحياة، والحق في الأرض، والحق في المشاركة السياسية والاقتصادية في وطن واحد هو اتحاد جنوب أفريقيا، وهو دولة واحدة يجب أن تسع الجميع.

ولنتابع. كيف تفاعل الإنسان الأفريقي العامل في الريف تحت زعامته الأفريقية المستكينة أو المتفهمة للنظام العنصري، وأيضاً كيف تفاعل الإنسان الأفريقي في الحضر لسلطات القمع المباشر، وكيف أسفر هذا القمع عن تبني الأفارقة أفكار المواجهة الطبقية والمسلحة لمواجهة السلطة العنصرية، وهي ذاتها سلطة الاستغلال الاقتصادي والتحيز الطبقي، ولما كان هذا الوضع مركباً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً يصعب الفصل فيه فقد جاء دفعة واحدة، وإن كان نفسها طويلاً.

لنتابع مع التوجه نحو توحيد جمهوريات جنوب أفريقيا في كيان واحد، تقاربت الأفكار الأفريكانرية – البريطانية، ودفعت الظروف كلا الطرفين نحو هذا الهدف، وكان منح الحكم الذاتي للأفريكانريين هو الخطوة الأولى على ذلك الطريق– والتي عززها المندوب السامي التالي لملنر وهو سلبورن Selborne، بإقرار التعاون مع مجموعة من مساعدي ملنر، وكان حرص بريطانيا على المسارعة إلى ذلك راجعا للجدوى الاقتصادية لهذا الاتحاد من ناحية، ولما سيعنيه من فرض سيادتها على جنوب أفريقيا من ناحية أخرى[١].

وبالفعل – وبعد إجراءات قانونية متلاحقة – تم الإقرار النهائي بقانون تكوين اتحاد جنوب أفريقيا، وتحديد يوم ٣١ مايو عام ١٩١٠ تاريخا لميلاد هذا الاتحاد رسمياً[٢]، وفق أهم مؤثر على حياة البشر في البلاد، وهو أن تكون قيادته بيضاء أوروبية، دون أدنى اعتبار للمفاهيم الديمقراطية التي ادعت بريطانيا تبنيها في مستعمراتها قبل قرن من هذا التاريخ.

وتشبه شيلا باترسون النظام الذي قام عقب تكوين اتحاد جنوب أفريقيا بنظام المدينة–الدولة اليوناني، والذي يتكون من مجموعة أقلية حاكمة يتمتع أعضاؤها (وهم هنا الأوروبيون أو ذوو البشرة البيضاء) بالحقوق المدنية كاملة ومتساوية فيما بينهم، وتفرض هذه الأقلية هيمنة مباشرة على المجموعة الأكبر عددا والمختلفة عرقيا – وغالبا ثقافيا أيضا، ويقع على عاتق أفراد هذه المجموعة الأكبر دفع الضرائب، والقيام بعبء العمل، وهم محرومون من المشاركة السياسية إلا في أضيق الحدود، وهو الأمر الذي انطبق تماما على الأفارقة بصورة خاصة في ظل اتحاد جنوب أفريقيا منذ تأسيسه[٣].

أدى تكوين اتحاد جنوب أفريقيا إلى إجراءات متسارعة للحركة الوطنية الأفريقية على نحو يدعم القومية الأفريقية ويبحث للأفارقة عن فرصة وجود محترم في عالم الهيمنة البيضاء، واتضح ذلك من تأسيس المؤتمر الوطني لأفارقة الجنوب أفريقي South African Native National Congress عام ١٩١٢[٤].

وقد تشكل المؤتمر في أعقاب فشل زيارة وفد الاتفاق الوطني Native Convention للندن قبيل تكون الاتحاد لمناقشة مشكلة التمثيل المباشر للبانتو في قانون تكوين الاتحاد[٥] ، وبعد لقاء عقد في بلومفنتين Bloemfontein بمشاركة نحو ٦٠ شخصية أفريقية هامة، أختير جون ل. ديوب[٦] J. L. Dube كأول رئيس للمؤتمر[٧].

وكان هدف المؤتمر الأساسي هو خلق وحدة وطنية وحماية حقوق الأفارقة وامتيازاتهم[٨] ، وتحقيق تقدم في الحقوق السياسية للأفارقة في إطار دستور جنوب أفريقيا[٩] غير أن الجيل الأول من قادة المؤتمر لم يكن مؤهلاً لتطوير القومية الأفريقية بالقدر اللازم،وذلك نظراً لاندماجهم في أسلوب الحياة المسيحي والغربي، ودونية نظرتهم للجماهير، واعتمادهم على الولاءات القبلية[١٠].

وكان أول محك للمؤتمر الوطني هو صدور قانون أراضى الوطنين عام ١٩١٣.Natives land Act[١١] ، والذي حدد المعازل الأفريقية، ومنع الأفارقة من حيازة أية أراض خارج تلك المعازل، إلا بتصريح من الحاكم العام،وذلك باستثناء (إقليم الكيب)[١٢].

كذلك تضمن القانون فقرة تهدف مباشرة إلى إلغاء مشاركة السود في ملكية أو استئجار الأراضي، وأُعلن وفقاً له إلغاء وضع اليد من قبل الأفارقة، وكذا إلغاء وضعهم كمستأجرين، وأصبح عليهم في سبيل استمرار وجودهم في الأراضي أن يقوموا بأعمال خدمية لصالح السادة البيض[١٣].

ولم يكن رد فعل المؤتمر الوطني يتجاوز الرفض والاعتراض على هذا القانون، كما أظهر ذلك س. م. ماكجاتو S. M. Makgatho زعيم فرع المؤتمر الوطني بالترانسفال في خطبته التي ألقاها في موقع نيوماراباستاد New Marabastad Location في بريتوريا إذ وصف القانون بأنه مليء بالقضايا الخطيرة، كما أنه يخالف الحقوق المكفولة للشعب.كما عبر عن مخاوف النخبة الأفريقية ذات التعليم الإرسالي والتي تعتبر القانون ثورة اجتماعية واقتصادية تهدد بتحطيم كل ما تحقق في القرن التاسع عشر بجنوب أفريقيا، وأكد أن « ذلك القانون يخيفنا.... إننا نخشى أن نفقد شعبنا الذي لم يعرف الحياة المتحضرة، وألا يقبل بالمسيحية كما تعلمناها

على يد البيض[١٤]، ويلاحظ ببل فروند أنه على إثر ذلك القانون بدأ يحدث تحول نحو العلاقات الرأسمالية في المزارع وتحويل المستأجرين لعمالة أجيرة، وإن كان ذلك بطيئاً للغاية[١٥].

وبقيام الحرب العالمية الأولى اختل التطور الاقتصادي لجنوب أفريقيا، وما يتعلق به من أوضاع خاصة بالعمالة الأفريقية، إذ سرعان ما أعلنت حكومة الاتحاد دخولها الحرب بجوار بريطانيا وأعدت لمهاجمة جنوب غرب أفريقيا الألمانية، وهو ما ضاعف من إحساس الأفارقة بأزمتهم الاقتصادية[١٦].

وبوصول حكومة الميثاق Pact Government، للحكم عام ١٩٢٤ تعهدت بمواجهة «الهيمنة الرأسمالية والاحتكارية من قبل المستوطنين البريطانيين والتي تؤثر على الأفريكانرز» وبانتهاج « سياسة عمالية متحضرة»[١٧]، ولكن هذا التعهد اقتصر على العمالة البيضاء، إذ سرعان ما أصدرت الحكومة عدة قوانين بهدف تحجيم قوة العمالة الأفريقية، واتحادها العام، والذي كان رئيس الوزراء هيرتزوج Hertzog، يسمح بوجوده دون الاعتراف بشرعيته، ويعود ذلك لحرصه على استغلال تأثير قائده كادالي على أصوات أفارقة الكيب لصالحه، وهو الأمر الذي أكسب كادالي شعورا عارما بالأهمية والقوة ودفعه إلى المطالبة باعتراف المجلس النقابي والعمالي الجنوب أفريقي South African Trades and Labour Council، الذي يجسد التنظيم النقابي للبيض في اتحاد جنوب أفريقيا باتحاد العمال الصناعي والتجاري الأفريقي، غير أن رد فعل المجلس الرافض لوجود أية صلة مع الاتحاد من منطلق عنصري بحت أوضح لكادالي حقيقة وضعه المتدني بالنسبة للنظام[١٨].

ومنذ منتصف العشرينيات أصبحت الدولة تلعب دورا كبيرا في عملية التصنيع في البلاد، إذ أصبحت الدولة تقوم بالاستثمار المباشر في الصناعة، وكان أبرز مجال دخلته هو صناعة الحديد والصلب، وهو الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ المزيد من القوانين المتعلقة بالعمالة الأفريقية لفرض المزيد من السيطرة عليها، وضمان خضوعها الدائم واستمرار وضعها كعمالة رخيصة لا تزيد من أعباء العملية الإنتاجية التي دخلت فيها الدولة كمستثمر مباشر[١٩].

ومن أهم القوانين التي أصدرتها حكومة الميثاق بخصوص العمالة الأفريقية قانون المناجم و الأشغال عام ١٩٢٥ Mines and Works Act، وكان تعديلاً لقانون مماثل صدر عام ١٩١١، كان قد أرسى العمل بقواعد الحاجز اللوني بإقراره وقف الالتحاق بالأعمال الماهرة أو نصف الماهرة على معايير خاصة بالعرق واللون[٢٠].

وفي ظل تواصل الضغوط على العمالة الأفريقية استمر تزايد انضمام الأفارقة للاتحاد ، كذلك تزايد نشاط العناصر الشيوعية فيه، والتي رفضت بدورها تركيز الحزب الشيوعي على استقطاب العمالة وتأييده لزعماء ثورة عمال مناجم الراند رغم تطرفهم العرقي، وكذا تأييد التحالف القومي- العمالي لحكومة الميثاق في انتخابات ١٩٢٤[٢١] ، وسرعان ما ظهرت توترات ملحوظة بين العناصر الشيوعية داخل الاتحاد من جهة وبين قياداته من جهة أخرى، نتجت عن الاختلافات الحركية Tactical والأيديولوجية، إذ رأي معظم الشيوعيين أن الاتحاد ليس منظمة نقابية بالمعني الصحيح، فمعظم أعضائه كانوا من عمال المزارع أكثر من كونهم بروليتاريا صناعية، كما أن كادالي – كبورجوازي وذي رؤية أقل راديكالية على صعيد الكفاح الطبقي -كان يري التركيز على النضال السياسي، ولم يشارك الشيوعيين الرأي في أن الكفاح هو كفاح طبقي بالأساس[٢٢]، ولما طالبه الشيوعيون بانتهاج سياسة ثورية والقيام بإضراب فعال أعلن أن العناصر الشيوعية تشكل خطرا مباشرا على الاتحاد ، وتراجع عن مطلبه الذي سبق أن أعلنه عام ١٩٢٥ بتأميم المناجم والصناعات والسكك الحديدية محددا هدف الاتحاد في تحقيق أجور عادلة للأفارقة وتحسين ظروف العمل[٢٣].

وقد امتدت التوترات إلى المناطق الريفية، حتى وصلت في هذه الفترة إلى درجة الغليان لتأثر العمال الزراعيين الأفارقة بسياسة الحكومة وفقا لقوانين الأرض وازدياد ظروف العمل سوءا، وهو الأمر الذي كان دليلا على فشل اتحاد العمال الصناعي والتجاري[٢٤].

وقد أدى النمو الصناعي السريع في البلاد إلى تغير واسع في مجتمع جنوب أفريقيا منذ العشرينيات من القرن العشرين، وتزايدت قوة العمل الحضرية والزراعة التجارية على نحو غير مسبوق[٢٥] ، ثم تعرض اقتصاد اتحاد جنوب أفريقيا بكامل قطاعاته لهزة عنيفة، كان مصدرها انهيار بورصة وول ستريت Wall Street بنيويورك عام ١٩٢٩ ونشوء ما عرف بالكساد الكبير، وهو الأمر الذي أحدث عدم ثقة في شركات التعدين وفي حكومة اتحاد جنوب أفريقيا وقدرتها الاقتصادية على مجابهة الأزمة[٢٦] ، وقد تفاقم هذا الكساد مع اختلال التوازن بين الزراعة والصناعة وانهيار أسعار المنتجات الأولية بصورة كبيرة بالنسبة للسلع المصنعة، وأصبح اهتمام الساسة الرئيسي هو تجنيب الاقتصاديات القومية آثار هذا الكساد خاصة مع تفاقم مشكلة البطالة[٢٧].

وقد انهارت صادرات جنوب أفريقيا من الصوف والذرة والفاكهة والسكر، وأغلقت مناجم

الماس، وأعقب ذلك كله حدوث جفاف شديد أثر على الإنتاج الزراعي تأثيرا شديداً[٢٨] ، مما كان شديد الوطأة على العمالة الأفريقية.

وأصبحت الحركة العمالية الأفريقية – بالتبعية- في ظل الضغوط المتوالية في فترة كمون خلال فترة الثلاثينيات. وقد حاولت حكومة هيرتزوج مواجهة آثار هذا الكساد، وأعلنت تخليها عن قاعدة الذهب –اقتداء ببريطانيا على لسان هافنجا Havenga –وزير المالية –في ديسمبر ١٩٣٢[٢٩] ، خاصة بعد ضغوط متوالية من كل من سمتس Smuts (الذي شبه الحكومة بإنسان جريح)، وتيلمان روس Tielman Roos زعيم الحزب الوطني National Party في الترانسفال[٣٠].

وبعد انتخابات ١٩٣٣ تكونت حكومة ائتلافية برئاسة كل من :

هيرتزوج وسمتس، وفي العام التالي اندمج كل من الحزب الوطني بقيادة الأول وحزب جنوب أفريقيا بقيادة الثاني، وشكلا معا حزبا جديدا سمي بالحزب المتحد United Party [٣١]، وتواكب ذلك مع بدء عودة ازدهار صناعة تعدين الذهب مرة أخرى، وذلك بسبب تزايد الطلب العالمي على الذهب وارتفاع أسعاره، وكذلك تدخل الدولة لضبط القيمة المالية للذهب وتأمين النشاطات التعدينية[٣٢].

وتزايدت أعداد العمالة الأفريقية بسبب شدة الطلب عليها ، غير أن هذه العمالة – كباقي الأفارقة في قطاعات العمل المختلفة– واجهت في ظل حكومة الحزب المتحد إجراءات عنيفة حرمتها الاستفادة من الازدهار الاقتصادي وسلبتها فرص الحياة العادية، إذ أنه بمجرد استقرار الأمور لهذه الحكومة تم الانتباه مرة أخرى لما عرف بالمشكلة الوطنية Native Problem ، خاصة من ناحية الوضع الدستوري والقانوني للأغلبية الأفريقية، وطالب هيرتزوج الهيئات البرلمانية بتعديل الفقرة الخاصة في قانون الكيب بشأن حماية الحق الدستوري للأفارقة في الإقليم[٣٣] ، والذين كان لهم تمثيلهم في البرلمان وحق نخبة محدودة منهم في التصويت لاختيار نواب بيض يمثلونهم، وهو تقليد اتبع منذ صدور قانون الحكم النيابي في عام ١٨٥٣ ، واستمر مع اتحاد جنوب أفريقيا.

وقد مرر البرلمان قانون تمثيل الوطنيين Natives Representation Act في عام ١٩٣٦، وبمقتضاه تم إلغاء «بانتو الكيب» من قوائم الناخبين البيض، وزعم هيرتزوج بأنهم قد عوضوا عن ذلك بمنحهم الحق في انتخاب البيض –نيابة عنهم– ثلاثة أعضاء بيض لبرلمان الاتحاد، وعضوين لمجلس الكيب الإقليمي Cape Provincial Council وإنشاء المجلس النيابي الأفريقي Natives

Representative Council من أعضاء أفارقة،لكنهم يحوزون سلطة استشارية فقط، وخاصة فما يتعلق بالشئون الأفريقية[٣٤]

ومن بعد هذا الإجراء العنصري اتجه اهتمام الحزب المتحد إلى ما زعم أنه إجراءات تحسين ظروف العمل، وإقرار التعويضات وتحقيق أجور عادلة، وتشجيع التوسع الصناعي وتطوره، وإنشاء «معازل"Reserves منفصلة للوطنيين للإقامة المستديمة مع اختصاص الأفارقة أنفسهم بتطوير خدمات تلك المناطق[٣٥] ، وذلك في إطار تدعيم الوجود الأبيض على حساب الأفارقة[٣٦].

وكذلك أصدر البرلمان قانون الائتمان والأراضي Trust and Land Act عام ١٩٣٦ أيضا، وهو تعديل لقانون الأرض الصادر عام ١٩١٣، وبمقتضى القانون الجديد – ووفق ما أشار إليه الزعيم الزولوي بوثيليزي جاتشا – أصبح الأفارقة لا يملكون إلا ١٣٪ من مساحة الاتحاد في حين أنهم يشكلون نحو ٨٠٪ من إجمالي عدد السكان[٣٧] ، على الرغم من أنهم أصحاب الأرض الأصليين.

ولم يجد هيرتزوج صعوبة في تطبيق القانون السابق ؛ نظراً لضعف الموقف الأفريقي، ومع هذا كله فقد تعالت احتجاجات بعض عناصر من الحزب الوطني، والتي كانت ترى ترفا الإنفاق على «الإنسان الأسود » في ظل وجود فقراء بيض بحاجة للأرض. فقدم هيرتزوج وعدا بتوفير ائتمان قدره عشرة ملايين جنيه إسترليني خلال الخمس سنوات التالية لصدور القانون (١٩٣٦-١٩٤١) يخصص «لتأجير» الأرض للأفارقة[٣٨] ، وذلك بهدف تحديد إقامة الأفارقة في مناطق خاصة بهم ، بحيث لا يشاركون «الإنسان الأبيض» حضارته، وكذلك التخلص من «عبء الإنسان الأبيض» تجاه الإنسان الأسود. إلا أن عناصر من الحزب الوطني Nationalists دعوا لوضع نهاية لانتشار كل من المذهب الشيوعي والمذهب الليبرالي باعتبارهما يتبنيان «المساواة بين البيض والسود »[٣٩].

ولما كانت هذه الإجراءات العنصرية – في واقع الأمر – تتناقض مع الواقع الاقتصادي والحاجة للعمالة الأفريقية، لذا قدمت الحكومة بعض التسهيلات والاستثناءات لاستقدام هذه العمالة ووجودها في مناطق البيض[٤٠].

وفي نفس الوقت شهدت المناطق الزراعية من جهة أخرى في أواخر الثلاثينيات تحسنا في الوضع الاقتصادي للزراعة بعد تطبيق نظام تسويقي جديد للمزارعين البيض، وأصبح وضع المزارعين البيض أفضل من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، مما كان له تأثيره في قيامهم

بالضغط على الدولة لزيادة عمليات طرد الأفارقة من المناطق الزراعية التي يعملون فيها – خاصة الأراضي التابعة للتاج – وهو الأمر الذي تم بتبني دعوى المزارعين البيض بأن « العشوائيات الأفريقية » تسبب فساد التربة وتدمر الأشجار المعمرة وأن الأراضي المؤجرة « للوطنيين » مكتظة بالسكان وذات عمالة كثيفة وتمثل عبئا على مزارع البيض[٤١] ، وعند صدور قانون ١٩٣٦ كان سكان الحضر الأفارقة يشكلون أقل من ثلث عدد سكان الأفارقة بالاتحاد، بينما كان الحضر البيض يشكلون الثلثين من عدد السكان البيض، وهو ما كان يقطع بالحاجة للعمال الأفارقة في القطاعين الريفي والحضري، ويدلل على عنت العنصريين البيض.

ومع تنامي الاتجاهات الفاشية والقومية الاشتراكية في مناطق عديدة من العالم باعتبارها حلا للمشكلات الاجتماعية، وبديلا أفضل لليبرالية أو الديمقراطية من جهة، وللاشتراكية أو الشيوعية من جهة أخرى[٤٢] ، مع حدوث ذلك تزايدت احتمالات اندلاع حرب عالمية جديدة وما يعنيه ذلك من تأثير على جنوب أفريقيا بصورة قوية في شتى الاتجاهات والأوضاع.

وبالفعل فقد كان اندلاع الحرب العالمية الثانية بداية لتغير واسع النطاق ومتسارع بالنسبة للحركة العمالية الأفريقية في اتحاد جنوب أفريقيا في ضوء مشاركة جنوب أفريقيا في الحرب في جانب الحلفاء ، وما صاحبت هذه الحرب من تطورات اقتصادية في الاتحاد ضاعفت من مقدراته الصناعية، وهو ما شكل ثورة صناعية لا تقل أهمية عن الثورة التعدينية التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وصاحب هذه التطورات زيادة احتياج بريطانيا لجنوب أفريقيا لتقديم إنتاجها في وقت تتعرض فيه للقصف الألماني، وعلى جانب آخر فقد تنامي الوعي القومي بين الأفارقة الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية فى ميدان شمالي القارة الأفريقية ضمن قوات جنوب أفريقيا، وأصبح العمال الأفارقة على دراية كبيرة بتطورات الوضع الدولي بفضل نخبة مثقفة تعتنق المبادئ الشيوعية بصورة أساسية- وبآليات الكفاح الطبقي ومواجهة النظام الحاكم باعتباره طبقيا عنصريا في آن واحد، كما تزايدت أعداد الأفارقة في المناطق الحضرية ، مما عزز من قدرات العمالة على المواجهة وإحداث تغيير ديموغرافي ساهم في تدعيم الحركة الوطنية ككل.

وفي انتخابات عام ١٩٤٨ كانت تداعيات فترة الحرب العالمية الثانية قد وصلت لنهايتها فيما يخص تطلعات الأفارقة، إذ تضافر المزارعون البيض الذين أبدوا عدم رضاهم عن استمرار السيطرة على أسعار المنتجات الزراعية من قبل الدولة مع العمال البيض الذين خشوا المنافسة

السوداء في سوق العمالة، خاصة بعد الزيادة الملحوظة للعمالة الأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية، وصوت الطرفان من عمال ومزارعين بيض لصالح الحزب الوطني ليفوز بالانتخابات[٤٣]، وليطرح التوجه العنصري وفقا لنظرية شاملة للفصل العنصري، وليشكل هذا الفوز بداية مرحلة جديدة للأفارقة في مواجهة الإجراءات القمعية التي تقوم بها الدولة، ولتتخذ تلك الإجراءات طابع الصرامة المنهجية والقسوة غير المعهودة.

وكان برنامج الحزب الوطني المتطهر يقوم على التفرقة المكانية بين الأوروبيين وغير الأوروبيين عموما، ويشير البرنامج إلى تطبيق تلك التفرقة كلما كان ذلك ممكنا في المناطق الصناعية[٤٤]، وكان أول قانون أصدرته حكومة الحزب الوطني ليدعم التفرقة المكانية تجاه أفارقة الحضر ككل هو قانون المناطق المجمعة Group Areas Act عام ١٩٥٠، والذي وسع من مبدأ فصل مناطق إقامة الأعراق المختلفة، خاصة في المدن علي أساس شمولي وإجباري[٤٥].

وتم وفقا لهذا القانون طرد عشرات الآلاف من مناطق إقامتهم في الضواحي الأفريقية، والتي ضمت لنطاق المدن «الأوروبية»، وعلى الرغم من ذلك فقد كان بقاء الملايين من الأفارقة بالمدن ضرورة اقتصادية بالرغم من إرادة الحكومة[٤٦]، لذا فقد اقتصرت عمليات الطرد والترحيل على ضواح تشكل أهمية قصوى للبيض، مثل المناطق الغربية Western Areas والتي تشمل ضواحي صوفيا تاون ومارتنديل Martindale ونيوكلير، والتي يرى إدوارد فيت أن الرغبة في الاستيلاء علي تلك الضواحي كان أحد دوافع إصدار القانون السابق بملاحظته أن مسألة ترحيل الأفارقة من تلك الضواحي نوقشت على مستوى حكومة الحزب الوطني في عام ١٩٤٩[٤٧].

- وقد تزامن مع اشتداد عمليات ترحيل الأفارقة طوال عقد الخمسينيات من القرن العشرين صدور مجموعة قوانين تتسق مع فكر حكومة الحزب الوطني بصدد التعامل مع الأفارقة، وكان من هذه القوانين قانون سلطات البانتو ١٩٥١ The Bantu Authorities Act، والذي كون هرما من المجالس القبلية الصرفة في المعازل الأفريقية تقوم الحكومة بتعيين أعضائها مع وجود بعض المناصب بالانتخاب، بغرض الزعم بوجود سياسي مستقل للأفارقة، فلا يسمح لهم بالتالي بالوجود بالحكومة البيضاء للاتحاد، حتى أن كوزماس ديزموند قال إن هذا القانون يمثل الفصل النهائي لكل الأفارقة من المؤسسات والعمليات السياسية «البيضاء» بالبلاد[٤٨]، وكان من هذه القوانين أيضا قانون تعديل القوانين الوطنية لعام ١٩٥٢ The Natives Laws Amendment Act، والذي مد نظام السيطرة على تدفق الأفارقة ليشمل النساء، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تزايد

المشكلات الاجتماعية داخل المناطق الحضرية الأفريقية خاصة مع منع النساء من اللحاق بأزواجهن في تلك المناطق إلا في حالة حصولهن على عمل هناك، وشكل مكتب للعمل في المعازل للتحكم في تحرك الباحثين والباحثات عن عمل(٤٩).

وتم فرض قانون The Reservation of Separate Amenities Act عام ١٩٥٣، وهو القانون الذي فرض بشكل حاسم تفرقة اجتماعية في الهيئات العامة مثل وسائل المواصلات ودور السينما والمطاعم والمنشآت الرياضية . . . إلخ(٥٠) ، وشهد نفس العام صدور قانون تعديل القانون الجنائي Criminal Law Amendment Act الذي فرض عقوبات ثقيلة على أي حالات للعصيان المدني(٥١).

وفي عام ١٩٥٤ صدر قانون تعديل قانون المناطق الحضرية الوطنية Natives Urban Areas Amendment Act الذي قدم ترخيصا مباشرا للأفريقي لأن يدخل في المنطقة التي كان يقيم بها لدي نفس صاحب العمل في خلال اثني عشر شهرا مرة أخرى. وخول القانون السلطات المحلية حق إصدار تراخيص تحدد نوع العمل الذي يمكن للأفريقي (أي شخص ما) القيام به، وفرض القانون قيودا علي الوطنيين «الأجانب»(٥٢) ، ووفقا للمادة العاشرة من القانون فقد تم منح حق الإقامة بالمدن للأفارقة الذين ولدوا بتلك المدن أو الذين عملوا بها مدة خمسة عشر عاما، أو عشرة أعوام لدى صاحب عمل واحد، وغير أولئك أصبح مصرحا لهم بالبقاء مدة ثلاثة أيام فقط(٥٣) ، وكان معنى هذا أن ينتقل الأفارقة بترخيص، وأن يزاولوا فقط الأعمال الدونية «غير الماهرة»، أي منخفضة الأجر، كما اعترف القانون بحق العمال الوافدين من خارج الاتحاد في منافسة أبناء الاتحاد من العمال الأفارقة، لكسر فرصهم في العمل.

وقد أظهر تطبيق هذا القانون أن فكرة التفرقة التامة، والتطلع لاستبعاد الأفارقة من عملية التطور الذي تمر به جنوب أفريقيا في الوقت الذي يشارك فيه الأفارقة بقوة في هذه العملية، هي فكرة غير واقعية(٥٤) ، كما أنه شكل تحولا في السياسة الحضرية الأفريقية لحكومة الحزب الوطني نحو نهج أكثر واقعية بدلا من التفرقة الشاملة التي نادي بها أمثال إيسلين Eiselen الذي قال بضرورة تركيز أي نشاط اقتصادي أو عمالة أفريقيين في المعازل، لكن الذي حدد سياسة الحكومة في واقع الأمر هو الاحتياجات المنتظمة لأصحاب الأعمال الزراعيين وبالمناطق الحضرية، وهو ما يوضح بصورة إجمالية كيف أن تحكمات المرور في الخمسينيات لم تكن تطبق بحسم قاطع(٥٥) ، وكان في هذا من المؤشرات ما يؤكد استحالة تطبيق سياسة الأبارتهيد لدواع اقتصادية صرفة، فالسوق عملا وإنتاجا وتوزيعا لم يكن على هوى العنصريين.

وفي أواخر الخمسينيات بدت مؤشرات التحضر الأفريقي أكثر دلالة ورسوخا، وسجل إحصاء عام ١٩٦٠ تضاعف عدد سكان الحضر الأفارقة نحو خمسة أمثال قياسا إلى إحصاء ١٩٢١، ففي الإحصاء الأخير كان عددهم قد وصل إلى ٦٥٨,٠٠٠ نسمة، في حين وصل في إحصاء ١٩٦٠ إلى ٣,٤٧١,٢٣٣ نسمة، من بينهم ١,٠٤١,٣٩١ نسمة (٣٠٪) تحت سن ١٥ عاما، و ١,٣٤٦,٩٤٣ نسمة (٣٩ ٪) تحت سن ٢٠ عاما[٥٦]. وكان هذا مؤشرا واضحا على فشل كل محاولات فصل الأفارقة عن الحياة الاقتصادية في الاتحاد .

وفي عام ١٩٥٩ أصدرت الحكومة قانونا جديدا لتنفيذ مرحلة متقدمة في سياسة الأبارتهيد، وهو قانون تشجيع الحكم الذاتي للبانتو Promotion of Bantu Self-Government Act ، والذي سعى إلى زيادة محدودة في مساحة المعازل الأفريقية لتدعيم قدرتها على استيعاب مزيد من السكان الأفارقة، واعترفت الحكومة في هذا القانون بوجود ثماني « وحدات قومية » للبانتو، بانتوستانات، وقد تكونت وفقا لهذا القانون مؤسسة تنمية البانتو Bantu Development Corporation لمساعدة البانتو في تنمية الزراعة والتعدين والصناعة في هذه الوحدات، وتقرر وفقا للقانون كذلك أن تكون في كل معزل كبير حكومة بانتوية يكون لها حق فرض الضرائب وتنفيذ الأشغال، وربط الأفارقة في المناطق الحضرية بهذه السلطة من خلال ممثلين لها في هذه المناطق، ويخول القانون رئيس الدولة أو البانتوستان اتخاذ الترتيبات الضرورية لتحقيق أهداف هذا القانون، وصدر ما عرف بالإعلان رقم ٤٠٠، والذي تم تطبيقه بداية في بوندولاند Pondoland، وهو يجرم كل التجمعات واللقاءات الجماهيرية، ويمنح المفوضين الوطنيين أو ضباط الشرطة سلطة إلقاء القبض على أي شخص دون ترخيص والاعتقال دون محاكمة[٥٧].

وقد دعم هذا القانون من اندماج غالبية الزعامات القبلية الأفريقية في البناء السلطوي للنظام العنصري الحاكم، لتشهد الفترة التالية لصدوره مواجهة على هيئة انتفاضات بين جموع الأفارقة من جهة والحكومة العنصرية والسلطات القبلية الأفريقية من جهة ثانية، لتنقلب إلى حالة ثورية مندلعة في المعازل، اتسمت بأنها معادية للزعامة القبلية تماما كما هي معادية للنظام العنصري[٥٨].

مع كل هذا القمع صارت المعازل طاردة لسكانها، وصار لقاء الأفارقة من قبائل شتى في الحضر مدعاة لمزيد من الوعي، ومع عجز الحكومات المتعاقبة في اتحاد جنوب أفريقيا عن الحد من التوسع الحضري الأفريقي تزايد عدد العمال الأفارقة في المناطق الحضرية بصورة متسارعة للغاية، ومن ثم عمدت حكومة الحزب الوطني إلى اتباع سياسة عمالية تمييزية ضد العمالة الأفريقية

للحد من انتشار تلك العمالة، وتقليص دورها ليتركز في العملية الاقتصادية فقط، دون تمكينها من انتهاج أية توجهات سياسية معارضة في مؤشر جديد على تداعي الفكرة العنصرية في التطبيق، لشدة الحاجة إلى العمالة الأفريقية من ناحية، وشدة رغبة الحكومة البيضاء في إبعادهم سياسيا من ناحية أخرى، مما كان يعني استحالة تطبيق الأبارتهيد بشكل كامل. ومع هذا فقد بالغت الحكومة في فرض مجموعة قوانين غير مسبوقة فيما يتعلق بتحركات العمالة الأفريقية أو حقوقها، ولم تكن ثمة معارضة أوروبية حقيقية للسياسات العنصرية للحزب الوطني المتطهر من قبل الأحزاب البيضاء، حتى عندما وصلت ذروتها مع تطبيق مفهوم التنمية المنفصلة[٥٩]، فقد كانت نقطة الخلاف الوحيدة بين هذه المعارضة ونظام الحزب الوطني المتطهر هي مسألة تأييد المعارضة للصلة مع الكومنولث البريطاني على عكس توجه الحزب الوطني المتطهر الحاكم الذي رأى وضع خطة للاستقلال، وهو ما تم بالفعل في عام ١٩٦١[٦٠].

وقد حاولت السياسات الحكومية إعادة توطين الأفارقة، ومارست عمليات الترحيل الجماعي لهم في محاولة لإيقاف النمو السكاني للأفارقة، ومع التزايد في عدد العمال الأفارقة أحيت السلطات سياسة تخصيص مناطق معينة لإقامة الأفارقة، والتي عبر عنها – على سبيل المثال – قانون دمج أهالي المناطق الحضرية الأفريقية لعام ١٩٤٥، وبذلت جهدا فائقا لتطبيقه كما حدث في مدينة مينتو Minto عاصمة مقاطعة نيوتن Newton في ناتال، وتم تخصيص مجلس قروي بلدي The Municipal Native Village في المدينة، وبذا نشأت قرية صغيرة للأفارقة تتكون من ٦٠ كوخا أسمنتيابأحجام مختلفة، وكل كوخ مكون من غرفتين إلى أربع غرف[٦١].

وعند مقارنة أرقام النمو السكاني للعناصر العرقية في اتحاد جنوب أفريقيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٠ يتضح أن معدل زيادة السكان عموما كان ٢٥٪ بين العامين، وكان هذا المعدل بالنسبة للبيض ١٦٪ مقارنة بـ ٢٦٪ للأفارقة و٣٥ ٪ للملونين و ٣٠٪ للآسيويين، وكان عدد الأفارقة بالنسبة للبيض ٣,٢٤ ضعفا في عام ١٩٥١، وفي عام ١٩٦٠ كانت هذه النسبة ٣,٥٢ ضعفا، وبعد أن كان الأفارقة يشكلون ٦٧,٦ ٪ من إجمالى سكان الاتحاد عام ١٩٥١ أصبحوا يشكلون ٦٨,٢ ٪ في عام ١٩٦٠، وذلك على الرغم من أن تعداد العرقيات غير الأفريقية كان يرتبط بحركات هجرة واسعة، علي عكس الأفارقة الذين كان النمو السكاني لديهم أمرا داخليا بحتا وفي ظل ظروف معيشية صعبة[٦٢].

وقد أحيت حكومة الحزب الوطني كذلك مراجعات شاملة لقوانين التحكم في حركة السكان الأفارقة، حيث درست تطور الهندسة الاجتماعية للنظم العنصرية، ووقفت الحكومة طويلا عند

الروح التي مثلها أول قانون يصدر خصيصا لفرض التفرقة المكانية على العمال الأفارقة في المناطق الحضرية ، وهو قانون جلين جراي Glen Grey Act الذي صدر عام ١٨٩٤ ليؤسس منطقة بهذا الاسم كأول منطقة سكنية للعمال الأفارقة قرر تخصيصها لإقامتهم بصورة منفصلة عن بقية المناطق المحيطة بها، ويعتبر كليفتون كريس أن هذا القانون هو بداية تجربة طويلة في الهندسة الاجتماعية الاستعمارية مرت بها المناطق التي كونت اتحاد جنوب أفريقيا فيما بعد، إذ أن القانون اهتم بمعادلة ثلاثية تشتمل على الأرض والعمال وسلطة الحكم الأبيض[٦٣].

وقد شمل تبني الحكومة أيضا لهذه الروح الانعزالية أن بعثت من رقاده الطويل قانون المناطق الحضرية الذي صدر عام ١٩٢٣ بهدف تحجيم هجرة الأفارقة من المعازل إلى المناطق « الأوروبية »، وذلك بغرض ضبط حركة العمالة القادمة من المعازل الأفريقية من جهة، والعمالة الأفريقية الموجودة في الحضر من جهة أخرى، وذلك بالتحكم في تغيير فترات بقاء هذه العمالة في التجمعات العمالية لفترات أطول وجعل البلديات التابعة للحكومة مسئولة عن الأفارقة في المناطق التابعة لكل بلدية، وتوفير سكن ملائم للعمال الأفارقة يضبط وجودهم به، والتحكم في تدفقهم حسب الحاجة وفي ترحيلهم عند الضرورة[٦٤].

وأحيت الحكومة كذلك تطبيق عدة قوانين تستهدف العمالة الأفريقية، ومنها قانونان صدرا في عام ١٩١١، وهما : قانون المناجم والأشغال Mines and Works Act وقانون تنظيم العمال الوطنيين The Native Labour Regulation Act واللذان كانا يهدفان إلى قصر أعمال الإشراف والسيطرة على العمال وتشغيلهم على البيض، وكذلك إرساء نظام متدرج من الأجور وتكوين مكتب العمال الوطنيين The Native Labour Bureaux في المناجم والأشغال، تولي مهمة السماح للعمال الأفارقة الالتحاق بالعمل وإلغاء الحصول بصورة فردية على هذه التصاريح. وتم وفقا لقانون تنظيم العمال الوطنيين استحداث منصب مدير العمال الوطنيين بالاتحاد Director of Native Labour for the Union، وفرض على كل وكلاء العمالة ومديري المعسكرات الحصول على رخصة سنوية من المدير الذي له سلطة السيطرة على تشغيل العمالة والتنظيم العام، ويساعده في تلك المهمة طاقم من المفتشين الذين خولوا سلطة شاملة في حالات الاعتداءات، أو الاعتراضات بالأحرى، التي قد يقوم بها العمال الأفارقة ، وكذلك سلطة إجراء التحقيق في الشكاوى، كما كان لمدير هيئة العمال الوطنيين إعلان مناطق بعينها لإقامة العمال الأفارقة في مجالي التعدين والصناعة باعتبارها مقاطعات للعمالة Labour Districts،

ويتم فرض إجراءات حازمة في تلك المقاطعات المعلنة، كما نظم القانون دفع تعويض للعمال الأفارقة في حالات العجز أو الموت أثناء العمل. وأحيت الحكومة كذلك العمل بما يسمى قانون حماية أجور العمال Workmen›s Wages Protection Act الصادر عام ١٩١٤، والذي كان في حقيقته مانعا من زيادة أجور العمال الأفارقة مهما كانوا مهرة أو مؤهلين(٦٥).

وكانت كل هذه التشريعات وتطبيقاتها العملية تقوم على التفرقة بين الأعراق، والنص على قيام الأوروبيين بصورة أساسية بالأعمال المهنية المتخصصة والعمل الإشرافي والماهر، ويليهم على نطاق أقل اتساعا الملونون والآسيويون بينما لم يكن مسموحا للأفارقة العمل في هذه المجالات، كما كان قانون المناطق الحضرية وتعديلاته المختلفة عاكساً لتمكين الطبقة البيضاء من قمع الطبقة العاملة الأفريقية من خلال تحطيم تجمعات هذه الطبقة باستخدام وسائل الترحيل الإجباري إلى مواقع أكثر ضيقاً(٦٦).

وقد أحيت الحكومة كذلك قانون المساومة الصناعية The Industrial Conciliation Act، وهو القانون الذي كان يعتبر الأساس التشريعي لتدخل الدولة في شئون العلاقة بين رأس المال والعمالة، وكان ردا على أزمة إضراب الراند في عام ١٩٢٢ التي قام بها العمال البيض. وقدم القانون للعمال البيض ونقاباتهم إطارا واسعا من المكاسب الاقتصادية القائمة على التمييز العرقي لهم على غير البيض، مع سلب العمال والنقابات غير البيضاء أية قوة سياسية محتملة. وهو ما شكل صفقة رابحة بالنسبة للعمالة والنقابات البيضاء، كما قصر القانون حق المساومة للمطالبة برفع الأجور أو تحسين ظروف العمل على النقابات المسجلة، وهو ما كان يعني استبعاد كل العمال الأفارقة من العمل النقابي، وأحيت الحكومة كذلك تعديل هذا القانون في عام ١٩٣٧، والذي أكد استمرار حظر انتماء العمال الأفارقة في الصناعة الذين تجاوزت أعدادهم أعداد العمال من بقية الأعراق مجتمعة آنذاك إلى النقابات، كما أكد تعديل القانون أيضا على عدم تمكين العمال الأفارقة من استخدام أية آلية رسمية للتعامل مع النزاعات الصناعية على أساس أن الوطني حامل تصريح المرور ليس «موظفاً» Employee، وهو اللفظ الوارد في القانون والذي يقصر على من يحمله حق المساومة. وهكذا فقد أصبح على العمال الأفارقة الاعتماد على المجالس الصناعية التي قرر القانون تكوينها في كافة المجالات ما عدا الزراعة، والخدمات المحلية، والتوظيف الحكومي أو الإقليمي، ومؤسسات تعليمية أو خيرية محددة، وهذه المجالس الصناعية عبارة عن هيئات دائمة تتكون من ممثلين عن كل من أصحاب الأعمال والنقابات

المسجلة ، ولها سلطات كبيرة في عقد اتفاقات متعلقة بالأجور وساعات وظروف العمل، كما يمكن لهذه المجالس أيضا أن تطالب بتحسين أجور العمال الأفارقة، ولم يتم شمول النساء العاملات الأفريقيات في نفس القانون[٦٧].

هكذا إذا أصبح واضحا في ظل التطورات التي مر بها المجتمع الجنوب أفريقي خلال الحرب العالمية الثانية وما تلاها قادته إلى العملية التي تعرف بالتحول للبروليتاريا proletarianzation، وتعني انتقال العمالة الأفريقية بشكل متسارع إلى العمل في مجال التصنيع بشكل عام، حتى صار وجودهم فيه أعلى نسبة من وجودهم في مجال التعدين، كما صار التصنيع أعلى نسبة من التعدين في الناتج القومي[٦٨] ، فقد كان إسهام التعدين في إجمالي الناتج القومي عام ١٩٣٨ ما نسبته ١٩,٥ ٪ من إجمالي دخل قومي قدره ٣٨٢,٤ مليون جنيه إسترليني، أما في عام ١٩٤٦ فقد تحولت نسبة إسهام التعدين إلى ١٣,٦ ٪ من إجمالي ناتج قومي قدره ٥٢٣,٤ مليون جنيه إسترليني، كما تحولت نسبة إسهام الصناعة والتصنيع لتصل إلى ٢٠,١ ٪ . وصاحب هذا التحول تحول مواز على صعيد القوى العاملة، فعلى حين نما معدل تشغيل البيض في الفترة (١٩٣٩ – ١٩٤٤) في الصناعة والصناعة التحويلية بمعدل ٢٤٪، أو من ١٤٣,٥٣٢عاملاً إلى ١٧٨,٥٤٣ عاملاً، فإن معدل نمو العمالة الأفريقية في نفس المجال نما بمعدل ٥٧٪، أو من ٢١٩,٩٢٤ عاملا إلى ٣٤١١٢٨ عاملاً. ومعنى ما سبق أنه بينما كان هناك في عام ١٩٣٩ معدل ٢,٥ عامل أفريقي لكل عامل أبيض، أصبح المعدل ٣,١ عامل أفريقي لكل عامل أبيض(٦٩). ومعنى هذا أن حكومة الحزب الوطني كانت تسير بإجراءات السيطرة العنصرية عكس اتجاه واقع أوضاع العمالة وسوق العمل والطلب الحقيقي على التشغيل، فكأنما بالسياسة العنصرية تسعى لجعل السوق عنصريا ، وهو يتأبى عليها ويفرض واقعه الإنساني لصالح العامل الأفريقي.

وإذا وضع في الاعتبار حقيقة أن غالبية العمالة في التعدين والصناعة والصناعة التحويلية كانت عمالة أفريقية – سواء من أفارقة جنوب أفريقيا أو من العمالة الوافدة – فسيتضح الدور الحيوي الذي أصبح للعمالة الأفريقية في اقتصاد جنوب أفريقيا ، غير أن النظر لمعدلات الأجور بين البيض وغير البيض (خاصة الأفارقة) يوضح وجود مأزق خطير عانت منه العمالة الأفريقية، ففي الصناعات الثانوية على سبيل المثال كان هذا المعدل ٤,٣٦ ضعفا ، ووصل عام ١٩٤٦ إلى ٣,٥٤ ضعفا ، ووصل في عام ١٩٦٠-١٩٦١ إلى ٤,٧١ ضعفا نتيجة لفرض وجود حاجز لوني مقنن في التشغيل والأجور، ففي التعدين اقتصر عمل الأوروبيين على عملهم كمهندسين

أو مشرفين أو عمال مهرة، بينما تم حصر الأفارقة في فئة العمالة غير الماهرة[٧٠]، ويتضاعف مضمون ومفهوم النسب السابقة إذا ما راجعنا ما سبق ذكره من أن العمالة الأفريقية كانت تتزايد نسبتها وتقل معدلات أجورها مع الأيام.

ويتسم عقد الخمسينيات من القرن العشرين في جنوب أفريقيا بتزايد حدة الإجراءات العنصرية من جانب حكومة الحزب الوطني تجاه الأفارقة، بحيث كانت السياسة العامة للدولة تقوم على فكرة القمع الجماعي للأفارقة[٧١]، ويرجع السبب في هذا إلى تبلور صورة الأفريقي كعامل كادح يمثل طبقة رأسمالية بيضاء أوروبية تمسك بزمام الأمور بحدة وعنف، وتسير ضد رياح التغيير الاشتراكي وحركة التحرر الوطني التي كانت تعصف بالاستعمار القديم في هذا العقد من الزمان.

ومن أجل التصدي للصعود الأفريقي وقمع محاولة المشاركة في السلطة وإنهاء العنصرية أصدرت الحكومة قانون قمع الشيوعية The Suppression of Communism Act عام ١٩٥٠، وأعقبته بتعديل في بعض مواده عام ١٩٥١، وكانت الحكومة قد قدمت القانون بداية تحت اسم مشروع قانون المنظمات غير القانونية The Unlawful Organisations Bill، وتم عرض مشروع القانون هذا على « اللجنة المنتخبة « The Selected Committee المكونة من أعضاء من برلمان الاتحاد شملت – إلى جانب الحزب الوطني – أعضاء من كل من الحزب المتحد وحزب العمال، على حين مثلت السيدة بالينجر (زوجة النقابي الراحل بالينجر) المصوتين الأفارقة بشرقي الكيب، وصوتت هي وجون كريستي J. Christie (من حزب العمال) ضد مشروع القانون، في حين عارض ممثلو الحزب المتحد بعض مواد مشروع القانون التي كانت تتضمن عقوبات تصل للإعدام، وقدمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي احتجاجا على عدم تمثيل الحزب الشيوعي في هذه اللجنة المختارة، وفي النهاية تم تمرير القانون باسم قانون قمع الشيوعية، أو بالأحرى قانون قمع العمالة الأفريقية وحرمانها من حقوقها الطبيعية في الحياة والتطور والتنمية، وقصر دورها على أن تكون وقودا لأرباح البيض.

وبمقتضى هذا القانون أصبح اعتناق المبادئ الشيوعية أو الترويج لمفهوم «الاشتراكية الماركسية» محرما، كما أصبح الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا منظمة غير قانونية، وأصبح الترويج لأي مفهوم مرتبط بالشيوعية يستوجب العقاب، لكن المفهوم المقصود لم يكن إيديولوجيا فقط بل كان اجتماعيا أيضا، إذ تم تصنيف الشيوعية لتشمل «أي مفهوم أو آلية تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي» باستخدام «أفعال غير قانونية»، لكن الملامح الأهم للقانون بدت بعد

تعديله في عام ١٩٥١ الذي حصلت الحكومة بمقتضاه على سلطات واسعة ليس لها مثيل في أي بلد دستوري في العالم[٧٢] ، وذلك حتى يمكنها أن تتعقب أصحاب الميول الشيوعية وأن تشل نشاطهم دون تدخل من قبل السلطات القضائية، فقد أصبح للحكومة سلطة توجيه تهمة الشيوعية إلى أي فرد أو هيئة ، حتى ولو كان الفرد عضوا بالبرلمان ، لمنع أي أبيض من إبداء التعاطف مع أية مطالب أفريقية، وكذلك الحال بالنسبة لأي جريدة أو مجلة ، مع تخويل وزير العدل سلطة مصادرة ملكيتها ، وعلى من توجه إليه التهمة – وفقاً لتعديل القانون– أن يثبت العكس في خلال فترة تحدد سلفا ، فإذا لم يقتنع وزير العدل بدفاع المتهم أمكنه تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون ، وتشمل الإجراءات التالية: الفصل أو الإقالة من الوظيفة حكومية كانت أو غير حكومية، وحظر الحضور أو الاشتراك في الاجتماعات العامة، وتحريم الانتقال من الولاية التي يقيم بها المتهم إلى ولاية أخرى لمدة سنتين.

أما بالنسبة لعدد محدود من المعارضة البيضاء ذات الميول اليسارية، فقد ترك للبرلمان الرأي الأخير فيما يتعلق بمن يكون متهما من أعضائه بالشيوعية، وكذلك أعضاء الهيئات البرلمانية الإقليمية في الأقاليم الأربعة[٧٣].

وعلى العكس من ذلك ، ففي عام ١٩٥١ وجه وزير العدل تهمة اعتناق الشيوعية للعديد من القيادات النقابية للحركة العمالية الأفريقية، ومن أبرزهم إ. سولومون ساتشز E. Solomon Sachs سكرتير عام نقابة النسيج الذي كان قد طرد من الحزب الشيوعي عام ١٩٣٢ ، وحصل على حكم قضائي بأنه غير شيوعي – وأصبح واضحا أن القانون كان مجرد وسيلة أمنية للحكومة استخدمتها لتوجيه تهمة الشيوعية حتى لأفراد احتجوا مرة أو مرتين ضد السياسات الحكومية.

وقد ترتب على ذلك قيام أعضاء هذه النقابة بالمظاهرات وعقد الاجتماعات الاحتجاجية ضد ما سموه تدخل الحكومة في شئون النقابات، وقد حضر ساتشز جانبا من هذه الاجتماعات الاحتجاجية وخاطب المتظاهرين وألقت قوات الشرطة القبض عليه، ووقعت بعض الإصابات بين المتظاهرين وقوات الشرطة، كما وجه وزير العدل نفس التهمة في منتصف عام ١٩٥٢ إلى نحو ١٨ قياديا لنقابات العمال الأفارقة والهنود ، ومن هؤلاء ج. بونين G. Ponen سكرتير اتحاد عمال الدخان، ويوسف محمد دادوو Y. Mohammed Dadoo رئيس المؤتمر الهندي في جنوب أفريقيا ، وديفيد ويلكوكس بوبيب David Wilcox Bobape أمين عام المؤتمر الوطني الأفريقي

فرع الترانسفال، وسنجان بونين Sengan Poonen أمين المؤتمر الوطني الأفريقي فرع ناتال، و ج. ب. موستيل J. P. Mostele ، و إسماعيل فولا Ismail Bhoola [٧٤].

وفي نفس الوقت الذي كان فيه النظام العنصري يحاول وقف نمو التيارات الوطنية المناهضة للأبارتهيد بين العناصر غير الأوروبية، فإن قادته قد أدركوا أن القمع وحده لن يكفي لحماية سلطة البيض، لذا عمدوا إلى تنشيط روح القومية العرقية السوداء في المعازل، والترويج لمفهوم التنمية المنفصلة كمرادف لمفهوم حق تقرير المصير لكل جماعة عرقية في الاتحاد[٧٥]. وقد رحب الزعماء القبليون بالمعازل بهذه الفكرة بالنظر للمكانة التي سيحققونها في ظل استقلال المعازل (التي لا تمثل أكثر من ١٣٪ من مساحة اتحاد جنوب أفريقيا)[٧٦] ، وشكل كل هذا أداة ضغط على الحركة العمالية الأفريقية التي عانت من التحجيم المنتظم لها ومن تضييق مجال المناورة والعمل من خلال الحركة الوطنية متمثلة في المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي، وكان الهدف من هذه الإجراءات تحقيق انفصال بين الفلاحين من عمال الريف وعمال الصناعة في الحضر، وفصم عرى الحركة الوطنية، وتقسيمها إلى حركات متعددة ومتناقضة، وإجراء جراحة عنيفة في الجسد الأفريقي لإبراز قوميات متصارعة سوداء، بينما يتماسك البيض في أمة واحدة.

وقد استكملت الحكومة العنصرية الضغط على مناطق المعازل لتكون خاضعة لسيطرتها بصورة كلية، وتكون عمليات نقل الملكية داخل المعازل خاضعة لترخيص مسبق من الحكومة، وقد فرضت الحكومة سلطتها في تحديد مهن معينة تمارسها عرقية محددة، وكذلك تحديد أملاك معينة تكون محظورة على جماعة عرقية معينة، وصار على أفراد كل الجماعات غير المؤهلة لمهنة ما، أو منطقة ما ، أن ترحل إلى المناطق المعلنة المخصصة لها، وذلك في تصعيد يهدف إلى توسيع مدي التفرقة المكانية[٧٧] لفرض مفهوم التنمية المنفصلة كما فسره إيسيلين W. M. Eiselen وزير شئون الوطنيين بأنه على الأوروبي أن يقوم بعمله المتفوق الذي اعتاد أن يعمله في قارته الأصلية، وعلى الأفريقي أن يقوم بعمله الوضيع الذي اعتاد على القيام به[٧٨] ، كل ذلك رغم حدوث اهتزاز الثقة في نجاح الممارسة العملية لسياسة الأبارتهيد، نتيجة لعدم قدرة الرجل الأبيض على التضحية بفقدان العمالة الأفريقية[٧٩] ، وكذلك لعدم قدرة رأس المال الأبيض على خسارة السوق الأفريقية في المعازل أو في المناطق الحضرية التي يقيم بها الأفارقة[٨٠].

انتقلت حكومة الحزب الوطني بعد ذلك لمراجعة قانون سلطات البانتو في الدورة النيابية ، ولم ينل قدرا كافيا من النقاش، وذلك سعيا إلى إلغاء المجلس النيابي للأهالي الوطنيين The

Natives Representatives Council الذي لم يكن يلقي قبولا لدي الحزب الوطني لما يمثله من تجسيد للمصالح الأفريقية المشتركة في الاتحاد، وأعلن د. مالان وقادة الحزب الوطني رفض التعامل مع الرعايا الأفارقة في الاتحاد باعتبارهم كتلة واحدة ، ورفض وجود هيئة يحتمل أن تصبح بؤرة للقومية الأفريقية بدلا من القبلية الأفريقية السائدة والمتفرقة، وهدفت الحكومة إلى توجيه اهتمام الأفارقة المتعلمين إلى الشئون المحلية بالمعازل وتكوين مجالس محلية تقوم على التقسيم القبلي بصورة أساسية(٨١).

وواصلت الحكومة سياسة فرض القوانين التي تحد من قدرة العمالة الأفريقية، ففي عام ١٩٥١ صدر قانون عمال البناء الوطنيين The Native Building Workers Act الذي هدف إلى تحجيم أعداد العمال الأفارقة في مجال البناء والتشييد(٨٢) ، مع إدخال الميكنة في هذا القطاع، بحيث تعد العمالة فيه ماهرة، فيدخله العمال البيض، ويحرم منه العمال الأفارقة.

وفي عام ١٩٥٣ أصدرت الحكومة قانون تسوية منازعات العمالة الوطنية، والذي فرض حظرا على الإضرابات الأفريقية، وتجاوز بنود الأمر الحربي رقم ١٤٥ إلى حظر قيام الأفراد بالتحريض على الإضرابات أو «التعاطف» مع شكاوى العمال الأفارقة، وهو الحظر الذي يشمل كافة أوجه الاحتجاج حتى السلمي منها كعمليات المقاطعة، ولم يحظر القانون النقابات الأفريقية ، لكنه لم يعترف بها قانونيا ، ما وضع النقابات الأفريقية أو التي تضم أفارقة في وضع تفاوضي ضعيف مع أصحاب الأعمال وحرمها من تحصيل الموارد الهامة لها من خلال الاشتراكات ورسوم العضوية وتقديم الخدمات للأعضاء، بل على العكس فإن القانون كون آلية بديلة يمكن من خلالها تمرير الشكاوي الأفريقية لتكون محل نظر السلطات المختصة، وهذه الآلية تتمثل في اختيار أفارقة يعينهم وزير العمل يعملون تحت رئاسة أوروبي في منصب مسئول العلاقات العمالية الوطنية The Native Labour Relations Officer، ووفقا للقانون فإنه في حالة نشوب نزاع ما في منطقة معينة، فإن لجنة يرأسها الرئيس الأوروبي للمنطقة تضم محققا من وزارة العمل، لمحاولة حل هذا النزاع والتعامل مباشرة مع صاحب العمل، فإذا فشل هذا التدخل فإن النزاع يتم تصعيده إلى مكتب العمالة الوطنية المركزي The Central Native Labour Board والذي يتكون من أوروبيين يتم تعيينهم من قبل الوزير بالتشاور مع رؤساء اللجان الإقليمية.

وإذا فشل المكتب أيضا في التسوية يتم عرض النزاع على المكتب القومي The National Board، والذي قد يطلب مساعدة المجلس الصناعي في حالة وجوده، وإذا لم يحل النزاع يمكن

للمكتب القومي أن يطلب من الوزير أن يصدر تعليماته لمكتب الأجور Wage Board بإصدار قرار بخصوص هذا النزاع، ومن ثم فإن التسوية النهائية تكون في يد مكتب الأجور، وعلى هذا فإن العمالة الأفريقية وممثليها يستبعدون تماماً من كل مراحل التسوية[٨٣].

ويمكن للمكتب القومي أن يرسل ممثلين له لحضور كل اجتماعات المجالس الصناعية المعنية بمناقشة أجور العمالة الأفريقية وظروف عملها، ويكون لهؤلاء الممثلين حق التدخل في النقاشات، لكن لا يكون لهم حق التصويت، وكان إجمالي عدد العمال الأفارقة الذين خضعوا لقانون تسوية منازعات العمالة الوطنية قرابة نصف مليون عامل فقط، نظراً لاستبعاد القانون العمال الأفارقة في كل من المزارع والخدمة المنزلية والسكك الحديد والخدمات الإقليمية، وكان عدد العمال الأفارقة في هذه القطاعات يبلغ ٨٧٢ ألف عامل، وفق تقدير عام ١٩٤٦، وهو رقم يتجاوز إجمالي العمال البيض والملونون والهنود في هذه المجالات[٨٤]، ثم زاد وتضاعف مع مرور السنوات، رغم كافة برامج التضييق التي مارسها النظام العنصري ضدهم.

المراجـــع

(1) Selby , John, A Short History of South Africa ,George Allen and Unwin Ltd. , London, p. 207.

(2) Thompson, L.M., op.cit., , p. 14.

ولتفاصيل الإعداد للاتحاد راجع كلاً من:

- Ibid.

- السيد فليفل: مرجع سابق، ص ص ٢٤٧-٢٦٤.

(3) Patterson , Sheila , Colour and Culture in South : A Study of the Status of the Cape Coloured People within the Social Structure of the Union of South Africa, Routledge and Kegan Pall Ltd. London, 1953, www.questia.com , p. 31.

راجع النقاش بين أصحاب الآراء المختلفة من البيض بصدد حقوق ومصالح الأفارقة قبيل تكوين الاتحاد وعما ستكون عليه هذه الحقوق والمصالح بعد تكوين الاتحاد دراسة رونالد هيام، وقد اعتمدت هذه الدراسة بالدرجة الأولي على وثائق بريطانية وأوراق خاصة بالشخصيات التي ساهمت في عملية تكوين الاتحاد :

- Hyam, Ronald, African Interests and the South African Act, 1908-1910, The Historical Journal , Vol. 13 , No.1 (Mach , 1970) pp. 85-105.

(4) Selby, John , A Short History of South Africa, op.cit.,p.252 وقد تغير الاسم في عام ١٩٢٣ إلى المؤتمر الوطني الأفريقي A.N.C (The African National Congress)

(5) Viddrie, David L., South Africa, op.cit.,p.151

(٦) هو جون لانجاليباليلي ديوب.J. Langalibalele D(١٨٧١-١٩٤٩) ولد في إناندا Inanda بإقليم ناتال،والتحق بكلية أمانزمتوتيAmanzimtoti, وعقب تلقيه للتعليم الابتدائي بالإرساليات،ثم التحق أيضاً بكلية أوبرلين Oberlin بمدينه أوهايو Ohio الأمريكية عام ١٨٨٩، والتقى هناك بالنخب السود أمثال بوكر واشنطون ت Booker T. W. ودى بوا W. E. B. du Bois وجون هوب J. Hope، وعند عودته لجنوب أفريقيا أسس مدرسه الزولو الصناعية المسيحية بناتال عام ١٩٠١ ،وفى عام ١٩٠٣ شارك في تأسيس جريدة Ilanga lose Natal The Natal Sun) لتصبح أول جريدة زولويه اللغة،واهتم بتسجيل التراث الزولوي،ومن مؤلفاته الهامة :العدو الأعظم (للإنسان) الأسود هو نفسه Isita esikhulu Somuntu Omnyamn nguye Ugobo Lwake عام١٩٢٢، وهو عبارة عن تسجيل للفن الشعبي للزولو وأغانيهم الراقصة، وروايتين هما صدام اللون(١٩٢٦) بالإنجليزية The Clash of Colours، ورواية عن حياة ملك الزولو تشاكا بالزولوية،وشارك في المؤتمر الدول للإرساليات المسيحية، وحصل على الدكتوراه الفخرية كأول أفريقي يحصل عليها من جامعة جنوب أفريقيا :

- Makers of Modern Africa, Profiles in History, Africa Books LTD. London 1981, pp.170-171.

(7) Rich, Paul B., State, Power and black Politics in South Africa, 1912-51, Macmillan press LTD, London.1996, p, 16.

(٨) إبراهيم نصر الدين : حركة التحرر الأفريقي في مواجهة النظام السياسي بجنوب أفريقيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٥٠

(9) Hoagland, Jim, South Africa, Civilizations in Conflict, George Allen and Unwin LTD, London, 1973.p. 128.

(10) FO / 371 / 167549/, What,s Apartheid? , 1963.

(11) Freund, Bill, The African Worker, Cambridge University Press, Cambridge, 1988, p. 120.

(12) Rich , Paul B. , State Power , op. cit., , p16.

للمزيد عن موقف المؤتمر الوطني الأفريقي من قانون الأرض راجع :

-Ibid, pp. 16-22.

وراجع أيضا في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

وكذلك رأى سولومون بلاتيجى في :

- Dethrone O. R. and Wilfred, Leds, Africa in a Prose, Penguin Books Ltd. Middl - sex.1969.PP.53-61.

(13) Freund, Bill, OP. cit., P. 120.

(14) Selby, John, A short History of South Africa , op.. cit., p.216.

وبداية قامت الحكومة بقمع تمرد القيادات الأفريكانرية من أمثال كريستيان دي فيت Christiaan de wet ودى لاري De Larey مما ساهم في قوة الحكومة وإطلاق يد بوثا Botha (رئيس الوزراء) في القيام بعمليات ضد االقوات لألمانية، وتواصلت العمليات الحربية ضد الألمان في جنوب غرب أفريقيا الألمانية، ونجح الجنرال بوثا- بقيادته(١٢٠ألف جندي) - في الاستيلاء على تريكوبيس Trekkoppies ثم على كاريبيب Karibib (مايو ١٩١٥) ثم ويندهوك نفسها لتتم العمليات الحربية في جنوب غرب أفريقيا في يوليو ١٩١٥، واتجه جيش الدفاع الجنوب أفريقي للمشاركة في حملة شرق أفريقيا ، بهدف تحقيق وعد بريطانيا لجنوب أفريقيا (وفى حالة الانتصار على ألمانيا) بمبادلة البرتغال للأخيرة بجزء من أملاك ألمانيا في شرق أفريقيا مقابل خليج ديلاجوا Delagoa الميناء الطبيعي للترانسفال. وقاد الحملة سمتس Smuts وبصاحبته-بالإضافة للجنود البيض- عشرة آلاف أفريقي للخدمة خلف الجنود ، انظر:

-Selby, John, op. cit., p. 217.

-Ewing, John, South Africa in the World War (1914–1918), in (Walker, Eric. (ed) : The Cambridge History of the British Empire, vol. III, South Africa, Rhodesia, and the High Commission Territories Cambridge University Press, London, 1963, p..747

Walker, Eric. A History of South Africa, Longmans, Green and Co., London, 1941, pp. 562- 563.

(15) Freund, Bill, OP. cit., P. 120.

(16) Davies, Ioan, African Trade Unions, Penguin Books, London, 1970, p.58.

راجع عن تكوين حكومة الميثاق:

محمد عبد الحليم الزرقا :اتحاد جنوب أفريقيا، دراسة لتاريخه السياسي و العنصري (١٩١٠-١٩٤٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ١١٠-١٣٤.

(17) James, Selwyn, South of the Congo, John Long Ltd., London, (without date) p. 83.

(18) Rogerson, Christian M., Apartheid, Decentralization and Spatial Industrial Change, (in: Smith, David M.(editor), Living Under Apartheid : Aspects of Urbanisation and social Change in south Africa), George Allen Unwin, London, 1982, p.48.

(19) Lodge, Tom , Back Politics, op. cit., p. 7.

(20) Ibid.

(21) Ibid.

(22) Worden, Nigel, The Making of Modern South Africa, Conquest, Segregation, and Apartheid, Blackwell Publishers, Oxford, 1994.

(23) Simons, H.J., Struggles in Southern Africa for Survival and Equality, Macmillan Press Ltd, London, 1997, p. 54.

(24) Keegan, Timothy, Crisis and Catharsis in the Development of Capitalism in South African Agriculture, African Affairs, Vol.84,No.336 (July,1985), p. 395 .

(25) Wilson, Henry S., Africa Decolonization, Edward Arnold, London, 1994, pp.32–33 48.

ولمراجعة الأبعاد التاريخية للكساد الكبير

Allen,G.C., the Economic Map of the World, Population, Commerce and Industries(in: Thomson , David (editor) : New Cambridge Modern History, Vol. , XII, op. cit., pp.14-41.

(٢٦) محمد عبد الحليم الزرقا: اتحاد جنوب أفريقيا ، مرجع سابق، ص ١٥٣ .

ولمراجعة آثار الكساد الكبير على أفريقيا عموما ، راجع :

-Wilson, Henry S., African Decolonisation, op. cit., pp.32-40.

(27) Wilson, Henry S., op. cit., p.48.

(28) Ibid.

(29) Breckenridge, Keith, «Money with Dignity», op. cit., p300.

(30) Selby, John, op. cit., p.236.

(٣١) محمد عبد الحليم الزرقا: اتحاد جنوب أفريقيا . مرجع سابق. ص ص ١٧٣-١٧٤.

(٣٢) نفس المرجع

(33) Simons, Harold J., Struggles in Southern Africa. op. cit., p.187.

(34) Walker, Eric A., A History of South Africa, op. cit., P635.

(35) Ibid.

(٣٦) محمد عبد الحليم الزرقا : اتحاد جنوب أفريقيا. مرجع سابق. ص ١٨٠.

(37) Mather, Charles, Environment as Weapon: land labour and African Squatters» in Rural South Africa, (In: Binns, Tony (editor), people and Environment in Africa), John Wiley and Sons , Chichester , 1955 , pp. 234-235 .

(38) Kurth, James, War, Peace and the Ideologies of the Twentieth Century, Current Hi - tory, Vol. 98, No.824 (Jan. 1999), p.5.

(39) Lundahl, Mats, Apartheid in Theory and Practice: An Economic Analysis, Westview Press, Boulder,1992.p-p,168-169.

(40) Yudin, Yu A., South African New Constitution: The Instrument of Apartheid (in: Africa in Soviet Studies, Annual 1988), Nauka Publishers , Moscow , 1989 , p. 55.

(41) Worden, Nigel, The Making of Modern South Africa: Conquest Segregation and Apar - heid, Blackwell, Oxford, 1994, p.96.

(42) Desmond, Cosmas, The Discarded People: An Account of African Resettlement in South Africa, Penguin Books, Middlesex, 1971, p.24.

(43) Feit, Edward, African Opposition in South Africa: the Failure of Passive Resistance, Stanford University Press, Stanford, 1967, p.92.

(44) Desmond, Cosmas, op. cit., p.24.

(45) Ibid.

(46) Ibid.

(47) Worden, Nigel, The Making of Modern South Africa, op. cit., p.96.

(48) Desmond, Cosmas, op. cit., p.24

(49) Worden, Nigel, op. cit., p.97.

(50) What>s Apartheid ?, op. cit.

(51) Worden, Nigel, op. cit., p.98.

(52) Rogerson, Christian.Myles and Pirie, Gordon Harvey, Apartheid, Urbanization, and Regional Planning in South Africa (in: Obudho, R.A and El-Shakhs, Salah (ed.), Deve - opment of Urban Systems in Africa), Praeger Publishers, New York,1979, p.331.

(53) Worden, Nigel, op. cit., p.98.

(54) Hellmann, Ellen: Social Change Among Urban Africans (in: Adam, Heribert (ed.): South Africa: Sociological Perspectives), op. cit, p.158.

(55) W.O. / 371/167549, What,s Apartheid ? .

- Ward, w. E. F., Emergent Africa, George Allen and Unwin Ltd., London, 1971, p. 193.

(56) Bustillo-Perez, Gamilo, The Right to Have Rights: Poverty, Ethnicity, Multicultural and State Power, (in: Wilson, Francis and Others (eds.), Poverty Reduction: What Role for the State in Today,s Globalized Economy?, Zed Books, London, 2001, pp.86-87.

(٥٧) راجع بالتفصيل عن مفهوم التنمية المنفصلة ومدى واقعية تطبيقه

- Pakendorf, Harold, Can Separate Development Evolve?, (in: Rothberg Robert I. and Barratt, John (eds.), Conflict and Compromise in South Africa), Lexington Books, Le - ington (U.S.A.)1980, pp.151-159.

(58) Central Intelligence Agency ,National Intelligence Estimate : Probable Developments in the Union of South Africa, 20Oct.1952, www.cia.foia.gov.com , p. 4.

- Loudon , J. B. , White Farmers and Black Labour Tenants : A Study of a Farming Community in the South African Province of Natal , Afrika Studiecentrum, Leiden , 1970 , pp. 24-25.

(59) Fair, T.J.D. and Shaffer, N. Manfred, Population and Policies in South Africa, 1951-1960, Economic Geography, Vol.40, No.3 (July , 1964) , p. 202.

(60) Crais, Clifton, The Politics of Evil, Magic, State Power, and the Political Imagination in South Africa, Cambridge University Press , Cambridge , 2002 , p. 103

(61) F.O. / 371/167549, What Is Apartheid? South Africa, Apartheid.

- Horrell, Muriel, A Survey of Race Relations in South Africa, 1957-1958, South African institute of Race Relations, 1958, p. 145.

(62) International Commission of Jurists, South Africa and the Rule of Law, Geneva, 1960, pp. 39-40.

- Proctor, Andre, Class Struggle, Segregation and the City: A History of Sophia town, 1905 - 1940 (in: Bozzoli, Belinda (ed.), Labour, Townships and Protest: Studies in the Social History of the Witwatersrand, Ravan Press, Johannesburg, 1979, pp.71- 72.

-Evans, Ifor L., Native Policy in Southern Africa, op.cit., p.31

(63) Hellmann, Ellen, Handbook of Race Relations in South Africa, London, 1949, p. 109.

تم تعديل قانون المناطق الحضرية لعام ١٩٢٣ في أعوام ١٩٣٠ و ١٩٣٤ و ١٩٣٧ و ١٩٤١ و١٩٤٣ و١٩٤٤، وتمت إعادة صياغته كاملا في عام ١٩٤٥ باسم قانون دمج الوطنيين (في المناطق الحضرية) رقم ٤٥، وتم تعديله هو أيضا في أعوام ١٩٤٦ و١٩٤٧ و١٩٥٢ و١٩٥٥ و١٩٥٦، وهو الأمر الذي عكس اضطراب السياسات الحكومية تجاه الأفارقة في الحضر

Hepple, Alex, South Africa: A Political and Economic History, Pall Mall Press, London, 1966, p. 188.

(64) Luckhardt, Ken and Wall, Brenda, Working for Freedom, Black Trade Union Deve -

opment in South Africa Throughout the 1970s, Programme to Combat Racism, World council of Churches, Geneva, www.anc.org.za/books p. 17.

(تمت المطالعة على الشبكة الدولية للمعلومات، وصفحات هذا الكتاب افتراضية لتغيير تنسيقه من تنسيق html إلى تنسيق word)

- Carter, Gwendolyn M., The Politics of Inequality, South Africa since 1948, Frederick A. Praeger, New York, 1958, pp.112-113.

(65) Bloch, Graeme, The Development of South Africa's Manufacturing Industry (in: Kan - zeaki, Zbigniew A., Parpart, Jane L. and Shaw, Timothy M. (eds.), Studies in the Ec - nomic History of Southern Africa, Vol. II, South Africa, Lesotho and Swaziland), Frank Cass, London, 1991, p.90.

(66) Frazier, E. Franklin , Race and Culture Contacts in the Modern World, Alfred A. Knopf, New York, 1957, p.148.

(67) Hackland, Brian, Incorprationist Ideology as a Response to Political Struggle: The Pr - gressive Party of South Africa, 1960- 1980 (in: Marks, Shula and Trapido, Stanley (eds.), op. cit. p. 369.

(68) Lerumo, A., Fifty Fighting Years, op. cit., p.90.

Meara, Dan, Forty Lost Years, Op. cit., p.293.

في تقريره إلى المؤتمر السنوي للمؤتمر الوطني الأفريقي لعام ١٩٥٠ قال الأمين العام للمؤتمر الوطني وولتر سيسولو Walter Sisulu : على الرغم مما يبدو من أن القانون (قمع الشيوعية) موجه بصورة عامة ضد الشيوعية والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا بصفة خاصة فإننا توصلنا من خلال دراسة بنود هذا القانون إلى أنه موجه ضد الأفارقة وبقية المقموعين، وأنه قد وضع بهدف إحباط كل محاولاتهم للعمل على تحقيق مطالبهم وآمالهم المشروعة.

(٦٩) لمقارنة نظام الأبارتهيد بكل من النظم الشمولية والفاشية والاشتراكية راجع فصلا بعنوان Apartheid in Comparison with Other Forms of Domination في مؤلف لهريبرت آدم يبين فيه أوجه الشبه والاختلاف بين كل من نظام الأبارتهيد والنظم سابقة الذكر على حدا

- Adam, Heribert, Modernizing Racial Domination: South Africa,s Political Dynamics, University of California Press, Berkeley, 1971, pp. 37-52.

وراجع أيضا الدراسة المقارنة بين كل من اتحاد جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التفرقة العنصرية :

Cell, John, The Highest Stage of White Supremacy; The Origins of Segregation in South Africa and the American South, Cambridge University Press, Cambridge, 1987

وفيه يقارن المؤلف بين تطور العلاقات العرقية والطبقية في مجتمعين نظر إليهما باعتبارهما أكثر المجتمعات عرقية في العالم، كما يشير للعديد من الدراسات المتعلقة بالمقارنة بين الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا ، وإن كانت دراسة المؤلف تقتصر على مجرد سرد متواز لعملية التفرقة في الدولتين مع عدم استنباط دلالات من هذه المقارنة أو تتبع عوامل صلة أو تأثير بل مجرد سرد تاريخين بصورة منفصلة، مثل تناوله للمفوضية الجنوب أفريقية لشئون الوطنيين South African Natives Affairs Commission متتبعا دورها وسياستها منذ بداية القرن العشرين.

ويميز روجر بيك بين نوعين من الأبارتهيد، الأول هو الأبارتهيد الصغير petty apartheid والثاني هو الأبارتهيد الكبير grand apartheid، فالأول يشير إلى مجموعة القوانين العرقية المؤثرة على النظام اليومي للفرد بدءامن لحظة ميلاده في مستشفي منفصلة عرقيا وانتهاء بدفنه في مقابر منفصلة عرقيا ، ويشير الأبارتهيد الكبير إلى ما يتعلق بالتفرقة في الحقوق السياسية وملكية الأرض.

Beek, Roger, The History of South Africa, Greenwood Press, Westport, 2000, www.que – tia.com, p. 125.

(70) Lerumo, A., op. cit., pp.89 – 90.

مقاومة الشيوعية في اتحاد جنوب أفريقيا ، تقرير من قبل المفوضية الملكية المصرية بمدينة بريتوريا ، رقم الإفادة ١١ سري، رقم الملف ١/١/٦ (تحريرا في ٣٠ يونيو ١٩٥٢)، إعداد : حسين منصور (القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بمدينة بريتوريا) ص ص ٢-٣ .

Hanton, W. Alphaeus, Decision in Africa, Sources of Current Conflict, International Publishers, New York, 1957, p. 181.

مع ملاحظة أن عدد أعضاء الحزب الشيوعي لم يتجاوز رقم ١٥٠٠ عضو طوال الفترة التي سبقت صدور القانون، ونسبة الأعضاء الأفارقة كانت أقل من الربع في معظم السنوات

Munger, Edwin S., Afrikaner and African nationalism, South African Parallels and P – rameters, Oxford University Press, London, 1967, p. 91.

(71) Hanton, W. Alphaeus, Decision in Africa, op. cit., p. 181

(٧٢) مقاومة الشيوعية في اتحاد جنوب أفريقيا ، مصدر سابق، ص ٣ .

Trapido , Stanley , Political Institutions and Afrikaner Social Structures in the Republic of South Africa , The American Political Science Review , Vol. 57 , No. 1 (March , 1963) , p. 82.

Italiaander, Rolf, the New Leaders of Africa (Translated by, James McGovern), Prentice –Hall Inc. (U.S.A.), 1961, P. 112.

(73) Ibid.

(74) Trapido , Stanley , op. cit., p. 82.

Italiaander, Rolf, op. cit., P. 112.

(75) Ottaway , Marina , Ethnic Conflict and Security in South Africa (in : Keller , Edmond J. and Rothschild , Donald (eds.) , Africa in the New International Order , Rethinking State Sovereignty and Regional Security) , Lynne Rienner Publishers , Boulder , 1996 , pp. 123 – 124.

(76) Ibid.

(77) Bartlett, Vernon, Struggle for Africa, op. cit., p. 37.

(78)What Is Apartheid? , WO/37/167549, Appendix C.

Funso , Afoluyan , South Africa : The Rise and Fall of Apartheid ,op.cit. , pp439-440.

(79) Bartlett, Vernon, Struggle for Africa, op. cit., pp. 36-37.

يري الكسندر جونستون أن الأبارتهيد عبارة عن نظرية صراع، إذ أصرت حكومة الحزب الوطني على إتباع أسلوب عنيف وشامل في إنكار الحقوق السياسية للأفارقة مما أجبر الأفارقة على التحول لأشكال عنيفة من الصراع – في مراحل لاحقة – ضد النظام العنصري، كما كان إصرار هذا النظام على القول بان الاستقرار لا يمكن أن يتحقق في جنوب أفريقيا إلا بإبقاء الجماعات العرقية المختلفة منفصلة ومنظمة وفق حالتها الخاصة، كان لهذا الإصرار أثره في قطع الطريق أمام ظهور مؤسسات مشروعة لتنظيم الصراع وتسويته في إطار توافقي، مما الجأ الأفارقة لأسلوب الانتفاضة والعنف على شاكلة تنظيم رمح الأمة، وهو شباب المؤتمر الوطني الأفريقي، راجع

Johnston, Alexander, Conflict in South Africa (in: Furley, Oliver (editor), Conflict in Africa), Tauris Academic Studies, London, p.47.

(٨٠) ويذكر فيليب بونر مثالا على رد فعل أحد الأفارقة تجاه الإجراءات العنصرية وهو النقابي جون نكامديمنج John Nkadimeng الذي كان خارجا للعمل في عام ١٩٥٠ وألقي القبض عليه لمدة ٢١ يوما في نيولاندز Newlands ويروي نكامديمنج عن تجربته بقوله : لقد رأيت هناك – مكان الاحتجاز – أشياء لم أتوقع أيضا رؤيتها ، إنه أمر مريع، لقد غيبت عن الوعي تماما ن وكنت مريضا ولا اعلم بالضبط طريقة التعامل مع هذا الأمر، ولأنني كنت متأكدا أنني غير مدان في أي جريمة فإنني أدركت إنني لم أفعل أي شيء خطأ ! كما أنهم أخذوني لمكان ما لفترة طويلة ووضعوني مع مجرمين خطرين ! وبمجرد خروج نكامديمنج انضم على الفور لحملة التحدي وشارك بعدئذ في عضوية كل من المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الجنوب أفريقي للنقابات والحزب الشيوعي الجنوب أفريقي، راجع :

Bonner , Philip , African Urbanisation on the Rand between the 1930s and 1960s : Its

Social Character and Political Consequences , Journal of Southern African Studies , Vol. 21 , No. 1 (Mar.1995) , pp. 128-129.

(٨١) وهو الأمر الذي يراه كريم إسحاق تحولا في طبيعة الكفاح الطبقي في جنوب أفريقيا بعد إضراب عام ١٩٤٦ إلى كفاح تحرري قومي، حيث أن الكفاح الطبقي الذي قام به العمال والبورجوازيين من خلال الإضرابات تحول إلى كفاح سياسي في ضوء تدخل قوات الشرطة لصالح أصحاب العمال وقيامها – هذه القوات – باعتقال أو سجن أو نفي المضربين من المدن إلى المناطق الريفية، ولم يكن لهذا معنى سوى ضرورة الرد على النظام السياسي، وليس على أصحاب رؤوس الأموال

Essack , Karrim , The Road to Revolution in South Africa , Continental Publishers , Dar el Salam , 1984 , p. 32.

(82) DO. 35 /3261, South Africa, Bantu Authorities Act, 1951, Commonwealth Relations Office print (15 January 1952), pp.1-2.

(83) WO/37/167549, What Is Apartheid?, Appendix C.

(84) Crowley, D. W., The Background to Current Affairs, Macmillan and Co. Ltd., London, 1970, p. 77 ; See also :

Carter, Gwendolen M., The Politics of Inequality, op. cit., p. 114 ;

Price, Robert M., Apartheid and White Supremacy: The Meaning of Government-Led Reform in the South African Context (in: Price, Robert M. and Rosberg, Carl G. (eds.), The Apartheid Regime, Political Power and Racial Domination), University of Califo - nia, Berkeley, 1980, p.307.

الفصل الثاني عشر

الاقتصاد العنصري والدور الإقليمي
في خدمـــة الهيمنـــة الأمريكيـــة
(١٩٦١-٢٠٠٩)

أولا- الاقتصاد السياسي للنظام العنصري (١٩٦١-١٩٩٣)

ثانيا- صفقة التحول الديمقراطي ومظاهر فشلها :

١ -البطالة

٢- مرض الإيدز

٣- العنف الاجتماعي والعنف السياسي

ثالثا- تطور الدور الإقليمي لجمهورية جنوب أفريقيا في ظل الهيمنة الأمريكية

لابد أن يقف المؤرخ طويلاً متأملا السهولة التي جرى بها الانتقال الديمقراطي من حكم عنصري اتسم بالصلف والعنف، وتسلح بالسلاح النووي، وكان ركنا ركينا في بنية قوى الغرب الأمريكي والأوروبي خلال عصر الحرب الباردة، واشتهر عنه شن حملات عسكرية واسعة شبيهة تماما بتلك التي شنتها إسرائيل على جيرانها ، ومن ذلك تدخلها ضد دول الجوار مراراً سواء في موزمبيق أو زيمبابوي أو سوازي أو بتسوانا ، فضلاً عن احتلالها لناميبيا لعشرات السنين، ولأجزاء من أنجولا عقداً من الزمان.

هل استبان النظام العنصري -فجأة- الرشد من الغي؟ هل استبان ضلال العنصرية بنزعة أخلاقية وإنسانية هبطت على عتاة البيض -جميعاً- ودفعة واحدة؟

هل من قبيل المصادفة أن يقترن فشل التطبيق العنصري في الميدان الاقتصادي مع الانسحاب من كل من ناميبيا وأنجولا بعد الفشل العسكري؟

ولماذا القبول بالتحول الديمقراطي، وقد تفكك الاتحاد السوفيتي وهو النصير القوي لحركة التحرر الوطني الأفريقي، في نفس الوقت الذي خرجت فيه الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة من الحرب الباردة قائدة مفردة للعالم كله، مبشرة بنظام عالمي جديد أحادي القطبية، مهيمنة على أدوات عسكرية وحشية لم يؤتها نظام سياسي من قبل، وكذلك على أدوات اقتصادية وتكنولوجية كاسحة، معلنة عن مشارطة للتحول الديمقراطي في العالم كله، وعن سوق عولمية واحدة تمسك بخيوطها ؟

أليس هذا الانتصار الأمريكي مبررا للإجهاز على المقاومة الماركسية والوطنية في جنوب أفريقيا، وليس مكافأتها بالتربع على كرسي الحكم في دولة تملك أقوى اقتصاد أفريقي على الإطلاق؟

يقف المؤرخ كذلك متأملاً التسوية السياسية في زيمبابوي التي وضعت سقفاً زمنياً لسيطرة أقل من خمسة آلاف أبيض على ٧٥٪ من الأرض، هذا السقف مدته عشرون سنة تبدأ من الاستقلال في عام ١٩٨٠، في نفس الوقت غياب أي موعد لإنصاف الأفارقة في جمهورية جنوب أفريقيا، في كل مجالات الحياة في الأرض الزراعية، وفي ملكية المناجم، والمصانع، ويبقى كل شيء كما هو في اقتصاد البلاد، فأين التغيير إذا ؟

هل نحن بصدد صفقة نخبوية على حساب الأغلبية المطحونة؟ وهل قبل الشعب الجنوب أفريقي التحول الديمقراطي دون تحول اقتصادي واجتماعي كخطوة أولى صوب تفكيك شامل للعنصرية؟ لماذا يسود العنف؟ أهو مؤشر على غضب الذين لم يستفيدوا من التحول من الأغلبية الأفريقية الباحثة عن نصيب في الثروة والمتطلعة إلى وظيفة ومسكن وملبس... إلى حياة حقيقية تخلو من الإقصاء والحرمان؟

ولماذا ظهرت الولايات المتحدة في التسوية كقوة فاعلة يقبل بها أفارقة المؤتمر الوطني الأفريقي وكانوا أعداءها، وتصفهم حتى وقت قريب بالإرهاب؟ وكيف تسارع جنوب أفريقيا «الأفريقية» إلى علاقة قوية مع إسرائيل وكانت الحليف النووي للحكم العنصري؟

من جديد ما الذي تغير بتولية المؤتمر الوطني الأفريقي السلطة في البلاد ؟ وإذا كانت الأسئلة تحمل إجاباتها الضمنية، وهي أخطر من أن يتم تجاهلها، أو الإجابة بسطحية عليها، فلنتابع. يقول مامادو ضيوف - في دراسة له عن ثقافات الشباب الأفريقي - أنه نتيجة إبعاد غالبية الشباب الأفريقي عن دوائر السلطة والعمل والتعليم فإن الشباب الأفارقة يقومون عادة بتكوين

أماكن تجمعهم والعمل على إظهار التباينات السائدة بينهم سواء في ضواحي المجتمع أو في وسطه، وظهرت حالة التحدي هذه في المناطق البعيدة عن السلطة السياسية وخارج المجتمعات التي تسود فيها الثقافات المهيمنة أي في المناطق المهمشة وغير المأهولة، واتسمت هذه الأماكن بكونها خارج سيطرة العادات أو الجهات الإدارية وتحولها إلى أماكن للتعبير بطريقة عنيفة عن الخصوصية التي يتمتع بها الشباب[١].

وينطبق وصف مامادو ضيوف على الشباب الأفريقي في جنوب أفريقيا الذي يوصف بأنه حالة واضحة من الإقصاء، حتى أن هؤلاء المواطنين يمارسون -وعلى نطاق واسع- ما يعرف بالعنف السياسي تحت مبررات عديدة، منها الدفاع عن أهاليهم في المناطق العشوائية التي تتعرض لمضايقات مستمرة من الدولة، ومنها مواجهة أطراف سياسية أخرى، حتى داخل المؤتمر الوطني الأفريقي، تستند إلى ثقافة العنف أو استمرار مواجهة الضغوط الاقتصادية المفروضة على جموع السود بصورة خاصة منذ انتهاء الفترة العنصرية [٢].

أولا- الاقتصاد السياسي للنظام العنصري (١٩٦١-١٩٩٣)

ينظر الباحثون إلى اقتصاد النظام العنصري في جنوب أفريقيا على أنه قصة كاملة من النمو الاقتصادي الناجح حتى السبعينيات. ومن وجهة نظر النظام العنصري فإن الحكومة حافظت في الفترة من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٦٨، على معدل نمو سنوي لا يقل عن ٥٪ طوال هذه الفترة، وهو ما يعتبره النظام توسعاً اقتصاديا استثنائياً في القارة الأفريقية، كما يشير بنك الاحتياط الجنوب أفريقي إلى هذه الظاهرة بوصفها «معدل نمو» استثنائي طوال هذه الفترة[٣].

كما يرى هوبرت هوتون Hobart Houghton، المتخصص في دراسة اقتصاد جنوب أفريقيا أن الاقتصاد الجنوب أفريقي خلال الستينيات - وبالمقارنة مع اقتصاد اليابان- كان صاحب أعلى معدلات النمو في العالم في عقد الستينيات [٤].

غير أن مثل هذه المقولات لا تنطبق إلا من زاوية النجاح الاقتصادي للاستثمارات البيضاء في جنوب أفريقيا وتعلي من شأن السياسات الاقتصادية للدولة بغض النظر عن مردودها على الغالبية الأفريقية من سكان جنوب أفريقيا، بينما يلاحظ أن الوضع السياسي ليس متوائما دائما مع النمو الاقتصادي.

ومع هذا فإن وجهة النظر التي تقول بإن اقتصاد جمهورية جنوب أفريقيا قد شهد أعلى

معدلات النمو في العالم في هذه الفترة لا تصمد كثيراً أمام المشكلات التي شهدها هذا الاقتصاد منذ بداية السبعينيات وحتى سقوط النظام العنصري سياسيا . ويلاحظ أن المقولات التي يسوقها كثيرون أمثال شين جرفاسي Shean Gervasi، ودنكان إنس Duncan Innes، وترى أن النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان أعلى من المعدلات المماثلة في بقية أنحاء العالم وأن هذا النمو لهو تعبير واضح عن ارتفاع استثنائي مقارنة بالمعايير العالمية، يلاحظ أنه قد تم استخدام مثل هذه المقولات المنقوصة لدعم فكرة أن الأبارتهيد كان نظاماً فريداً للضبط الاجتماعي ويستهدف دعم النمو الاقتصادي والتحول الصناعي في جنوب أفريقيا، وهو الأمر الذي يؤكد بشدة على فكرة الازدهار الاقتصادي لجنوب أفريقيا العنصرية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية [٥].

وهكذا فإن الصورة العامة عن الاقتصاد في جنوب أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينيات التي تقول بأنه اقتصاد ذو معدل نمو كبير نسبيا طوال فترة زمنية ممتدة قد أفادت النظام العنصري بتوكيدها على كفاءة سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

غير أنه بإمكاننا تلمس العديد من نقاط الضعف في النمو الاقتصادي المزعوم تحقيق النظام العنصري له، وأهم أوجه هذا الضعف هو وجود فجوة كبيرة داخل الدولة التي حققت هذا المعدل، فمن الملاحظ أن إحصاءات النظام العنصري الاقتصادية لا تقدم لنا تفسيراً للأسس التي تحقق عليها هذا «النمو السريع» والنتائج المترتبة عليه، كما أن الكثير من الكتاب الذين عقدوا مقارنات بين جنوب أفريقيا ودولا أخرى- مثل اليابان- لم يقدموا إحصاءات تفصيلية تدعم مقارناتهم، في حين أن الإطلاع على إحصاءات الأمم المتحدة حول معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والدول ذات الدخل المتوسط في الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٨٥، يظهر تراجع جنوب أفريقيا وراء سبعة دول من دول العالم النامي في الفترة المذكورة بالقياس إلى عام ١٩٦٠ (فهي تلي النمسا وفنزويلا وإيطاليا والأرجنتين وأسبانيا واليابان وشيلي، ويأتي بعدها مباشرة اليونان والمكسيك والبرتغال) أرقام نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، وهو ما يدحض المقولات القائلة بأن جنوب أفريقيا كانت – اقتصادياً – ظاهرة فريدة [٦].

كما توجد نقطة ضعف أخرى في تقييم اقتصاد جنوب أفريقيا بوصفه «معجزة» هو التعميم الواضح لهذه الآراء، فمن المعروف أن لكل دولة مواردها التي تساعدها في النمو، وأن الدول تبدأ عملية النمو انطلاقاً من نقاط بداية مختلفة، ومن ثم فإن المقارنات القائمة على التبسيط المخل

واستعراض العائدات فقط تكون بلا معنى حقيقي، فإذا أخذنا بمقياس العائدات فإن الكويت كانت تحقق نموا في معدل العائدات أسرع من جنوب أفريقيا في الستينيات [٧].

ومن المعروف أن الاقتصاد العالمي ككل قد شهد نمواً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأن جميع دول العالم تقريباً حققت نموا أسرع من ذي قبل، فقد تحسنت ظروف الإنتاج وارتفعت معدلات التحضر والتصنيع، كما كان التطور التكنولوجي آخذاً في التزايد المنتظم، غير أن جنوب أفريقيا امتازت بتوفر بيئة مثالية لظهور نظام رأسمالي عتيق، فقد كانت هناك سيطرة إدارية حكومية مفرطة، تقوم بقمع منتظم للطبقة العاملة، كما توجد مجموعات حاكمة مستفيدة من تسارع معدلات النمو، وهكذا حرص المستثمرون الأجانب على دعم الاستقرار السياسي، حتى ولو كان ذلك على حساب استمرار قمع الأغلبية السوداء والعمال الأفارقة، في جنوب أفريقيا[٨].

كما توفرت في جنوب أفريقيا بيئة اجتماعية-اقتصادية مناسبة للنمو الرأسمالي، فقد امتلكت جنوب أفريقيا مجموعة من الإداريين والفنيين المهرة من بين البيض ، كما توفر لديها أساس قوى للمعرفة والابتكار التكنولوجي. وباستبعاد المعازل الأفريقية، فإن جنوب أفريقيا كانت تملك بنية تحتية من أفضل البنيات في العالم الثالث، كما أنها امتلكت نظاماً نقدياً ومالياً حديثاً بفضل صلاتها المبكرة مع بريطانيا. كما توفر لدى النظام العنصري إمدادات كبيرة من العمالة متدنية الأجر دربت غالبيتها على الأعمال التي لا تحتاج إلا إلى قدر بسيط من المهارة [٩].

وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية فإن جنوب أفريقيا كانت دولة غنية، تقوم أساساً على قطاع التعدين الذي حقق لها توازناً ملحوظاً في ميزان المدفوعات، كما تتوفر في جنوب أفريقيا مصادر الطاقة الرخيصة، وأهمها الفحم، كما تتوفر بها الأراضي الزراعية الكافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، وتصدير ما يتبقى منها [١٠].

ويمكن الاحتكام إلى عاملين في تقييم اقتصاد جنوب أفريقيا ، والدفع بصحة أو عدم صحة الآراء التي ترى ازدهاراً لهذا الاقتصاد وكونه تجربة مميزة، وهذان العاملان هما حصة جنوب أفريقيا في صادرات المنتجات المصنعة على مستوى العالم، وعلى مستوى الدول النامية، ويرتبط هذان العاملان بنمو معدل الصادرات بسرعة مما يبين القدرة على الإنتاج الكبير في المجالات التي تتميز بها جنوب أفريقيا.

ويلاحظ أن حصة جنوب أفريقيا من صادرات العالم من المنتجات الصناعية قد انخفضت أكثر من النصف خلال الفترة من ١٩٥٥، حتى عام ١٩٨٥، أو من حوالي ٨, ٠٪ إلى حوالي ٣, ٠٪

فحسب. وفي نفس الفترة فإن صادرات المنتجات الصناعية في العالم ارتفعت بمعدل زيادة سنوية قدرها ٣ , ١١٪ ، بينما كان هذا المعدل في حالة جنوب أفريقيا أقل من ٨٪ سنوياً ، وهو ما يشير إلى أن الازدهار العالمي في صادرات المنتجات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية لم يمتد ليشمل جنوب أفريقيا (١١).

ومع بداية فترة الثمانينيات من القرن العشرين بدأ اقتصاد جنوب أفريقيا في التدهور بعد أن توقف معدل النمو به كلية، ويرجع الكثير من المحللين ذلك التدهور إلى عدة عوامل تبلورت في أواخر السبعينيات، وعقب تنامي حركات الاحتجاج الأفريقية ضد النظام العنصري، أهمها تغير الاقتصاد الدولي وآلياته، واستمرار معاناة السكان الأفارقة في جنوب أفريقيا ، وتوسيع نطاق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد ، حيث أفادت جميع الشواهد بأن نظام دولة جنوب أفريقيا العنصرية لايحقق استرخاء في مناخ الاستقطاب السياسي بالبلاد. كما أن اقتصاد جنوب أفريقيا يقوم على أساس واه، ومن ثم فإن مقدرات الإصلاح الاقتصادي بجنوب أفريقيا سيكون محدودا أو غير قابل للتحقق في ظل استمرار هذا النظام (١٢).

ويرى ريتشارد جونسون في عمله الهام حول جنوب أفريقيا أن النظام العنصري حاول انتهاج ثلاث استراتيجيات من أجل ضمان هيمنته الاقتصادية في البلاد ، وهذه الاستراتيجيات الثلاث هي: محاولة فتح الأسواق الأفريقية (داخل جنوب أفريقيا) أمام المنتجات الصناعية «البيضاء»، ومحاولة زيادة قيمة المواد الخام، ثم بناء قدرة هذا النظام على البقاء في بيئة معزولة مع سياسة توجيه الجيش للتدخل في المناطق «الأفريقية» المحيطة بالمناطق «البيضاء» (١٣).

ثانيا- صفقة التحول الديمقراطي:

ظهرت سمة أخرى بارزة في جنوب أفريقيا عشية انهيار ما يسمى بالتحول الديمقراطي، وهي هيمنة النزعة العرقية بشكل واضح، ويتضح هذا في التصويت الانتخابي على أساس عرقي في انتخابات عام ١٩٩٤ ، وعلى سبيل المثال فاز حزب الحرية إنكاثا Inkatha Freedom Party، بنسبة ٣ , ٥٠٪ من الأصوات في إقليم كوازولو (وغالبية سكانه من الزولو Zulu) متفوقاً على المؤتمر الوطني الأفريقي National African Congress، (الذي يسيطر على قيادته عناصر من قبيلة الإكسوزا Xhosa) الذي فاز بنسبة ٣ , ٣٢٪ فقط، وهي أقل نسبة له حصل عليها المؤتمر في تلك الانتخابات في الأقاليم التسعة للبلاد ، كما لوحظ أيضا - تأكيداً على سيطرة النزعة العرقية - أن الحزب الوطني The National Party (حزب النظام العنصري السابق) قد

فاز في إقليم الكيب الغربي (ومعظم سكانه من البيض) بنسبة ٥٣,٢٪ من الأصوات مقابل ٣٣٪ للمؤتمر الوطني الأفريقي [١٤].

ومع هذا فقد كان لزخم التحول الديمقراطي، ولرمزية القيادة التاريخية للرئيس مانديلا أكبر الأثر في صيانة البلاد من الانزلاق صوب مواجهات عرقية أفريقية، ويؤشر هذا على أنه تحت جناح الحركة الوطنية الأفريقية كانت توجد تناقضات عديدة أخفاها زخم المواجهة مع العنصرية، فهل كان لقسمة السلطة والثروة في ظل التحول الديمقراطي أثر في فصل الائتلافات الأفريقية وإبراز العرقيات؟ وهل كان الائتلاف الجديد بين نخب أفريقية والنخبة البيضاء وراء حالات البروز العرقي والعنف السياسي؟

كانت جمهورية جنوب أفريقيا بعد التحول الديمقراطي دولة متجمعة أكثر من كونها دولة مركزية، إذ كانت تتكون من تسعة أقاليم تديرها إدارات ذات هويات مختلفة، وذلك طبقا للتقسيم الإقليمي الأخير لجنوب أفريقيا عام ١٩٩٣ ، والذي حل محل التقسيم القائم على الأربعة أقاليم الرئيسة وهي الكيب Cape وأورانج فري ستيت Orange Free State، وناتال Natal، وترانسفال Transvaal ، والتي تم دمجها في عملية التحول الديمقراطي.

وهدف التقسيم الجديد إلى دمج المعازل السابقة في جنوب أفريقيا مع الوحدات الإقليمية المختلفة، إلا أن هذا التقسيم الجديد قد عكس أيضا هيمنة التناقضات العرقية- اللغوية على سكان جنوب أفريقيا، إذ كاد التقسيم يتطابق مع الأقاليم التي حددتها دولة الأبارتهيد في ثمانينيات القرن العشرين، وعلى سبيل المثال فإن غالبية سكان إقليم الكيب الشرقي Eastern Cape ، من متحدثي لغة الإكسوزا، بينما يشكل متحدثو البانتو غالبية سكان كوازولو – ناتال Kwazulu- Natal ، ويفرض هذا التقسيم اللغوي على الحكومات الإقليمية The Provincial Governments ، أن تقوم بمهام شبيهة بمهام الحكومة القومية [١٥]، هو ما يعني استمرار التأكيد على النزعة الإقليمية والعرقية داخل البلاد.

وأثرت هذه الحالة بالطبع على إدارة الدولة للاقتصاد ، مع ملاحظة بقاء سيطرة الأقلية البيضاء على معظم العمليات الاقتصادية في البلاد ، وهو ما عنى بقاء تمييز اقتصادي أشد وطأة من التمييز السياسي في ظل الحكم العنصري.

وتعد تجربة التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا تجربة مغايرة لتجارب الشعوب الأخرى التي جربت خبرة الاستعمار الاستيطاني مثل زيمبابوي والجزائر، فمن المعتاد أن هذا التحول كانت تعقبه

فترة هدوء سياسي طويل قد يستمر لعقود، كما تعقبه عودة المستوطنين من حيث أتوا، وذلك ما لم يحدث في جنوب أفريقيا، فالمستوطنون توطنوا، كما أن البلاد شهدت عقب التحول من العنصرية سرعة ظهور حركات اجتماعية مدفوعة بعوامل اقتصادية متمثلة في سوء الأوضاع وعدم حدوث تغيير حقيقي في الوضع الاقتصادي، أو حتى محاولة لذلك على نمط ما يصنع الرئيس موجابي لاستعادة الأرض من البيض في زيمبابوي، وقد برزت حركات الاحتجاج بصورة أقوى خلال الانتخابات الديمقراطية الثانية وبدء رئاسة تابو مبيكي، والذي شهدت فترة توليه الرئاسة احتجاجات اجتماعية على كافة الجبهات.

ويمكن القول إن هناك ثلاثة تطورات متصلة لكنها متباينة ميزت هذه الاحتجاجات:

١- فمنها ما كان موجها ضد سياسة حكومية ما، والمثال النموذجي في هذا الصدد هو معارضة مؤتمر النقابات الجنوب أفريقية The Congress of South African Trade Unions، لاستراتيجية النمو والتشغيل وإعادة التوزيع Growth , Employment and Redistribution Strategy (GEAR) التي قدمها المؤتمر الوطني الأفريقي لدخول مجال تحرير التجارة واعتماد النمو الاقتصادي كآلية لنشر العدل الاجتماعي، ذلك أن هذا النهج كان معناه بقاء ما استولى عليه البيض من أرض وموارد بأيديهم، وأن الدولة الأفريقية لن تتدخل لصالح الأفارقة، كما كانت الدولة تتدخل لصالح البيض، فى زمن الحكم العنصرى .

٢-وركزت احتجاجات أخرى على الفشل الجزئي للحكومة في توصيل الخدمات، والمثال الأكثر وضوحا هنا هو حركة من لا أرض لهم The Landless People›s Movement، وحملة التحرك العلاجي The Treatment Action Campaign، التي عنيت على التوالي بالاحتجاج على بطء عملية توزيع الأراضي وفشل الحكومة في الاستجابة الملائمة تجاه مرضى الإيدز.

٣- أما النمط الثالث من الاحتجاجات فتمثل في قيام بعض الحركات بالتحدي المباشر لفرض السياسات الحكومية وبخاصة إجراءاتها للقمع العنيف للمحتجين، فعلى سبيل المثال قامت كل من لجنة أزمة الكهرباء بسويتو The Soweto Electricity Crisis Committee، وحملة مواجهة التشريد Anti-Eviction Campaign، بتنظيم التجمعات للجماهير الفقيرة والمهمشة لمقاومة المحاولات المحلية والإقليمية والحكومية لقطع الكهرباء والمياه وطرد المقيمين المعدمين[١٦].

كان من الواضح أن التاريخ الطويل للعنصرية في جنوب أفريقيا قد ترك بصماته بدرجة كبيرة على الممارسة السياسية للشباب وغيرهم من مواطني جنوب أفريقيا، وكان للتحول الديمقراطي

فرحة، ومعه فرصة للانتظار والترقب لتغيير حقيقي لم يحدث، وهو الأمر الذي أدى إلى نمو النزعة العرقية وتعميقها بين مواطني جنوب أفريقيا.

وقد حاول المؤتمر الوطني الأفريقي – بصفته الحزب الحاكم بعد سقوط النظام العنصري – تهدئة حدة هذه النزعة العرقية، وقد برزت هذه المحاولات في الوثيقة التي صدرت في يوليو ١٩٩٧ وحملت عنوان National Formation and Nation Building، والتي تعاملت مع المسألة القومية وطبيعة الأمة، وأعادت الوثيقة تأكيد الموقف غير العرقي للمؤتمر الوطني الأفريقي والتزامه بتفكيك العرقية في المجتمع الجنوب أفريقي معتبراً أن الديمقراطية وحدها هي السبيل للتغيير، ولما كان يملك الأغلبية في البرلمان، فلا تغيير دون إذنه وإذن شريكه المؤقت الحزب الوطني «الأبيض»، كما أكد المؤتمر الوطني الأفريقي على أن « تحرير الشعب الأسود عموما والأفارقة على وجه الخصوص يجب أن يكون هو المحتوى الرئيسي لأي ثورة قومية ديمقراطية، وأصدر المؤتمر وثيقة أخرى بعنوان بناء الأسس لحياة أفضل Building the Foundation for a Better Life، وقد ورد تأكيد على ضرورة بناء « أمة أفريقية» و «تأكيد على أفريقيتنا كأمة» لكن الوثيقة أكدت أيضا على «المساواة بين الجماعات العرقية والإثنية واللغوية والثقافية والدينية» داخل «أمة موحدة» و «هويات متنوعة» في «بوتقة الجنوب أفريقية South Africanism » (١٧).

وبهذا كان المؤتمر الوطني يحاول القفز فوق الوضع الاقتصادي الجائر الذي ترك العنصريون فيه الإنسان الأفريقي، هو الأمر الذي يوضح التوازن الذي يحاول تحقيقه المؤتمر الوطني الأفريقي بصفته حزب الأغلبية، بمعنى أنه كان يعمل على طمأنة العناصر غير الأفريقية، والبيضاء خاصة، في نفس الوقت الذي يؤكد فيه على «أفريقية» جنوب أفريقيا. وتجب الإشارة هنا إلى أن سياسة «فرق تسد» التي انتهجها الاستعمار الأوروبي في جنوب أفريقيا قد أثمرت نتائجها في الوقت الراهن، فهناك تباين سياسي حاد بين قبيلتي الإكسوزا (المهيمنة على المؤتمر الوطني الأفريقي) والزولو (الممثلة في حزب الحرية إنكاثا)، وإن كان الحزب الأخير يتصف بكونه يميل لسياسة أكثر تقاربا مع بيض جنوب أفريقيا بحكم التقارب التاريخي بين الزولو والبيض ، وبصفة خاصة في الناحية الدينية ، حيث ينتمي معظم أفراد الزولو للكنيسة الهولندية المستصلحة، وهي الكنيسة التي دعمت مبدأ التفرقة بصورة واضحة لا لبس فيها، ولا نجد تفسيراً لهذا أوضح من أن أسلوب البيض في جذب الزولو للتصدي لقيادة الإكسوزا للمؤتمر الوطني، جعل البيض طرفاً حاكماً بعد التحول الديمقراطي في التوازنات بين الطرفين، طالما لن يمس الحزب الحاكم ما يسيطر عليه البيض من مقدرات اقتصادية في البلاد.

وهكذا يمكن القول بإن تجربة التحول الديمقراطي قد أثرت إيجابياً على الشعور بالمواطنة لدى المواطن الأفريقي، لكن في الوقت ذاته فإن استمرار النزعة العرقية تعوق – من بين عوامل أخرى – هذه الممارسة بشكل صحيح وتؤدي إلى تحويل عملية الممارسة السياسية إلى عملية قبلية أو عرقية أكثر منها عملية قومية، وليس لمثل هذا المناخ السياسي فرصة سياسية لاستمرار بقاء الهيمنة البيضاء على المجال الاقتصادي، طالما أن النخبة السياسية الحاكمة الجديدة صارت شريكا ومستفيدا من هذا المجال. ويعد تحول الأفارقة من التمسك «بالوطنية» إلى التمسك «بالعرقية» مؤشراً على أن ما احتاط له البيض من دعم عنصريتهم بعناصر التكنولوجيا رفيعة المستوى، وبأعلى أنماط التعليم والتنمية البشرية سيمكنهم من البقاء في إدارة الدولة لأمد بعيد، نظراً لغياب البديل الكفء من الأفارقة، ولما كان هذا الوضع مما لا يتغير بسهولة وعلى نحو شامل في عقد أو عقدين أو حتى ثلاثة، فالبديل الجاهز هو العرقية.

بعد إعلان فوز المؤتمر الوطني الأفريقي بانتخابات عام ١٩٩٤، بنسبة ٦٢,٣٪ أصبح المؤتمر هو حزب الأغلبية – بعد تحالفه مع كل من الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا ومؤتمر النقابات الجنوب أفريقية – وأصبح هو المحدد الرئيسي للنظام السياسي في البلاد، وقد تأكدت هذه الصفة بصورة تامة في عام ١٩٩٥، عندما انقسم الحزب الوطني the National Party المعارض، وفي الوقت نفسه قل دور الأحزاب المعارضة في فرض توجهات معينة على الحكومة، وتحديد أولويات ما عليها القيام به، أما المعارضة الحقيقة لسياسات المؤتمر الوطني الأفريقي فلم تكن من جهة الأحزاب السياسية ، لكن من قبل الشركات الممثلة للاستثمار الأجنبي في جنوب أفريقيا، وأغلبها أمريكية وبريطانية، وكانت معارضة رجال الأعمال لبعض تحركات الحكومة تشكل قيداً على إدارتها للاقتصاد القومي، ويبدو أن هذا كان قسماً من الثمن الذي تقضاه الوسيط الأمريكي. وكانت هناك رؤية سائدة بأن حكم المؤتمر الوطني الأفريقي لن يستمر إلا فترة قد تصل لنحو عقدين من الزمان، وذلك نظراً لأن ما جرى تمريره في التسوية السلمية لن يؤدي لتغيير حقيقي في اقتصاديات البلاد، وأن العقبات الرئيسية التي ستفرض على المؤتمر ستكون إما من الحلفاء القدامى (الحزب الشيوعي و COSATU) أو نتيجة للانشقاقات في صفوفه نفسها؛ نظراً لأن أنصاره من القاعدة العريضة من الجماهير لن ينالها الشيء الكثير مما نالته صفوة الحزب وقياداته، بل إن بوادر خلاف داخل القيادة كانت ملحوظة منذ البداية، بين مانديلا رمز التسوية وزوجه الأولى ويني رمز المعارضة المسلحة، وكذلك بين تابو مبيكي وزوما [١٨].

وفي مايو ١٩٩٦ اتخذ دي كليرك خطوة منطقية ومتوقعة بقيامه بسحب الحزب الوطني من حكومة الوحدة الوطنية، وقال (مبرراً ذلك): إن جنوب أفريقيا تحتاج إلى معارضة قوية وموثوق بها، وسيكون الحزب الوطني هو هذه المعارضة، وقال الرئيس مانديلا تعقيبا على ذلك : إن هذه الخطوة تشكل بداية عهد جديد يوجب على الحزب الوطني أن يمارس مسئوليته المستمرة للإسهام في عملية الانعتاق من عهد الأبارتهيد الذي أسسه [١٩].

وقد مثلت هذه الخطوة نوعاً من هيمنة المؤتمر الوطني الأفريقي على الممارسة السياسية البرلمانية، وأنهت ارتباطه بدعاة العنصرية القدامى، فكانت مبعث راحة للأفارقة، وعبرت عن هذه الراحة نتائج الانتخابات المتعاقبة، لكن تغييراً اقتصادياً ثورياً في أوضاع الأفارقة لم يحدث، وقد ترتب على هذه الخطوة أن صارت جنوب أفريقيا تشهد حالة من عدم التنافس السياسي الحقيقي، ففي ظل انتخابات تجرى بنزاهة واضحة كان المؤتمر الوطني الأفريقي يحصل على أغلبية مريحة، وبعد أن كانت حوالي ٦٣٪ في عام ١٩٩٤، ارتفعت إلى ٦٦٪ عام ١٩٩٩، ووصلت في عام ٢٠٠٤، إلى نسبة ٧٠٪ .ويمكن تفسير هذه الحالة من عدم التنافسية كذلك بجنوح الناخبين إلى التصويت العرقي وليس السياسي، وهو الأمر الذي جعل عملية الإدارة الاقتصادية جامدة وبعيدة عن إحداث تحولات حقيقية في حياة المواطن الأفريقي [٢٠].

أظهرت العملية السياسية أن البرلمان لن يكون وسيلة التغيير الاقتصادي الثوري المنشود لإنهاء آثار الهيمنة العنصرية للأقلية البيضاء وحلفائها من البورجوازية الأفريقية في المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم، ونتيجة لفشل الإدارة الاقتصادية – إلى حد كبير وملحوظ– ظهر صراع بين النظام الحاكم وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني التي صارت تمثل قوى المعارضة الحقيقية، والتي صارت تعمل من خارج البرلمان الذي عكس بدوره هيمنة المؤتمر الوطني الأفريقي وتمتعه بأغلبية مريحة لا تتيح للعمل السياسي بالبرلمان التأثير عليه، وقد نتج هذا الصراع عن القصور الواضح في أداء الحكومات المحلية Local Government، للاستجابة للمطالب الملحة من قبل المواطنين ومنظمات المجتمع المدني التي راحت تطالب بحقها في المشاركة في عمليات صنع القرار وتحسين الأوضاع الاقتصادية وفقا للمبادئ التي كانت تطالب بها الحركة الوطنية خلال فترة الكفاح والمجابهة ضد النظام العنصري [٢١].

ووفقاً لهذه المبادئ فإن دستور جمهورية جنوب أفريقيا (كما عدل في عام ١٩٩٦) يؤكد على أهمية مشاركة الحكومة المحلية في تشجيع مشاركة التجمعات ومنظمات المجتمع المدني في شئون الحكم المحلي، ويصل قانون الهيئات المحلية البلدية The Local Municipal Structure Act

(١٩٩٨)، إلى نقطة أبعد مما نص عليه الدستور في هذا الصدد بمطالبته بتكوين لجان محلية من أجل « تعزيز الديمقراطية التشاركية في الحكم المحلي».

إلا أن حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي راحت تؤكد باستمرار على شعار الديمقراطية التشاركية التي تتبع نموذج النخبة الليبرالي عبر الهيمنة البرلمانية، وهو الأمر الذي يتضح تماماً في انفراد الرئيس تابو مبيكي بمزيد من السلطة المركزية في المجال التنفيذي [٢٢].

وصارت ظاهرة منتديات التحول الديمقراطي التي كانت تهدف إلى تشجيع الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة الواسعة في الإدارة الاقتصادية والسياسية تخبو، حتى أفسحت الطريق أمام أسلوب حكم التكنوقراط والسيطرة من أعلى لأسفل، وبهذا تراجعت الديمقراطية الرسمية تراجعاً واضحاً، وضع تحديات حادة أمام هيئات المشاركة المحلية في جنوب أفريقيا، كما مرت العديد من المنظمات المحلية بصعوبات بالغة في التكيف مع التحول وتحديد أدوارها. واعترف مولينجيزي هلونجوين Mlungisi Hlongwane، رئيس المنظمة القومية لمنظمات المجتمع المدني الجنوب أفريقية The South African National Civic Organization، بالصعوبات التي تواجه هذه المنظمات المدنية جميعها في عام ١٩٩٩ [٢٣].

وفي المقابل شهد المؤتمر الوطني الأفريقي، نتيجة لسوء الإدارة الاقتصادية وخيبة آمال الكثيرين من المواطنين الأفارقة، تراجعا في حجم عضويته بعد عام ١٩٩٤، فعلى سبيل المثال في منطقة جوتنج Gauteng، تدهورت تلك العضوية بمعدل الثلثين في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ (من ١٢٠ ألف عضو إلى ٤٥ ألف عضو) قبل الزيادة الطفيفة في حجم العضوية عن هذه المنطقة قبيل الانتخابات في عام ١٩٩٩.

وعلى الرغم من إعلان كجاليما موتلانزي Kgalema Motlanthe، أمين عام المؤتمر الوطني الأفريقي أمام أحد مؤتمراته أن حجم العضوية قد ارتفع إلى ٤١٦,٨٧٤ عضواً عام ٢٠٠٢، بعد أن كان هذا الحجم ٣٨٥,٧٧٨ عام ١٩٩٩، لكن هذا الارتفاع المحدود لا ينفي أنه قبل وصول المؤتمر الوطني الأفريقي للسلطة عام ١٩٩٤ كان حجم عضويته أكثر من نصف مليون عضواً [٢٤]، مما يوضح أثر سياساته الاقتصادية، أو على الأصح عدم إقدامه على سياسة اقتصادية ثورية تصحح الأوضاع الموروثة من عصر العنصرية على شعبيته، بل على قناعة أعضائه.

أما فيما يتعلق بالتركيب الاجتماعي للحزب ومدى تأثير الإدارة الاقتصادية على السلوك السياسي للمواطنين الأفارقة فإنه يتضح من التقرير الذي قدمته رابطة الشباب The Youth League، التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي في مؤتمرها الحادي والعشرين عام ٢٠٠١، أن الأعضاء

البالغين ثمانية عشرة عاما فأعلى هم أيضا أعضاء في المؤتمر الوطني الأفريقي، ولأن الرابطة تحدد الفئة العمرية للشباب بأنها الفترة ١٥ و٣٥ سنة فإن أتباعها يشكلون النسبة الأكبر للعضوية العاملة في المؤتمر الوطني الأفريقي، وأنه كان هناك في عام ٢٠٠١، كان هناك ١٠٢,٢٣٠ عضواً في قائمة العضوية الجديدة للرابطة بعد أن كان الرقم ١١٩,٨٨٣ قبل ثلاثة أعوام فقط، وتشير السجلات إلى أن غالبية أعضاء الرابطة يعيشون في المدن الصغيرة والقرى الريفية، وأن منهم ٦٠٪ بدون مؤهلات دراسية أو أنهم تركوا الدراسة دون الحصول على شهادة دراسية، وأن ٦٠٪ من أعضاء الرابطة من الذكور، وأن أكبر وأفضل الفروع تنظيما تقع في المناطق الريفية في مؤشر واضح على الخلفية العرقية من ناحية، وعلى قناعة حزب المؤتمر الوطني بأنه لا يملك قاعدة مؤهلة لتعديل الوضع الخاص بالتنمية البشرية في البلاد، وهو وضع مقلوب لصالح الأقلية البيضاء ومدى هيمنتها على أجهزة الدولة لا يزال [٢٥].

وتعطي هذه المؤشرات نتيجة هامة وهي أن الانتماء الحزبي للمواطنين الأفارقة – وخاصة الشباب منهم – للمؤتمر الوطني الأفريقي كان يهدف في معظمه إلى الاحتماء بتنظيم سياسي ما، والاستفادة المادية من التسهيلات الاقتصادية التي توفرها العضوية بحزب الحكومة، خاصة مع حجم الأمية أو شبه الأمية المنتشرة بين أعضاء رابطة الشباب ، وهم في الوقت نفسه يمثلون الشريحة الشابة في المؤتمر الوطني الأفريقي ككل.

وهناك دراسة مسحية هامة قام بها روبرت ماتس R. Mattes، تؤكد قصور الأداء السياسي والاقتصادي لحكومة المؤتمر الوطني الأفريقي، ويمكن إيجاز ملامح هذا القصور في الآتي:

-بالنسبة للمواطنة والمشاركة: إن أهم نتائج الدراسة المسحية إثارة للمشكلات هي تلك البيانات المتعلقة بمشاركة المواطنين والتفاعل مع الحكومة، فجمهورية جنوب أفريقيا حالياً تعتبر بلداً لأحد أكثر المواطنين سلبية في منطقة افريقيا الجنوبية، ففي منتصف عام ٢٠٠٠، قدر أنه هناك ١١٪ فقط من الجنوب أفارقة يشاركون باستمرار في « نقاش سياسي» وهناك ١٢٪ يولون اهتماما للحكومة والشئون العامة دائماً «أو معظم الوقت»، والمهم أن كلا الرقمين هما الأقل قياساً منذ عام ١٩٩٥، كما أنهما أقل رقمين في الدول الجنوب أفريقية السبع أعضاء سادك، ويبدو أن الجنوب أفارقة هم الأقل مشاركة في منظمات المجتمع المدني مثل تلك التابعة للكنائس أو مجموعات المساعدة الذاتية، أو التحركات السياسية مثل المشاركة في المسيرات الانتخابية أو العمل في حزب مقارنة بالمواطنين في زيمبابوي وزامبيا ومالاوي وناميبيا [٢٦].

ويعاني مواطنو جمهورية جنوب أفريقيا من تدني مستوى التواصل الفعلي مع القيادات الحكومية أو القيادات المؤثرة الأخرى في المجتمع من أجل محاولة حل بعض المشكلات الاقتصادية الفردية، وتسجل الدراسة أن هذا المستوى هو الأقل في منطقة أفريقيا الجنوبية، وربما الأكثر إثارة للسخط هو أنه خلال عام ٢٠٠٠ – عام إجراء الدراسة – أشار ٠,٢٪ فقط من المبحوثين – وهذا يعني أربعة أشخاص من بين ٢,٢٠٠ شخص – قاموا بالاتصال بعضو برلماني، والمدهش أنه لم يذكر أي شخص من المبحوثين أنه شارك في أي جلسة استماع أو لقاء نظمه البرلمان أو عضو في البرلمان، ولا يمكن إرجاع هذه السلبية إلى نقص المعلومات لأن جمهورية جنوب أفريقيا لديها معدلات عالية جدا في التغطية الإذاعية والتليفزيونية والصحافة في الإقليم، كما لا يمكن إرجاع ذلك إلى الفقر لأن جيران جنوب أفريقيا أكثر فقراً منها ولديهم معدلات تواصل أعلى من تلك الموجودة في جمهورية جنوب أفريقيا [٢٧].

– بالنسبة لمفهوم الديمقراطية: تشير الدراسة إلى أن الرأي العام تسوده ثقافة سلبية معنية بعدم المشاركة وتدني تقديرهم لقيم ومعتقدات الديمقراطية كنتيجة مباشرة للمشكلات الاقتصادية والتنموية التي تواجهها البلاد، وواضح أن دعم الجنوب أفارقة للديمقراطية متواضع، وذلك أنهم يفهمون أن الديمقراطية تعني الحصول على مجموعة من الخدمات الاجتماعية–الاقتصادية وأن التقدم نحو تحقيق هذا الهدف لا يزال بطيئاً [٢٨].

وتظهر الدراسة أن جمهورية جنوب أفريقيا كان لديها – مقارنة بدول الإقليم – واحد من أعلى معدلات المشاركة في العمل الاحتجاجي في الماضي، وأنها ما يزال لديها هذا الدافع بشرط حدوث السبب والفرصة. وتعتبر معدلات مشاركة الجنوب أفارقة متدنية في الفترة ما بين الانتخابات ؛ لأن النظام لا يوفر لهم المحفزات على فعل ذلك، كما أن العديد منهم لا يتصل بالبرلمانيين أو يشارك في جلسات الاستماع البرلمانية ؛ لأنهم لا يعرفون من هم ممثلوهم بالضبط، وأن أعضاء البرلمان ليس لديهم الحافز للخروج للجماهير [٢٩].

وعلى الرغم من المصاعب الداخلية التي يواجهها حزب المؤتمر الوطني الحاكم فإنه لا يزال حزباً مهيمناً في جنوب أفريقيا، ولا زال بعيداً عن خسارة قاعدته الجماهيرية، وفي عام ٢٠٠٢، صدر قانون مثير للجدل سمح للمؤتمر الوطني الأفريقي بضم ممثلين جدد لعضويته والفوز بالأغلبية في ثمانية أقاليم (من أصل التسعة أقاليم)، وسمي هذا القانون باسم Floor Crossing، وبمقتضى هذا القانون سمح للأعضاء المنتخبين بتغيير انتمائهم الحزبي في غضون أسبوعين (بعد الانتخاب)، ورأى المعلقون في هذا التشريع أنه يمثل « انتهازية وخيانة » للناخبين.

كما حدث تطور آخر وهو تحول حزب الأبارتهيد السابق (الحزب الوطني) إلى الحزب الوطني الجديد، وقراره بأن ينفصل عن حليفه الليبرالي وهو التحالف الديموقراطي The Democratic Alliance، من أجل التقارب مع المؤتمر الوطنى الأفريقى ANC، وهو الأمر الذي أدى إلى إضعاف المعارضة، وبعد ذلك استفاد ANC من ٢٧٥ مقعداً في البرلمان ونال أغلبية تاريخية تجاوزت الثلثين بقليل ، وهي الأغلبية التي تسمح له بتعديل الدستور مع وجوب موافقة المحكمة الدستورية.

وأصبحت الساحة السياسية في جمهورية جنوب أفريقيا شبه جامدة، حيث لا يوجد بها حزب سياسي آخر إلى جانب المؤتمر الوطني الأفريقي يمكن له أن يأمل في الفوز بالأغلبية في الانتخابات، وذلك وفقا لدراسة مسحية أجريت في أكتوبر ٢٠٠٢، وهو ما يعني أن الحزب نجح في إقرار حالة استقطاب سياسي حادة أثرت سلبا على الممارسة السياسية وحيويتها [٣٠].

ومثلت انتخابات عام ٢٠٠٤، مرور عشرة أعوام على نيل الأفارقة الحرية في البلاد، ونظر الكثيرون لهذه الانتخابات على أنها علامة أساسية نحو اكتمال العملية السياسية، ولم تحدث نتائج مفاجئة في تلك الانتخابات إلا في أضيق الحدود، فقد اكتسح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الانتخابات بفوزه بالأغلبية البالغة ٧٠٪ من إجمالي ٢٧٩ مقعداً في البرلمان، وبالنسبة للنساء في الحزب فقد تم تخصيص نسبة ٣٥,٤٪ لهن في هذه الانتخابات، ولا يزال هناك نقاش جار داخل الحزب من أجل رفع هذه الحصة في المستقبل لتصل إلى ٥٠٪، كما لوحظ أن هناك اهتمامًا كبيراً من الرئيس تابو مبيكي بشأن المرأة ، فمن بين رؤساء الأقاليم التسعة المكونة للجمهورية كانت هناك أربع سيدات [٣١].

وتسود البلاد مع مطلع القرن الحادي والعشرين مجموعة من المعوقات التي تعوق المشاركة السياسية في جنوب أفريقيا، ومن أهم هذه المعوقات البطالة وانتشار مرض الإيدز وبروز ظاهرة العنف السياسي وهيمنتها على هذه الممارسة السياسية، وتتسم هذه المعوقات بالتداخل وبدفع بعضها البعض ، وأحيانا يكون أحدها نتيجة للآخر، كما أنها ترتبط ككل بطبيعة النظام السياسي الحاكم في جمهورية جنوب أفريقيا وعدم قدرته على تجاوز ما خلفته الفترات الطويلة من ممارسة الاستعمار الاستيطاني وتطبيق سياسات التفرقة العنصرية، ويمكن تلمس هذه المعوقات على النحو التالي :

١- البطالـــة:

لم تحقق حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي الآمال المرجوة منها منذ توليها الحكم عام ١٩٩٤، فقد خلف نظام الأبارتهيد الدولة على حافة أزمة اقتصادية عميقة، فقد كان معدل النمو متوقفا عند ١٪ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، بعدما كان ٦٪ في الستينيات وتدنى إلى ٢٪ في الثمانينيات، وقد ركزت السلطة الجديدة جهدها على مواجهة التضخم، لكنها تجاهلت على المدى الطويل مشكلة البطالة، ونتيجة لذلك فإنه قدر أنه في عام ١٩٩٥ كانت البلاد تفقد ٦٤٠ ألف فرصة عمل سنويا. واستمر الأمر على هذا المنوال، إذ تدني عدد الوظائف في عام ٢٠٠١، بنسبة ٢,٢٥٪ في القطاع العام و ١,٣٪ في القطاع الخاص، وقدر معدل البطالة بـ ٣٠٪ على الرغم من أن جنوب أفريقيا هي أغنى دولة أفريقية ويمثل ناتجها المحلي الاجمالي GDP ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي لأفريقيا ككل، و٤٠٪ من الناتج المحلي لأفريقيا جنوب الصحراء [٣٢].

وبذا فنحن بصدد حكومة مهيمنة على الحياة السياسية لأن حزبها هو الأوسع انتشاراً، ولكنه يهيمن لغياب الاهتمام الجماهيري بالعمل السياسي، وعزوف الناس عن المشاركة لعدم ثقتهم في تحقيق تحول ديمقراطي/اقتصادي حقيقي، وبذا كسب حزب المؤتمر الوطني البرلمان ولكنه خسر الشارع السياسي.

ومما ضاعف من إثارة حالة السخط تجاه أداء حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي هو أنها كانت قد وضعت برنامجا انتخابيا خاضت به انتخابات عام ١٩٩٤ وهو البرنامج الذي حمل اسم GEAR وكانت أهدافه تتلخص في:

١-تحقيق معدل نمو في الناتج المحلى الاجمالى GDP ٦٪ سنويا بتحلول عام ٢٠٠٠.

٢-الحد من معدل التضخم إلى ٧,٦٪ بحلول عام ٢٠٠٠ (وتمت مراجعة هذا الرقم بعد استهداف الحد من التضخم ليتراوح الرقم المستهدف بين ٣-٦٪).

٣-توفير فرص عمل ترفع تدريجياً إلى ٤٠٩,٠٠٠ فرصة عمل سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠.

٤-زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ليعادل ٤٪ من الناتج الإجمالي المجلى.

٥-تحقيق معدل نمو حقيقي في الاستثمار الخاص قدره ١١,٧ ٪.

٦-خفض الدين الحكومي إلى ٣٪ من الناتج الإجمالي المحلى بحلول عام ٢٠٠٠ (٣٣).

ويلاحظ أن معدل النمو الذي وضعته استراتيجية GEAR لم يصل أبدا إلى ٦٪ بل انخفض من ٣,٢ ٪ عام ١٩٩٦ إلى ١,٧٪ عام ١٩٩٧ ، ثم ٠,٧٪ عام ١٩٩٨، وارتفع الرقم قليلا إلى ١,٩٪ عام ١٩٩٩ وإلى ٣٪ عام ٢٠٠٠.

ومنذ عام ١٩٩٦ فإن معدل النمو الاقتصادي كان أقل من معدل نمو السكان، ونتيجة لذلك حدث تدهور في دخل الفرد من الناتج المحلي ووصل إلى أرقام سلبية عامي ١٩٩٨-١٩٩٩.

ولم تفشل الاستراتيجية في رفع معدل النمو فحسب ، لكنها فشلت أيضا في تحقيق النمو المستهدف في الناتج الصناعي، والذي كان متوقعاً له أن يلعب دوراً رئيساً في إنجاز معدل النمو الاقتصادي المأمول، وبدلاً من ذلك سجل النمو الاقتصادي لهذا القطاع معدل نمو سلبيا هو -١,٧٪ عام ١٩٩٦ و - ٠,٢٪ عام ١٩٩٩، وعلى عكس ما خططت GEAR بالنسبة لتوفير فرص العمل بمعدل ٤٠٠ ألف فرصة سنويا بحلول عام ٢٠٠٠، فقد حدث تراجع ضخم في مجال التوظيف، فقد فقَدَ نحو نصف مليون عامل فرص عملهم في الاقتصاد منذ عام ١٩٩٦، وانخفض معدل التوظيف بمعدل ٠,٧٪ عام ١٩٩٦ ثم ١,٧ ٪ عام ١٩٩٧ ثم ٣,٧٪ عام ١٩٩٨ ثم ٢٪ عام ١٩٩٩ ثم ٢,٩٪ عام ٢٠٠٠. وقد دفعت هذه الأرقام بنك الاحتياطي الجنوب أفريقي Reserve Bank of South Africa، إلى القول بإن « عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على عرض فرص عمل بأرقام كافية لخفض البطالة يعني أن ثمة مشكلة هيكلية خطيرة في اقتصاد جنوب أفريقيا »[٣٤].

ولما كانت الوظائف المفقودة لا تنتمي لدائرة وظائف تكنولوجيا المعلومات والوظائف الفنية عالية التقنية التي يكاد البيض يحتكرونها، فقد دفع الأفارقة الثمن الفادح للبطالة.

٢- مرض الإيدز:

عندما وصل المؤتمر الوطني الأفريقي إلى السلطة عام ١٩٩٤، كان قد مضى عقد كامل من إهمال حكومة الحزب الوطني العنصرية لمرضى الإيدز الأفارقة[٣٦]. وهو الأمر الذي ضاعف من عدم فاعلية مواجهة حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي لهذا المرض، إذ اتسمت سياسة حكومة جمهورية جنوب أفريقيا تجاه الإيدز بكونها سياسة مثيرة للجدل، فقد كان هناك خلاف داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إزاء مدى مسئولية الحكومة عن دعم عقار ARV، وفي عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، قامت حملة التحرك العلاجي Treatment Action Campaign، بمشاركة الحكومة والتي

دعت إلى تحرك قانوني ضد شركات الأدوية الدولية، وإجراءاتها الاحتكارية وأسعارها المغالى فيها[٣٧].

وقد اتسمت مواجهة الحكومة لوباء الإيدز بالتردد والتناقض، وهو ما كان مردوده الاجتماعي والاقتصادي على الأفارقة خطيراً، ففي عام ١٩٩٧، أعلنت وزارة الصحة عن دعمها لعقار الفيرودين Verodene، الذي قيل إنه علاج جنوب أفريقي للإيدز تم تطويره وتجربته من قبل مجموعة من الباحثين في إحدى الجامعات المحلية ، لكنه أثار شكوك الكثير من الخبراء والأطباء ولجنة الأخلاق الجامعية ومجلس مراقبة الأدوية.

وعلى الرغم من هذه الآراء فإن وزير الصحة قام بأسلوب غير مسئول بتأييد هذا العقار، مما تسبب في تراخي الكثيرين في استخدام وسائل الوقاية من المرض، وهو الأمر الذي أدى إلى إثارة حفيظة المنظمات غير الحكومية، خاصة بعد التأكد من أن الفيرودين عبارة عن عقار سام وغير قابل للاستخدام، مما ضاعف من معارضة السياسة الصحية للحكومة في وسائل الإعلام وأحزاب المعارضة وبعض جماعات المجتمع المدني، وكانت تأثيرات تلك الفضيحة على القائمين على صنع سياسة مجابهة الإيدز وتطبيقها مدمرة تماما، إذ تلاحظ – على سبيل المثال – روز سمارت Rose Smart، مديرة إدارة الإيدز آنذاك كيف أن مثل هذه الفضيحة تستقطع من وقت وجهد برنامج التطبيق.

ويؤكد صادق كريم ، وهو عضو بلجنة الصحة في المؤتمر الوطني الأفريقي ، أن المؤتمر يتصرف اعتمادا على تاريخه كحركة تحرر عسكرية ، مفضلاً المقربين من أصحاب الرتب ضد ما يعتبره تهديداً خارجياً، متجاهلاً الانتقادات الصحيحة، وأن القرارات المتعلقة بالإيدز تتخذ سياسياً بداية ودون التشاور مع المختصين من الموظفين المدنيين [٣٨].

وتشير الإحصائيات إلى أنه بدءا من عام ١٩٩٩، كان يولد سنوياً نحو أربعين ألف رضيع حاملين لمرض الإيدز، كما تشير منظمة الصحة العالمية إلى إحصائيات أكثر تفصيلاً، فقد ورد في تقريرها لحالة الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء عام ٢٠٠٥ بخصوص جنوب أفريقيا ما يلي:

-لقد تصاعد انتشار وباء الإيدز بشكل مفزع في جمهورية جنوب أفريقيا ، فبعد أن كانت نسبة تفشي المرض بين البالغين في عام ١٩٩٠ ، أقل من ١٪ من السكان فقد ارتفعت هذه النسبة بحدة بعد عشرة أعوام لتصل إلى ٢٥ ٪، وكان تفشي المرض بين النساء الحوامل قد وصل إلى أعلى معدلاته حيث بلغ ٢٩,٥ ٪ ، بين النساء اللاتي يواظبن على التردد على العيادات العلاجية

عام ٢٠٠٤، كما أن نسبة الوفيات بين من يشكلون المرحلة العمرية ١٥ عاما فما فوق قد ارتفعت بنسبة ٦٢٪ (من حاملي المرض) في الفترة من ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢ [٣٩].

-وصحيح أن النظام العنصري السابق كان يقلل من الإحصائيات المعنية بالمرض لأسباب دعائية بحتة وللتهوين من المشكلة، إلا أن ذلك لا ينفي ارتفاع معدلات الإصابة بالإيدز بين السكان بعد التحول إلى نظام حكم المؤتمر الوطني الأفريقي، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها حالة الانفلات الأمني التي أعقبت هذا التحول، وفتح الحدود الجنوب أفريقية أمام دول الجوار لمرور العمالة الوافدة التي أحدثت تأثيرات سلبية على الوضع السكاني ككل، وأيضا تفشي الشذوذ الجنسي في مناطق العمالة الكثيفة والمناطق العشوائية بصورة غير مسبوقة.

وفي ضوء انتشار هذا الوباء فإن عملية المشاركة السياسية تبدو محكومة بشدة بعاملين هامين، أولهما- عزوف المواطن المصاب بالإيدز عن ممارسة الأنشطة السياسية، وهو الأمر الذي يبرر في الوقت نفسه ارتفاع معدلات الجريمة في جنوب أفريقيا مقارنة بأي دولة أخرى في العالم، وثانيهما- موقف الشباب من السياسة التي تنتهجها الحكومة للتعامل مع المرضي ومحاولات وقف تفشي المرض، وهي جهود لا تحظي بتأييد الكثيرين سواء من المعارضة أو من داخل النظام الحاكم نفسه كما سبقت الإشارة.

٣- العنف الاجتماعي والعنف السياسي:

بعد انفكاك القبضة العنصرية الحديدية ارتفعت معدلات العنف في جنوب أفريقيا بصورة حادة منذ عام ١٩٩٤، إذ شهدت جنوب أفريقيا ما يزيد على ٢٠ ألف جريمة قتل و ٥٠ ألف حالة أو محاولة اغتصاب سنوياً، وهو ما يشكل وضعا يوصف بالكارثي . على أن معدل الجرائم كان قد ارتفع منذ نهاية الفترة العنصرية عام ١٩٩٤، وتشير التفسيرات إلى التركيز النمطي على البيئة المحيطة بما فيها من فقر وبطالة وفساد وعدم كفاءة قوة الشرطة الوطنية وتدفق المهاجرين الأفارقة بعد انتهاء العنصرية [٤٠].

وقد ساهمت العديد من القوى الوطنية الأفريقية في تصاعد ما يعرف بالعنف السياسي في مناطق السود بإقليم الراند التعديني، وعلاوة على تلك العوامل فإن قوات الأمن التابعة للدولة العنصرية كانت شجعت وحمت مجرمين معروفين في حملات ضد مؤيدي المؤتمر الوطني الأفريقي، كما قام كل من المؤتمر الوطني الأفريقي وحركة إنكاثا، بعد التحرر من النظام العنصري بتجنيد عصابات إجرامية لخوض معارك انتخابية في الضواحي Townships، وبعدما أطلق لها العنان

لم يعد أحد قادراً على السيطرة عليها ، وكانت معظم أعمال العنف خليطا من العنف السياسي والاجتماعي/الجنائي. وكانت العلاقات بين الأحزاب السياسية وجنودها قد شكلت مأزقا ذا خصوصية، عندما حاولت الحكومة نزع سلاح المسلحين وفرض اتفاقات مصالحة عقب انتخابات عام ١٩٩٤. وقد رفضت إحدى الجماعات المسلحة التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي، وهي SDU، والتي تكونت في أوائل التسعينيات لحماية التجمعات السكنية الأفريقية من هجمات قوات الأمن التابعة للحكومة العنصرية وقوات حركة الحرية إنكاثا - رفضت أن تسلم أسلحتها، وتورطت في العديد من الأنشطة الإجرامية حتى بعد فترة طويلة من انتهاء الكفاح المسلح [٤١].

وليس هناك شك في أن المواجهات المسلحة بين قوات المؤتمر الوطني الأفريقي وإنكاثا قد وفرت آليات جاهزة ومنظمة للعنف ، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الجريمة المنظمة بعد انتهاء العنصرية، كما أسست الجماعات الإجرامية الخارجية موطئ قدم لها في العديد من المناطق، وزادت التقنيات الحديثة التي تم إدخالها إلى البلاد من قيام الجماعات المحلية المسلحة بعمليات تهريب للمخدرات وسرقة السيارات وتهريب الأسلحة [٤٢].

ثم أنشأت إنكاثا فيلق الشباب Youth Brigade، وكان أعضاؤها يرتدون زياً موحداً شبه عسكري، وارتبط هذا الفيلق بالقيام بأعمال متنوعة من قبيل تعليم الرقصات الزولوية التقليدية ذات المنحى العسكري، فضلاً عن تسيير المظاهرات وعقد مناشط ثقافية. وأصبح دعم هذه الفرقة هاماً للغاية بالنسبة لإنكاثا خاصة في ضوء نمو الروح السياسية لشباب المؤتمر الوطني الأفريقي في المناطق الحضرية وتحول الضواحي الأفريقية إلى مناطق غير مسيطر عليها وتصنيف إنكاثا على أنها قوة رجعية.

كما ساد انطباع لدى إنكاثا - وهو الانطباع الذي أكدته بعض الشواهد في سياسة المؤتمر الوطني الأفريقي مثل إقصاء عناصر الزولو التقليدية من تولي مناصب قيادية هامة- بتشكيل شباب المؤتمر الوطني الأفريقي التهديد الأخطر على إنكاثا ، وبدا أن فرقة شباب الزولو قد تم إعدادها لأي مواجهة عنيفة مع جيش شباب المؤتمر الوطني الأفريقي المعروف باسم رمح الأمة والذي مثل الجناح العسكري للمؤتمر خلال الفترة العنصرية، وظل قائماً بعد التحول الديموقراطي [٤٣].

وقد أسهمت هذه المعوقات مجتمعة في تقييد التطور السياسي والاقتصادي في جنوب أفريقيا ، وأيضا تقييد الإدارة الاقتصادية وجعلها محكومة باعتبارات سلبية عديدة مثل النزعة العرقية القبلية، وهو الأمر الذي سيؤثر بلا شك على قوة الدولة وعلى دورها الإقليمي والدولي،

والأهم على فرص التحول من هيمنة قوى العنصرية البيضاء على مقدرات الدولة الاقتصادية، ومن ثم على انتزاع الأفارقة -جموع الأفارقة لنصيبهم من موارد البلاد الهائلة.

لم يكن إذاً ذلك العصر الطويل من الاستعمار الاستيطاني وما أرساه من نظم أمراً يسهل التخلص من أعبائه بين عشية التحول الديمقراطي وضحاها، وعلى الرغم من تمكن الشعب الأفريقي في هذه الدولة من قيادة حركة وطنية قوية تمكنت في النهاية من الحصول على الحرية السياسية ورئاسة الدولة، وتعاقب ثلاثة رؤساء أفارقة على إدارتها بشكل ديمقراطي، فإن جنوب أفريقيا تشهد حاليا حالة من فتور الممارسة السياسية لدى الشباب الأفريقي، وربما يكون قسم من هذا الفتور راجعاً إلى الشعور بتحقيق الغاية الكبرى من النضال الوطني ألا وهي إنهاء العنصرية ونيل الحرية، إلا أن هذا الفتور يرجع أيضاً إلى الأوضاع الإثنية والمشكلات العديدة التي تواجه جنوب أفريقيا اجتماعيا واقتصادياً وسياسياً - على المستوى الداخلي، وهو الأمر الذي يتناقض مع صورة جنوب أفريقيا كقوة إقليمية ودولية حاولت المساهمة في حل العديد من المشكلات في القارة الأفريقية، فمن ملامح تردي وهشاشة الوضع الداخلي في البلاد حتى بالمقارنة بأوضاع المواطنين في جنوب أفريقيا بدول الجوار - ومن بينها بعض الدول من الأشد فقراً على مستوى العالم مثل دول الجنوب الأفريقي نفسه -أن نسبة المهمشين سياسياً ومدنياً في جمهورية جنوب أفريقيا بلغت في عام ٢٠٠٦، ما نسبته ٤٦,٢٪ وهي نسبة تقترب كثيرا من نسب كل من بوتسوانا وزامبيا وزيمبابوي، أما إذا أخذنا عامل عدم الاستقرار السكاني غير فإن نسبته في جنوب أفريقيا ٤٣,٦٪، وهي أعلى من نظيرتها في زامبيا والبالغة ٣١,١٪ والتي تتفوق بدورها على جمهورية جنوب أفريقيا في نسبة السكان المندمجين كلية إذ كانت نسبتهم في زامبيا ١١,٥٪ مقارنة بـ ١٠,٢٪ لجنوب أفريقيا .

وفي ظل الإدارة الاقتصادية المتعثرة فإنه لا زالت هناك حالات وفيات من البرد أو الجوع في أقاليم معينة وفي مدن الصفيح Shanty-Towns، ووصلت نسبة السكان تحت خط الفقر إلى ٤٠٪، وهو رقم كبير للغاية بالنسبة لدولة غنية مثل جمهورية جنوب أفريقيا، وهو أيضا رقم لا يرتبط إلا بالدول الفقيرة أو شديدة الفقر، وهو ما يؤشر على أن المكاسب التي حققها الأفارقة من التحول الديموقراطي تركزت في الجانب السياسي والشكلي فقط خلال نحو العقدين، وهو الرأي الذي يؤيده غالبية المراقبين والباحثين، كما تدهور دخل الأفارقة بنحو ١٩٪ في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، وهذا يعني أن التفرقة قد تكررت مرة أخرى، لكنها هذه المرة ليست على أساس عرقي كما كان عليه الحال سابقاً ، ولكن على أساس اقتصادي، والخاسرون هذه المرة أيضا هم السود أو غالبيتهم [٤٥].

كما تركز الإنفاق الحكومي – وفق استراتيجية طويلة الأجل بإعادة هيكلة الشباب الأفريقي تعليمياً– على التعليم الذي يشكل أكبر بند في الميزانية على الرغم من تراجع نسبته فيها من ٢٢,٠٥٪ عام ١٩٩٦-١٩٩٧، إلى ١٩,٧٪ عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، من بينها ١٦,٩٪ للأقاليم لتغطية التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي والتعليم الخاص وتدريب المدرسين والكليات الفنية، وحدث تدنٍ آخر في النسبة السابقة ، حيث وصلت إلى ١٩٪ عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ويبدو هذا التدني المستمر مرتبطاً بالزيادة المتدرجة والمنتظمة في حصة الميزانية المخصصة للأمن والرفاهية الاجتماعية، وهو الأمر الذي يمكن فهمه في ضوء تزايد البطالة والمشكلات الناجمة عن تفشي مرض الإيدز ومحاولة الحكومة للتخفيف من تأثيراتها[٤٦].

ونظراً لافتقار العديد من المواطنين لحرية التعبير داخل الأحزاب الكبيرة – التي هيمنت عليها الخلافات الإيديولوجية وتصفية الحسابات عن الفترات السابقة – فإن حركات الاحتجاج العفوي بدأت تنتظم بشكلٍ آخر، وظهرت حركات لقبت باسم بوب كورن (الفشار) Pop Corn، التي مارست ضغوطا قوية، وكان أفرادها غالباً من الشباب الذين ولدوا في مقاطعات مزدحمة، وكانت دوافعهم للاحتجاج مختلفة. وخرجوا في احتجاجات ضد الإهمال الناجم عن قطع المياه أو الكهرباء أو ضد عمليات الطرد من السكن، وسرعان ما تم تنظيمهم في اتحاد على المستوى القومي، وقد ظهرت مناشط تلك الجماعات بشكل واضح خلال قمة الأرض التي عقدت في جوهانسبرج تحت رعاية الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٠، حيث نجحت في حشد متظاهرين ضد القمة أكثر ممن استطاعت الحكومة حشدهم لتأييد القمة في نفس اليوم [٤٧].

وعلى مستوى العملية الانتخابية نفسها ظهرت مؤشرات حول تدهور الشعور بالمواطنة لدى الناخبين الجنوب أفارقة عموما والشباب الأفريقي منهم بصورة خاصة، ففي عام ١٩٩٤، كان عدد من يحق لهم التصويت هو ٢٢,٧٠٩,١٥٢ وبلغت نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية في هذا العام ٨٦٪، لكن في انتخابات عام ١٩٩٩، وصلت نسبة التصويت إلى ٧١,٨٪ ولم يقيد نحو ٤ ملايين ناخب نفسه في النقاط الانتخابية ليكون له حق الانتخاب (سجل ١٨,١٧٢,٧٥١ من أصل ٢٢,٥٨٩,٣٦٩ ناخب بنسبة ٨٠,٤٪). أما في عام ٢٠٠٤ فقد وصلت نسبة التصويت في الانتخابات إلى مستوى متدن للغاية وهو ٥٧,٨٪، وهو ما يعني هبوطاً متدرجاً في الممارسة السياسية للمواطنين [٤٨].

وبحلول انتخابات عام ٢٠٠٤، أصبحت الممارسة السياسية في جنوب أفريقيا عملية روتينية – نتيجة لعدم وجود تطور اقتصادي ملموس– للدرجة التي تخوف معها القادة والمحللون السياسيون من العزوف عن المشاركة السياسية، ففي عام ١٩٩٤، كان كل الجنوب أفارقة

فوق ١٨عاماً مؤهلين تلقائياً للانتخاب، لكن دستور ١٩٩٦ ، تطلب ضرورة أن تجرى جميع الانتخابات وفق القوائم الانتخابية للناخبين، وكان عيب هذا الإجراء هو أن مسئولية التسجيل في القوائم الانتخابية تقع على الفرد نفسه الذي يجب أن يحوز مبدئياً بطاقة هوية، ثم يقدم طلباً بشموله في القوائم الانتخابية، وهو الأمر الذي لا يعرفه الكثير من مواطني جنوب أفريقيا. كما شاب الأمر شبهة تعمد الحكومة تعطيل عمليات تسجيل المواطنين سواء بتعقيد الإجراءات أو باختيار الأوقات غير الملائمة لإتمام عمليات التسجيل كما تم في انتخابات ٢٠٠٤، وهو الأمر الذي يعبر عن فشل النظام الوطني في الاقتراب من طموحات الشعب الأفريقي بعد فترة طويلة من المعاناة من حكم نظام عنصري [٤٩].

ثالثا- تطور الدور الإقليمي لجمهورية جنوب أفريقيا والتنسيق مع الولايات المتحدة:

بالرغم من وصول الحزب الوطني للسلطة في جنوب أفريقيا في عام ١٩٤٨ ، إلا أنه لم يفرض سيطرته التامة على نظام الحكم إلا في عام ١٩٥٣ ، عندما انفرد بالحكم بعيداً عن الحزب الأفريكانري، وهو العام الذي اعتبر ميلادا للدولة الحديثة التي هيمن عليها الحزب الوطني حتى عام ١٩٩٠ ، وخلال فترة حكم الحزب الوطني أصبحت جنوب أفريقيا دولة صاحبة هيمنة في إقليم أفريقيا الجنوبية، كما أصبحت لاعباً بارزاً في المجتمع الدولي [٥٠].

ويمكن ملاحظة أنه في عام ١٩٥٠ ، ومع تنامي حالة العزلة التي تعيشها جنوب أفريقيا ، حاول رئيس الوزراء د. مالان إكساب نظامه نوعا من القبول والشرعية على المستوى الدولي، وهكذا قامت جنوب أفريقيا بتقديم المساعدة في تكوين مفوضية التعاون الفني في أفريقيا جنوب الصحراء The Commission for Technical Cooperation in Africa South of the Sahara، وإن كانت بريتوريا قد أرادت من ذلك استباق تكوين وكالة مشابهة تابعة للأمم المتحدة قد تكون من مهامها التدخل في شئون جنوب أفريقيا الداخلية، غير أن مجهود جنوب أفريقيا في هذا الصدد لم يتوج نجاحا إقليميا لها ، بل أعقبه تراجع إقليمي إثر فشل رئيس الوزراء ستريجدوم في توطيد سيطرة جنوب أفريقيا على المفوضية وفشلها في نهاية الأمر[٥١].

كما شهد عام ١٩٥٣ ، ضربة موجعة للطموحات الإقليمية لجنوب أفريقيا ، والتي كانت تطالب دوما بضم روديسيا الجنوبية، بتكوين اتحاد وسط أفريقيا بين ثلاث دول هي روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند برعاية من الحكم البريطاني [٥٢].

ومع تولى فيرفورد الحكم في عام ١٩٥٨، قام بتعميق سيطرة العرق الأفريكانري على الدولة، وهو الأمر الذي أسهم بدوره في تعميق العزلة الدولية لجنوب أفريقيا، ومن الطريف أن نلاحظ أن مذبحة شاربفيل قد وقعت بعيد خطبة بليغة لرئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان في فبراير ١٩٦٠، وحملت عنوان «رياح التغيير» والتي ألقاها أمام برلمان جنوب أفريقيا بمجلسيه، وكان ماكميلان قد تحدث في هذه الخطبة عن حتمية تحقق النزعة القومية المعادية للاستعمار في أفريقيا، وجنوحها لمواجهة التفوق العرقي. وما كان من فيرفورد – إثر مذبحة شاربفيل– إلا أن وجه اللوم في وقوع المذبحة إلى أطراف خارجية، وأكد فيرفورد على أن سعي جنوب أفريقيا للحصول على رضا المجتمع الدولي سوف يؤدي إلى تدمير الأمة البيضاء في جنوب أفريقيا [٥٣].

غير أن جنوب أفريقيا لم تعدم وسيلة للحصول على دعم الولايات المتحدة وبقية دول غرب أوروبا بحكم المصالح المشتركة بينهم. وفيما يتعلق– على وجه الخصوص– بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع جنوب أفريقيا وتأثير هذه العلاقات على الدور الإقليمي لجنوب أفريقيا فإننا نلاحظ أن السياسات الأمريكية عامة تجاه أفريقيا الجنوبية عامة ودولة جنوب أفريقيا على وجه الخصوص كانت تقوم على روابط اقتصادية متينة فضلا عن المصالح السياسية والاستراتيجية[٥٤].

فهناك علاقات دبلوماسية بين الدولتين منذ استقلال اتحاد جنوب أفريقيا، وبالإضافة إلى السفارة الأمريكية في بريتوريا توجد للولايات المتحدة ثلاث قنصليات في جنوب أفريقيا، واللافت للنظر أنه بالرغم من العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الدولتين، من خلال الشركات الأمريكية العاملة في جنوب أفريقيا على وجه الخصوص، فإن الولايات المتحدة عارضت سياسة حكومة جنوب أفريقيا الخاصة بتكوين «بانتوستانات» مخصصة لمعيشة الأفارقة، كما لم تعترف الولايات المتحدة بترانسكي [٥٥].

وظلت الولايات المتحدة لفترة طويلة ثاني شريك تجاري وحليف اقتصادي لجنوب أفريقيا بعد المملكة المتحدة [٥٦].

ويرى بعض الكتاب الأمريكيين، ومن بينهم وليام شوفيل W. Schaufele، أن الولايات المتحدة شجعت دوماً الشركات الأمريكية على العمل في جنوب أفريقيا من أجل تحسين ظروف عمل العمال الأفارقة، وهي رؤية تفتقد إلى الكثير من المصداقية عوضا عن كونها تضليلاً بيناً، فالشركات الأمريكية كانت تحاول بقدر الإمكان البعد تماما عن أي إظهار للتعاطف مع العمال الأفارقة، بل على العكس فقد عمدت هذه الشركات إلى توسيط رجال الإدارة البيض – من

مواطني جنوب أفريقيا- في التعامل مع العمال الأفارقة وفق «السياسة العرقية» المتبعة في البلاد [٥٧].

ولكن هذا الحرص الأمريكي على أوضاع العمال الأفارقة في جنوب أفريقيا لم يبرز إلا في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وفي سياق التغير الكبير الذي شهده المجتمع الدولي والتغيرات الإقليمية في أفريقيا الجنوبية، عوضا عن النمو اللافت للنظر في قوة الحركة الوطنية الأفريقية. وهكذا فإنه في أول مارس ١٩٧٧، أعلنت ١٢ شركة أمريكية كبرى لديها مشروعات في جنوب أفريقيا عن دعمها لوضع مجموعة مبادئ للتوكيد على حقوق التشغيل المتساوية للسود والبيض، ودعت هذه المبادئ إلى عدم التفرقة بين أي عرق في أماكن العمل، وإرساء مفهوم الأجر العادل لجميع العمال بغض النظر عن عرقهم [٥٨].

ومنذ عام ١٩٩٤، تمكنت حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي من تحقيق تقدم اقتصادي ملموس على صعيد خفض النفقات الحكومية بشكل كبير، وتحرير التجارة والتدفقات النقدية، وهو الأمر الذي تم بالتنسيق التام مع الأطراف الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية [٥٩].

وفي نفس الوقت كانت حكومة المؤتمر الوطني تحاول تقليل الفوارق الطبقية الحادة في البلاد، غير أن هذه المحاولات فشلت فشلا مدويا، ولم تؤد إلا إلى إثراء فئة محدودة للغاية من النخبة السوداء، وغالباً ما كان مبيكي يلجأ - في محاولة منه لتبرير الأخطاء الواضحة في تعاطي حكومته مع المشكلات الاقتصادية المزمنة التي تعاني منها الأغلبية السوداء- إلى مواجهة منتقديه بمصطلحات من قبيل الصراع الطبقي والعرقي، كما اتبع سياسة إقليمية يرى الغرب أنها انتقائية، فهو قدم مساعدات كبيرة في إنهاء الحروب الأهلية في دولا أفريقية، منها بوروندي والكونغو، رافضا في الوقت نفسه انتقاد سياسات روبرت موجابي، وتجنب مواجهة العديد من المشكلات الخطيرة داخل جنوب أفريقيا مثل المشكلة الأمنية والعنف المتزايد وتفشي مرض الإيدز [٦٠].

ومع تولي المؤتمر الوطني الأفريقي الحكم فإنه لم يعد حركة مقاومة، ولكنه أصبح حزباً حاكماً في دولة ديمقراطية، وهكذا فإنه لم يعد بمقدوره مجابهة المعارضين له بتهمة الانحياز أو التمييز العرقي. كما قضى تابو مبيكي وقتا طويلاً إثر توليه الرئاسة في الرد على الانتقادات الموجهة له، بالرغم من فوز المؤتمر الوطني الأفريقي بأغلبية نادراً ما تتوفر في أية دولة ديمقراطية في العالم، غير أن تصرفات مبيكي اتسمت بالعصبية الشديدة وتحامله على الكثيرين من الفاعلين في الحياة السياسية في جنوب أفريقيا بتهمة معارضته في سعيه للقضاء على النزعة العرقية [٦١].

ولا يبدو أن مثل هذه السياسات المتناقضة لحكومة المؤتمر الوطني سوف تختفي في المستقبل القريب، وترجع صعوبة ذلك إلى الطبيعة الائتلافية التي يقوم عليها حكم المؤتمر الوطني الأفريقي وشموله لمجموعة قيادات وقوى سياسية متناقضة في الأساس، مثل توكيده على مواصلة الكفاح ضد العنصرية، والحاجة إلى تماسك حركة التحرر الوطني والرغبة في الحكم بطريقة تخدم جميع أطياف شعب جنوب أفريقيا، لتصح مقولة أن حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي لا تستعين سوى بالماضي وإنجازاتها السابقة في دعم وجودها منذ أكثر من ١٥ عاماً (٦٢).

وبدلاً من قيام مبيكي بتسخير جهود الحكومة في معالجة المشكلات الملحة، وخاصة مشكلات الفقر والمرض والتفكك الاجتماعي، فإنه واصل مهاجمة كل من يوجه انتقاداً لأداء الحكومة في مجال إصلاح هذه المشكلات والتعاطي معها. وعلى سبيل المثال ففي سبتمبر ٢٠٠٤، وعقب تراجع الثقة في قطاع التعدين في جنوب أفريقيا بعد صدور مشروع قانون يخول الحكومة فرض تغييرات معينة على ملكية هذه الصناعة، قال توني تراهر T. Trahar (الرئيس التنفيذي لشركة أنجلو-أميريكان، وهي شركة عملاقة في مجال الموارد الطبيعية) أن الخطر السياسي في جنوب أفريقيا آخذ في التزايد، ورد مبيكي على تصريح تراهر من خلال حملة عبر بريده الالكتروني، ومن ثم حاول مسؤلون في الحكومة معالجة الضرر الذي ألحقه الرئيس، لكن اتضح للجميع أن مبيكي لا زال يتصرف بوصفه رئيساً لحركة مقاومة وليس رئيساً لدولة تعاني من مشاكل اقتصادية جمة(٦٣).

وعلى صعيد الفساد، فإن حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي عمدت إلى انتهاج سياسة نقل ملكية الأسهم لصالح أفراد بعينهم (معظمهم من كبار الأفارقة المرتبطين سياسيا بالمؤتمر الوطني الأفريقي) بدلاً من نقل هذه الملكية لصالح آليات مالية جماعية (مثل صناديق الاستثمار)، مما أسهم في بروز فئة منتفعين محدودة ولكن تملك ثروات طائلة (٦٤).

وكان تكرار هذا الفساد دافعاً للأمين العام للمؤتمر الوطني الأفريقي كجالما موتلانت Kgalema Motlanthe، لأن يصدر في أكتوبر ٢٠٠٤، نقداً لاذعاً لأداء الحكومة قائلاً إن ما يجري ليس عملية «تحول» في الثروة Tranformation، ولكنها عملية نقل Transfer، للثروة، ففي جميع المناقصات الحكومية نلاحظ ورود نفس الأسماء مراراً وتكراراً للفوز بهذه العمليات، وهو الأمر الذي دافع عنه، أو برره مبيكي، برغبته في تكوين طبقة رجال أعمال من الأفارقة ليكونوا همزة وصل مع الشركات الأجنبية وتحسين العلاقات مع هذه الشركات (٦٥).

وقد شهدت جنوب أفريقيا في السنوات التي سبقت القضاء على الأبارتهيد نقاشا مفتوحا حول مستقبل التعاون الإقليمي في أفريقيا الجنوبية إثر هذا التحول، وكانت هناك ثلاثة اتجاهات في هذا الصدد ، وهي: التعاون /التكامل التنموي، التعاون/التكامل في الأسواق، والتعاون المبدئي. وبحلول عام ١٩٩٠ ، كانت هناك آليات في أفريقيا الجنوبية لتنفيذ مثل هذه الأطر الثلاث وتمثلت هذه الآليات في جماعة دول الجنوب الأفريقي (سادك) للتنمية (SADC) The Southern African Development Community، و الاتحاد الجمركي لدول أفريقيا الجنوبية (ساكو)، (SACU The Southern Africa Customs Union) والاتفاقيات التجارية الثنائية [٦٦].

وعلى الصعيد الإقليمي فقد برز التناقض في السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا ، فهي تدعي تبني الليبرالية الجديدة ومبادئ التجارة الحرة، وتطالب في الوقت ذاته بنصيب أكبر في العلاقات الدولية وما يعنيه ذلك من سعيها لمزيد من الهيمنة على دول الجوار وأن تكون لاعباً بارزاً على المستويات الإقليمية(٦٧) ، وهو ما دفع بعض المحللين إلى وصف توجه جنوب أفريقيا بأنه يقوم على ما يمكن وصفه «بالعولمة الملتبسة»، وهو المصطلح الذي صكه فيليب نيل Philip Nil لوصف وضع جنوب أفريقيا إقليميا في فترة ما بعد الأبارتهيد، ولعل هذا هو ما يثير الجدل في جنوب أفريقيا بين فريقين رئيسيين، أحدهما يرى جنوب أفريقيا على أنها قوة كبرى يمكنها بسط هيمنتها ، والآخر- وهو الأقرب للواقعية- يعتبرها قوة متوسطة لديها طموح [٦٨].

غير أنه لا يمكننا تجاهل أن جنوب أفريقيا قد أصبحت فاعلاً قوياً على الساحة الإقليمية في القارة الأفريقية، ففي أكتوبر ٢٠٠١، بادر تابو مبيكي بالاشتراك مع رئيس الجزائر عبد العزيز بوتفليقة ورئيس نيجيريا اوليسنجون أوباسانجو ورئيس السنغال عبد الله واد بطرح مبادرة المشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) The New Partnership for Africa›s Development، وقد تضمنت هذه المبادرة مجموعة من الأهداف طويلة الأجل منها القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على تهميش القارة الأفريقية في ظل العولمة، وتفعيل دور المرأة في جميع الأنشطة [٦٩].

كانت جنوب أفريقيا طيلة عقود طويلة أكبر مستثمر أجنبي في إقليم أفريقيا الجنوبية، ويمكن أن يقال نفس الكلام عن جنوب أفريقيا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي في إطار السادك، إذ كانت جنوب أفريقيا أكبر مستثمر في هذه الجماعة وتفوق استثماراتها في هذا الإقليم الاستثمارات الخارجية المباشرة الأمريكية والبريطانية مجتمعة، ووفقاً لتقرير صادر عن اليونكتاد UNCTAD، عام ٢٠٠٢ ، فإنه مع بداية القرن الحادي والعشرين فإن جنوب أفريقيا – ومن خلال

شراكتها مع كبريات الشركات الأمريكية في المنطقة- كانت قد أصبحت أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الأفريقية [٧٠].

غير أننا نصل في المحصلة إلى نفس الرأي الذي صدر عن سمير أمين بخصوص الدور الإقليمي لجنوب أفريقيا، في دراسة له صادرة في عام ٢٠٠٢، فبعد إشارته إلى انعدام الاهتمام بقضية تهميش القارة الأفريقية دولياً، قال بأنه رغم أن أفريقيا أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي قياساً إلى حصة تجارتها الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي من أقاليم أخرى فإن ذلك لا يجد التعبير المناسب عنه في الاندماج السياسي لأفريقيا في العالم، ثم رأى أن الآمال كانت معقودة على تمكن حركة التحرر الأفريقي في جنوب أفريقيا حال استقلالها بالبلاد والقضاء على الحكم العنصري في الدفع بأفريقيا نحو اندماج أكبر في السياسة الدولية، ولاحظ أنه بينما كان هناك حديث متواتر داخل جنوب أفريقيا عن «النهضة الأفريقية African Renaissance»، فإنه لم تكن هناك إشارات فعلية على بلورة هذه الآمال المعقودة على جنوب أفريقيا في صورة بدائل استراتيجية [٧١].

المراجـــع

(1) - Diouf, Mamadou, Engaging Post Colonial Cultures : African Youth and Public Space, African Studies Review, Vol. 46, No. 1 (September, 2003), p. 5.

(2) - Marks, Monique, Young Warriors, Youth Politics, Identity and Violence in South Africa, Witwatersrand University Press, Johannesburg, 2001, pp. 115-116.

(3) - G.J.J.F. Steyn, ‹ Some Aspects of the Developing of the domestic and foreign trade of the Republic of South Africa during the post-war period›, South African Statistics 1970, Pretoria, 1970, p. 8.

(4) - Desmond Hobart Houghton, The South African Economy, 5th impression, Cape Town, 1978, p. 213.

(5) - Shean Gervasi, Industrialization, Foreign Capital and Forced Labour in South Africa, Cape Town, 1978, p. 1.

See also:

- Duncan Innes, Anglo American and the Rise of Modern South Africa, London, 1984, p. 188.

(٦) - تم الحصول على هذه الإحصاءات من تقارير مختلفة صادرة عن البنك الدولي، من بينها:

- World Bank output figures, World Bank, World Tables 1976, Baltimore and London, 1976.

- Economic Data Sheet1: 1970-1980: World bank, World Tables 1983, Baltimore and London, 1983.

وهو نفس الأمر الذي تدعيه إسرائيل، في حين أن التعمق في دراسة الاقتصاد الإسرائيلي تظهر هشاشة تركيبه واعتماده على مدخلات خارجية أكثر من المدخلات الحقيقية من داخل الدولة.

(7) - M. Fransman (ed.), Industry and Accumulation in Africa.

(8) - A. J. Norval, A Quarter of a Century of industrial Progress in South Africa, Cape Town, 1962, pp. 40-52.

(9) - Ibid.

(10) - Ibid.

(11) - UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics 1976 (New York, 1976), Handbook 1983 (1984), Handbook 1988 (1989).

(12) - M. Legassick and D. Innes, Capital Restructuring and Apartheid: A Critique of Constructive Engagement, African Affairs, 76, 305 (Oct. 1977), pp. 460-462.

(13) - Richard Johnson, How Long Will South Africa Survive?, London, pp. 49-50.

(14) - Southall, Roger, the South African Elections of 1994: the Remaking of a Dominant Party State, the Journal of Modern African Studies, Vol. 32, No.4 (December 1994), p. 640.

See also:

- Lever, Henry, Ethnic Attitudes of Johannesburg Youth, Witwatersrand University Press, Johannesburg, 1968 , pp. 1-2.

(15) - Cornelissen , Scarlett and Horstmeier , Steffen , The Social and Political Construction and Identities in the New south Africa : An Analysis of the Western Cape Provinces , The Journal of Modern African Studies , Vol. 40 , No. 1 , pp. 56-57.

(16) - Ballard, Richard and Others, Globalization, Marginalization and Contemporary S - cial Movements in South Africa, African Affairs, Vol. 104, No. 417 (October 2005), p. 616.

(17) - Zegeye , Abebe , Conclusion Depoliticizing Ethnicity in South Africa , (in :Zegeye , Abebe (editor) , Social Identities in the New South Africa , After Apartheid , Vol. 1) , Kwela Books , Cape Town , 2001.p. 340 .

(18)- Southall , Roger , the South African Elections of 1994:The Remaking of a Dominant party State , The journal of Modern African Studies , Vol. 32 , No.4 (December 1994, p. 639.

(19) - Arnold , Guy , The New South Africa , Macmillan Press Ltd. ,London , 2000, pp.32-33.

(20) - Alence , Rod , South Africa After Apartheid : The First Decade , Journal of Demo - racy, Vol. 15 , No.3 , (July 2004), p. 79.

(٢١) - ففي فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات بشر العديد من زعماء المجتمع الجنوب أفريقي بما أسموه « الديموقراطية الجماهيرية mass democracy » والديموقراطية التشاركية participatory democracy التي سوف تسمح لجميع أفراد المجتمع – بمن فيهم الفقراء والمضطهدين – بلعب دور في الحكم من داخل المنظمات الجماهيرية، إلا أن هذا الشكل من الديموقراطية يتباين عن الديموقراطيات الليبرالية (كتلك المطبقة في الولايات المتحدة)، واعتبرت تجارب مثل تجربتي نيكاراجوا والفلبين نموذجا لتلك الديموقراطية اليومية.

- Zuern , Elke K. , Fighting for Democracy : Popular Organization and Post apartheid Government in South Africa , African Studies Review , Vol. 45 , No. 1 (April 2002) , p. 80.

(22) - Ibid: PP.80-81.

(23) - Ibid: PP.81-83.

(24) - Lodge , Tom , The ANC and the Development of Party Politics in Modern South Africa , The Journal of Modern African Studies , Vol. 42 , No.2 (2004), p. 190.

(25) - Ibid: PP.190-192.

(26) -Mattes , Robert , South Africa : Democracy Without the People , Journal of Demo - racy , Vol. 13 , No. 1 (January 2002), pp. 32-33.

(27) - Ibid: PP.190-192.

(28) - Ibid .

(29) - Pompey , Fabienne , South Africa in the grip of Inequality , African Geopolitics , No. 11 , Summer 2003, pp.160-161.

(30) - Britton , Hamah Evelyn , Women in the South African Parliament , From Resistance to Governance , University of Illinois Press , Chicago , 2005, p. 150.

(31) - Pompey , Fabienne , South Africa in the grip of Inequality, Op. Cit., p.156.

(32) - Lesufi , Ishael , Six Years of Neoliberal Socioeconomic Politics in South Africa , Journal of Asian and African Studies , Vol. 37 , Issue 3-5 (December 2002), p.290.

(33) - Liebeuber , Ian and others , Loyal Service and yet «Demobbed» : Demobiliz - tion ad the Economic reintegration of South Africas demobilized Personnel , Journal Of Asian and African Studies , Vol. 37 , Issue 3-5 , December 2002,p. 312

(34) - Leysens , Anthony J. , Social Forces in Southern Africa : Transformation from Below ? , The Journal of Modern African Studies , Vol. 44 , No. 1 , (2006), p. 39.

(35) - Lemon , Anthony , Shifting Geographies of Social Inclusion and Exclusion : Secon - ary Education in Pietermaritzburg , South Africa , African Affairs , Vol. 104 , No. 414 (January 2005), pp. 72-73.

(36) - Lesufi , Ishael , Six Years of Neoliberal , Op. Cit., pp. 290-292.

(37) - Butler , Anthony , South Africa›s HIV/AIDS Policy , 1994-2004 : How Can It be Explained ? , African Affairs , Vol. 104 , No. 417 (October 2005), p. 592.

(38) - Ibid, p. 595.

(39) - Kynoch , Gary , Crime , Conflict and Politics : Transition -Era South Africa , African Affairs , Vol. 104 , No. 416 (July , 2005), p. 493.

(40) - Ibid: pp. 504-505.

(41) - Ibid: p. 493.

(42) - Waetjen , Thembisa , Workers and Warriors : Masculinty and the Struggle for nation in South Africa , University of Illinois Press , Chicago , 2004 , pp. 109-110.

(43) - Ibid: PP.109-110.

(44) - Leysens , Anthony J. , Social Forces in Southern Africa : Transformation from Below ? , The Journal of Modern African Studies , Vol. 44 , No. 1 , (2006), p. 39.

(45) - Pompey , Fabienne , South Africa in the grip of Inequality , African Geopolitics , No. 11 , Summer 2003, p. 157.

(46) - Lemon , Anthony , Shifting Geographies of Social Inclusion and Exclusion : Secon - ary Education in Pietermaritzburg , South Africa , African Affairs , Vol. 104 , No. 414 (January 2005), pp. 72-73.

(47) - Pompey , Fabienne , South Africa in the grip of Inequality, Op. Cit., p. 162.

(48) - Piombo , Jessica , Politics in a Stabilizing Democracy:South Africa›s 2004 Elections , Strategic Insights , Vol. III , Issue 5 (May 2005) , p. 3.

(49) - Hentz, James J., South Africa and the Logic of Regional Cooperation, Indiana Uni - eristy Pres, Bloomington, 2005, p. 19.

(50) - Ibid: p. 20.

(51) - Ibid.

(52) - Hentz, James J., South Africa and the Logic of Regional Cooperation, Op. Cit., p. 25.

(53) - Schaufele, William E., U.S. Relations in Southern Africa, Annals of the American Academy of Political and Social Sceince, Vol. 432, (July, 1977), p. 111.

(54) -Ibid, pp. 116-117.

(55) - Jackson, Blyden B., Apartheid and Imperialism: A Study of U. S. Corporate Involv - ment in South Africa, Africa Today, Vol. 17, No. 5 (September - October, 1970), p. 7.

(56) - Hentz, James J., South Africa and the Logic of Regional Cooperation, Op. Cit., p.117.

(57) - Ibid.

(58) -Herbst, Jeffery, Mbeki›s South Africa, Foreign Affairs, Vol. 84, No. 6 (Nov.-Dece - ber, 2005), p.94.

(59) -Ibid: P.94.

(60) - Stremlau, John, Ending Africa›s Wars, Foreign Affairs, Vol. 79, No. 4 (July-August, 2000), pp. 118-119.

(61) - Thompson, Leonard, Mbeki›s Uphill Challeng, Foreign Affairs, Vol. 78, No. 6 (Nov.- December, 1999), pp. 83-85.

(62) - Herbst, Jeffery, Mbeki›s South Africa, Foreign Affairs, Vol. 84, No. 6 (Nov.- Dece -

ber, 2005), p.94.

(63) - Ibid: P.98.

(64) - Ibid: P.100.

(65) - Ibid: P.101.

(66) - Hentz, James J., South Africa and the Logic of Regional Cooperation, Op. Cit., p. 164.

(67) - Ibid: p.166.

(68) - Ibid:-p.166.

(69) - Loxley, John, Imperialism and Economic eform in Africa: What,s New about New Partnership for Africa›s Development (NEPAD)?, Review of African Political Economy, No. 95 (2003), p. 119.

(70) - John Daniel, Jessica Lutchman and Sanusha Naidu Post-Apartheid South Africas Corporate Expansion into Africa, Review of African Political Economy, Vol. 31, No. 100, (Jun., 2004), p. 345.

(71) - Amin, Samir, ‹Africa: Living on the Fringe›, Monthly Review, March (2002), p.50.

الخاتمـــة

حيث لا تزال الأرض بيد الأقلية البيضاء ،

وحيث لايزال الإنسان الأفريقي لا يحصل على نصيب عادل من الثروة ،

وحيث لايزال عاجزا عن الحياة في مسكن آدمي،

وحيث لايزال أبناؤه يتلقون الدرس في فصول من صفيح ،

وحيث لايـزال عاجزا عن اصطحابهم في نزهة إلى شواطىء السادة الأوربيين وأصدقائهم الأمريكان،

فإن طريق الإنسان الأفريقي إلى الحرية لا يزال طويلا......

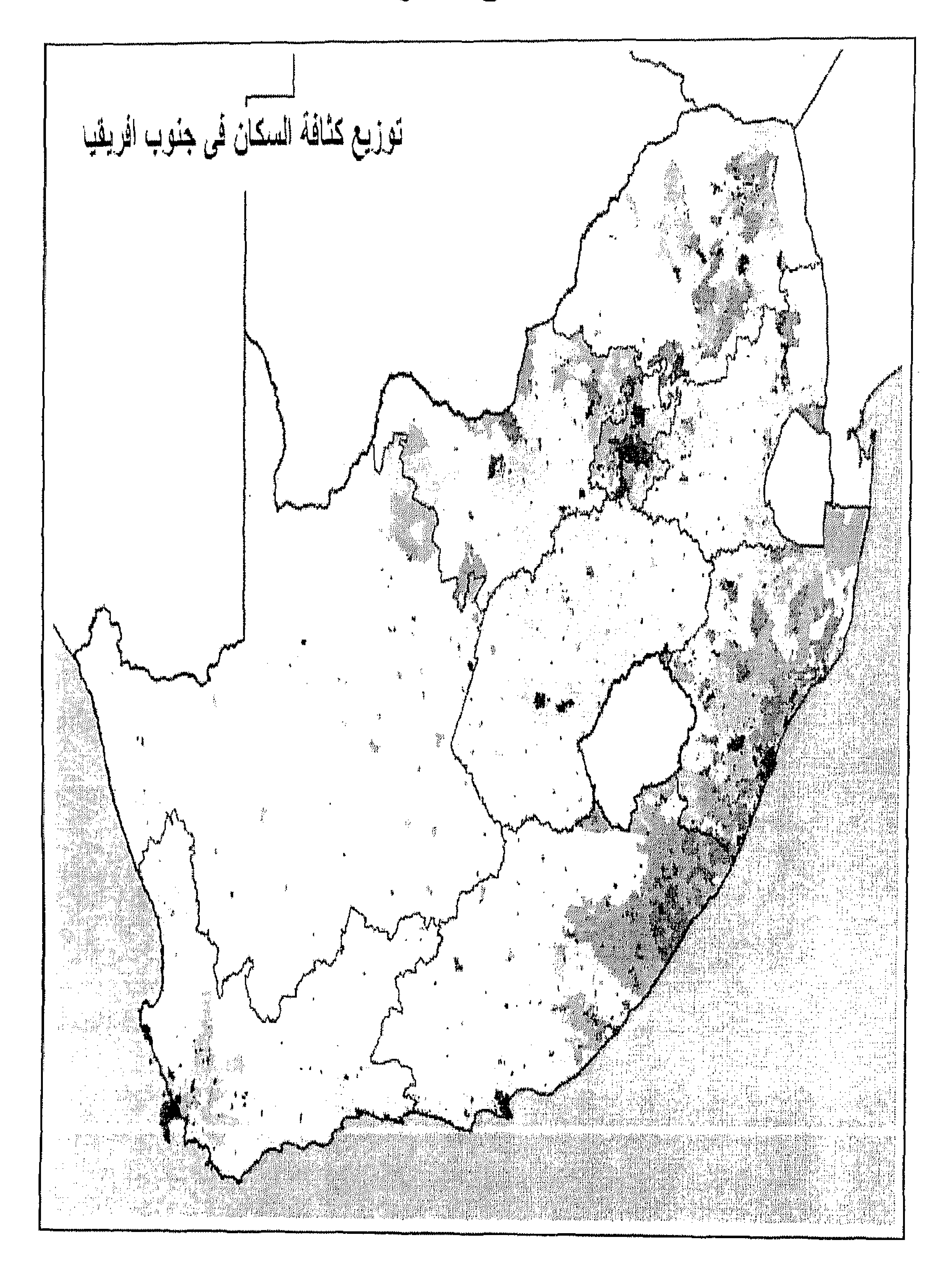
فهل يكون قادة المؤتمر الوطني الأفريقي وقد آلت إليهم السلطة من يأخذون بيده إلى طريق الحرية هذا ؟ أم يكونون من يضع العراقبل في سبيله؟

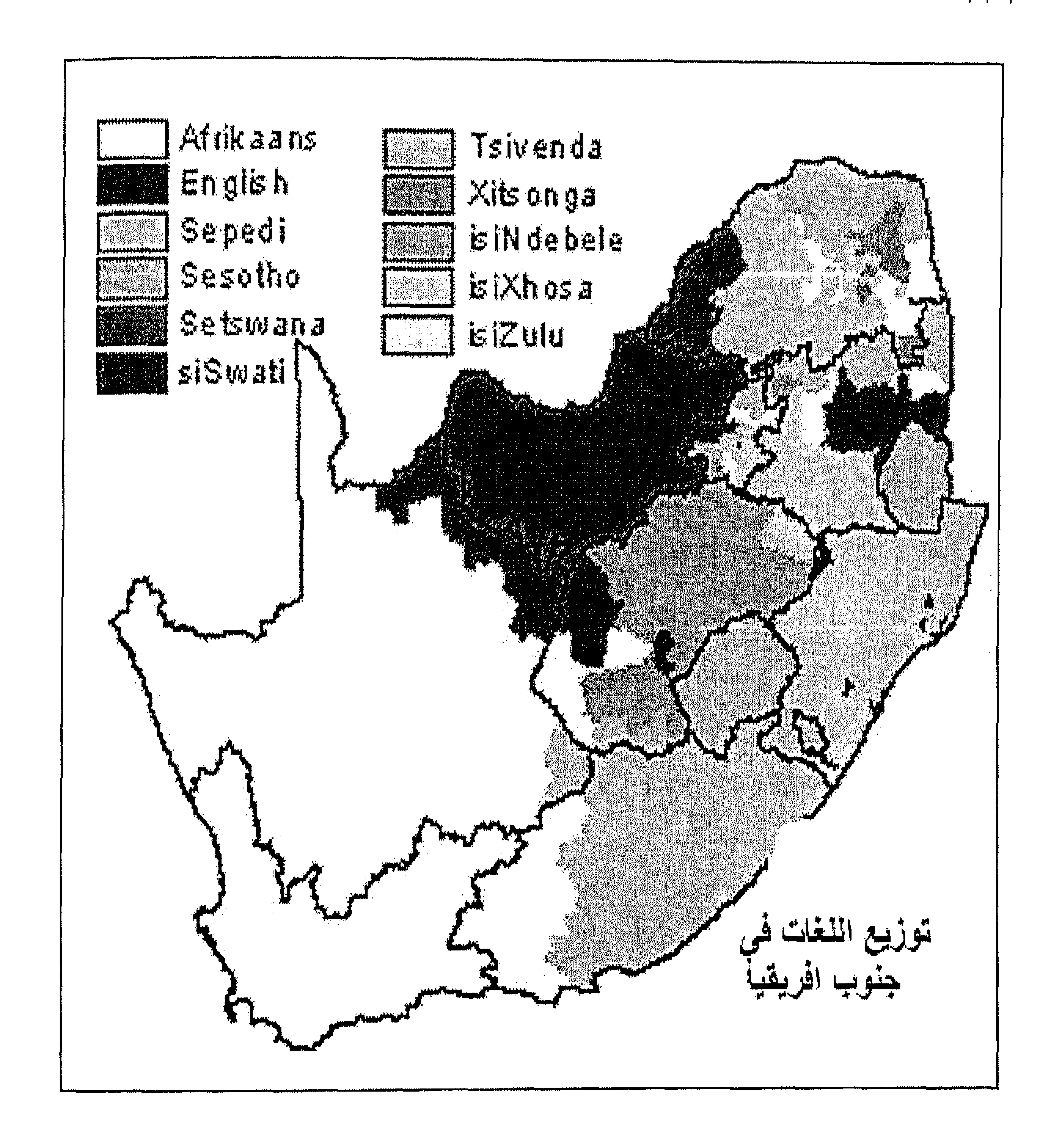
هذا سؤال المستقبل لشعوب جمهورية جنوب أفريقيا

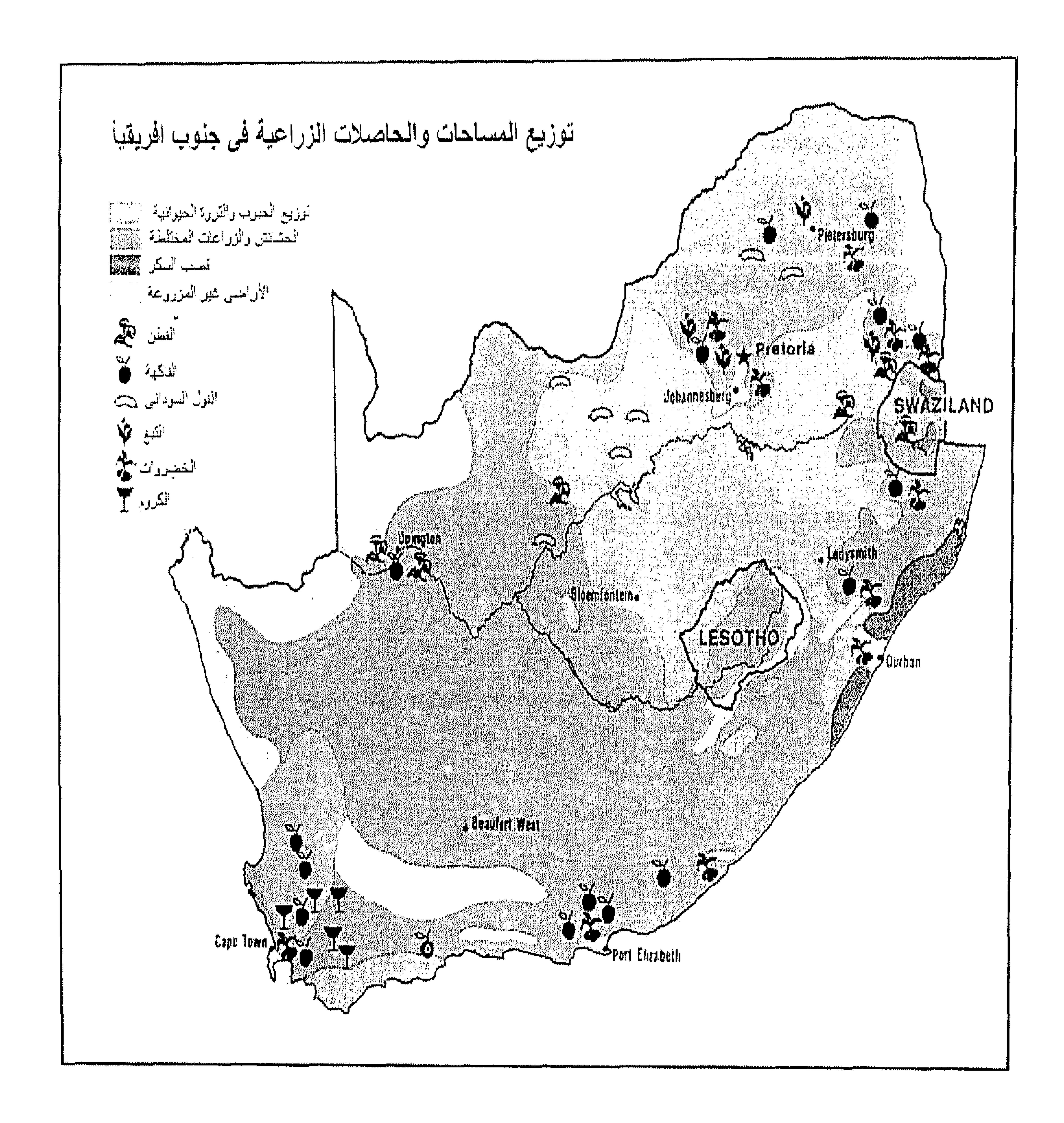
وهل تكون جمهورية جنوب أفريقيا قوة مضافة لقاراتها؟ أم تكون مركزا إقليميا للهيمنة الأمريكية؟

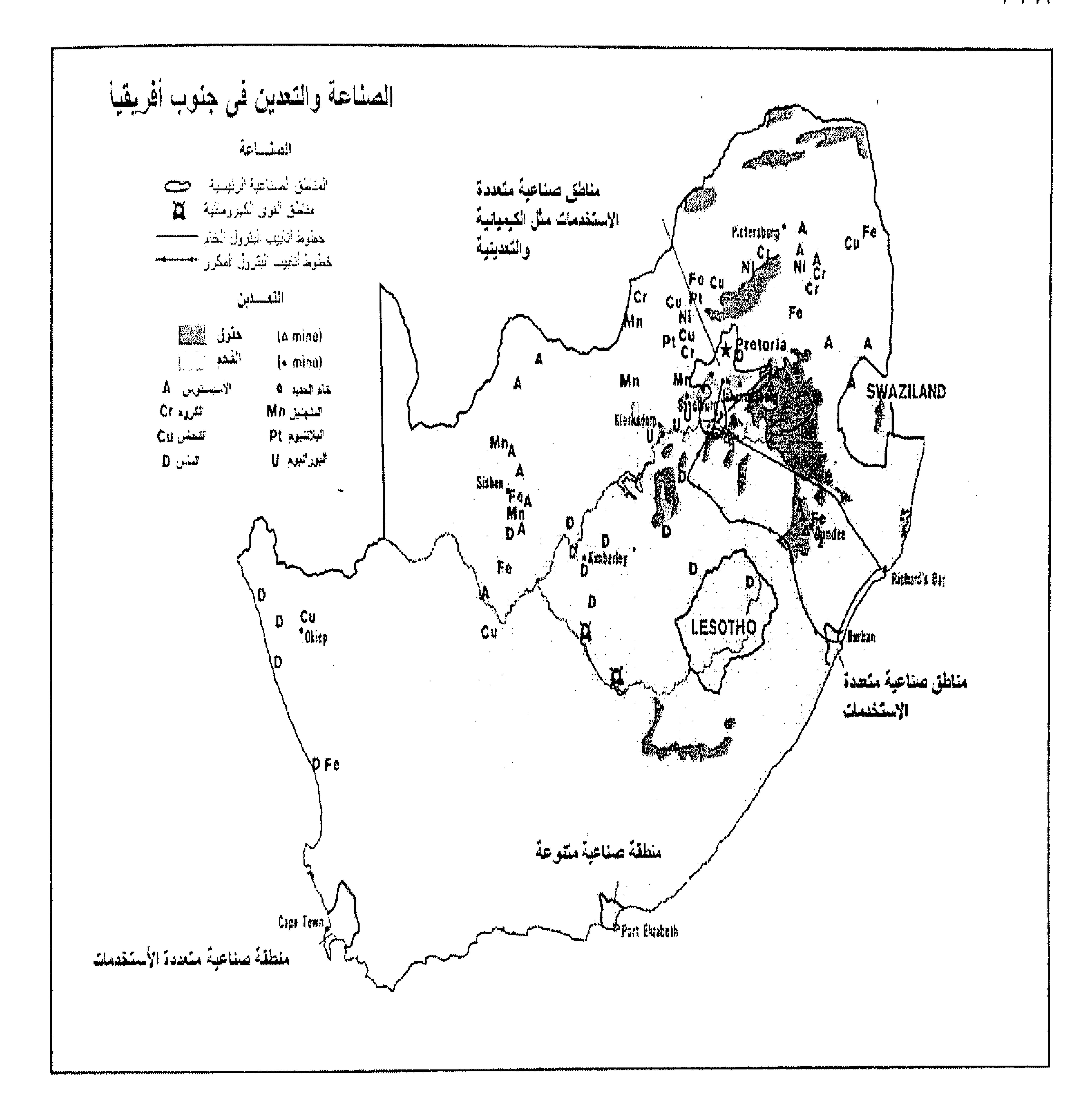
هذا سؤال المستقبل لشعوب القارة الأفريقية

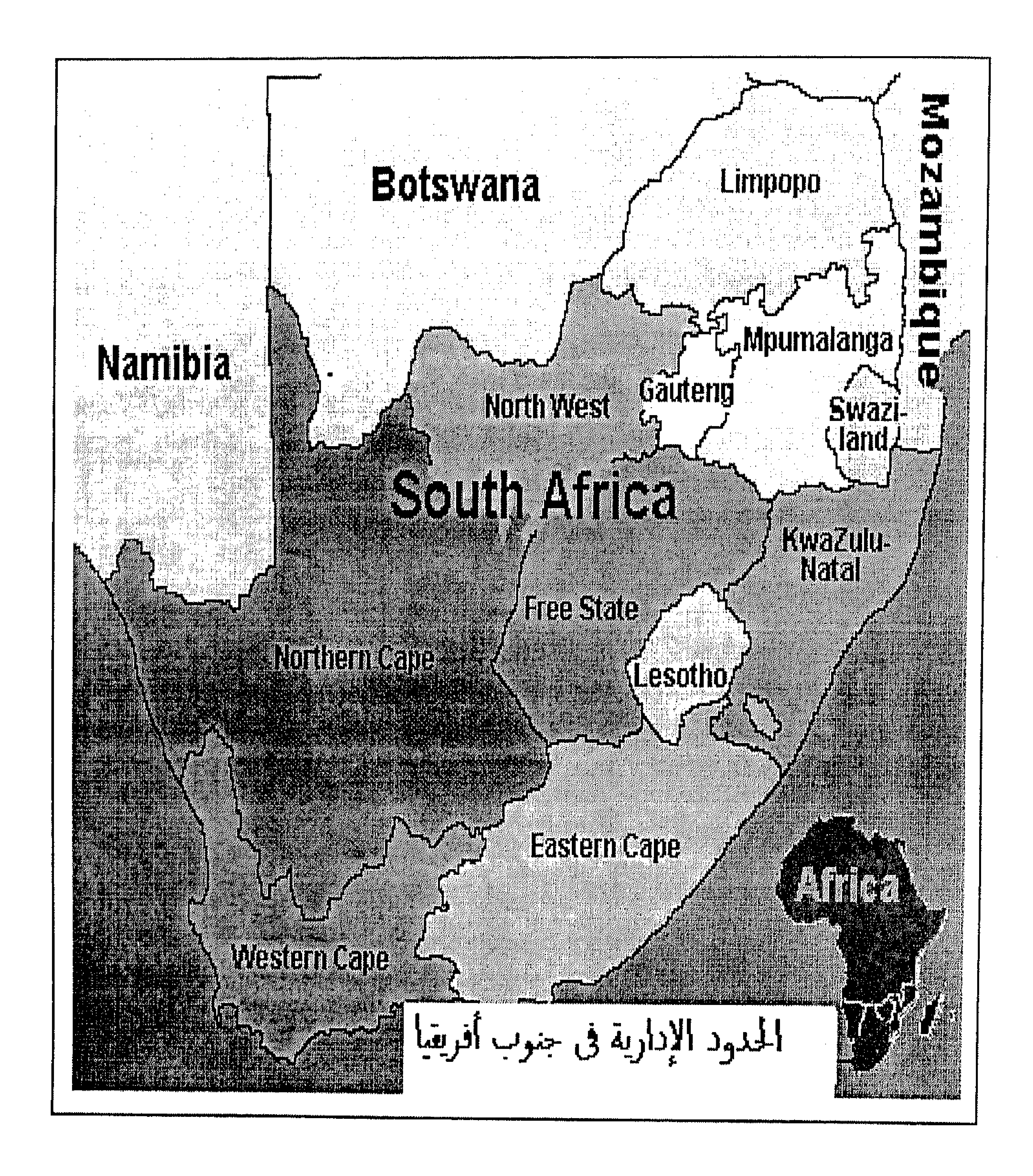
ملحق الخرائط



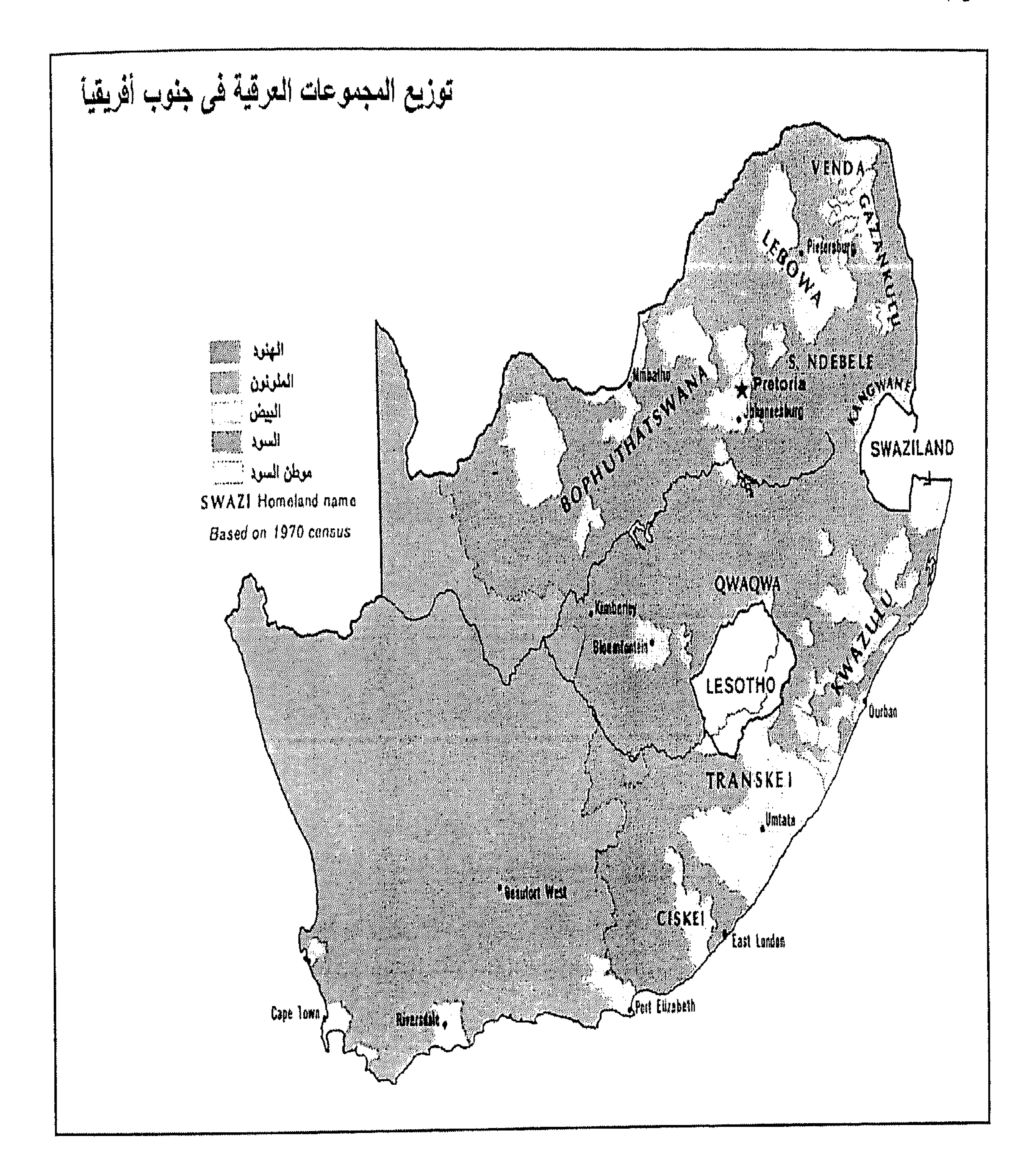

Afrikaans
English
Sepedi
Sesotho
Setswana
siSwati
Tsivenda
Xitsonga
isiNdebele
isiXhosa
isiZulu
توزيع اللغات في
جنوب افريقيا

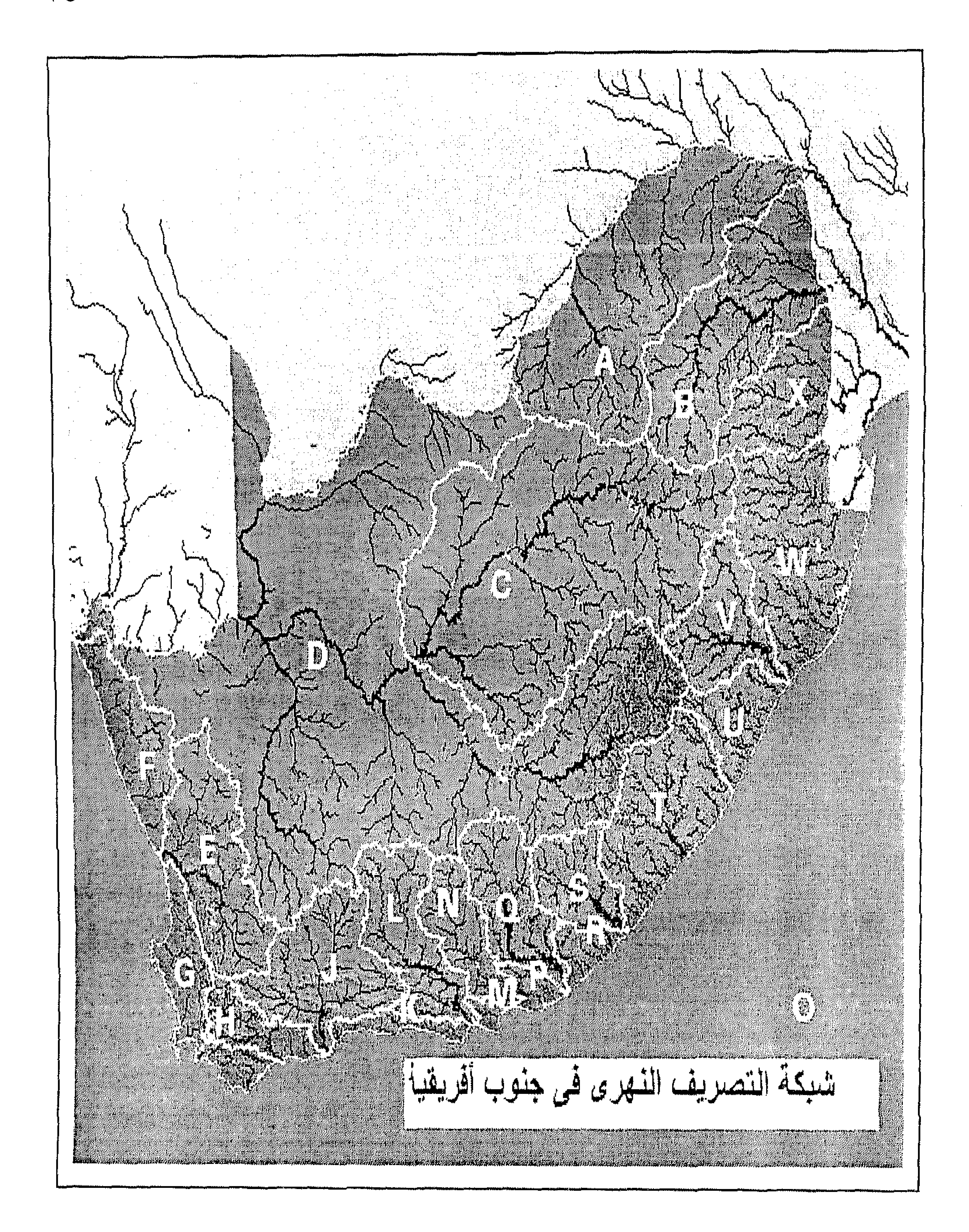

توزيع المساحات والحاصلات الزراعية فى جنوب افريقيا
توزيع الحبوب والثروة الحيوانية
الحشائش والزراعات المختلطة
قصب السكر
الأراضى غير المزروعة
القطن
الفاكهة
الفول السودانى
التبغ
الخضروات
الكروم
Pietersburg
Pretoria
Johannesburg
SWAZILAND
Upington
Bloemfontein
Ladysmith
LESOTHO
Durban
Beaufort West
Cape Town
Port Elizabeth


الصناعة والتعدين فى جنوب أفريقيا
الصناعة
المناطق الصناعية الرئيسية
مناطق القوى الكهرومائية
خطوط أنابيب البترول الخام
خطوط أنابيب البترول المكرر
التعدين
(mine)
حقول
الفحم
(mine)
الأسبستوس A
خام الحديد
الكروم Cr
المنجنيز Mn
النحاس Cu
البلاتنيوم Pt
الماس D
اليورانيوم U
مناطق صناعية متعددة الاستخدمات مثل الكيميائية والتعدينية
Pietersburg
Pretoria
SWAZILAND
Klerksdorp
Sishen
Kimberley
LESOTHO
Dundee
Richard's Bay
Durban
Okiep
مناطق صناعية متعددة الاستخدمات
منطقة صناعية متنوعة
Cape Town
Port Elizabeth
منطقة صناعية متعددة الأستخدمات



الحدود الإدارية فى جنوب أفريقيا


توزيع المجموعات العرقية فى جنوب أفريقيا
الهنود
الملونون
البيض
السود
موطن السود
SWAZI Homeland name
Based on 1970 census
VENDA
GAZANKULU
LEBOWA
Pietersburg
S. NDEBELE
Mmabatho
BOPHUTHATSWANA
Pretoria
Johannesburg
KANGWANE
SWAZILAND
QWAQWA
KWAZULU
Kimberley
Bloemfontein
LESOTHO
Durban
TRANSKEI
Umtata
Beaufort West
CISKEI
East London
Cape Town
Riversdale
Port Elizabeth



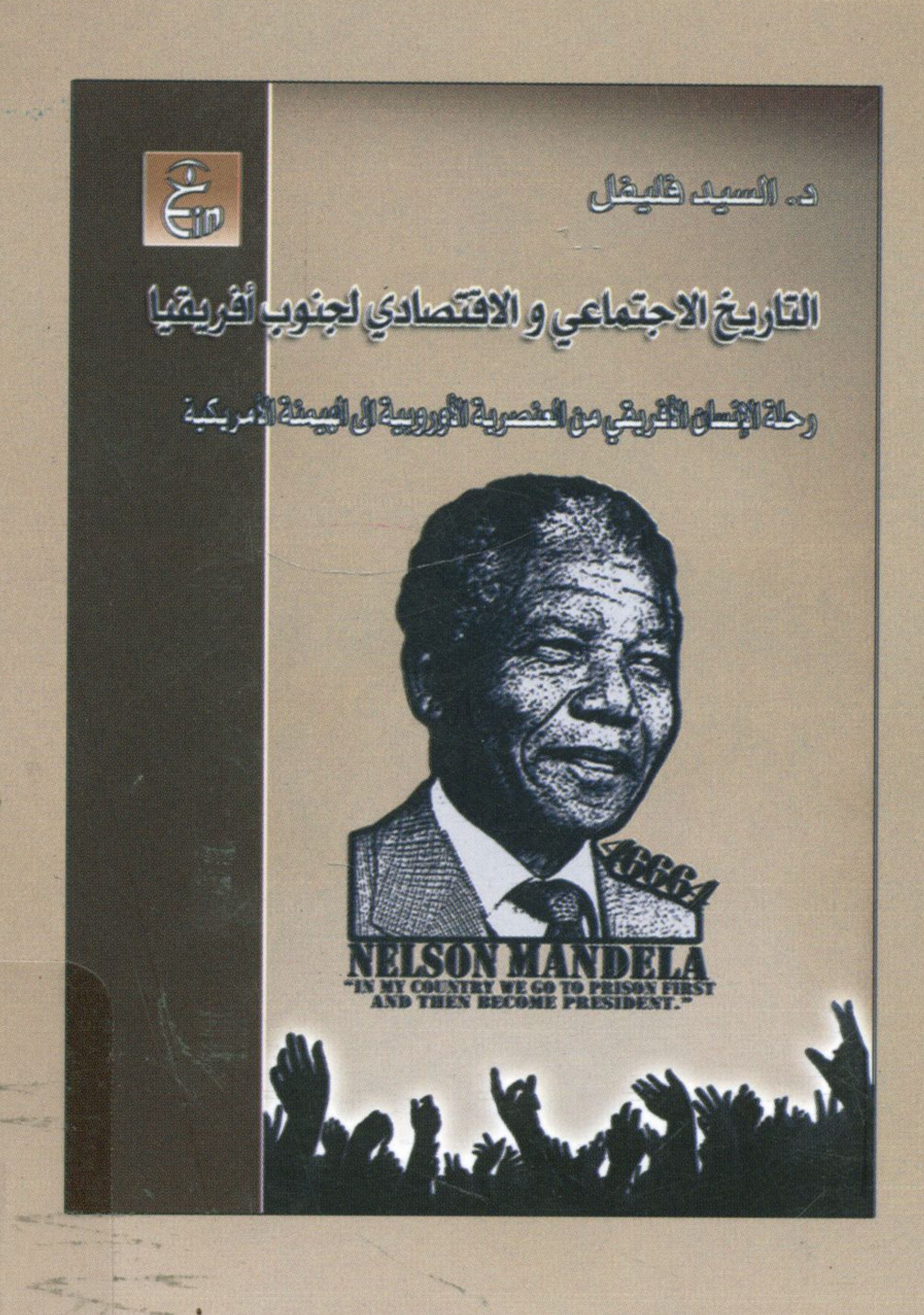
شبكة التصريف النهرى فى جنوب أفريقيا

رقم الإيداع ١٩٥٧٣ / ٢٠١٠م

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978-977-322-275-1

مطبعة صحوة

تليفون وفاكس / ٣٣٨٧١٦٩٣ - ٠١٠١٠٠٩٦٧٨







للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية

FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES